مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

المجلد الثاني والعشرون ـ العدد الثالث/الرابع ـ خريف/شتاء 1994

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-،1) دينار، عُمان (-،1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1،5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1،5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5،5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2،5 د.ك	4،5 د.ك	6،5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس: 4836026

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 4810436 - 4836026

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد،
الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية

المجلد الثاني والعشرون - العدد الثالث/ الرابع - خريف / شتاء 1994

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب: 27780 صفاة - الكويت 13055
هاتف: 4836026 - 4810436 فاكس: [illegible]

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150-200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين

قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و .(Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ ، 1964 ب) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 164:1972) و (Jones, 1977: 58-59) .

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 223-169.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T,
1983 "Crime & the Family", pp 53-69 in .. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (٭) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

الأبحاث باللغة العربية

الأبحاث باللغة الانجليزية

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق

يوسف خليفة اليوسف

قسم الاقتصاد ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

تُعَدُّ دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي، وذلك بسبب خصائصها الاقتصادية والسكانية والجغرافية، فهذه الدول تنتج النفط الخام الذي يمثل المكوِّن الرئيسي لصادراتها وإيراداتها وناتجها المحلي الإجمالي، والذي تصدِّر غالبيته إلى بقية دول العالم وبخاصة العالم الصناعي، وتُحصِّل مقابل عائداته على حاجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية. ونظراً للندرة السكانية التي تعاني منها دول المجلس فإنها تعتمد كذلك على العالم الخارجي في الحصول على جميع المهارات البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها «التنموية». ولقد ازداد اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي منذ بداية السبعينيات عندما ارتفعت أسعار النفط وتزايدت إيراداته مما ساعدها على البدء في تنفيذ كثير من المشروعات «التنموية» وفي مقدمتها مشروعات البنية الأساسية التي تمَّ استيراد الغالبية العظمى من مكوِّناتها من بقية دول العالم. لذلك ليس هناك خلاف حول دور التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول بوجه عام، ودور الصادرات النفطية في تغذية جميع النشاطات الاقتصادية فيها بوجه خاص. غير أن هناك تساؤلاً يطرح نفسه في هذا السياق ويتعلق بمدى مساهمة القطاع النفطي في إحداث تنمية فعلية في اقتصاديات هذه الدول منذ بداية السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر، وتمثِّل محاولة الإجابة عن هذا التساؤل موضوع الورقة الحالية، والتي تنقسم إلى مقدمة وثلاثة أجزاء وخاتمة.

فالجزء الأول: هو إطار نظري حول دور قطاع الصادرات الأولية على أنها

محرك لعملية التنمية الاقتصادية والمعوقات التي قد تمنعه من القيام بهذا الدور، أما الجزء الثاني: فهو تحليل لدور قطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس منذ منتصف السبعينيات وحتى بداية التسعينيات لمعرفة أثر توسع هذا القطاع على مجموعة من مؤشرات التنمية الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، والهيكل الإنتاجي، والتطور الصناعي، والتجارة البينية، والتركيب السلعي للصادرات وغيرها من المؤشرات التي يمكننا من خلالها معرفة الشوط الذي قطعته دول المجلس في مسارها «التنموي». وفي الجزء الثالث يقدم الباحث بعض المقترحات والسياسات التي يمكن اتباعها في السنوات القادمة لرفع أداء دور قطاع التجارة الخارجية في عملية التنمية الشاملة في دول المجلس. أمّا الخاتمة فهي ملخص لأهم موضوعات البحث والنتائج التي توصل إليها.

أولاً: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية والتنمية:

إن دور التجارة من حيث هي محرك لعملية التنمية في الاقتصاديات المعاصرة يستمد أساسه النظري من نظرية التجارة الدولية الحديثة. فهذه النظرية تفترض أن قيام كل دولة في العالم بإنتاج وتصدير تلك السلعة التي لها فيها ميزة نسبية (أي أنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل من غيرها) مع إزالة جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية على حركة هذه السلع هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هذا العالم وزيادة الرفاه الاقتصادي لجميع الدول (Little et al, 1975). فالتجارة الدولية تقوم بتوسيع نطاق السوق وبالتالي زيادة التخصص ورفع كفاءة استغلال الموارد مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وما يرافقه من تحولات هيكلية وتطورات في المؤشرات الاقتصادية الاخرى كالمستوى العام للأسعار وتوظيف الموارد وتحقيق التوازنين: الداخلي والخارجي.. الخ (Riedel, 1988). وانطلاقاً من هذه النظرية فإن الدول النامية التي تمتلك سلعة أولية ينبغي لها أن تركز على تطوير إنتاج هذه السلعة وتصديرها.إلى العالم الخارجي والحصول في مقابلها على العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تستخدم في توسيع طاقتها الإنتاجية وتنويع هيكلها الاقتصادي وتقليل درجة اعتمادها على العالم الخارجي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وذاتية. كما أن التوسع المذكور في قطاع الصادرات الأولية يؤدي إلى توليد حلقات أمامية وخلفية في الاقتصاد النامي وذلك لأن القطاع الأولي يستخدم بعض منتجات القطاعات الأخرى في الوقت الذي تكون منتجاته

مدخلات لتلك القطاعات مما يُوجِدُ تشابكاً في القطاعات الاقتصادية للدولة، ويساهم في تنويع مصادر دخلها (Hirshman, 1981). إلا أن تجربة الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر تشير إلى أن الدور الذي تَدَّعيه النظرية التقليدية للتجارة الخارجية في عملية التنمية لم يتحقق في كثير من الدول النامية لواحد أو أكثر من الأسباب التالية:

1- تذبذب عائدات الصادرات:

تعاني الدول النامية من عدم استقرار في عائداتها من الصادرات، وذلك لعدة أسباب: أهمها انخفاض مرونات العرض والطلب لصادراتها الأولية (Gillis et al, 1992). وتركز هذه الصادرات في سلعة أو سلعتين (التركز السلعي) ذلك بالإضافة إلى اعتمادها على أسواق عدد صغير من الدول الصناعية (التركز الجغرافي) (Maizels, 1979). ولا شك أن هذا التذبذب في عائدات الصادرات الأولية له انعكاسات سلبية على تنفيذ المشروعات «التنموية» لهذه الدول وذلك من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات وخاصة فيما يتعلق بقدرة الدولة على استيراد حاجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة وعلى الإيرادات العامة للدولة، وما يعنيه ذلك من تقييد لدور الدولة «التنموي» ذلك بالإضافة إلى آثاره على مستوى الدخل وانعكاسات ذلك على الادخار والأسعار والنشاط الاقتصادي بوجه عام. وتزداد حدة هذه الآثار السلبية للتقلبات في عائدات الصادرات في الدول النامية نظراً لمحدودية احتياطياتها الأجنبية وضعف السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف مما يجعل امتصاص هذه التقلبات أكثر صعوبة مقارنة بالدول الصناعية (Chu, 1990).

2- انخفاض معدل التبادل التجاري:

إن معدل التبادل التجاري لدولةٍ ما هو حاصل قسمة الرقم القياسي لصادراتها على الرقم القياسي لوارداتها. وانخفاض هذا المعدل يحصل عندما تتراجع أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات مما يضطرها إلى التخلي عن كمية أكبر من صادراتها للحصول على الكمية السابقة نفسها من الواردات أو الحصول على كمية أقل من الواردات مقابل الكمية السابقة من الصادرات وتشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التبادل التجاري للدول النامية كان في حالة تراجع بينما كان معدل التبادل التجاري للدول الصناعية في تزايد منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية (صادرات الدول النامية)، وارتفاع أسعار السلع المُصَنَّعة (صادرات الدول الصناعية)، وتقدر تكاليف الدول النامية الناتجة عن انخفاض

معدل تبادلها التجاري خلال حقبة الثمانينيات بأكثر من 2.5 مليار دولار في السنة الأمر الذي أدى إلى انخفاض ميزان تجارتها السلعية من حالة فائض قدره 55.8 مليار دولار عام 1981 إلى عجز قدره 1.2 مليار دولار عام 1985(Todaro, 1989)، ويعود الانخفاض المذكور في أسعار الصادرات الأولية للدول النامية إلى مجموعة من الأسباب أهمها انخفاض المرونة الدخلية والسعرية للطلب على هذه السلع، والتقدم التقني الذي رفع من كفاءة استخدام المواد الأولية وطور بدائل لها، ذلك بالإضافة إلى اتصاف أسواقها بالتنافسية في الوقت الذي تكون فيه أسواق السلع المُصَنَّعة احتكارية، الأمر الذي يجعل التقدم التِّقَني ينعكس في أسواق الأولى (السلع الأولية) على شكل انخفاض في الأسعار بينما ينعكس في أسواق الثانية (السلع المُصَنَّعة) على شكل ارتفاع في الأجور والأسعار (Winters, 1991). وجدير بالذكر أن نصيب المواد الخام غير النفطية والمواد الغذائية من إجمالي إيرادات الدول الصناعية قد انخفض من 39% عام 1965 إلى 19% عام 1988 (World Bank, 1988).

3- ضعف الحلقات الأمامية والخلفية:

إن الحلقات الأمامية والخلفية التي يفترض أن يوجدها قطاع تصدير السلع الأولية لم تظهر في أغلب الدول النامية فهذه الدول بقيت فيها قطاعات السلع الأولية منعزلة عن بقية القطاعات الاقتصادية، فهي لم تولد حلقات انتاجية ولا حلقات استهلاكية مما أدَّى إلى اعتماد هذه الدول على الحلقة المالية (Fiscal Linkeage)، أي استخدام الحكومة لإيرادات القطاع الأولي لتوليد النشاط في بقية القطاعات وذلك من خلال تنفيذ المشروعات «التنموية» المتعددة. غير أن الحلقة المالية لا يمكنها القيام بالدور «التنموي» المطلوب ما لم تكن هناك فرص استثمارية منتجة لتحقيق التنوع المطلوب في اقتصاديات هذه الدول، وإلا فإن هذا الإنفاق الحكومي قد يتحول إلى نوع من الهدر للموارد يأخذ صوراً متعددة كالتوسع في البيروقراطية، والإفراط في تقديم الخدمات والإنفاق العسكري، وتفاقم الإنفاق الاستهلاكي، وقيام المشروعات المظهرية وغيرها من وجوه الإنفاق غير المنتجة، وهذا ما تشهد به تجربة كثير من الدول النامية (Hirshman, 1981).

4- أثر المرض الهولندي:

دلت تجارب بعض الدول النامية على أن التوسع في قطاع السلع الأولية سواء كان زراعياً أو معدنياً يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، وهذا ما عُرِف بالمرض الهولندي (Dutch Disease) نظراً لمشاهدة هذه الآثار في هولندا بعد اكتشاف الغاز

الطبيعي فيها في حقبة الستينيات، والمرض الهولندي يعني باختصار أن التوسع في قطاع الصادرات الأولية ينتج عنه أثران: الأثر الأول هو ما يُعْرَفُ بأثر الإنفاق (Spending Effect)، حيث إن الزيادة في العائدات الناتجة عن نمو صادرات السلعة الأولية تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة الدولية (non - tradeables) كالإنشاءات والكهرباء والصحة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار هذه السلع والخدمات وبما أن هذه السلع والخدمات تمثل مدخلات في الصناعات التصديرية غير الأولية، فإن ارتفاع أسعارها ينتج عنه ارتفاع في أسعار منتجات هذه الصناعات التصديرية التي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية، وبالتالي فإنها تفقد قدرتها التنافسية وتقل أرباحها ويتراجع إنتاجها وتوظيفها للموارد المحلية. أما الأثر الثاني فهو يعرف بأثر حركة الموارد الإنتاجية (Resource - movement effect) والذي يحدث عندما يكون قطاع الصادرات الأولية يستخدم بعض عناصر الإنتاج التي تستخدم في القطاعات الأخرى. فعندما يتوسع إنتاج قطاع السلع الأولية فإن زيادة طلب هذا القطاع على عناصر الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانتقالها من القطاعات الأخرى وبخاصة قطاع الصناعات التصديرية إلى قطاع السلع الأولية، وذلك لتفاوت العائد في القطاعين مما يؤدي إلى تفاقم الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (أي الزيادة في الأسعار النسبية للسلع التي لا تدخل في التجارة) الذي ينتج عن الأثر الأول (أثر الإنفاق) وتراجع النشاط في قطاع الصناعات التصديرية التي تتعرض للمنافسة الدولية ولا تستطيع تحديد أسعار منتجاتها محليا كما هو الحال في قطاع المنتجات التي لا تدخل في التجارة الدولية (Neary & Wijnbergen, 1986).

لذلك فإن أثر المرض الهولندي على الصناعات التصديرية يعتمد على مقدرة الدولة على إعادة سعر الصرف إلى ما كان عليه قبل توسع القطاع الأولي بالإضافة إلى تقليل مصروفاتها وعرضها للنقود وذلك من أجل السيطرة على معدل الزيادة في الأسعار (Gelb & Associates, 1988).

يتضح مما سبق أنه على الرغم من أهمية قطاع الصادرات الأولية في عملية التنمية في الدول النامية فإن هناك اختلافاً حول ما إذا كان بالإمكان اعتبار هذا القطاع محركا للتنمية في هذه الدول وخاصة في ظل تواضع الإنجازات «التنموية» لغالبية الدول النامية حتى وقتنا الحاضر. فعلى الرغم من أن زيادة الصادرات الأولية تساعد على تنشيط الاقتصاد وتخفيف قيود العملة الأجنبية والمدخرات المحلية، وتوافر الإيرادات اللازمة لقيام الدولة بدورها «التنموي» فإن هذه الإيجابيات تقابلها

بعض الجوانب السلبية للاعتماد على هذه الصادرات كالتقلبات في إيراداتها، وانخفاض معدل التبادل التجاري لأسعارها، وتعرض الاقتصاديات المعتمدة عليها لظاهرة المرض الهولندي، واعتمادها على الخارج وارتباط نجاحها في تحقيق عملية التنمية بالاستثمار المنتج لعائداتها في غياب المعوقات الأخرى كندرة العمالة مثلا، ولذلك فقد رأينا أن نختم هذا الإطار النظري بمحاولة معرفة أفضل الظروف التي يمكن في ظلها لقطاع الصادرات الأولية أن يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الفعلية للاقتصاد النامي وذلك تمهيداً للانتقال إلى الجزء الثاني من الورقة، والمتعلق بأثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون خلال الفترة 1975-1990.

إن نجاح قطاع الصادرات الأولية في القيام بدور المحرك لعملية التنمية يعتمد على توافر شروط مرتبطة بالقطاع نفسه وشروط مرتبطة بالبنية المحيطة به، فالشروط المتعلقة بالقطاع نفسه تشتمل على ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع، وزيادة توظيفه للعمالة واستخدامه للمدخلات المحلية بدل الواردات، واستثمار عائداته بصورة منتجة واعتماده على التقنية المتطورة وتركز عائداته عند فئات المجتمع ذات الميل الحَدِّي المرتفع للاستهلاك المحلي مقارنة باستهلاك الواردات وارتباط القطاع المذكور بحلقات إنتاجية واستهلاكية مع بقية القطاعات الاقتصادية. أما الشروط المتعلقة بالبنية المحيطة به فتشتمل على وجود بنية أساسية متطورة، وبيئة مؤسسية فعالة، وموارد بشرية ذات مهارات ملائمة، وانخفاض في درجة التشوهات في الاقتصاد والاستعداد لتحمل المخاطر (Meier, 1989).

ثانياً: دور التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس خلال الفترة 1975 / 1990:

تُعَدُّ اقتصاديات دول المجلس من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً على العالم الخارجي، حيث إن التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 في الوقت الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسط عن 50% في بقية الدول العربية، و45% في الدول الصناعية (IMF,1991). وتعود هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل إلى حدٍّ ما على النفط الخام من حيث هو مكوّن رئيسي للصادرات، ذلك بالإضافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة لها. فهذه الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع أغلب منتجاتها من النفط، وتستخدم عائداته للحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة

والمهارات البشرية، والتقنية المتطورة، والغذاء، والسلاح، وغيرها من بقية دول العالم وبخاصة الدول الصناعية منها، وبالتالي فإن اقتصاديات هذه الدول تمثل نموذجاً بارزاً للاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أولية موجهة للتصدير، وتستخدم إيراداتها أو العملة الأجنبية المتولدة من بيعها محركاً للنشاط الاقتصادي في بقية القطاعات. لذلك سنحاول تسليط الضوء في الصفحات التالية على دور التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات أهمها: ما أثر التطورات التي حصلت في هذا القطاع منذ منتصف السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر على النمو الاقتصادي ونمو دخل الفرد؟ هل حصلت تحولات في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس خلال الفترة التي هي قيد الدرس؟ ماذا عن الصناعات التحويلية؟ هل حققت تقدماً يُذْكَر فيما يتعلق بنصيبها في كُلّ من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القوى العاملة؟ وأخيراً ماذا حصل للتجارة البينية لدول المجلس وللتركيب السلعي لصادراتها؟.

1- النمو الاقتصادي:

يشير الجدول رقم (1) إلى تطور كُلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية في مجلس التعاون الخليجي للفترة 1976-1991، وسنحاول تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية هي: الفترة الأولى (1976-1981)، الفترة الثانية (1981-1986)، والفترة الثالثة (1986-1991)، وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة التطورات الاقتصادية في كل فترة. ويتضح من الجدول المذكور أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نمواً مرتفعاً خلال الفترة الأولى يعادل 21.2% في السنة. ويعود هذا النمو المرتفع إلى التغير الذي طرأ على أسعار النفط عامَي 1973 و 1979، وأدى إلى ارتفاعها من دولارين للبرميل عام 1973 إلى أكثر من 30 دولارًا للبرميل عام 1980[1]. ولقد نتج عن هذا الارتفاع في أسعار النفط زيادة الإيرادات النفطية لدول المجلس من 47087 مليون دولار عام 1976 إلى 157800 مليون دولار عام 1981، أي بزيادة سنوية قدرها 24.1% مما ساعد دول المجلس على البدء في تنفيذ مشروعاتها «التنموية» المتعددة. وأما في الفترة الثانية فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 11.8% وذلك لعدة أسباب: من أهمها السياسات التي اتبعتها وكالة الطاقة الدولية[2]، والتي نتج عنها انخفاض إنتاج دول المجلس من النفط من 13570 ألف برميل في اليوم عام 1981 إلى 9215 ألف برميل في اليوم عام 1986(BP.1988)، أي بانخفاض قدره 7.7% في السنة، كما انخفضت أسعار النفط من 30.5 دولاراً للبرميل عام 1980

إلى 13.7 دولاراً للبرميل عام 1986. ونتيجة لذلك تراجعت الإيرادات النفطية لدول المجلس من 157800 مليون دولار عام 1981 إلى 27352 مليون دولار عام 1986 (صندوق النقد العربي، 1990)، أي بانخفاض سنوي قدره 35.0%. وقد أدى هذا التراجع في الإيرادات النفطية إلى ظهور العجز في الموازنات العامة لدول المنطقة ولأول مرة منذ بداية الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات، مما دفع هذه الدول إلى اتباع مجموعة من السياسات لترشيد الإنفاق ولقد أدت هذه السياسات والانخفاض في الإيرادات النفطية إلى تراجع النشاط الاقتصادي في دول المجلس كما يتضح من الأرقام الواردة في الجدول رقم (1).

وفي الفترة الثالثة (1986-1991) نرى مرة أخرى الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط وعائداته محركاً للنشاط الاقتصادي في هذه الدول. فقد شهدت هذه الفترة استقراراً نسبياً في أسعار النفط دون الـ 20 دولاراً للبرميل (ولكن أعلى مما كانت عليه في النصف الأول من الثمانينات) نتيجة لاتفاق دول الأوبك على توزيع حصص الإنتاج عام 1986 مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية لدول المجلس من 27352 مليون دولار عام 1986 إلى 96552 مليون دولار عام 1991 (أرقام 1991 لا تشتمل على إيرادات الكويت نتيجة للاحتلال) مما ساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 6,9%، وهو معدل مرتفع مقارنة بالفترة الثانية (-11.8%) ولكنه يعتبر منخفضاً مقارنة بمعدل النمو في الفترة الأولى (21.2%).

كما يشير الجدول رقم (1) إلى أن متوسط دخل الفرد في دول المجلس قد تقلّب تبعا للتطورات التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت بدورها مرتبطة بالتطورات في أسعار النفط وإيراداته كما ذكرنا سابقا، فلقد كان متوسط دخل الفرد في دول المجلس يساوي 11102 دولار عام 1976 ثم ازداد ليصل إلى 19388 دولاراً عام 1981، ثم عاد وانخفض بعد ذلك إلى 10959 دولاراً عام 1991. وهذا يعني أن هذا المتوسط قد حقق نمواً سنوياً موجباً قدره 11.1% خلال الفترة الأولى ثم تراجع بمعدل سنوي قدره 13.0% خلال الفترة الثانية، ثم عاد وحقق زيادة سنوية تعادل 1.6% خلال الفترة الثالثة.

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن التطورات التي حصلت في الهيكل الإنتاجي لدول المجلس لا بد من تسجيل بعض الملاحظات حول معدلات النمو السابقة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الجدول رقم (1)

تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1976-1991 (مليون دولار/ الأسعار الجارية)

البيان	1976	1981	1986	1991	معدلات النمو السنوية (٪)		
					1976-1981	1981-1986	1986-1991
الناتج المحلي الإجمالي (دولار امريكي)	79998.6	231476.5	128137.6	181317.1	21.2	11.8 -	6.9
متوسط دخل الفرد (دولار امريكي)	11102	19388	10109	10959	11.1	13.0 -	1.6

المصدر: الحسابات القومية للدول العربية: 1976-1986 و 1981-1991، صندوق النقد العربي، مجموعة من الجداول حسب معدلات النمو السنوية من المعادلة م= لو (ص$_{ن}$ ÷ ص$_{.}$)/ن حيث ص هي المتغير و ن هي الزمن.

أ - إن معدلات النمو المذكورة سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في متوسط دخل الفرد تؤكد الارتباط الوثيق بين العائدات من الصادرات النفطية وبقية المتغيرات الاقتصادية في دول المجلس، مما يجعل مسيرة هذه الدول «التنموية» عرضة للتقلبات في أسواق النفط العالية، ففي حقبة الثمانينيات عندما تراجعت أسعار النفط وإيراداته تعرضت هذه الاقتصاديات لكثير من الآثار السلبية لذلك التراجع، والتي اشتملت على ظهور العجز في الموازنات العامة والاختلال في الميزان التجاري، وتآكل الاحتياطيات الأجنبية، وتأجيل كثير من المشروعات «التنموية» وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات نمو دخل الفرد وغيرها من الآثار الناتجة عن الاعتماد الكلي إلى حدٍّ ما على النفط من حيث هو مصدر وحيد للدخل.

ب - إن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها دول المجلس خلال السبعينيات وأواخر الثمانينيات لا تعبر في الغالب عن نمو ذاتي ناتج عن تحولات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول، حيث إنها لا تتعدى كونها عملية تحويل لثروة مادية ناضبة (النفط) إلى ثروة مالية (الإيرادات النفطية) يتم إنفاقها، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول هو عبارة عن إنضاب للنفط الخام وليس توليداً لثروة جديدة من خلال عمل منتج لعناصر الإنتاج المحلية. لذلك فإن الحسابات القومية الحالية في هذه الدول تُعَدُّ غير ملائمة لتقويم أداء هذه الاقتصاديات ومقارنته بأداء الدول الأخرى، ولا بُدَّ من تعديل هذه الحسابات لتتناسب مع الواقع الاقتصادي لدول المجلس، وذلك بطرح الريع النفطي من القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى العائد الفعلي لعناصر الإنتاج المحلية. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا التعديل قد يقلل الناتج المحلي الإجمالي لبعض هذه الدول إلى 25% من قيمته الحالية (Stauffer, 1987).

جـ - إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد هي بالأسعار الجارية أيُّ جزء منها هو عبارة عن زيادة في الأسعار، وبالتالي فإن الزيادة الحقيقية في هذه المتغيرات هي أقلّ من الزيادة الواردة في الأرقام السابقة لهذه المتغيرات. فعلى سبيل المثال كان معدل الزيادة السنوية في الأسعار في السعودية خلال الفترة 1974-1979 يعادل 16% مقارنة بمعدل لم يتجاوز 5% في السنة خلال الفترة 1968-1973. أما في الكويت فقد ارتفع معدل الزيادة السنوية في الأسعار

من 0.6% خلال الفترة 1960-1970 إلى 18% خلال الفترة 1970-1979 (Amuzegar, 1982).

ولا شك أن هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعود من جانب إلى الارتفاع في جميع مكونات الإنفاق بسبب الزيادة في الإيرادات النفطية وإلى ضيق الطاقة الإنتاجية، وعدم مرونة العرض المحلي والاعتماد على الاستيراد من جانب آخر.

2- الهيكل الانتاجي:

بعد أن تحدثنا عن التطورات التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في الفقرات السابقة ننتقل الآن للحديث عن جانبي العرض الكُليّ والطلب الكُليّ في اقتصاديات دول المجلس، وذلك من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي من حيث القطاعات الإنتاجية، ومن حيث مكونات الإنفاق والتغيرات التي حصلت فيها خلال الفترة قيد الدرس.

يُبَيِّنُ الجدول رقم (2) الناتج المحلي لدول المجلس حسب النشاط الاقتصادي للفترة 1976-1991، ويتضح من هذا الجدول أن نسبة القطاعات التوزيعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت من 20.4% عام 1976 إلى 23.3% عام 1981، ثم إلى 41.7% عام 1991، وفي المقابل تراجع نصيب القطاعات السلعية من 79.4% عام 1976 إلى 76.4% عام 1981 ثم إلى 75.1% عام 1991. ويعود هذا التراجع في نصيب القطاعات السلعية إلى نموها السالب الذي كان يعادل 20.1% في السنة خلال الفترة 1981-1986، وذلك نتيجة لتراجع القطاع النفطي بما يعادل 27.9% في السنة خلال الفترة نفسها (انظر الجدول رقم 2)، وبالإضافة إلى ما سبق يبين الجدول رقم (2) أن الصناعات التحويلية ما زالت مساهمتها متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حيث إنها تفاوتت بين 4.4% عام 1976 و8% عام 1991. وهذه نِسَبٌ تُعَدُّ منخفضة مقارنة ببقية الدول العربية التي تقدر فيها هذه النسبة في المتوسط بحوالي 15.8% عام 1991، كما يشير الجدول رقم (2) إلى أن القطاعات التوزيعية والخدمية قد حافظت على معدلات نمو موجبة خلال الفترة الثانية (1981-1986) في الوقت الذي كانت فيه القطاعات السلعية تعاني في الغالب من معدلات نمو سالبة، وهذا ولا شك ساعد على انخفاض مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن القطاعات السلعية غير النفطية قد حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الأولى (1976 - 1981) إلا أن نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي ظل منخفضا (21%) مقارنة بالقطاعات الخدمية والتوزيعية (41.7%) في عام 1991، ونتيجة لهذا

الجدول رقم (2)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الاقتصادي للسنوات 1976 و 1981 و 1986 و 1991(مليون دولار/ الأسعار الجارية)

القطاع	1976		1981		1986		1991		معدلات النمو السنوية (٪)		
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	1981-1976	1986-1981	1991-1986
الزراعة والصيد والغابات	683.2	0.8	2626	1.1	5210.6	4.0	8322.9	4.5	26.9	13.7	9.3
التعدين والصناعات الاستخراجية	52012.1	65.0	140977.9	60.9	34907.7	27.2	56102.9	35.9	19.9	26.9-	9.4
الصناعات التحويلية	3588.1	4.4	11323.7	4.8	10357.6	8.0	14621	8.0	22.9	1.7-	6.8
الكهرباء والماء والغاز	217.2	0.2	(164)	0.0	815.7	0.6	1204.1	0.6	2.5-	2.3	7.7
التشييد	707.7	8.8	22125.6	9.5	13364.4	10.4	14399.4	7.9	68.8	10.0-	1.4
إجمالي القطاعات السلعية	63577.6	79.4	176889.2	76.4	64656	50.4	103650.3	57.1	20.4	20.1-	9.4
التجارة والمطاعم والفنادق	4490.5	5.6	14258.3	6.1	14152.1	11.0	15132.1	8.3	23.1	0.1-	1.3
النقل والمواصلات والتخزين	2105.7	2.6	8588.6	3.7	9056.8	7.0	10728.8	5.9	28.1	1.0	3.3
المؤسسات المالية والتأمين	2207.2	2.7	7461	3.2	9323.4	7.2	10211.8	5.6	24.3	4.4	1.8
إجمالي القطاعات التوزيعية	8803.4	11.0	30307.9	13.0	32532.3	25.3	36069.7	19.8	24.7	1.4	2.0
الإسكان	1585.7	1.9	4092.4	1.7	2518.8	1.9	2317.4	1.2	18.9	9.7-	1.6-
الخدمات الحكومية	3420.6	4.2	15064.7	6.5	21144.7	16.5	29600.9	16.3	29.6	6.7	6.7
الخدمات الأخرى	2531.1	3.1	4703	2.0	6937.8	5.4	7928	4.3	12.3	7.7	2.6
إجمالي القطاعات الخدمية	7537.4	9.4	23860.1	10.3	30601.3	23.8	39846.3	21.9	23.0	4.9	5.2
الناتج المحلي بسعر التكلفة	79918.4	99.8	231057.2	99.8	127789.6	99.7	179566.3	99.0	21.2	11.8-	6.8
صافي الضرائب غير المباشرة	80.3	0.1	419.3	0.1	347.6	0.2	1750.9	0.9	33.0	3.7-	32.3
الناتج المحلي بسعر السوق	79998.8	100.-	231476.2	100.-	128137.6	100.-	181316.9	100.-	21.2	11.8-	6.9

المصدر: تم احتساب الجدول رقم 2 من الحسابات القومية للدول العربية 1976-1986 و 1981-1991 صندوق النقد العربي، مجموعة من الجداول حسب معدلات النمو السنوية من المعادلة م = م= لو (صن÷ ص.)/ ن حيث ص هي المتغير و ن هي الزمن.

الاختلال بين الناتج في القطاعات السلعية من جانب والقطاعات التوزيعية والخدمية من جانب آخر، تزايد الطلب على الإنتاج السلعي مما أدّى بدوره إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد، وتزايد معدلات التضخم في أحيان كثيرة (صندوق النقد العربي، 1992).

أما الجدول رقم (3) فإنه يوضح التطورات التي حصلت في مكونات الإنفاق خلال الفترة المدروسة. ويتضح من هذا الجدول أهمية قطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس حيث إن نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول قد تفاوت بين 103.3% عام 1976 و87.1% عام 1991، ويتبع قطاع التجارة الخارجية من حيث الأهمية كُلٌّ من الاستهلاك (الخاص والعام) والاستثمار، ويشير الجدول المذكور إلى أن نصيب الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع من 73.6% عام 1976 إلى 38.7% عام 1986، ثم عاد وارتفع إلى 47.1% عام 1991. ولا شك أن هذه التطورات في نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى التقلبات التي طرأت على أسعار النفط وإيراداته خلال الفترة نفسها، أما الواردات فقد زادت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي من 29.6% عام 1976 إلى 43.3% عام 1986، ثم تراجعت بعد ذلك إلى 39.9% عام 1991. ولقد حققت دول المجلس فائضا في ميزانها التجاري عامَيْ 1976 و 1981 قدره 44% و 37.9% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي علماً أن معدل نمو الصادرات (20.4%) كان أقل من معدل نمو الواردات (23.4%) خلال الفترة الأولى غير أن حجم الصادرات المطلق كان أكبر من حجم الواردات، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور الفائض المذكور في الميزان التجاري. أما خلال الفترة الثانية فقد كان الانخفاض في الصادرات (23.9%) أكثر بكثير منه في الواردات (6.3%) مما أدى إلى ظهور عجز في الميزان التجاري عام 1986 قدره 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس. وفي الفترة الثالثة كان معدل نمو الصادرات (10.8%) أكبر من معدل نمو الواردات (5.3%) مما أدَّى إلى ظهور فائض في الميزان التجاري قدره 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991، ويشير الجدول رقم 3 إلى أن الإنفاق الاستهلاكي قد حقق نمواً موجباً خلال الفترات الثلاث وإن كان معدل نموه في الفترة الأولى كان أكبر منه في الفترتين الأخريين مما ساعد على ارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32.7% عام 1976 إلى 81.8% عام 1986. ثم تراجعت هذه النسبة بعض الشيء لتصل إلى 74.% عام 1991، أما الإنفاق الاستثماري فقد تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 23.1% عام 1976 إلى 18.7% عام 1991، وذلك لعدة أسباب منها انخفاض أسعار النفط واكتمال أغلب مشروعات البنية الأساسية وصعوبة تقليل الإنفاق الاستهلاكي ذلك بالإضافة إلى ظهور النزعة الحمائية في الدول

الجدول رقم (3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي حسب مكونات الانفاق للسنوات 1979, 1981, 1986, 1991 (مليون دولار/ الأسعار الجارية)

البيان	1976 القيمة	٪	1981 القيمة	٪	1986 القيمة	٪	1991 القيمة	٪	معدلات النمو السنوية (٪) 1981-1976	1986-1981	1991-1986
إجمالي الاستهلاك	26206.1	32.7	92791.9	40.0	104827.9	81.8	134180.4	74.0	25.2	2.4	4.9
الاستهلاك الخاص	13401.6	16.7	54523.9	23.5	60921.8	47.5	75279.2	41.5	28.0	22.1	4.2
الاستهلاك العام	12804.5	16.0	38268.0	16.5	43906.1	34.2	58901.2	32.4	21.8	2.7	5.8
إجمالي الاستثمار	18559.6	23.1	50842.6	21.9	29148.4	22.7	34039.9	18.7	20.1	11.1-	3.1
الصادرات من السلع والخدمات	58949.8	73.6	164273.6	70.9	49716.8	38.7	85529.5	47.1	20.4	23.9-	10.8
الواردات من السلع والخدمات	23716.7	29.6	76431.9	33.0	55555.5	43.3	72432.9	39.9	23.4	6.3-	5.3
الميزان التجاري	35233.1	44.0	87641.7	37.9	(5838.7)	(4.5)	13096.6	7.2	18.2	4.0-	3.6
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	79998.8	100.-	231476.2	100.-	128137.6	100.-	181316.9	100.-	21.2	11.8-	6.9
التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي	103.9		103.3		82.1		87.1				

المصدر: انظر مصادر الجدول رقم 2

حسبت معدلات النمو السنوية من المعادلة م= لو (صن÷ص.)/ن حيث ص هي المتغير و ن هي الزمن.

الصناعية، وأثر ذلك على استثمار دول المجلس في الصناعات النفطية كالبتروكيماويات والتكرير وغيرها. (لمزيد من التفاصيل حول تطور مكونات الإنفاق انظر الجدول 3).

3- التطور الصناعي:

تكمن أهمية التصنيع في دول المجلس في كونها أهم استراتيجية لتصحيح الهياكل الإنتاجية لهذه الدول، وتحويلها من اقتصاديات معتمدة على النفط مصدراً وحيداً للدخل والنشاط الاقتصادي إلى اقتصاديات متنوعة الهياكل وذاتية النمو (Turner, 1980). وتشير أدبيات التنمية الصناعية إلى أن هناك مجموعة من المؤشرات الدالة على نجاح التطور الصناعي في تصحيح الهياكل الاقتصادية للدول النامية أهمها: زيادة نصيب القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة نصيب الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات، زيادة معدلات نمو إنتاج السلع الرأسمالية والوسيطة مقارنة بالسلع الاستهلاكية، وزيادة نصيب القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة (Weiss, 1988).

لذلك سنحاول في الفقرات التالية معرفة المدى الذي قطعته دول المجلس فيما يتعلق بتطورها الصناعي، وذلك من خلال التعرض لواقع مؤشرات التطور الصناعي في دول المجلس.

أ - أهمية الصناعة التحويلية في دول المجلس: تقدر النفقات التي خصصتها دول المجلس للقطاع الصناعي خلال الخمس عشرة سنة الماضية بأكثر من 35 مليار دولار، وفي عام 1990 كان نصيب الصناعات التحويلية غير النفطية يزيد على 82% من إجمالي الاستثمارات الصناعية في هذه الدول (AL-Jafari, 1992). غير أن مساهمة الصناعات التحويلية ما زالت متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس كما يتضح من الجدول رقم (4)، فباستثناء البحرين لم تتجاوز هذه النسبة 15% لدول المجلس عام 1991، بينما تتفاوت هذه النسبة بين 15% و 25% في بقية الدول النامية وتصل إلى 27.5% في الدول الصناعية. ويشير الجدول السابق إلى أن هذا القطاع قد حقق نمواً مرتفعاً في دول المجلس (22.9%) خلال الفترة الأولى، ثم تحول هذا النمو إلى نمو سالب قدره 1.7% في السنة خلال الفترة الثانية، ثم عاد وأصبح نمواً موجبا قدره 6.8% خلال الفترة الثالثة أو الأخيرة، وذلك نتيجة للتطورات التي حصلت في أسواق النفط العالمية (لمزيد من التفاصيل حول أهمية هذا القطاع في دول المجلس ومعدلات نموه، انظر الجدول رقم 4).

الجدول رقم (4)

تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية ونسبتها إلى الناتج المحلي
الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات 1976, 1981, 1986, 1991

الدولة	1976		1981		1986		1991		1991-1981
	الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٪ الى الناتج المحلي الاجمالي	الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٪ الى الناتج المحلي الاجمالي	الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٪ الى الناتج المحلي الاجمالي	الصناعات التحويلية (مليون دولار)	٪ الى الناتج المحلي الاجمالي	معدلات النمو السنوية ٪
الامارات	150	1.1	2200.2	6.6	1953.7	9.0	2581.9	7.6	1.6
البحرين	193.6	12.7	509.3	14.6	440.7	13.8	722.1	18.1	3.4
السعودية	2315.3	4.9	6617.4	4.2	5325.5	7.2	7946.6	7.0	1.8
عمان	12.4	0.4	78.2	1.0	269.9	3.6	437.7	4.2	17.2
قطر	115.8	3.5	409.6	4.7	488.2	9.6	857.1	12.8	7.3
الكويت	801.0	6.1	1509.0	5.9	1879.6	10.6	2075.6	14.2	3.1
مجلس التعاون	3588.1	4.4	11323.7	4.8	10357.6	8.0	14621	8.0	2.5

المصدر: تم حساب الجدول رقم 4 من الحسابات القومية للدول العربية 1976-1986 و 1981-1991 صندوق النقد العربي، مجموعة من الجداول
حسبت معدلات النمو السنوية من المعادلة م= لو (صن÷ص.)/ن حيث ص هي المتغير و ن هي الزمن.

ب - نصيب الصناعات التحويلية من اجمالي القوى العاملة: تُعَدُّ زيادة استخدام العمالة في القطاع الصناعي بوجه عام وقطاع الصناعات التحويلية بوجه خاص من أهم المؤشرات على حدوث التحولات الهيكلية في اقتصاد الدولة، وذلك لأن زيادة نصيب هذا القطاع من إجمالي العمالة على حساب القطاعات الأخرى وبخاصة القطاع الأولي يعني انتقال العمالة من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاع ذي الإنتاجية المرتفعة مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتشير الأرقام المتوافرة عن دول المجلس إلى أنه في الفترة 1989-1991 كانت نسبة العمالة في القطاع الصناعي تعادل 38% في الإمارات، 35% في البحرين، 14% في السعودية، 22% في عمان و 28% في قطر، أما في الكويت فقد كانت النسبة تعادل 32% عام 1980 (UNDP, 1993). وجدير بالذكر أن هذه الأرقام تعبر عن القطاع الصناعي بمعناه الواسع، أي قطاع التشييد والبناء وقطاع الكهرباء والماء والغاز، ذلك بالإضافة إلى قطاع الصناعات التحويلية، ولا شك أن الجزء الأكبر من العمالة التي تشير إليها الأرقام السابقة هي في قطاع التشييد والبناء لأن نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي العمالة ما زال منخفضا كما تؤكد ذلك بعض الأرقام المتناثرة. ففي عام 1990 كان نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي القوى العاملة في دولة الإمارات مثلا يعادل 7.32%، وفي المقابل كان نصيب التشييد والبناء والكهرباء والغاز أكثر من 16% من إجمالي القوى العاملة (اليوسف، 1992). وفي البحرين كان نصيب الصناعات التحويلية لا يزيد على 8% من إجمالي القوى العاملة عام 1981، بينما كان نصيب قطاع التشييد والبناء يزيد على 21% خلال العام نفسه (The Economist, 1984). وفي اعتقادنا أن انخفاض نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي القوى العاملة لدول المجلس يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها محدودية حجم هذا القطاع، وكونه ذا كثافة رأسمالية نظراً لارتكازه على الصناعات النفطية.

ج - التركيب السلعي للمنتجات الصناعية: إن نجاح عملية التحولات الهيكلية في اقتصاد دولة ما لا يعتمد فقط على زيادة نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القوى العاملة، وإنما يعتمد كذلك على تحول هذا الاقتصاد من إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة ذات الكثافة العمالية، والتي تعتمد على تقنية بسيطة إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المُعَمّرة والسلع الوسيطة والرأسمالية التي تعتمد على تقنية متطورة، وتتصف بتوافر الحجم مما يساعد على تقليل تكاليفها وزيادة قدرتها التنافسية والتصديرية. ولا شك أن الاقتصاد الذي يستطيع تلبية جزء كبير من حاجاته من السلع الرأسمالية والوسيطة يكون أقدر على تحقيق نمو اقتصادي ذاتي (Stucliffe, 1971).

وبتأمل التركيب السلعي للمنتجات الصناعية لدول المجلس يتضح أنه باستثناء الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والحديد والألومنيوم فإن هذه الصناعات يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، ولم تحقق الصناعات الرأسمالية والوسيطة تقدماً يُذكر في هذه الدول (زكي، 1989). أما الصناعات النفطية كالبتروكيماويات والتكرير فما زالت مساهمتها في القطاع الصناعي محدودة وذلك لعدة أسباب منها: ارتفاع تكاليف تأسيسها وإدارتها، ضيق حجم السوق المحلي، زيادة النزعة الحمائية في الدول الصناعية، افتقاد التنسيق «التنموي» بين دول المجلس، ذلك بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط وإيراداته منذ بداية الثمانينيات. علماً أن هذه الصناعات كانت تمثل 33% من إجمالي الاستثمارات الصناعية في هذه الدول خلال عام 1990، بينما كان نصيب صناعة التكرير ومواد البناء 18% و 16% على التوالي. ويتوزع الجزء المتبقي من الاستثمارات على الحديد والصلب (10%)، والصناعات الهندسية (9%)، والصناعات الأخرى كالغذاء والمشروبات والنسيج ومنتجات الأخشاب والطباعة (14%) (AL - Jafari, 1992).

د - **التركيب السلعي للصادرات:** تعاني الدول النامية من عدم استمرارية في مشروعاتها وخططها «التنموية»، وذلك بسبب اعتمادها على الصادرات الأولية التي تتصف بمرونات سعرية ودخلية منخفضة ذلك بالإضافة إلى تركزها في عدد محدود من الدول، الأمر الذي يجعل إيرادات هذه الدول عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار (Morgan, 1975; Heal and Chichilnisky, 1991). لذلك فإن تنويع التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات يُعَدُّ مؤشراً مهماً في تصحيح الهيكل الاقتصادي للدولة النامية، لأنه يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي المطّرد، ولكن ما مدى التقدم الذي أحرزته دول المجلس في تنويع صادراتها بوجه عام وزيادة نصيب الصادرات الصناعية بوجه خاص؟

يمكننا الإجابة عن هذا التساؤل بإلقاء نظرة على الجدول رقم 5 الذي يوضح التركيب السلعي لصادرات دول المجلس للعامين 1976 و 1989، ويتضح من هذا الجدول أن الوقود المعدني (النفط والغاز) يمثل نصيب الأسد من صادرات جميع دول المجلس خلال العامين المذكورين، وإن كان هناك بعض التراجع البسيط في هذه الأهمية خلال السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال كان نصيب النفط الخام في إجمالي الصادرات في الإمارات يعادل 96.47% عام 1976 و 78.95% عام 1989، أما النسب لبقية دول المجلس فكانت على النحو التالي 77.36% و 75.2% للبحرين، 99.67% و 84.89% للسعودية، 99.74% و 79.2% لعمان، 96.71% و 82,04% لقطر، 92.51% و 90.5% للكويت. أما الصادرات الصناعية فقد ظلت نسبتها إلى إجمالي صادرات دول

الجدول رقم (5)

التركيب السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي لعامي 1976 و 1979 (٪)

الدولة/ السلعة	الأغذية والمشروبات		المواد الخام		الوقود المعدني		الكيماويات		الآلات ومعدات النقل		المصنوعات		أخرى		المجموع		الصادرات الصناعية/ إجمالي الصادرات (٪)	
	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989	1976	1989
الامارات	087	3.74	0.16	0.71	96.47	78.95	0.13	0.90	0.90	4.43	1.27	10.40	0.16	0.84	100.-	100.0	2.3	15.73
البحرين	1.79	0.92	0.28	0.23	77.36	75.20	0.21	2.51	5.84	2.69	14.47	18.29	0.01	0.13	100.-	100.0	20.52	23.49
السعودية	0.06	1.44	0.01	0.85	99.67	84.89	0.03	9.25	0.14	1.28	0.05	2.20	0.01	0.07	100.-	100.0	0.23	12.73
عمان	0.25	2.11	0.00	0.11	99.74	89.20	0.00	0.16	0.00	4.42	0.00	2.18	0.00	1.79	100.	100.0	0.00	6.76
قطر	0.00	0.02	0.00	0.33	96.71	82.04	0.00	12.41	0.00	0.0	0.00	5.16	0.00	0.01	100.-	100.0	0.00	17.57
الكويت	0.50	0.01	0.20	0.25	92.51	90.5	1.16	2.47	2.72	2.50	2.87	2.90	0.00	0.29	100.-	100.0	6.75	7.87

المصدر: التجارة الخارجية للدول العربية: 1976-1986، العدد 1988.6 ، صندوق النقد العربي، مجموعة من الجداول.

* الصادرات الصناعية تشتمل على الكيماويات والآلات والمعدات والمصنوعات.

المجلس متواضعة مقارنة بالصادرات النفطية على الرغم من أنها حققت بعض التقدم خلال الفترة المذكورة. فلقد ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في دولة الإمارات من 2.3% عام 1976 إلى 15.73% عام 1989. وفي البحرين ارتفعت هذه النسبة من 20.53% الى 23.49%. أما بقية دول المجلس فقد ازدادت فيها هذه النسبة خلال الفترة نفسها من 0.23% إلى 12.73% في السعودية، ومن 0% إلى 6.76% في عمان، ومن 0% إلى 17.57% في قطر، ومن 6.75% إلى 7.85% في الكويت. وجدير بالذكر أن جزءاً من هذه الصادرات الصناعية هو إعادة تصدير من دول المجلس لمنتجات صناعية تمَّ استيرادها من الدول الصناعية. أما فيما يتعلق بطبيعة الصناعات القائمة فإن هناك بعض التفاوت بين دول المجلس؛ فبعد الصناعات النفطية نرى الإسمنت يتصدر في الكويت والإمارات، والحبوب الغذائية في عمان والألومنيوم في البحرين والصلب في قطر والأسمدة والإسمنت في السعودية. وتشير بعض الأرقام المتوافرة عن الصناعات في دول المجلس إلى أن إنتاج الإسمنت في هذه الدول كان يعادل 17570.9 ألف طن عام 1988، وكان نصيب السعودية منه حوالي 75% بينما كان نصيب الإمارات يعادل 18.6% وتقاسمت بقية الإنتاج كل من الكويت (39%) وعمان (2.5%)، أما الصناعات البتروكيماوية فإنها تتركز في السعودية والبحرين وقطر. ففي عام 1990كانت السعودية تنتج حوالي 8874 ألف طن متري، بينما كان الإنتاج القطري يساوي 533.3 طن متري، والإنتاج البحريني يساوي 455 طن متري في العام نفسه. وكانت هذه المنتجات البتروكيماوية تشتمل على الصناعات الأولية كالأثيلين والبولي إثلين والكبريت (زكي، 1989).

4- التجارة البينية لدول المجلس:

يُعَدُّ التكامل الاقتصادي بين دول المجلس آلية مهمة في تحقيق أهدافها «التنموية» وذلك من خلال رفع كفاءة استغلال الموارد، وتقليل الازدواجية في المشروعات، وزيادة حجم السوق والاستفادة من وتوافر الحجم وتقوية الموقف التفاوضي. ومن أهم المؤشرات على حدوث التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو حجم التجارة البينية لها، ويوضح الجدول رقم (6) تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة 1975-1991. ويتضح من هذا الجدول أن التجارة البينية لدول المجلس قد ازدادت من 2572.2 مليون دوولار عام 1975 إلى 10233.1 مليون دولار عام 1981 (23.0 في السنة) ثم انخفضت بعد ذلك من 10233.1 مليون دولار عام 1981 إلى 6892.4 مليون دولار عام 1986، أي انخفاض سنوي قدره 7.9%، ثم

عادت وارتفعت بعد ذلك إلى 10255.6 مليون دولار عام 1991، أي أنها حققت نمواً قدره 7.9% خلال الفترة 1986-1991، وواضح من هذه التقلبات الارتباط بين تطور التجارة البينية والتقلبات في أسعار النفط وإيراداته التي سبق الحديث عنها. وعلى الرغم من النمو الإيجابي الذي حققته التجارة البينية لدول المجلس خلال النصف الثاني من حقبة الثمانينيات، والذي قد يُعْزى من بين أسباب أخرى إلى تحرير حركة السلع والخدمات بين هذه الدول نتيجة لإقامة منطقة التجارة الحرة بينها عام 1983، ذلك بالإضافة إلى حدوث بعض التنوع في الهياكل الإنتاجية لها إلا أن هذه التجارة مازالت متواضعة من حيث نسبتها إلى كُلٍّ من التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، فلقد تفاوتت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لدول المجلس بين أدنى قيمة لها عام 1975 (4.2%)، وأعلى قيمة لها عام 1986 (8.1%). وهي نسب تُعَدُّ منخفضة إذا ما قورنت بالنسب المشاهدة في التكتلات الاقتصادية الأخرى، والتي تتفاوت بين 30% و 50%. وحتى هذه النسب المتواضعة للتجارة البينية لدول المجلس ربما لا تكون ناتجة كليًّا عن تبادل السلع ذات المنشأ الوطني حيث إن جزءاً كبيراً منها يمثل إعادة تصدير سلع مستوردة من الدول الصناعية (حالة دولة الإمارات مثلا)، أو صادرات النفط الخام من السعودية إلى البحرين للتكرير. وهذا يعني أن واقع التجارة البينية في المنتجات الوطنية هو أقل مما تشير إليه الأرقام الواردة في الجدول رقم (6)، وفي اعتقادنا ان محدودية التجارة البينية لدول المجلس تعود إلى تشابه هياكلها الاقتصادية، وضيق قاعدتها الإنتاجية، واعتمادها على مصدر وحيد للدخل، الأمر الذي يجعلها متنافسة بدل أن تكون متكاملة (اليوسف، 1993).

5- استنتاجات:

إن التحليل السابق لأثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول المجلس يقودنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يلي:

أ - لقد كانت الصادرات النفطية لدول المجلس هي المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول، فعندما كانت أسعار النفط وإيراداته في ارتفاع انعكست بصورة إيجابية على المؤشرات الاقتصادية، كالنمو الاقتصادي والميزان التجاري والموازنة العامة للدولة كما حصل في حقبة السبعينيات والنصف الأخير من الثمانينيات، وبالمقابل عندما تراجعت قيمة الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط والكميات المنتجة منه خلال النصف

الجدول رقم (6)

تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

للفترة 1981-1991 (مليون دولار / الأسعار الجارية)

	1975	1981	1986	1991
الصادرات البينية	1344.58	5603,2	4213.6	6613.9
الواردات البينية	1227.85	4629.9	2678.8	3641.7
التجارة البينية (الصادرات + الواردات)	2572.43	10233.1	6892.4	10255.6
نسبة الصادرات البينية / إجمالي الصادرات (٪)	2.7	3.3	8.9	7.3
نسبة الواردات البينية / إجمالي الواردات (٪)	10.5	7.7	7.1	5.7
إجمالي التجارة البينية/ إجمالي التجارة الخارجية (٪)	4.8	4.5	8.1	6.6
إجمالي التجارة البينية / الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس (٪)	3.8	4.4	5.3	5.6

المصدر: صندوق النقد العربي: مجموعة من النشرات

الأول من الثمانينيات، كان لهذا التراجع آثار سلبية على جميع القطاعات الاقتصادية لهذه الدول مما أدَّى إلى ظهور العجز في الموازنات العامة والموازين التجارية، وتحقق معدلات نمو سالبة في كُلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، وتأجيل كثير من المشروعات الاستثمارية المقترحة، وتقليص كثير من المشروعات القائمة، ونتيجة لذلك فإن النفط في هذه الدول يقوم فعلاً بدور المحرك لجميع النشاطات الاقتصادية.

ب - ظل القطاع النفطي في هذه الدول منعزلا عن بقية القطاعات، وذلك لافتقاده الحلقات الأمامية والخلفية، ولكن حكومات دول المجلس استطاعت من خلال السياسات المالية (الحلقة المالية) أن تنفذ أغلب مشروعات البنية الأساسية، وأن تنشط القطاعات الأخرى وبخاصة الخدمية والتوزيعية منها، غير أن القطاعات السلعية بقيت معتمدة على القطاع النفطي، وما زالت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي استخدام العمالة في دول المجلس محدودة، ونتيجة لذلك ظلت صادرات هذه الدول متركزة في النفط الخام والغاز الطبيعي، ولقد نتج عن هذا التركز في الصادرات كثير من التذبذب في إيرادات هذه الدول كما تشهد بذلك حقبة الثمانينيات الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على المسار «التنموي» لها (Gelb & Associates, 1988).

ج - شهدت حقبة الثمانينيات انخفاضاً في معدل التبادل التجاري لدول المجلس حيث إن سعر النفط الحقيقي (حاصل قسمة سعر النفط الاسمي بالأسعار القياسية لصادرات الدول الصناعية علماً أن سنة الأساس هي 1974) قد انخفض من 17.2 دولاراً للبرميل عام 1980 إلى 6.4 دولارات للبرميل عام 1989(صندوق النقد العربي، 1990)، وقد نتج هذا الانخفاض في أسعار النفط عن زيادة العرض من قبل الدول غير الأعضاء في الأوبك، وتراجع الطلب، وزيادة كفاءة استغلال النفط في الإنتاج والاستهلاك.

د - لقد تعرضت دول المجلس لظاهرة المرض الهولندي وبخاصة في النصف الأول من حقبة الثمانينيات كان له أثر سالب على تطور القطاع الصناعي في هذه الدول كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات المتناثرة (Looney, 1992).

هـ - لقد تراكمت لدى دول المجلس عائدات فلكية من النفط غير أن غياب الفرص الاستثمارية المنتجة بسبب القيود الديمغرافية والاقتصادية وما تعنيه من صغر حجم السوق جعلها تتجه إلى الإنفاق غير المنتج، كالتوسع المفرط

في الجهاز الحكومي وفي الخدمات الاجتماعية والتسلح والمشروعات المظهرية، والإفراط في الواردات الاستهلاكية وغيرها، وبالتالي فإن الدرس من هذه التجربة هو أن التنمية الفعلية لن تتحقق في هذه الدول بتوافر العملة الأجنبية والمدخرات المحلية وحدها، حيث إن هذه العوامل ضرورية ولكنها ليست بكافية، فلا بد لنجاح الجهود «التنموية» من توافر فرص استثمارية منتجة وأسواق واسعة ومهارات بشرية متطورة، وهذه أمور لا يمكن تحققها إلا في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي الذي سيساعد على إزالة الازدواجية في المشروعات الصناعية، ويرفع من كفاءة استقلال الموارد البشرية والمادية، ويقوّي الموقف التفاوضي لدول المنطقة ويمكّنها من الحصول على التقنية المتطورة، ويفتح أمامها أسواق الدول الصناعية ويقود في النهاية إلى تطورها الصناعي وما ينتج عنه منن تحولات في هياكلها الاقتصادية.

ثالثاً: تعميق الدور التنموي للتجارة الخارجية:

لقد اتضح لنا من الصفحات السابقة الدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس، والذي تمثل في توليد العملة الأجنبية والمدخرات المحلية التي استثمرتها دول المنطقة لتنفيذ كثير من المشروعات التنموية، وأهمها مشروعات البنية الأساسية التي اكتملت في الغالب، غير أن هذه العائدات من الصادرات النفطية لم تحقق كثيراً من الأهداف «التنموية» المتوقعة منها، والتي يأتي في مقدمتها التنويع في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس، وما يتبعه من تنويع في الصادرات والإيرادات، وبالتالي تحقيق نمو ذاتي يؤدي في النهاية إلى تقليل اعتماد هذه الدول على غيرها، ويؤهلها لمواجهة عصر ما بعد النفط، وفي اعتقادنا أن هذا الإخفاق يعود إلى مجموعة من الأسباب: بعضها متعلق بقطاع التجارة الخارجية، والآخر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، لذلك رأينا أن نتطرق في هذا الجزء الأخير من الورقة لبعض الوسائل التي يمكن أن تساعد على تعميق دور التجارة الخارجية «التنموي» في دول المجلس خلال السنوات القادمة.

1 - تصحيح الهياكل الاقتصادية:

لقد رأينا سابقا أن دول المجلس تعتمد على النفط الخام في صادراتها، وبالتالي في توليد جميع نشاطاتها الاقتصادية، وما زال دور قطاع الصناعات التحويلية محدودا مقارنة بالقطاع النفطي، أو بالقطاعات الخدمية والتوزيعية التي توسعت على حساب القطاعات السلعية المنتجة، ولا شك أن هذا الاختلال الهيكلي يفقد هذه الدول

التنوع في مصادر إيراداتها، وفي التركيب السلعي لصادراتها، وبالتالي يجعل مسيرتها «التنموية» عرضة للتقلبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية كما تشهد بذلك حقبة الثمانينات، لذلك فإن تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي والإعداد لفترة ما بعد النفط يحتم على هذه الدول السعي من أجل تنويع مصادر دخلها، وذلك بزيادة نصيب الصناعات التحويلية في ناتجها المحلي الإجمالي. ونظرا لوفرة النفط الخام والغاز الطبيعي في هذه الدول فإن الصناعات التي سيكون لها الدور الرائد في إحداث التحولات الهيكلية المطلوبة هي الصناعات النفطية أو المرتبطة بالنفط كالبتروكيماويات والتكرير ومواد البناء والحديد والصلب والصناعات الهندسية وغيرها (World Bank, 1979). ولكن نجاح هذه الصناعات في تنويع مصادر دخل دول المجلس وإيجاد التشابك بين اقتصادياتها، وتقليل اعتمادها على النفط يتطلب تنسيقا للسياسات الصناعية لتجنب الازدواجية وهدر الموارد، كما يتطلب توزيع المشروعات الاستثمارية على أساس الميزة النسبية، والاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية حتى تتكامل الجهود «التنموية» لهذه الدول، ويحصل التشابك المطلوب بين اقتصادياتها، ويمكن «تعضيد» الصناعات النفطية التي ستكون موجهة للتصدير نظراً لضيق السوق المحلي ببعض الصناعات البسيطة والمتوسطة وبخاصة الاستهلاكية منها لتلبية حاجات السوق الاحلالي (إحلال بعض الواردات)، والتي يمكن أن تزداد فرص نجاحها بتكامل اقتصاديات هذه الدول وتوسع حجم السوق فيها. وأخيرا يمكن لدول المنطقة أن تعتمد كذلك على المشروعات المشتركة مع بقية الدول العربية والإسلامية، إذ هي وسيلة أخرى لتنويع مصادر دخلها وتحقيق درجة من الاكتفاء في السلع الاستراتيجية كالغذاء والسلاح والصناعات الثقيلة.

2 - تحقيق الاستقرار في أسعار النفط:

إن مقدرة دول المجلس على تحقيق التحولات الهيكلية في اقتصادياتها خلال السنوات القادمة يعتمد من بين أمور أخرى على الاستقرار النسبي لأسعار النفط، وعدم تراجع معدل التبادل التجاري لهذه الدول، كما حصل في حقبة الثمانينيات، وبخاصة النصف الأول منها، ومن المتوقع أن تتأثر هذه الأسعار في السنوات القادمة بمجموعة من عوامل الطلب والعرض. فمن بين عوامل الطلب هناك تطور البدائل، وزيادة كفاءة استغلال النفط، وتواضع النمو الاقتصادي العالمي المتوقع خلال السنوات القادمة، وإمكانية فرض ضريبة الكربون المقترحة. وكل هذه العوامل تشير إلى احتمال كبير لانخفاض معدل النمو في الطلب العالمي على النفط،

أما العوامل التي ستؤثر على جانب العرض فتشتمل على عودة العراق إلى الإنتاج، وتوسيع الطاقة الإنتاجية لدول الأوبك، وتطور إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك والأوضاع الاقتصادية في الدول المنتجة (زيادة الانفاق العسكري، تفاقم العجز في الموازنات العامة، الديون، المشروعات «التنموية».. الخ). وهذه العوامل تشير كذلك أن المعروض من النفط سيكون في تزايد خلال السنوات القادمة مما قد يؤدي إلى وجود فائض في السوق النفطي، وانخفاض في أسعار النفط الاسمية والفعلية ولا شك أن هذا التراجع المحتمل في أسعار النفط وبالتالي إيراداته ستكون له آثار سلبية على المشروعات «التنموية» لهذه الدول. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن أسعار النفط الفعلية لن تزيد على 20 دولاراً للبرميل خلال الفترة 1991-2005، وستعادل 17 دولاراً بأسعار 1990 في العام 2005 (World Bank, 1993). أما وكالةالطاقة الدولية فإنها تتوقع زيادة تدريجية في أسعار النفط الفعلية حتى تصل إلى 30 دولاراً للبرميل عام 2000 بأسعار 1990 ثم تستقر بعد ذلك (IEA, 1993). ولا شك أن دول منظمة الأوبك تستطيع أن تؤثر على مسار أسعار النفط في السنوات القادمة، وذلك بالحفاظ على وحدتها، واتفاقها على الحصص الإنتاجية، وتوزيعها والالتزام بها، ذلك بالإضافة إلى ترشيد نفقاتها وإعادة النظر في توسيع الطاقة الإنتاجية المقترح، ومعارضة ضريبة الكربون.

3 - رفع كفاءة استغلال العائدات النفطية:

لقد ذكرنا سابقاً أن التوقعات المستقبلية تشير الى أن أسعار النفط لن تتجاوز الـ 20 دولاراً حتى نهاية هذا القرن مما يحتم على دول المنطقة البحث عن طرق لرفع كفاءة استخدام إيراداتها النفطية، وبما يتفق وأهدافها «التنموية»، وهناك عدة مجالات يمكن لهذه الدول أن توفر من خلالها موارد كبيرة كإزالة الازدواجية في المشروعات «التنموية» وتقليل النفقات العسكرية ومحاربة الفساد الإداري وتجنب الإنفاق المظهري واعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتطوير أساليب الموازنة العامة المعمول بها في هذه الدول وتنمية الموارد البشرية، وترشيد الاستثمارات الخارجية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

4 - زيادة التجارة البينية لدول المجلس:

ذكرنا سابقاً أن التجارة البينية لدول المجلس ما زالت متواضعة، وأن السبب الرئيسي في ذلك هو التشابه في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، والذي يمكن علاجه من خلال تنويع مصادر الدخل. غير أن هناك مجموعة من الأسباب الأخرى

التي تعيق التبادل التجاري بين هذه الدول والتي تشتمل على السياسات والإجراءات الجمركية السائدة بينها. ففي عام 1983 استطاعت دول المجلس أن تزيل أغلب الحواجز الجمركية على المنتجات ذات المنشأ الوطني[3]، وقد اتفقت كذلك على تبني تعرفة جمركية مع العالم الخارجي حدها الأدنى 4%، وحدها الأقصى 20% تمهيداً لتوحيدها، وتحويل منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي مع نهاية عام 1988. إلا أن هذا الأمر لم يتحقق حتى يومنا هذا (سبتمبر 1993)، بل إن هذه التعرفة الجمركية ذات الحدين لم يتم الالتزام بها كليا لأن بعض دول المجلس تقل تعرفتها أحياناً عن 4% أو الحد الأدنى، بينما تزيد تعرفة دول أخرى عن 20% أو الحد الأعلى (Adbel-Rahman, 1991). وجدير بالذكر أن بقاء دول المجلس في مرحلة منطقة التجارة الحرة (أي غياب التعرفة الجمركية الموحدة مع العالم الخارجي) لفترة طويلة يضعف مسيرة التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، ولا يساعد على زيادة التبادل التجاري وما يتبعه من تشابك اقتصادي بينها. فالتفاوت في التعرفة الجمركية تكون له عدة آثار سلبية على التجارة البينية من خلال ظاهِرَتَيْ تحول التجارة (Trade Deflection) وتعريف شهادات المنشأ الوطني، فتحول التجارة يتمثل في اتجاه الواردات من العالم الخارجي إلى العضو ذي التعرفة الجمركية المنخفضة في المجلس، حيث يتم نقلها بعد ذلك إلى الأعضاء الآخرين ذوي التعرفة الجمركية المرتفعة (Robson, 1987). وهذه الظاهرة تؤدي إلى تركُّز الإيرادات الجمركية لدى الدولة ذات التعرفة الجمركية المنخفضة مما يدفع الأعضاء الآخرين إلى تبنِّي سياسات غير جمركية لتجاوز هذا التفاوت في التعرفة الجمركية مما ينتج عنه تباطؤ في حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في التكامل. كما يؤدي هذا التفاوت في التعرفة الجمركية إلى تَشَوُّه الإنتاج في منطقة التجارة الحرة حيث إن الصناعات تتجه إلى الدولة ذات التعرفة المنخفضة، والتي ربما لا تكون بالضرورة ذات الميزة النسبية في هذه الصناعات، وتحاول الدول عادة في منطقة التجارة الحرة تجنُّب ظاهرة تحوّل التجارة من خلال إصدار شهادات المنشأ الوطني التي تميز بين المنتجات المحلية التي يتم إعفاؤها من التعرفة الجمركية عند مرورها عبر مراكز الحدود للدول الأعضاء وبين المنتجات الأجنبية التي تُفْرَض عليها هذه التعرفة، وعلى الرغم من أن تعريف شهادات المنشأ الوطني يُعَدُّ واضحاً من الناحية النظرية كما بينا سابقا، غير أن الممارسات اليومية في مراكز الحدود بين دول المجلس تشير إلى أن بعض هذه المراكز قد ترفض هذه الشهادات وتعامل البضائع ذات المنشأ الوطني معاملة البضاعة الأجنبية، وتفرض عليها تعرفة جمركية مما يؤدي إلى إعاقة حركة المنتجات الوطنية بين دول المجلس. ويعود هذا الرفض لشهادات

المنشأ عند بعض مراكز الحدود إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية: عدم وضوح المفاهيم المتعلقة بالصناعات ذات المنشأ الوطني، عدم توافر البيانات اللازمة أو عدم دقتها، عدم صحة البيانات، ضعف كفاءة الجهاز الإداري في مراكز الحدود أو تضارب التشريعات المحلية في الدولة مع تشريعات المجلس من حيث هو كيان موحد، وهذه كلها أسباب يمكن معالجتها إذا توافرت الإرادة الجماعية لدى هذه الدول.

ولكن ظاهرتي تحول التجارة وتعريف شهادات المنشأ الوطني يمكن علاجها من خلال توحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي، غير أن توحيد هذه التعرفة قد تكون له آثار كذلك لا بد من علاجها، فتوحيد هذه التعرفة قد يؤدي إلى خسران بعض الدول لإيراداتها السابقة من التعرفة وبخاصة إذا كانت تعرفتها السابقة أعلى من التعرفة الموحَّدة. كما أن بعض الدول قد تزدهر صناعاتها الناشئة على حساب صناعات دولة أخرى وهكذا دواليك. وهذه آثار يمكن علاجها إما بالتعويضات المالية (التي يمكن تقديرها بما خسرته الدولة من إيرادات جمركية)، أو من خلال إعفاء الدولة الوقتي من الالتزام بإزالة الحواجز الجمركية الداخلية أو بتوزيع الاستثمارات والصناعات بصورة عادلة مع إعطاء بعض الأولوية للدول والمناطق ذات المستوى الاقتصادي الأقل تقدما مع عدم التفريط بمعايير الكفاءة في استغلال الموارد (Curzon, 1974). وإضافة إلى ما سبق يمكن لدول المجلس أن تُعَمِّق من التبادل التجاري بينها من خلال تذليل العوائق غير الجمركية، وذلك بتوحيد المواصفات والمقاييس، وتسهيل إجراءات النقل والتنقل، وإزالة التفضيل للمنتجات المحلية في كل دولة وغيرها من الحواجز (اليوسف، 1993).

5 – إرساء قاعدة للبيانات والمعلومات:

إن توافر المعلومات والبيانات في الوقت المناسب وبالصورة المناسبة يُعَدُّ من أهم ركائز ترشيد القرار على جميع المستويات في الدول المعاصرة ودول المجلس كبقية الدول النامية ما زالت تفتقر إلى نظام متكامل للمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع القطاعات الاقتصادية، ولا شك أن توافر هذه القاعدة المعلوماتية سيساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي وتعميق التبادل التجاري بين هذه الدول، وبينها وبين بقية دول العالم من خلال توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن إمكانات المنتجين ورغبات المستهلكين وواقع الإجراءات والسياسات الجمركية، وفرص التمويل والاستثمار، وواقع السياسات المالية والنقدية وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المصدرون

والمستوردون والتجار والصناعيون لوضع الاستراتيجيات الصحيحة في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل والنقل والإعلام والتصدير والاستيراد. كما أن هذه المعلومات ستساعد المؤسسات الإقليمية والعالمية والباحثين بوجه خاص على إجراء الدراسات المتخصصة في شتى الميادين الاقتصادية والإدارية والتجارية والسكانية والاجتماعية، وتقديم الحلول الناجعة للمشاكل التي تعترض المسار «التنموي» لهذه الدول. ولا بد أن تكون هذه المعلومات دقيقة. وأن يتم تحليلها ونشرها على نطاق واسع في الوقت المناسب. ويمكن لدول المنطقة أن تطوِّر تجارتها الخارجية والبينية كذلك من خلال إقامة المعارض. وإرسال البعثات التجارية وإقامة مكاتب للتمثيل التجاري في الخارج، وإصدار النشرات الدورية التي توضح الجوانب الإدارية والفنية والقانونية للتبادل التجاري الإقليمي والعالمي (U.N, 1992).

6 - توحيد الموقف التفاوضي مع العالم الخارجي:

إن عالم اليوم هو عالم تكتلات اقتصادية عملاقة تفاوض من مركز قوة وتحقق أهدافها المتعددة على حساب الدول الأخرى التي ليس لها الموقف التفاوضي نفسه، ودول المجلس من أكثر دول العالم انفتاحا اقتصاديا كما رأينا، وبالتالي فإن توحيد موقفها التفاوضي في مواجهة بقية دول العالم سيمكنها من توفير جميع مقومات النجاح لمشروعاتها «التنموية» كأسعار النفط المستقرة والأسواق المفتوحة، والتقنية المتطورة والمهارات البشرية العالية، وبشروط تجارية أفضل بكثير من تلك التي يمكن الحصول عليها في ظل غياب هذا الموقف الجماعي. ومن العوامل التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذا الموقف التفاوضي هو تعميق دور المؤسسات الإقليمية كالأمانة العامة لدول المجلس والمؤسسات المنبثقة منها، وذلك باستكمال بقية المؤسسات التشريعية والقضائية، وتزويد هذه الأمانة بالموارد البشرية والمادية، وإعطائها الصلاحيات الكافية لمتابعة تنفيذ مقررات المجلس، وعلاج التعارض بين هذه المقررات والقوانين المحلية، ذلك بالإضافة إلى التفاوض مع العالم الخارجي في شتى القضايا، وإجراء الدراسات المتخصصة بجميع القطاعات، وذلك لمعرفة طبيعة المعوِّقات التي تعترض طريق تنفيذ مقررات القيادات السياسية وإيجاد الحلول المناسبة لها. وجدير بالذكر أن ضعف الموقف التفاوضي لدول المجلس قد ساعد الدول الصناعية على فرض ضرائب على المنتجات البتروكيماوية لدول المنطقة عام 1985. وتتجه الدول الصناعية في الوقت الحاضر إلى فرض ضريبة الكربون التي من المتوقع ان تؤدي إلى تراجع إنتاج منظمة الأوبك من النفط بحوالي 3 ملايين برميل في اليوم

عام 2000 مقارنة بإنتاجها في حالة عدم فرض هذه الضريبة[4]. ومن المتوقع كذلك أن تتراجع الإيرادات النفطية لمنظمة الأوبك بحوالي 75 مليار دولار خلال الفترة 2005-1992 في حالة فرض الضريبة المذكورة[5]. أما توحيد السوق الأوروبية المشتركة فتشير بعض الدراسات (منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة) إلى أنه سيؤدي إلى خسارة البحرين لحوالي ثلثي صادراتها الصناعية، وعمان حوالي نصف صادراتها، والإمارات ربع صادراتها، والسعودية عشر صادراتها الصناعية إلى الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تنخفض صادرات دول المجلس الصناعية إلى الدول الأوروبية بعد عام 1992 على النحو التالي: البحرين 69.7%، عمان 49.3%، الإمارات 23.1%، الكويت والسعودية 11.4%، وقطر 9.8% (صندوق النقد العربي، 1992). ولا شك أن توحيد وتقوية الموقف التفاوضي لدول المجلس سيؤديان إلى تقليل الخسائر السابقة وتحسين فرص التنمية لهذه الدول.

7 - تعميق دور القطاع الخاص:

إن نقل الملكية وإدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص (التخصيصية) قد تساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف «التنموية» لدول المجلس، منها تقليل أعباء الدولة المالية، ورفع كفاءة وإنتاجية هذه المؤسسات، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها واستقطاب رؤوس الأموال المواطنة والأجنبية من الخارج، واكتساب التقنية، وتوفير الأسواق وبخاصة في حالة بعض المؤسسات النفطية، وتوطين العمالة في القطاع الخاص، ذلك بالإضافة إلى تطوير الأسواق المالية (Adams et al, 1992). غير أن التخصيصية في هذه الدول لا بد أن تكون تدريجية وقائمة على فهم لواقع هذه الدول الاقتصادي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال قد يؤدي التخصيص لبعض المؤسسات العامة إلى ظهور بطالة بين المواطنين الذين لا يمكن استيعابهم في المدى القصير في القطاع الخاص الذي يعتمد على معايير الكفاءة والربح، ويفتقر إلى نظام للضمان الاجتماعي، وتقل أجوره عن الأجور السائدة في القطاع العام حيث تتكدس غالبية مواطني دول المجلس في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى الأثر السابق ستؤدي التخصيصية إذا اشتملت على بعض المؤسسات الخدمية كالكهرباء والماء والهاتف والصحة والتعليم إلى ارتفاع أسعار هذه الخدمات التي تتلقى دعما حكوميا في الوقت الحاضر الأمر الذي ستكون له انعكاسات سياسية واجتماعية لا بد من أخذها في الاعتبار والتعامل معها. كما أن التخصيصية قد تؤدي إلى عودة هيمنة الشركات الأجنبية على اقتصاديات هذه الدول وبخاصة الصناعات المرتبطة بالنفط

نظراً للدور الرئيسي الذي قد تلعبه هذه الشركات في تسويق منتجات هذه الصناعات في الخارج بسبب ضيق السوق المحلي لدول المجلس. وفي اعتقادنا أن هذه الآثار يمكن معالجتها وتقليلها إذا كانت التخصيصية في هذه الدول قائمة على دراسات واضحة للتجارب الأخرى وبخاصة في الدول النامية، وعلى تنفيذ تدريجي لبرامجها (أحمد والجودر، 1993).

خاتمة

لقد حاولنا في هذه الورقة معرفة أثر التوسع في القطاع النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي على عملية التنمية في هذه الدول خلال العشرين سنة الماضية، ولقد تبين أن نمو القطاع المذكور كان السبب الرئيسي وراء كثير من الإنجازات التي تحققت في هذه الدول عبر الفترة المدروسة، والتي تشتمل على زيادة النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الاستهلاك، وتوفير الخدمات العامة، وتوظيف العمالة المواطنة، وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية وغيرها من الآثار الإيجابية الناتجة عن تراكم الإيرادات النفطية منذ بداية السبعينات. غير أن اقتصاديات دول المجلس ما زالت تعاني من اختلالات في هياكلها الاقتصادية تتمثل في: **أولاً**: محدودية مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. **ثانياً**: استمرارية هيمنة القطاع النفطي على جميع النشاطات الاقتصادية وما يعنيه ذلك من التركيز السلعي للصادرات، وما ينتج عنه من تذبذب للعائدات. **ثالثاً**: ارتفاع نصيب قطاعي الخدمات والتوزيع على حساب القطاع السلعي مما ساعد على زيادة الاستيراد وارتفاع المستوى العام للأسعار. **وأخيراً**: انخفاض نسبة التجارة البينية لدول المجلس إلى إجمالي تجارتها الخارجية مما يدل على تشابه هياكلها الاقتصادية، وانعدام التشابك والتكامل بينها.

ونتيجة لما سبق فإن الورقة تُقَدِّمُ بعض المقترحات والسياسات التي يمكن أن تساهم في تعميق دور قطاع التجارة الخارجية «التنموي» خلال السنوات القادمة، وتشتمل هذه المقترحات على تنويع مصادر الدخل من خلال التخصص على أساس الميزة النسبية، والسعي لتحقيق استقرار نسبي في أسعار النفط، ورفع كفاءة استغلال الإيرادات النفطية، وإزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض طريق التجارة البينية لهذه الدول، وتوفير البيانات والأرقام اللازمة لترشيد القرارات، وتوحيد الموقف التفاوضي مع العالم الخارجي، وتعميق دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

الهوامش

(1) انظر: Mees, Sept. 22, 1980: PPI-3.

(2) تشتمل هذه السياسات على ترشيد استخدام النفط في الإنتاج والاستهلاك، والاعتماد على المخزون النفطي المتراكم خلال السبعينات والاعتماد التدريجي على المصادر الأخرى للطاقة، وزيادة الاعتماد على نفط الدول غير الأعضاء في الأوبك.

(3) تعرف بنود الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة الصناعات ذات المنشأ الوطني بأنها الصناعات التي لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في دول المنطقة عن 40٪ من إجمالي قيمتها، ولا تقل نسبة ملكية مواطني دول المجلس في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51٪.

(4) انظر: "The Impact of thr proposed New Carbon and Energy Taxes", Mees, 23-30 Dec,. 1991.

(5) انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام الثامن عشر، 1991.

المصادر العربية

رمزي زكي

1989 الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية، دار الشباب، نيقوسيا.

صندوق النقد العربي

1988 - 1990 - 1991 - 1992 التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

طالب أحمد، فوزي الجودر

1993 «التخصيصية في الكويت، توجه نحو تنظيم دور القطاع الخاص» ورقة قدمت في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين: الكويت، 3-5 مايو.

يوسف خليفة اليوسف

1992 «التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 1975-1990»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 8 (سبتمبر): 27-23.

———

1993 «السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية والبينية لدول مجلس التعاون»، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 55 (يوليو): 133-128.

المصادر الأجنبية

Abdul-Rahman A.

1991 Coordination of Revenues Policies of the GCC towards a Unified External Tariff. Roundtable on the Coordination of Fiscal Policies in the GCC Countries, Abu Dhabi, Feb. 3-5.

Adam, C et al

1992 «Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries». London: Ian Randle Publishers Ltd.

Al-Jafari, A

1992 «Industrialization in the Gulf in the 1990s» a paper presented in «Gulf 92 Business Development Conference» orginized by MEED, Abu Dhabi, Feb. 3-5.

Amuzegar

1982 «Oil Wealth: A very Mixed Blessing». Foreign Affairs, (Spring): 814-835.

Britsh Petrolume

1998 Statistical Review of World Energy, P5.

———

1993 Statistical Review of World Energy, P5.

Chu, K

1990 «Commodity Exports and Public Finances in Developing Countries», PP117-130 in T. Vito (ed) Fiscal Policy in Open Developing Countries: IMF.

Curzon, V

1974 The Essentials of Economic Integration: Lessons of EFTA Experience. New York: St. Martin's Press.

Gelb, A. and Glassbunn, B.

1988 «Indonesia: Windfalls in a poor economy», PP197-226 In A. Gleb and Associates (ed) Oil Windfalls, Blessing or Curse, Oxford University Press.

Gillis, M. and others

1992 Economics of development, Third Edition, New York: W.W. Norton & Company.

Heal, G and Chichilnisky, G.

1991 Oil and the International Economy. Oxford: Clarendon Press.

Hirshman, A.

1981 Essays in Tresspassing. Cambridge University Press.

IEA

1993 World Energy Outlook to 2010, Paris: OECD.

IMF

1991 International Financial Statistics Yearbook, Country Tables.

Little, I. and others

1975 Industry and Trade in some Developing Countries: A Comprative Study, Third Impression: Oxford University Press.

Looney, R.

1992 «The Evolution of Arab Industrial Diversification: Differential Impact of Post 1973/74 Governmental Expenditurles», Journal of the Social Sciences, No. 3/9 (Autumn/Winter): 327-347.

Maizels, A.

1979 «A new International Strategy for primary commodities», PP 31-51 In G.K. Helleiner (ed) A World Divided: Cambridge University Press.

Meier, G.

1989 Leading Issues in Economic Development, Fifth Edition, Oxford University Press.

Morgan, T.

1975 Economic Development: Concept and Strategy. New York: Harper & Row Publishers.

Neary, J. and S, Wijnbergen

1986 Natural Resources and the Macroeconomy. Oxford: Basil Blackwell ltd.

Riedel J.

1988 «Trade as an engine of Growth, Theory and Evidence», PP 25-55 in D. Greenaway (ed), Economic Development and International Trade. London: Macmillan Education Ltd.

Robson, P.

1987 The Economics of International Integration, Third Edition, London: George Allen & Unwin.

Stauffer, T.

1987 «Income Measurement in Arab States», PP 22-48 In H. Beblawi and G. Luciani the Rentier State, London: Croom Helm.

Stucliffe, R.

1971 Industry and Underdevelopment, London: Addeson - Wesley Publishing Company.

The Economist.

1984 The World in Figures

Todaro, M.

1989 Economic Development in the Third World, Fourth Edition: Longman.

Turner

1980 «Industrial Development in the Arab Gulf States», PP 210-220 In M. Daftari (ed) Issues in Development: The Arab Gulf States. London: MD Research and Services Ltd.

UNDP

1992 Report on a program for Technical Cooperation for Trade Development in the Arab Region, Geneva.

———

1993 Human Development Report. Oxford University Press.

Weiss, J.
1988 Industry in Developing Countries: Theory, Policy and Evidence, Routledge.

Winters, A.
1991 International Economics, Fourth Edition. Routledge.

World Bank
1979 World Development Report, Washington D.C: Oxford University Press.

———
1988 Commodity Trade and Price Trends, 1987-88 Edition. Washington D.C.

———
1993 "Price Prospect for Major Commodities", 1990-2005, Vol. I, Washington DC.

استلام البحث نوفمبر 1993.
إجازة البحث مارس 1994.

بعض جوانب الاستخدام للعمالة الوافدة إلى الكويت الوضع الحالي والاتجاهات المستقبلية*

أمل يوسف العذبي الصباح
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

مصطفى حنفي الشلقاني
قسم الإحصاء وبحوث العمليات - جامعة الكويت

مقدمة

منذ أن بدأت النهضة الحديثة في دولة الكويت، حرصت الحكومة على استغلال مواردها من النفط في بناء هيكل اقتصادي واجتماعي في الدولة. وقد أدى ذلك ضمن نتائجه العديدة إلى اتساع سوق العمل وتزايد معدلات الطلب على القوى العاملة الوافدة. وعلى مدار السنوات الماضية تشكلت في دولة الكويت قوة عمل وافدة من جميع المهن وفي جميع مجالات النشاط الاقتصادي مما أنشأ واحدة من أكبر هجرات العمل في العصر الحديث، إذ أن حجمها ليس فقط كبيراً بالنسبة لحجم السكان الأصليين ولكن لأن آثارها الاجتماعية كانت مباشرة على هوية المجتمع بأكمله.

ويعد عقد السبعينات بما شهده من زيادات متلاحقة في أسعار النفط بمثابة مرحلة تحول في تاريخ الهجرة إلى الكويت، حيث صاحب وفرة الموارد المالية المترتبة على تصدير النفط بأسعار مرتفعة، تسارع في معدلات النمو في الانفاق العام على إنشاء مشروعات البنية الهيكلية والخدمات الاجتماعية والتي تطلبت بدورها أيادي عاملة إضافية لإنشائها وتشغيلها وصيانتها. ومع التزايد في أعداد الوافدين ارتفعت معدلات النمو في الطلب على خدمات التعليم والصحة والاسكان وغيرها من

* تعتمد نتائج الدراسة الحالية على بحث محول من إدارة الأبحاث بجامعة الكويت، مشروع بحث رقم (AG - oo9) ويود الباحثان في هذا الصدد توجيه الشكر إلى جامعة الكويت على هذا الدعم المالي.

الخدمات الحكومية التي يتطلب توفيرها للسكان استقدام المزيد من الأيدي العاملة الوافدة. ومما زاد من حدة تنامي الطلب على قوة العمل الوافدة انخفاض التكلفة المباشرة لاستقدامهم وتشغيلهم، ولا سيما في بعض القطاعات التي اتجهت نحو التوسع في استخدام العمالة الرخيصة الأجر دونما اعتبار للتكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع بأسره في إطار الخدمات المجانية أو المدعومة التي يتمتع بها الوافدون.

إضافة إلى ما سبق هناك بعض الظواهر التي عملت على حجب أعداد كبيرة من المواطنين عن العمل وأدت بالتالي إلى زيادة استخدام العمالة الوافدة ومنها نظم التأمينات الاجتماعية وما توفره من معاشات تقاعدية سخية ساعدت أعداداً متزايدة من المواطنين على الانسحاب من سوق العمل في سن مبكرة. أيضاً التحسن في مستوى الرفاه الاجتماعي بما عزز تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة وخاصة في القطاع العائلي الذي أقدم على استقدام وتشغيل خدم المنازل بأعداد كبيرة ومتزايدة. يضاف إلى ذلك عزوف أعداد كبيرة من المواطنين الداخلين الجدد إلى سوق العمل عن الانخراط في المهن والأنشطة المنتجة وميلهم إلى الاتجاه للعمل في أنشطة الإدارة العامة، مقابل تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة في الأنشطة الخاصة. وفوق ذلك كله، عدم وجود سياسة واضحة للثواب والعقاب وربط العمل بالإنتاجية وعدم الاستفادة بدرجة كافية من التكنولوجيا المتوافرة للعمالة. وكنتيجة حتمية لما سبق ذكره ما ان حلت نهاية عقد الثمانينات حتى كان المجتمع السكاني في دولة الكويت يموج بعدد كبير من الجنسيات، وتراجعت بالتالي نسبة السكان المواطنين إلى حوالي 27٪ فقط من إجمالي السكان الذي قدر عددهم بنحو 2.136 مليون نسمة في شهر إبريل من عام 1990. أما قوة العمل الوطنية فقد سجلت نسبة مقدارها 13.7٪ فقط من إجمالي قوة العمل والتي قدر عددها بنحو 945.7 ألف نسمة في التاريخ نفسه (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 1990).

إن الوضع السكاني السابق لم يدم كما كان عليه. ففي أعقاب العدوان العراقي الآثم على دولة الكويت في شهر أغسطس من عام 1990 تغير هذا الوضع تغيراً جذرياً، حيث اضطرت أعداد كبيرة من الوافدين إلى مغادرة البلاد بصورة عشوائية، مما عرض حياة البعض منهم للهلاك وضياع ممتلكات البعض الآخر. وفي أعقاب تحرير التراب الوطني قامت الكويت بإعادة ترتيب أوضاع العمالة الوافدة في ضوء المستجدات الأمنية والاقتصادية على النحو الذي أظهرته تجربة الغزو من ناحية، وفي إطار احتياجات سوق العمل من العمالة الوافدة من ناحية أخرى، فاتخذت بناء على ذلك سياسة سكانية متشددة حيال استخدام العمالة الأجنبية بهدف تعديل الخلل

في التركيبة السكانية الذي كان سائداً قبل الغزو العراقي، وتضمنت هذه السياسة التوجهات التالية:

- التزام الجهات الحكومية باستخدام عمالة وافدة لا تزيد حجمها عن 35٪ فقط مما كان لديها قبل العدوان.
- رفع الدعم الحكومي عن بعض الخدمات المجانية التي تقدم للعمالة الوافدة.
- التشدد في استقدام العمالة الأجنبية للعمل في القطاع الخاص.
- فرض رسوم على استخدام خدم المنازل بعد حدود معينة.

هناك بعض المؤشرات الأولية التي تدل على نجاح التوجهات السابقة في خفض اعداد العمالة الوافدة في فترة ما بعد التحرير عما كانت عليه قبل العدوان. ففي القطاع الحكومي وصل العدد إلى 45 ألف مشتغل (الجسار، 1992)، وفي القطاع الخاص إلى 363 ألف مشتغل (وزارة الشئون الاجتماعية والعمل 1993). وعلى الرغم من أن هذه البيانات تدل على انخفاض ملحوظ في أعداد العمالة الوافدة، إلا أنها لا تبين واقع الاستخدام لتلك العمالة بعد التحرير، أضف إلى ذلك أن المعلومات الخاصة بأوضاع السكان والعمالة قبل الغزو لم تعد الآن ذات فائدة كبيرة في اتخاذ أي قرار، فهي معلومات تاريخية لا تمت لأوضاع السكان والعمالة القائمة الآن بصلات قوية. لذلك بات من الضروري البحث عن وسيلة لتوفير قاعدة بيانات سكانية كاملة ومستحدثة تفيد في دراسة الجوانب المتعددة لحجم وخصائص وتوزيع العمالة الوافدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بعد التحرير وإلقاء الضوء على بعض جوانب استخدام تلك العمالة، وهو الهدف الذي سعى إليه الباحثان في دراسة ميدانية أعدت خصيصاً لهذا الغرض.

الدراسة الميدانية

اقتصرت المرحلة الأولى من الدراسة الميدانية على استكشاف أوضاع العمالة الوافدة العاملة في القطاع الحكومي فقط[1]. وقد اختيرت عينة البحث اختياراً عشوائياً وشملت 3092 مبحوثاً من العاملين في هذا القطاع (وزارة التخطيط، 5:1991)[2] كما أعدت ورقة استقصاء[3] تضمنت 60 سؤالاً وزعت على خمس مجموعات رئيسية هي:

أولاً: خصائص المبحوث: - وتتضمن بعض الخصائص الاجتماعية والديموجرافية للوافد كالنوع والعمر والجنسية والمؤهل والمهنة والحالة الزواجية وعدد أفراد الأسرة.

ثانياً: تاريخ العمل السابق: - ويتضمن هذا التاريخ معرفة الخبرة العملية للمبحوث والمرونة التي يتمتع بها في التنقل من مهنة لأخرى.

ثالثاً: الإقامة داخل الكويت: - ويتضمن هذا الجزء التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمبحوث، ومدى رغبته في استمرار الاقامة بالكويت وتأثر هذه الرغبة بقوانين الاقامة الجديدة ورفع الدعم الحكومي عن بعض الخدمات.

رابعاً: العمل الحالي بالكويت: - ويهدف إلى التعرف على ظروف العمل بصفة عامة وتتضمن المؤشرات بيان الأعمال السابقة للوافد ومدى الاستفادة منها وأسباب ترك هذا العمل. ويتيح هذا الجزء من الدراسة إلقاء الضوء على العمل الحالي ومدى تناسبه مع قدرات المبحوث وعدد أيام وساعات العمل ومدى كفايتها لأداء العمل.

خامساً: الرضاء الوظيفي والعلاقات داخل العمل: - وتتضمن المتغيرات التي تهدف إلى التعرف على مدى ارتياح المبحوث للوظيفة، واستكشاف العلاقات الانسانية داخل العمل. كما تتضمن المؤشرات مدى تناسب العمل مع طاقة المبحوث ومدى تحقيق الوظيفة لأهداف العامل المادية والمعنوية، وملاءمة ظروف العمل مع متغيرات الرضا الوظيفي مثل ظروف العمل من حيث التهوية والاضاءة والازدحام ومعاملة الرؤساء والعلاقة بالزملاء، والرغبة في تجديد عقد العمل، والرغبة في الانتقال لعمل آخر.

وبالنظر إلى شمول وتعدد المتغيرات التي تتضمنها صحيفة الاستبيان فقد تم التركيز في الدراسة الحالية على استخدام المتغيرات التي ترتبط أكثر من غيرها بالهدف من هذه الدراسة وهو التعرف على أوضاع العمالة الوافدة العاملة في القطاع الحكومي مع بيان آثار الغزو العراقي على خصائص تلك العمالة، وكذلك الظواهر التي خلفها هذا العدوان على حجم وتركيب وتوزيع العمالة الوافدة وأخيراً دراسة مؤشرات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوافدة بعد التحرير.

لقد أتاحت البيانات المستقاة من الدراسة الميدانية تناول الموضوعات التالية بالشرح والتحليل: **أولاً**: آثار الغزو العراقي على أوضاع العمالة الوافدة في القطاع الحكومي. **ثانياً**: مدى كفاءة استخدام العمالة الوافدة التي تعمل في القطاع الحكومي بعد التحرير. **ثالثاً**: توجهات التنمية والاستخدام الأمثل للعمالة الحكومية الوافدة بعد التحرير.

الجزء الأول: آثار الغزو العراقي على أوضاع العمالة الوافدة العاملة في القطاع الحكومي

1 - أوضاع العمالة الحكومية في أثناء الاحتلال:

بعد التحرير مباشرة، كان على الأجهزة الحكومية المختلفة أن تباشر اختصاصاتها لإعادة الحياة إلى طبيعتها وفي مختلف المجالات وبالسرعة الممكنة. في سبيل ذلك كان من الضروري لهذه الأجهزة من التنازل عن بعض الشروط والقيود من أجل تسهيل عودة الوافدين بلا عوائق أو تعقيدات. ولا شك أن الحديث عن تنظيم مثالي لضبط هذه العملية وفي تلك الظروف يعد شيئاً بالغ الصعوبة، الأمر الذي نتج عنه بالفعل وجود مجموعة كبيرة من الوافدين لا تتناسب أعدادهم مع الاحتياجات الفعلية للأجهزة الحكومية.

أ - العمالة التي لم تغادر الكويت: سبق أن نوهنا إلى أن كارثة الاحتلال العراقي للكويت، قد أدت إلى مغادرة أعداد غفيرة من العمالة الوافدة مع أسرهم عائدة إلى بلادهم هرباً من الممارسات الإرهابية لجنود الاحتلال من جانب، وبسبب الشلل التام الذي عم مختلف القطاعات الحكومية في أثناء الاحتلال والتي توقفت معها مصادر أرزاقهم من جانب آخر. وعلى الرغم من ذلك إلا أن بعض الفئات السكانية قد ظلت باقية في الكويت طوال أيام الاحتلال. وبعد تحرير الكويت قامت الدولة بمراجعة أوضاع المقيمين ومنحهم الفترة الكافية للحصول على إقامة شرعية أومغادرة البلاد. ومن بين العمالة الوافدة التي كانت موجودة قبل الغزو ثم عادت لأعمالها فإن 16.7٪ منهم فقط لم تغادر الكويت وهي تمثل حوالي 12٪ من إجمالي العينة. وتبلغ نسبة الذكور بينهم حوالي 83٪ مقابل 17٪ من الاناث، وتبلغ نسبة المتزوجين منهم 80٪. كما تبلغ متوسطات أعمارهم حوالي 40.3 سنة، وتبلغ نسبة المصريين منهم حوالي 37٪ ويليهم اللبنانيون بنسبة 10٪ ثم السوريون بنسبة 7.4٪، أما الآسيويون فتبلغ نسبتهم حوالي 13.5٪.

وباستعراض المجموعات المهنية التي تنتمي إليها العمالة الحكومية الوافدة التي لم تغادر الكويت في أثناء فترة الاحتلال يتضح أن أعلى نسبة من هذه العمالة تقع في مجموعة مهن عمال الانتاج المهرة، إذ تبلغ نسبتهم حوالي 15.6% من إجمالي هذه الفئة، ويليهم مجموعة مهن الكتبة ثم الاقتصاديين والقانونيين فالمهندسين بنسب قدرها 13.5٪، 12.4٪، 8.5٪ على التوالي. وإذا كان عمال الانتاج المهرة يمكنهم

جدول رقم (1)
هيكل العمالة بعد التحرير
بيانات العينة – 1993

بيان	العمالة المتواجدة قبل الغزو غادرت الكويت	لم تغادر الكويت	مجموع	العمالة المستجدة	إجمالي العمالة بعد التحرير
العدد الاجمالي	1888	378	2266	826	3092
النوع					
ذكور	1709	314	2023	691	2714
اناث	179	64	243	135	378
العمر (سنة)					
20 - 29	109	52	161	334	495
30 - 39	822	130	952	391	1343
40 - 49	761	141	902	80	982
50 فأكثر	196	55	251	21	258
الجنسية					
مصري	1363	139	1502	651	2153
سوري	103	28	131	35	166
لبناني	65	38	103	15	118
عرب آخرون	23	122	145	10	155
باكستاني	54	10	64	6	70
هندي	199	16	215	76	291
آسيويون آخرون	75	25	100	30	130
أجانب آخرون	6	-	6	3	9
الحالة التعليمية					
بدون مؤهل	87	41	128	68	196
مؤهل متوسط	183	59	242	60	302
مؤهل ثانوي	638	160	798	244	1042
مؤهل جامعي	980	118	1098	454	1552

تابع جدول رقم (1)

بيان	العمالة المتواجدة قبل الغزو			العمالة	إجمالي العمالة
	غادرت الكويت/	لم تغادر الكويت	مجموع	المستجدة	بعد التحرير
الحالة الزواجية					
لم يسبق له الزواج	148	66	214	398	612
متزوج	1706	302	2008	418	2426
مطلق أو أرمل	34	10	44	10	54
أنواع المهن					
المدرسون	140	18	158	283	441
المهندسون	282	32	314	55	369
الأطباء والعلميون	56	27	83	9	92
الاقتصاديون والقانونيون	413	47	460	104	564
عمال الانتاج	205	59	264	59	323
عمال الخدمات	67	32	99	38	137
المديرون والمشرفون	93	20	113	24	137
الكتبة	306	51	357	94	451
الفنيون في الطب	51	36	87	67	154
مهن أخرى	275	56	331	93	424

تكسب أرزاقهم من خلال تقديم خدمات الإصلاح الضرورية أيام الاحتلال، فإن الوافدين من باقي المهن لم يكن لديهم تلك الفرصة ولم يكن هناك من مجال لهم سوى الضياع في أثناء الاحتلال وعند بحث أسباب عدم المغادرة لمن فضل البقاء في الكويت في أثناء الاحتلال جدول رقم (2)، نجد أن نسبة كبيرة منهم(60.4٪) لم تغادر الكويت لأسباب أخرى[4]. أما الذين لم يغادروا الكويت بسبب الخوف من مخاطر الطريق فتبلغ نسبتهم 15.6٪ ومعظمهم من الاقتصاديين والقانونيين والكتبة، إذ يمثلون هؤلاء حوالي 24٪ من الخائفين من مخاطر الطريق. أما الذين لم يغادروا لأسباب اقتصادية فتبلغ نسبتهم 10.8٪ وتقع أكبر نسبة منهم في عمال الانتاج. كما

يمثل نفس العاملين في هذه المهنة أعلى نسبة ممن أجابوا بعدم وجود وسيلة للعودة. وتبلغ نسبة من فضلوا البقاء بسبب عدم وجود فرص عمل في الوطن الأم حوالي 8.2٪.

جدول رقم (2)
توزيع المبحوثين الذين لم يغادروا الكويت أثناء الاحتلال
حسب سبب عدم المغادرة
بيانات العينة 1993

سبب عدم المغادرة	عدد المبحوثين	التوزيع النسبي ٪
الخوف من مخاطر الطريق	59	15.6
عدم وجود وسيلة للمغادرة	19	5.0
عدم وجود عمل في الوطن الأم	31	8.2
أسباب اقتصادية	41	10.9
أسباب أخرى	228	60.3
المجموع	378	100

ب - العمالة التي غادرت الكويت: عندما بدأ العدوان العراقي على دولة الكويت كان يعيش على أرضها أكثر من مليون وافد هرب معظمهم إلى الأردن. وقد أضيف إلى هؤلاء اللاجئين موجة ثانية من المهاجرين العائدين قدموا من العراق حيث فقدوا وظائفهم كنتيجة للحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة أو رغبة منهم في العودة إلى بلادهم خوفاً من احتمالات الحرب المتزايدة.

وحتى بداية هجوم قوات الحلفاء في يناير 1991 فقد ترك 900 ألف عامل مع عائلاتهم المنطقة التي تسيطر عليها القوات الغازية بالاضافة إلى حوالي 50 ألف أجنبي استطاعوا الهروب من منطقة الحرب مخاطرين بحياتهم. وكان على معظم هؤلاء النازحين أن يتركوا أمتعتهم ومدخراتهم. وكان أكثر المتضررين هم من العمالة الآسيوية (ماير، 25:1992).

وعن أوضاع العمالة التي غادرت الكويت خلال فترة الاحتلال عائدة إلى أوطانها الأصلية تشير نتائج العينة إلى أن حوالي 28.9٪ فقط من هذه العمالة عادت

لأعمالها السابقة في بلادها، بينما لم يعد للعمل 71.1٪ منهم، وهو الأمر الذي يشير إلى ضيق فرص العمل في البلاد المصدرة للعمالة، وعدم إمكانها توفير فرص عمل سهلة لمواطنيها العائدين. وعند استبيان أسباب عدم الالتحاق بالعمل السابق في بلادهم أفاد حوالي 40.2٪ منهم أنهم لم يلتحقوا بعمل بسبب توقعهم لانتهاء الغزو والعودة لأعمالهم في الكويت. على أنه من غير المتصور أن يبقى العامل عاطلا على الرغم من توافر فرص عمل مناسبة، لذلك فمن المرجح أن هذه الفئة في الحقيقة لم تجد أعمالاً مناسبة أو مجزية في أوطانها الأصلية وبالتالي فضلت الانتظار توقعاً لانتهاء الغزو، وأفادت مجموعة أخرى - ربما أكثر صراحة - أنهم لم يلتحقوا بعملهم الأصلي لأنه ليس لديهم أعمال في أوطانهم وبلغت نسبتهم حوالي 29٪ ممن لم يلتحقوا بعمل. وأشار حوالي 6.3٪ أنهم سعوا للعودة لأعمالهم ولكنهم لم ينجحوا في ذلك. وأفاد 8٪ بأنهم لم يعودوا لأعمالهم لأسباب أخرى لم يذكروها صراحة. ومما سبق نتبين أن حوالي 82٪ ممن لم يلتحقوا بعملهم الأصلي في بلادهم لسبب أو لآخر استطاع 18٪ منهم فقط أن يجد عملاً غير أعمالهم.

بالاضافة إلى ما سبق ذكره تشير نتائج العينة إلى أن التخصصات العالية كانت أوفر حظاً في العودة إلى أعمالها الأصلية، بينما كانت فرصة العودة أقل لمهن الكتبة. ومن بين الأطباء الذين لم يعودوا لعملهم الأصلي فقد التحق 37٪ بأعمال أخرى غير أعمالهم الأصلية، بينما لم يعمل 44٪ منهم انتظاراً لانتهاء الغزو. وتبدوا الظاهرة نفسها بشأن مهن المديرين والمشرفين إذ لم يعد لأعمالهم الأصلية منهم سوى 22٪ من جملة العائدين لبلادهم مقابل 78٪ لم يعودوا لأعمالهم الأصلية. ومن المرجح أن هذه الفئة لم تجد الأعمال أو الأجور التي تناسبها إذا ما قورنت بأعمالهم وأجورهم في الكويت. ويتضح من ذلك كله أن فرص العودة للعمل الأصلي أو إيجاد عمل آخر كانت أعلى لتخصصات الفنيين، وكانت أقل لتخصصات الاداريين والمهن التي تعاني من فائض في بلاد المنشأ المصدرة للعمالة.

ويمكن تفسير أوضاع العمالة الوافدة في بلادها بالأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة للعمالة في أثناء العدوان، فقد تأثرت هذه الدول من جراء الحرب مما أثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية بها. فإلى جانب الركود الاقتصادي الذي ألم بالدول المصدرة للعمالة بسبب الحرب، فقد تحملت هذه الدول أعباء إضافية نتيجة لارتفاع تكاليف استيعاب العائدين، إضافة إلى خسارتها من التحويلات التي يقوم بها مواطنوها إلى بلادهم بالعملات الحرة. والتي كانت تمثل أحد أهم المصادر المؤثرة في موازين المدفوعات لهذه الدول. ويعتبر الأردن أكثر البلاد تضرراً. فمن بين 380 ألف أردني

من أصل فلسطيني كانوا يعيشون في دولة الكويت قبل الغزو، يقدر عدد العائدين منهم بحوالي 180 ألفا. هذا بالاضافة إلى الآلاف من العمال الفلسطينيين المهاجرين الذين طردوا من دول خليجية أخرى بسبب مساندة منظمة التحرير الفلسطينية للعراق. وقد وجد هؤلاء العمال العائدون سوق عمل تبلغ فيها نسبة البطالة حسب التقديرات الرسمية 18٪ مما يعني أن هذه السوق لم تقدم لهم أية فرص للعمل[5].

وفي اليمن أصيب اليمنيون الذين كانوا يعيشون على أرض المملكة العربية السعودية بالصدمة عندما أذيعت أخبار إلغاء الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها. وقد قررت المملكة العربية السعودية هذه الخطوة كردة فعل للموقف المؤيد للعراق الذي اتخذه اليمن. وفي نوفمبر 1990 صدر إجراء آخر بمنع تصاريح العمل للمدرسين اليمنيين والممرضات. وقد اتخذت دول الخليج العربي الأخرى إجراءات متشابهة. ومعنى ذلك كله نهاية هجرة العمالة اليمنية في المنطقة.

وإلى جانب هذه التأثيرات السلبية، فقد عانت الدول المصدرة للعمالة من ركود بعض الأنشطة الاقتصادية. فقد عانت مصر من ركود السياحة، كما فقدت كل من سوريا والأردن صادراتها إلى دول الخليج (ماير، 25:1992)[6]. وقد اشتعلت الأزمة الاقتصادية بسبب ارتفاع أسعار النفط وفقدت بعض الدول العربية المصدرة للعمالة للتسهيلات التي كانت تقدمها دول الخليج فيما يتعلق بوارداتها النفطية ومنها اليمن والسودان والأردن وسوريا. ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن عام 1990 إلى تدني معدلات الادخار المحلية في الأردن والسودان واليمن وتونس ومصر، بسبب نقص موارد التحويل الخارجي لها، وخاصة من تحويلات ابنائها العاملين في دول الخليج، فضلاً عن تقلص الدعم المالي الذي كانت تحصل عليه هذه الدول من البلاد النفطية (المعهد العربي للتخطيط، 15:1991). وكما يظهر من بيانات البنك المركزي المصري، فقد حقق ميزان المدفوعات المصري عجزاً في عام 1991/90 بسبب تراجع إيراد السياحة وتحويلات العاملين في الخارج ورسوم المرور في قناة السويس بسبب حرب الخليج، هذا إذ ما قورن بالفائض المتحقق في عامي 1990/89، 1992/91 (البنك المركزي المصري، 1992).

والخلاصة التي نخرج بها من التحليل السابق عن أوضاع العمالة الحكومية في أثناء الاحتلال سواء من بقيت في الكويت أو غادرتها عائدة لأوطانها تؤكد على حدوث تغير جذري في الوضع السكاني من خلال الهجرة العكسية للوافدين، وبالتالي أصبح من الضروري على الكويت خلال مرحلة إعادة البناء أن تواجه تحدي وضع سياسة سكانية وسياسة عمالة جديدتين.

2 - التغيرات التي طرأت على هيكل العمالة:

إن أبرز التغيرات التي طرأت على حجم العمالة الوافدة في الأجهزة الحكومية المدنية هو ذلك الانخفاض الكبير في أعداد العاملين، إذ انخفضت أعدادهم من 114978 مشتغل في 1989/6/30 إلى ما يقدر بحوالي 45 ألف مشتغل في منتصف 1992/91، مما يعني أن حجم العمالة الوافدة الحكومية في فترة ما بعد التحرير أصبح يمثل فقط نسبة مقدارها 39٪ عما كانت عليه قبل الغزو[7]. ومن الطبيعي أن انخفاضا بهذا الحجم لا بد أن يصاحبه تغير في الخصائص السكانية المختلفة. أضف إلى ذلك أن تأثير هذا التغير لم يكن واحداً في كل الأحوال سواء كان ذلك متعلقاً بالهيكل العام للعمالة الحكومية ككل، أو للعمالة العائدة، أي التي سبق لها العمل في القطاع الحكومي في الكويت، أو العمالة المستجدة، أي تلك التي دخلت لأول مرة سوق العمل الحكومي في الكويت.

أ - هيكل العمالة الحكومية بعد التحرير : ان الدراسة الموضوعية لهيكل العمالة الحكومية بعد التحرير يتطلب في البداية القاء الضوء على بعض المهن والأنشطة الاقتصادية التي مارس العمل فيها الوافدون قبل التحرير.

من بيانات تعداد 1990 نجد أن العدد الإجمالي للمشتغلين بالمهن التعليمية قد بلغ 108926 نسمة، من بينهم 82963 غير كويتيين مما يعني أن نسبة الكويتيين هنا لا تزيد عن 23.8٪، وترتفع هذه النسبة قليلاً لتصل إلى 37.7٪ للكويتيين المشتغلين في مهن الإدارة العليا ومديري الأعمال. أما شريحة عمال الانتاج والعمال العاديين والتي يبلغ عدد أفرادها 220600 نسمة فتمثل أقل المهن التي يعمل بها الكويتيون، حيث لا تزيد نسبتهم فيها عن 4.7٪ فقط. ولنا أن نتصور مدى خطورة هذه النسبة الضئيلة وخاصة لو علمنا أن معظم عمال الانتاج هم من العاملين في مواقع شديدة الحساسية كالنفط والمياه والكهرباء. وحتى في بعض القطاعات التي يمكن أن يكون فيها للكويتيين الغلبة العددية كقطاع الخدمات مثلاً، نجد أن نسبة الكويتيين لا تتعدى 22.5٪. ونجد الصورة ذاتها متكررة في بقية المهن الأخرى مثل المشتغلين بأعمال البيع والموظفين التنفيذيين والكتبة وغيرهم.

وتدل جميع الأرقام السابقة على أن عصب الادارة الاقتصادية والحرفية والمهنية كان في الأصل خارج سيطرة الكويتيين. ولقد كان من الطبيعي أن يحدث تغير في الهيكل المهني للعمالة الوافدة بعد التحرير. وهذا ما يمكن استطلاعه من استقراء بيانات الجدول رقم (3) والنظر إلى شكل رقم (1) اللذين يعكسان نسب التغير في

الهيكل المهني النسبي للعمالة الحكومية الوافدة خلال فترتي ما قبل الغزو وبعد التحرير. ومن الجدول والشكل المذكورين يمكن أن نستنتج مايلي:

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي لقوة العمل الحكومية حسب المجموعات المهنية قبل الغزو وبعد التحرير

المجموعات المهنية	قبل الغزو 1990/6/30	بعد التحرير (من العينة)
المدرسون	16.6	14.3
المهندسون والفنيون في الهندسة	6.1	11.9
الأطباء والعلميون	3.1	3.0
الاقتصاديون والقانونيون	4.3	18.2
عمال الانتاج	12.7	10.4
عمال الخدمات	4.8	4.4
المديرون والمشرفون	2.1	4.4
الكتبة	15.7	14.6
الفنيون في الطب والعلوم	9.5	5.0
أخرى	25.1	13.7
المجموع	100.0	100.0

1 -الزيادة الملموسة في نسبة الاخصائيين والفنيين، حيث تضاعفت نسبة كل من المهندسين والفنيين في الهندسة، كما قفزت نسبة الاقتصادين والقانونين إلى أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الغزو. وتضم المجموعة الأخيرة رجال القضاء والقانونيين والمحاسبين والاقتصاديين والاحصائيين كما تضم الإخصائيين في مجال الحاسب الآلي من محللي النظم وواضعي برامج الحاسب الآلي وجميعها من المهن الضرورية لاعادة نبض الحياة إلى الكويت ولعلاج بعض الخلل في التركيب المهني للوافدين قبل الغزو.

2 -الانخفاض الطفيف في نسب مجموعة مهن المدرسين والكتبة وعمال الانتاج والتي تشمل مستوى العمال المهرة من الفنيين، وعلى الرغم من أهمية هذه المهن إلا أنه يمكن إرجاع هذا الانخفاض الطفيف إلى سببين رئيسيين:-

- استخدام أعداد كبيرةً من الكويتيين للانضمام إلى هذا النوع من المهن لتعويض

العجز في العمالة من هذه التخصصات خاصة مع توافر أعداد كبيرة من خريجي معاهد ومراكز التعليم التطبيقي والتدريب.

- تخفيض حجم الخدمات الحكومية في بعض المجالات بعد التحرير، إذ انخفضت أعداد المدارس الحكومية العاملة، كما انخفضت أعداد المستوصفات وبعض وحدات الخدمات الصحية لكي تتناسب مع انخفاض أعداد السكان بعد التحرير.

3 -لعل أبرز التغيرات التي طرأت على الهيكل المهني للعمالة الوافدة هو ذلك التراجع الكبير، في نسبة مجموعة مهن أخرى والتي تضم مجموعة مهن العمال نصف المهرة والعمال غير المهرة، إذ انخفضت نسبتهم من 25.1 % قبل الغزو إلى 13.7٪ فقط بعد التحرير، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى سببين هما:-

- اتجاه الجهات الحكومية إلى استخدام العمالة الضرورية لها من مستوى الفنيين واستبعاد العمالة المساعدة والهامشية وذلك في إطار القيود التي فرضتها الدولة والتي تؤدي إلى تخفيض نسبة الوافدين العاملين في الحكومة إلى 35٪ من إجمالي العاملين.
- احتمال وجود فائض كبير من هذه المستويات المهنية قبل الغزو، وخاصة مع اتجاه الدولة نحو تحويل الكثير من أعمال النظافة والحراسة والصيانة والنقل إلى شركات متخصصة تابعة للقطاع الخاص، إلا أنه لاعتبارات إنسانية جعلت كثير من الجهات الحكومية الاقدام على استخدام هذه الشركات دون الاستغناء عن العمالة الوافدة التي كانت تؤدي هذه الأعمال.

ب ـ العمالة الوافدة العائدة إلى القطاع الحكومي بعد التحرير: في أعقاب تحرير الكويت كان من الطبيعي أن تلجأ حكومة الكويت إلى استخدام العمالة نفسها التي كانت لديها قبل الغزو، وذلك بغرض الاستفادة من الخبرة المتراكمة لديها من العمل في الكويت من جانب، وعدم حاجة هذه العمالة إلى فترة معايشة مع العمل أو إلى التدريب من جانب آخر. وقد اتبعت الحكومة سياسة الاستخدام تلك في حدود الضوابط الأمنية التي تبنتها الدولة والتي فرضت على الجهات الحكومية الالتزام بحجم معين من العمالة التي كانت لديها قبل الغزو العراقي.

وتشير نتائج العينة كما توضحها بيانات الجدول رقم (4) إلى أن نسبة العمالة العائدة، والتي كانت تعمل في الكويت قبل الغزو العراقي تمثل حوالي 73.5٪ من

جدول رقم (4)

توزيع المبحوثين حسب بعض المتغيرات التي وردت في العينة

بيانات العينة 1993

بيـــــان	العمالة المتواجدة قبل الغزو			العمالة المستجدة			إجمالي العمالة بعد التحرير		
	نعم ٪	لا ٪	عدد	نعم ٪	لا ٪	عدد	نعم ٪	لا ٪	عدد
هل تركت الكويت أثناء الغزو؟	83.3	16.7	2266						2266
أثناء وجودك في الوطن الأم هل عدت إلى عملك السابق فيه؟	88.3	16.7	2266						2266
هل تغيرت مهنتك عما كانت عليه قبل الغزو؟	9.8	90.2	2266						2266
هل المهنة الحالية هي نفس المهنة عند مجيئك إلى الكويت لأول مرة؟	77.6	22.4	2266	80.3	19.7	826	78.3	21.7	3092
هل ما زلت تحتفظ بعملك السابق في الوطن الأم؟	27.2	72.8	2266	62.6	37.4	826	36.7	63.3	3092
هل تقيم اسرتك معك حاليا بالكويت؟	46.6	53.4	2266	12.1	87.9	826	37.4	62.6	3092
هل تعمل الزوجة حالياً بالكويت؟	63.1	36.9	1056	57.0	43.0	100	62.5	37.5	1156
هل سبق لك العمل في جهة أخرى خلاف العمل الحالي؟	41.6	58.4	2266	10.7	89.3	826	33.5	66.7	3092
هل تعتزم البقاء في الكويت لفترة طويلة؟	44.7	55.3	2266	46.6	53.4	826	45.2	54.8	3092
هل كانت لديك معرفة سابقة بالعمل الحالي؟	81.4	18.6	2266	79.4	20.6	826	80.9	19.1	3092
هل استفدت من الخبرة السابقة في العمل الحالي؟	97.2	2.8	1845	97.4	2.6	656	97.2	2.8	2501
هل ترغب في تجديد عقد عملك الحالي بعد انتهائه؟	79.3	20.7	2266	83.4	16.6	826	80.4	19.6	3092
إذا أتيحت لك فرصة الانتقال لعمل آخر فهل توافق؟	26.3	73.7	2266	83.4	67.6	826	27.9	72.1	3092
إذا قررت العودة نهائياً للوطن الأم فهل من السهل أن تجد عملاً؟	26.3	73.7	2266	83.4	67.6	826	27.9	72.1	3092

جملة العمالة الحكومية بعد التحرير مقابل ما نسبته 26.5٪ عمالة جديدة تم استخدامها لأول مرة، أي لم تكن تعمل بالكويت قبل الغزو.

كما تشير نفس النتائج إلى أن ما نسبته 90٪ من حجم العمالة العائدة، قد عادت إلى جهات العمل نفسها التي تعمل بها وتقوم بالمهن بنفسها التي كانت تزاولها قبل الغزو. كما لم تحدث تغيرات تذكر في مستوى دخل هؤلاء العمال حيث أفاد ما نسبته 74.4٪ من العمالة العائدة إلى إنها تتقاضى الأجور نفسها التي كانت تتقاضاها قبل العدوان، بينما أفاد ما نسبته 10٪ فقط منهم إلى زيادة أجورهم بعد التحرير عما كانت عليه من قبل، وأخيراً فقد أفاد ما نسبته 15.6٪ أنهم يتقاضون أجوراً أقل مما كانت عليه قبل العدوان.

وباستطلاع مهن العمالة العائدة للكويت[8]، يتضح أن الأجهزة الحكومية قد استقطبت مرة أخرى أصحاب المهن من ذوي الخبرة في هذه الأجهزة. وتتركز أعلى نسبة منهم في مهن العائدين إلى مجموعة الاقتصاديين والقانونيين، ويليها مجموعة مهن الكتبة التي تمثل عصب الأعمال الإدارية في الحكومة. ومما يثير الانتباه في هذا المجال أنه على الرغم من توافر العرض من الكويتيين في هذه المجموعة، سواء من العاملين داخل الجهاز الحكومي أو الأعداد الكبيرة التي تدخل سوق العمل سنوياً، إلا أن القائمين على الأجهزة الحكومية رغبة منهم في إعادة أوضاع العمل في أجهزتهم إلى ما كانت عليه، قد لجأت لاعادة أعداد كبيرة من الكتبة غير الكويتيين إلى أعمالهم مرة أخرى. وقد حدث ذلك لعدة أسباب منها ربما لعدم الثقة في الاعتماد على المواطنين من ناحية، أو بسبب كون الكتبة من المواطنين يتركزون في وظائف كتابية دون أخرى، أو بسبب احتكار بعض الوافدين بالعمل دون المواطنين أو لأسباب شخصية وإنسانية في بعض الأحيان. على أنه لو توافرت بيانات أكثر تفصيلا عن المهن الكتابية التي تولاها غير الكويتيين العائدون يمكن أن يكون أكثر فائدة في تحليل هذه الظاهرة المرتبطة بمجموعة مهن الكتبة. ومما يثير الانتباه في مهن العائدين، هو ذلك الانخفاض الواضح في نسبة العائدين إلى بعض المجموعات المهنية الرئيسية والمهمة، التي كانت تمثل قاعدة عريضة من القوى العاملة الوافدة قبل الغزو. فمن بين إجمالي العائدين بلغت نسبة المدرسين 6.9٪ والاطباء والعلميين3.7٪. والفنيين في الطب والعلوم 3.7٪ وقد يرجع السبب في ذلك الانخفاض الواضح إلى نجاح الأجهزة الحكومية المعنية بهذه المهن وهي وزارة التربية ووزارة الصحة العامة وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي في إحلال أعداد كبيرة من المواطنين بدلاً من الوافدين، كما قد يعود ذلك إلى تفضيل أرباب هذه المهن البقاء في أوطانهم بسبب

توافر فرص عمل لهم في بلادهم. كما قد يكون ذلك بسبب اتجاه بعض الأجهزة الحكومية إلى استخدام عمالة وافدة لم تكن موجودة من قبل، وهو الأمر الذي يبدو واضحاً في مجموعة مهن المدرسين إذ بلغت نسبة المدرسين الجدد حوالي ثلث العمالة الوافدة الجديدة.

وتشير بيانات العينة عن العمالة العائدة حسب الجنسية، الشكل رقم (2) إلى أن الجنسية المصرية تمثل الغالبية العظمى حيث وصلت نسبتها إلى 66.3٪ من العمالة العائدة للأجهزة الحكومية، يليها الجنسية الهندية بنسبة قدرها 9.6٪، ثم الجنسية السورية بنسبة قدرها 5.8٪، واللبنانية بنسبة قدرها 4.6٪، وأخيراً العرب الآخرون بنسبة قدرها 6.4٪. ويشير هذا التوزيع بشكل واضح إلى مدى ارتباط جنسيات العمالة العائدة للكويت بالاعتبارات الأمنية من جانب وبموقف دولهم حيال الغزو العراقي على الكويت من جانب آخر.

وتبين العينة أن متوسط أعمار العمالة العائدة حوالي 45 سنة كما أن حوالي 88.6٪ من هؤلاء من المتزوجين.

ج ـ العمالة الجديدة الوافدة للبلاد بعد التحرير: قامت الجهات الحكومية بعد تحرير الكويت باستخدام عمالة جديدة لم تكن موجودة قبل الغزو العراقي على الكويت وذلك بهدف استكمال بناء هيكل العمالة وتلبية احتياجات هذه الجهات من تخصصات معينة، بناء على ذلك ومن حيث الحجم بلغت نسبة العمالة التي وصلت البلاد بعد التحرير إلى 26.5٪ من إجمالي العمالة الحكومية التي شملتها العينة.

وباستعراض أهم المهن التي شغلتها العمالة الجديدة، حسب ما أظهرته العينة يتضح أن المدرسين يمثلون نسبة قدرها 34٪ من إجمالي العمالة الجديدة ـ كما ذكرنا في السابق ـ يليهم مجموعة مهن الاقتصاديين والقانونيين معاً بنسبة قدرها 12.9٪ ثم مهن الكتبة بنسبة قدرها 11.5٪ ثم مجموعة مهن أخرى والتي تضم العمال نصف المهرة وغير المهرة. وقد سجلت أدنى نسبة من العمالة الجديدة للعاملين في مهن الأطباء والتي لم تتجاوز نسبتها حوالي 1٪ فقط من إجمالي العمالة الجديدة. بالاضافة إلى ما سبق تشير بيانات العينة إلى أن العمالة الجديدة معظمها من العمالة الحديثة السن إذ يبلغ متوسط عمرهم لهم حوالي 32 سنة، وتمثل الجنسية المصرية حوالي 79٪ من العمالة الجديدة، وتليها الجنسية الهندية بنسبة 9.2٪، ثم السورية بنسبة 4.2٪، ويمثل المتزوجون حوالي 50٪ فقط من العمالة الجديدة مقابل 49٪ لم يسبق لهم الزواج.

والخلاصة التي نخرج بها من التحليل السابق توضح أن التغيرات التي طرأت على هيكل العمالة الوافدة لم تكن بالمستوى المنشود. فقضية العمالة الوافدة في

الكويت ليست قضية نسبة عددية فقط، كما أن معالجة الخلل في التركيبة السكانية لا يقتصر فقط على تقليص التفوق العددي للوافدين في إجمالي كل من السكان وقوة العمل، بل يتعدى الأمر ذلك إلى استخدام تركيبة نوعية من قوة العمل ذات خصائص معينة تتناسب وحجم وطبيعة الاحتياجات الانتاجية والمهنية لأجهزة الدولة. وهذا يعني أن أولويات الدولة لم تتبلور بعد بالنسبة للعمالة التي نحتاجها بعد التحرير.

الجزء الثاني: بعض المؤشرات حول كفاءة استخدام العمالة الحكومية الوافدة بعد التحرير

مقدمة

بعد استعراض تأثير الغزو العراقي على العمالة الوافدة سواء تلك التي ظلت مقيمة في أثناء الاحتلال أو تلك التي هاجرت إلى بلادها خلال فترة العدوان ثم عادت إلى العمل في القطاع الحكومي بعد التحرير. فمن المفيد دراسة أوضاع تلك العمالة من حيث كفاءة استخدامها ومدى توافر العوامل التي تساعد على ترشيد ذلك الاستخدام. وفيمايلي نتناول هذه العوامل بالدراسة والتحليل وفقاً لما هو متاح من مؤشرات أظهرتها بيانات العينة في ثلاثة متغيرات رئيسية هي:

1 – العوامل المتعلقة بخصائص العمالة، ومدى تأهيلها وخبرتها ومعرفتها بالعمل الذي تقوم به ومدى تناسب هذا العمل مع قدرات العامل.

2 – العوامل المتعلقة بظروف العمل، من حيث عدد أيام العمل الأسبوعية وعدد ساعات العمل اليومية ومدى كفايتها لأداء الأعمال التي يقوم بها الوافد ومدى انضباطه في العمل.

3 – العوامل المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمالة من حيث مدى كفاية الدخل المتحقق من العمل وعوامل الاستقرار الأسري لهم، ومدى تأثرهم بقوانين الإقامة ورفع الدعم الحكومي عن بعض الخدمات.

1 – المؤشرات الخاصة بخصائص العمالة: لعل أولى مؤشرات الكفاءة في استخدام العمالة الوافدة، هو التعرف على مدى تأهلهم لأداء العمل وخبراتهم السابقة في هذا المجال، ثم بحث مستوياتهم التعليمية ومدى تناسب كل ذلك مع احتياجات العمل.

تشير نتائج العينة جدول رقم (4) إلى أن 81٪ من العمالة الحكومية كان لديها معرفة وخبرة سابقة بالعمل الذي تؤديه مقابل 19٪ لم يكن لديهم خبرة سابقة. ومن

بين الذين لديهم خبرة سابقة بالعمل فقد استفاد 97.2٪ منهم من خبرتهم السابقة في أداء أعمالهم الحالية بكفاءة وهو ما يشير بشكل عام إلى أنّ غالبية العمالة الوافدة بعد التحرير هم من ذوي الخبرات المكتسبة. وتتفاوت نسبة ذوي الخبرة السابقة بين المهن المختلفة، فبينما تقع أعلى نسبة من ذوي الخبرات السابقة في مجموعة مهن الفنيين في الطب والعلوم وتبلغ نسبتهم 92.7٪، يليهم فئة المهندسين بنسبة 90٪ تقريباً، ثم فئات المدرسين والاقتصاديين والقانونيين بنسبة 88٪، نجد أن أقل المجموعات المهنية احتواء على ذوي الخبرات السابقة، تنحصر في مهنة عمال الخدمات التي تبلغ نسبة ذوي الخبرات السابقة منهم حوالي 66٪ فقط. وأما مجموعة المهن الأخرى التي تضم العمال نصف المهرة وغير المهرة فتبلغ نسبة ذوي الخبرة منهم حوالي 69.5٪. ولا يشكل الانخفاض الكبير في النسبة الأخيرة تأثيراً كبيراً على كفاءة العمالة الوافدة على اعتبار أن الخبرة السابقة في الأعمال الهامشية لا تمثل وزناً كبيراً على كفاءة العمل في الأجهزة الحكومية مادام أن غالبية أصحاب المهن الحاكمة بهذه الأجهزة هم من ذوي الخبرات العالية.

وباستعراض المستوى التعليمي للعمالة الوافدة باعتبار أن هذا المستوى هو أحد المؤشرات المهمة لكفاءة الاستخدام، يتضح أن ذوي المؤهلات العالية يمثلون أكثر من نصف المشتغلين(50.3٪) يليهم نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة (ثانوية أو دبلوم) وتبلغ نسبتهم 33.7٪. أما من لا يحملون مؤهلات فتصل نسبتهم إلى أدنى مستوى وهي 6.3٪ فقط، وهو الأمر الذي يشير إلى أن المستويات التعليمية للوافدين العاملين بالأجهزة الحكومية يعد من المستويات التعليمية العالية. وتشير بيانات العينة إلى وجود إرتباط واضح بين المهنة والمؤهل العلمي حيث تبلغ نسبة ذوي المؤهلات الجامعية في مهن المدرسين 91.7٪. وفي مهن الاقتصاديين والقانونيين حوالي 95.1٪. كما تشير البيانات أيضاً إلى وجود مستوى تعليمي مرتفع للعاملين في بعض المهن التي ربما لا تحتاج إلى مستويات عالية من المؤهلات الدراسية، كمهنة الكتبة مثلاً.

وعند بحث تناسب حجم العمل الحالي مع قدرات العامل وطبقاً لما أوردته نتائج العينة، جدول رقم (4)، يتضح أن 81٪ أفادوا بأن العمل الحالي يتناسب مع قدراتهم بينما أفاد 17.6٪ منهم، بأن هذا العمل يقل عن قدراتهم. ولم يذكر سوى 1.4٪ فقط بأن عملهم الحالي يزيد على مستوى قدراتهم. ويشير ذلك النمط وبشكل عام على نجاح الأجهزة الحكومية في الكويت في استقطاب العمالة التي تتناسب قدراتهم مع الأعمال الموكولة لهم.

ويوضح بحث تناسب القدرات مع العمل الحالي على مستوى المجموعات

المهنية مؤشرات إضافية، وخاصة تلك التي تتعلق بالمجموعة التي أفادت بأن عملها الحالي يفوق قدراتها. إذ ترتفع نسبة هذه الفئة في مجموعة المهن التي تتعامل بشكل أكبر مع الآلات وعمال الانتاج. وهو الأمر الذي قد يشير إلى عدم استيعاب أعداد محدودة من العمالة الفنية لمستويات التقنية السائدة في الكويت إذا ما قورنت بمستوياتها في أوطانهم. ومن أبرز المؤشرات التي يضيفها هذا البيان هو ارتفاع نسبة المدرسين الذين أفادوا بأن أعمالهم الحالية أعلى من قدراتهم إذ بلغت نسبتهم حوالي 11.6٪. وقد يعود ذلك إلى اختلاف المناهج الدراسية وطرق التدريس السائدة في الكويت عما تعودوا عليه في بلادهم الأصلية.

2 - **المؤشرات الخاصة بظروف العمل**: من بين المؤشرات الخاصة بكفاءة استخدام العمالة الحكومية بعد التحرير هي تلك المتغيرات الخاصة بظروف العمل ومنها عدد أيام العمل الاسبوعية. وتشير نتائج العينة إلى أن غالبية العمالة الوافدة تعمل ستة أيام أسبوعيا، بينما 15.8٪ منهم تعمل سبعة أيام أسبوعياً. كما تشير العينة إلى وجود نسبة كبيرة مقدارها 24.4٪ من العمالة تعمل أياماً إضافية بخلاف الدوام الأصلي. وإذا وجد عمل إضافي فإن هذا العمل يتراوح ما بين يوم واحد (10.3٪) إلى كل أيام الأسبوع (1.1٪).

وعن عدد ساعات العمل اليومية، أفاد 39.2٪ بأنهم يعملون ست ساعات يومياً، وهي الساعات المعتمدة لوزارات وأجهزة الدولة، بينما أفاد 38.4٪ بأنهم يعملون لمدة سبع ساعات يومياً. ويرتبط هذا العدد من الساعات ببعض الأعمال الحكومية مثل المهن الطبية والمهن التي تتطلب ورديات عمل على مدى اليوم الواحد. وفي الوقت الذي يشير فيه 22.4٪ بأنهم يعملون أكثر من سبع ساعات يومياً، نجد أن 6.2٪ يعملون أقل من الساعات المعتمدة للدوام الأصلي وهي ست ساعات يومياً. وعن الأوقات التي يقضيها العامل في العمل الاضافي فهي تتراوح من ساعتين يومياً لحوالي 16.7٪ من إجمالي المبحوثين إلى أربع ساعات يومياً لحولي 31.3٪ منهم. وعند استعراض نتائج العينة فيما يتعلق بمدى كفاية ساعات العمل المعتمدة لانهاء الأعمال التي يكلف بها العامل أشار 80٪ من مفردات العينة إلى أن أوقات العمل تكفي لأداء الأعمال المكلفين بها، في حين أشارت النسبة الباقية وهي 20٪ إلى أن ساعات العمل غير كافية وكان في رأي معظم هؤلاء أن الحل في عدم كفاية ساعات العمل المعتمدة لإنجاز الأعمال الموكولة لهم، يتطلب زيادة عدد العاملين، بينما يرى الباقون أن الحل يتطلب زيادة عدد ساعات العمل. وبالنظر إلى النسبة الكبرى التي تقترح زيادة عدد العاملين وليس زيادة ساعات العمل كحل للمشكلة فقد يكون

ذلك مؤشراً عن العجز في القوى العاملة الذي تعاني منه بعض الأجهزة الحكومية بسبب قيود التعيين. وعند استعراض بعض الظواهر الخاصة بانضباط العمل، من حيث سهولة خروج الوافدين في أثناء الدوام لانهاء معاملاتهم الشخصية أشار 44.1٪ من العينة إلى صعوبة الخروج في أثناء الدوام، بينما نسبة قليلة مقدارها 8.1٪ فقط تسمح لها ظروف العمل بذلك.

والخلاصة مما سبق نجد أن حوالي 60٪ من العمالة العائدة في القطاع الحكومي تمضي دواماً عادياً لمدة ست ساعات يومياً في حين أن حوالي 40٪ من هذه العمالة تقضي أوقاتاً أطول في العمل سواءً من خلال ساعات عمل تزيد عن الدوام الأصلي أو من خلال ساعات عمل إضافية. وإذا أضفنا إلى ذلك قضاء معظم العاملين لأوقاتهم داخل العمل، فإن كل ذلك يشير بشكل عام إلى حسن استغلال الوقت لغالبية العمالة الحكومية.

3 - المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمالة.

لعل من أبرز مؤشرات كفاءة استخدام العمالة الوافدة تلك المؤشرات التي تتعلق بتوفير قدر من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للعاملين بشكل يمكنهم من توفير طاقتهم وصفاء أذهانهم لأداء الأعمال الموكولة لهم. ومن أهم هذه المؤشرات هو مستوى الدخل المتحقق من العمل وحجم الأعباء الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذا الدخل، وأخيراً درجة الاستقرار التي يتمتع بها الوافد في أثناء إقامته في الكويت.

وعند استعراض مدى كفاية الدخل الشهري لاحتياجات الأسرة كما وردت في نتائج العينة، أفادت الغالبية العظمى (61٪) بأن دخلها يكفي مع وجود مدخرات بينما أفادت ما نسبته 29٪ منهم بأن دخولهم تكاد تكفيهم. أما عن إمكانية اصطحاب أسرة الوافد للاقامة معه في الكويت فتشير البيانات إلى أن حوالي ثلثي من شملتهم العينة هم أشخاص يقيمون بمفردهم، وقد أشارت نسبة منهم (33.4٪ ممن لا يصطحبون أسرهم) أن لديهم النية في إحضار أسرهم للكويت، رغم تخوفهم من ذلك. ويعود السبب في هذا الاتجاه إلى أن استقدام الأسرة إلى الكويت يختلف في فترة ما قبل الغزو عما هو الوضع عليه حاليا بسبب فرض رسوم للاقامة على أفراد هذه الأسر، فضلاً عن تأثير رفع الدعم الحكومي عن بعض أوجه الانفاق للوافدين ومن بينها بعض السلع التموينية ورسوم المدارس الخاصة.

وعلى الرغم من أن الوافدين العاملين بالأجهزة الحكومية من أقل فئات القوى العاملة تأثراً بقوانين الاقامة (إذ يتم إعفاء الزوجة وثلاثة أولاد من رسوم الإقامة ويبدأ فرض الرسوم اعتباراً من الطفل الرابع) إلا أن نسبة مقدارها 5.4٪ ممن يصطحبون أسرهم قرروا البقاء بمفردهم وإعادة أسرهم لبلادهم، كما أن 28.5٪ منهم يرغبون في البقاء فترة محدودة، بينما أشار 1.7٪ منهم إلى أنهم يرغبون في مغادرة الكويت نهائياً، الجدول رقم (5) والشكل رقم (3). وتشير النسبتان الأخيرتان إلى احتمال مواجهة ارتفاع في معدل دوران القوى العاملة في القطاع الحكومي بما يتطلب معه سرعة إعداد الكوادر المحلية لتأخذ مكان العمالة الوافدة ومواجهة ظاهرة احتمال تسرب العمالة الوافدة وخاصة من ذوي الخبرة منهم.

وقد جاءت نتائج بحث تأثير رفع الدعم عن المدارس الخاصة متقاربة مع

جدول رقم (5)

تأثير قوانين رسوم الاقامة ورفع الدعم الحكومي

عن بعض الخدمات على مفردات العينة

بيانات العينة 1993

بيان	رسوم الاقامة		دعم المدارس	
	عدد	٪	عدد	٪
ليس له تأثير	745	64.4	636	55.1
نويت البقاء بمفردي	61	5.3	64	5.5
البقاء لفترة محدودة	328	28.4	434	37.5
مغادرة البلاد نهائيا	22	1.9	22	1.9
المجموع	1156	100	1156	100

نتائج تأثير قوانين الإقامة. إذ تتمتع بعض الأسر الوافدة بخدمات التعليم الحكومي المجاني ومنهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمعاهد التطبيقية، والمدرسون، والقضاة ورجال الدين الإسلامي والمهندسون ومعظم هؤلاء من العمالة الوافدة العاملة في القطاع الحكومي.

وعند استبيان رأي الوافد من حيث الرغبة في البقاء في الكويت لمدد طويلة باعتبار أن هذا المؤشر يعبر عن اتجاهات الرضا لدى العاملين عن أوضاعهم المعيشية في الكويت، يتضح اختلاف هذه الرغبة بين من غادروا الكويت أثناء العدوان وبين من بقي فيها. حيث تشير بيانات العينة إلى أن 57.6٪ ممن كانوا مقيمين أثناء الغزو يرغبون في الاقامة بالكويت لمدة طويلة وهو الأمر الذي يدل على مدى رغبة هذه الفئة في الإقامة بالكويت ربما لظروف اجتماعية أو اقتصادية أو لأسباب أخرى تجعلها لم تغادر البلاد في أثناء العدوان وتنوي استمرار الاقامة فيها بعد التحرير. أما الذين غادروا الكويت في أثناء العدوان فمن الملاحظ انخفاض نسبة من لديهم النية للاقامة مدة طويلة إذ تبلغ نسبتهم حوالي 41.3٪ مقابل 58.7٪ لا يرغبون في ذلك. ومن الغريب أن الذين عادوا لأعمالهم الأصلية أو وجدوا فرص عمل أخرى تزيد لديهم الرغبة في عدم الإقامة لمدة طويلة، حيث وجد أن 59.5٪ من الذين عادوا لأعمالهم الأصلية، وحوالي 75.1٪ من الذين وجدوا أعمالاً غير عملهم الأصلي لا يرغبون في الإقامة بالكويت لمدة طويلة. ويتضح من هذه الظاهرة أن العوامل المؤثرة في حركة العمالة الوافدة داخل المجتمع الكويتي، لا ترتبط فقط بسبب أعباء الاقامة وإرتفاع تكلفتها بعد التحرير أو بسبب رفع الدعم عن بعض الخدمات، ولكنها ترتبط أيضاً بدرجة الاستقرار وبعوامل الجذب والدفع في بلادهم الأصلية.

يشير التحليل السابق في مجمله إلى عدم الاستقرار الأسري للوافدين العاملين بالحكومة، الأمر الذي يجعل من العمل في الكويت كما لو كان في معسكر يفتقر إلى دفء الحياة الأسرية التي توفر للعامل حياة طبيعية تمكنه من التفرغ ذهنياً ووجدانياً لأداء عمله بشكل طبيعي. ويعتبر هذا الوضع الاجتماعي للعمالة الوافدة العاملة في القطاع الحكومي إحدى النتائج التي برزت في سوق العمل الكويتي إثر انتهاء حرب تحرير الكويت.

الجزء الثالث: توجهات التنمية والاستخدام الأمثل للعمالة الوافدة بعد التحرير

1 - توجهات التنمية قبل الغزو وبعد التحرير: ترتبط توجهات التنمية قبل الغزو العراقي، بالاتجاهات الانكماشية التي تميزت بها حقبة الثمانينات، والتي نتجت عن تراجع عائدات النفط بسبب انتهاء الفورة النفطية التي بدأت بعد حرب 1973 واستمرت حتى بداية الثمانينات وما أعقبها من استقرار في أسعار النفط وتراجع عائداته، فضلاً عن الأزمات التي واكبت الأداء الاقتصادي الكويتي وهي أزمة سوق

الأوراق المالية (المناخ) وأجواء الركود وعدم الثقة نتيجة للآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب الإيرانية العراقية على الاستثمار المحلي. وقد انعكست هذه الاتجاهات الانكماشية في تراجع معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الانفاق العام، وتراجع الصادرات والواردات، وعجز الميزانية. على أنه بانتهاء عام 1989، كانت الجهود الكويتية تتجه نحو تحديد أسباب وسبل مواجهة هذه الاتجاهات الانكماشية، وتضمينها في السياسات الاقتصادية العامة للدولة، والتي تبلورت في استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت، وبانتهاء النصف الأول من عام 1990 كانت قد انتهت وزارة التخطيط من اعداد مشروعات الخطة طويلة الأجل -2015) (1990 والخطة الخمسية (1991/90- 1995/94). وقد ارتكزت توجهات المشروع طويل الأجل على مسارات العمل الانمائي – المتضمنة في استراتيجية التنمية بعيدة المدى – وعلى مجموعة من البدائل المتعلقة بالمستقبل. وأهم هذه التوجهات فيما يختص بما تطرحه هذه الورقة هي (وزارة التخطيط، 1989):

- إعادة هيكلية الاقتصاد الوطني والاعتماد على التقنيات الكثيفة وتنمية المصادر والموارد البديلة للنفط.
- معالجة قضايا العنصر البشري وتعديل التركيبة السكانية وقوة العمل، وتنمية الموارد البشرية بما يعمل على رفع كفاءة المواطن وزيادة التماسك الاجتماعي.
- زيادة دور القطاع الخاص في العملية الانمائية وتحديد جوانب انطلاق هذا القطاع والعمل على دعمها في الأجل الطويل.

وقد استخدمت في تحديد الأهداف الكمية، بعض النماذج الرياضية التي تمت صياغتها بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، كما استندت التقديرات إلى إتجاهات النمو في السكان وقوة العمل والاحتياجات المتوقعة للأنشطة الاقتصادية وسياسات التحكم في مسار المتغيرات الاقتصادية ومعدلات نمو الطلب الاجمالي، مع الأخذ في الاعتبار التوجهات الخاصة بتعديل التركيبة السكانية في البلاد لصالح المواطنين. وأهم النتائج الكمية التي تم التوصل إليها هي (وزارة التخطيط، 1990).

- إن إجمالي السكان في الكويت سوف يزداد من نحو 1.609 مليون نسمة في منتصف سنة الأساس (1990) إلى نحو 3.044 ملايين نسمة عام 2015.
- إن إجمالي السكان الكويتيين سوف يزداد من نحو 581 ألف نسمة عام 1990 إلى

نحو 1380 ألف نسمة عام 2015 بمعدل نمو سنوي حوالي 3.5٪ لتزداد نسبة المواطنين إلى إجمالي السكان من نحو 27.7٪ عام 1990 إلى 40.1٪ عام 2015.

- إن قوة العمل الاجمالية سوف ترتفع من 888 ألف نسمة عام 1990 إلى نحو 1.752 مليون نسمة عام 2015، كما يرتفع إجمالي العمالة الوطنية من نحو 125 ألف نسمة ليصل إلى 400 ألف نسمة عن الفترة نفسها وحتى بلوغ نهاية الخطة طويلة الأجل. وبذلك سوف ترتفع نسبة المواطنين في قوة العمل من 14.1٪ عام 1990 إلى حوالي 26.2٪ في عام 2015.

على أن العدوان العراقي قد جاء إلى الكويت وأحدث تحولات اقتصادية وديموجرافية كبيرة أدت إلى ظهور عوامل جديدة غيرت من اتجاهات التنمية ومن أهم هذه العوامل:

- الارتباط الوثيق بين التركيبة السكانية والقضية الأمنية.
- الحاجة إلى معالجة الركود في الحركة الاقتصادية، في ظل الدمار الشامل الذي لحق .بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وغيبة الأداء الطبيعي للمؤسسات الخاصة. ونقص الطلب المحلي.
- الحاجة إلى التعامل مع الواقع الجديد المتمثل في نتائج الأعباء المالية لتحرير الكويت وإعادة الأعمار، واللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وزيادة استخدام وسائل الدين العام المحلي والخارجي لمواجهة العجز المالي ولتجنب تسييل الأصول الخارجية.

على أن الاتجاهات المستقبلية لمسار التنمية بعد التحرير لم تتبلور بشكل واضح ومحدد سوى في إعداد الخطة الانمائية الخمسية (1995/94-2000/99). ويمكن استشراف هذه الاتجاهات مما جاء في الوثيقة الوطنية للاصلاح والتنمية الصادرة عن المجلس الأعلى للتخطيط والتوجهات التي يمكن استنتاجها من مجريات العمل التنفيذي للأجهزة الحكومية المختلفة. وأهم هذه التوجهات هي الاتجاه نحو تعديل التركيبة السكانية حيث أوردت الوثيقة الوطنية للاصلاح والتنمية أن تعديل التركيبة السكانية هو من أولويات الاتجاهات المستقبلية. وقد تأكد هذا الاتجاه من خلال الاجراءات الحاسمة التي تقنن استخدام العمالة في القطاعات الحكومية ووضع ضوابط لاستخدام خدم المنازل ورفع الدعم عن كثير من الخدمات المقدمة للعمالة الوافدة وفرض رسوم على بعضها. وفيما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية للدولة بعد التحرير فقد أوردت الوثيقة الوطنية للاصلاح والتنمية التوجهات التالية (المجلس الأعلى للتخطيط، 1992).

- إعادة تكوين مصادر الدخل القومي من خلال الإسراع باستعادة القطاع النفطي لقدراته الانتاجية والتصديرية.
- توفير الشروط اللازمة لتكييف النشاط الاقتصادي المحلي مع متطلبات اعادة بناء التركيبة السكانية.
- ترتيب بنود الانفاق العام وفق متطلبات عينة الاصلاح والتنمية.
- تعزيز عوامل الأمن وإعطاء دور أكبر لقوة السوق في تحديد اتجاهات النشاط الاقتصادي.
- توجيه القطاع الخاص لتحمل نصيب متزايد من مسئوليات الاصلاح والتنمية.
- تحويل بعض أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- توفير الشروط اللازمة لدمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة.
- التأكيد على عدم تشجيع الأنشطة الكثيفة لاستخدام العمالة الوافدة.
- تدعيم التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- تشجيع الاستثمارات الكويتية في الخارج التي يمكن أن تخدم السوق المحلي.

ويتضح من هذه التوجهات أن مسار التنمية في الكويت لم يتبلور بعد، وأن توجهات السياسة الاقتصادية الرسمية تقوم حالياً على اصلاح الأوضاع الاقتصادية ضمن سياسة انكماشية لاستخدام العمالة الوافدة.

إن الاختلال أو التوازن في التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل السائد قبل التحرير على صلة وثيقة بالقضية المحورية التي تثار هذه الأيام والتي تتعلق بأهداف السياسة السكانية وسياسة العمالة المرغوب في تحقيقها في السنوات التي تلت التحرير. وهذه القضية من وجه نظر المحللين تتعلق بقضية أعمق وهي الاستراتيجية القومية للكويت التي تكون أساساً لغيرها من السياسات الاقتصادية والسياسات السكانية.

2 - نظرة تحليلية حول توجهات استخدام العمالة الوافدة بعد التحرير: في إطار التوجهات الواضحة نحو تعديل التركيبة السكانية وسياسات الاستخدام للعمالة الوافدة بعد التحرير، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما أثر العوامل السابق ذكرها على قدر واتجاه الحركة الاقتصادية في الكويت، وقد يؤدي هذا التعديل الذي ينطوي على تخفيض حجم المجتمع السكاني إلى العديد من النتائج على مجمل النشاط الاقتصادي والتي من أهمها:

- انخفاض الطلب الكلي بسبب تدهور القوة الشرائية للمجتمع بفعل تخفيض عدد السكان.
- تدني قدرة الأنشطة غير النفطية على تشغيل الموارد المتاحة لديها بسبب زيادة ندرة العمل، وانخفاض القوة الشرائية.
- انخفاض الحافز على الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وذلك لانخفاض توقعات الأرباح من الأنشطة المختلفة، ويقترن ذلك بارتفاع الميل لتسرب المدخرات للاستثمار في الخارج أو الاكتناز.
- تدني آثار المضاعف وأثار المعجل على دورة الدخل الوطني بسبب زيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، وإلى تسرب المدخرات للاستثمار في الخارج.
- الركود المتوقع في أنشطة العقار والتجارة والبناء والتشييد بسبب نقص الطلب على العقار الاستثماري..

وعلى الرغم من هذه السلبيات فإن تخفيض أعداد العمالة الوافدة إلى جانب كونه مطلباً وطنياً سياسياً وأمنياً يجعل المواطنين أغلبية في بلادهم، فإن له بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية الايجابية والتي من أهمها مايلي:

- تخفيض الضغط السكاني على الخدمات والمرافق العامة بما يوفر الكثير من أوجه الانفاق العام الحكومي على هذه الخدمات.
- من المتوقع أن يؤدي انخفاض حجم العمالة الوافدة إلى حسن استخدام الطاقات العاطلة من العمالة الوطنية، وإلى توافر جزئي في فرص العمل المتاحة للعمالة الوطنية.
- يؤدي انخفاض حجم العمالة الوافدة إلى ارتفاع إنتاجية العمل للمواطنين والوافدين على السواء بسبب زيادة اعتماد المواطنين على أنفسهم من ناحية وهو ما أظهرته تجربة العدوان وإلى حسن استغلال العنصر البشري النادر من الوافدين.
- يؤدي انخفاض أعداد العمالة الوافدة إلى تجنب بعض النتائج الاجتماعية غير المرغوبة والتي كانت سائدة في بعض القطاعات قبل الغزو العراقي، ومنها سيطرة العمالة الوافدة على بعض قطاعات العمل وما يصاحب ذلك من نتائج سلبية سواء من الناحية الادارية أو الأمنية.

- اتجاه بعض الوحدات الانتاجية إلى استخدام التقنيات البديلة للعمالة بدلاً من الاعتماد على العمالة الرخيصة المواكبة لتدفق القوى العاملة من الدول ذات الدخل المنخفض.

ولكن ما هي البدائل السكانية المتاحة والممكنة لتحقيق التوجهات السابقة. إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال قد تفتح المجال واسعاً للجدل لا سيما في ظل ما قد يبدو من تعارض في المصالح ومن صعوبة المقارنة بين الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

3- الخيارات المتاحة للاستخدام الأمثل للعمالة الوافدة: بصفة عامة هناك ثلاثة بدائل يمكن اللجوء إلى أحدهم في سبيل تحقيق الحجم المرغوب وجوده من العمالة الوافدة (المعهد العربي للتخطيط، 1991 ب). يبدأ البديل الأول بوضع أقرب إلى الوضع السكاني الراهن (مليون نسمة تقريباً). وفي هذه الحالة يجب حساب الايجابيات من انخفاض الانفاق العام على الخدمات الصحية والتعليمية وانخفاض العجز في الموازنة وكذلك السلبيات المرتبطة بالركود المالي والتجاري ونقص الناتج المحلي وبعض أوجه الخدمات.. الخ. أما البديل الثاني فيمكن أن ينطلق من أن بعض الأسباب فيما جرى من غزو واحتلال للكويت يتمثل أساساً في قلة عدد السكان وفي وجود نسبة كبيرة من السكان غير المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالأرض والدولة. ولذا فقد يتصور أن الأمن أو جانباً كبيراً منه يتحقق بتوفير قاعدة سكانية أكبر. وهنا أيضاً يتم حساب الايجابيات والسلبيات، كما يتم التفكير في كيفية زيادة حجم السكان إلى المستوى المطلوب خلال أمد زمني معين. وأخيراً فإن البديل الثالث قد ينطلق من أن الكويت تمتلك موارد اقتصادية طبيعية معينة وأن حجم السكان يجب أن يتناسب مع حجم هذه الموارد. ومن ثم يتم البحث عن ذلك الحجم من السكان والتفكير في كيفية تطبيقه وفي نتائجه المختلفة.

ولعل أهم المعايير التي يمكن من خلالها تحديد أنسب الخيارات لاستخدام العمالة الوافدة هي فكرة الحجم الأمثل للسكان. والحجم الأمثل للسكان، هو ذلك الحجم الذي يوفر مستوى المعيشة الأمثل من خلال علاقة السكان بالموارد الاقتصادية المتاحة (زكي، 1984).

وتشير البيانات إلى أن الاقتصاد الكويتي قد حقق دخلاً متوسطاً للفرد يعادل ما تحقق في الدول الصناعية المتقدمة حيث بلغ 20 ألف دولار عام 1980. ومع استقرار أسعار النفط بلغ 13.4 ألف دولار عام 1988، وهو أعلى من الدخل المتوسط

في دول أخرى مثل إنجلترا واستراليا عن نفس العام (Bamk World, 1990). أما من حيث مؤشرات التحضر وانعكاسها على مستوى المعيشة، فقد حققت الكويت مستويات عالية من الاستهلاك الغذائي والخدمات الصحية، كما حققت درجة أخرى في انتشار التعليم واستخدام السلع المعمرة، وهي كلها مؤشرات تعكس تطور نمط الحياة المتحضر في الكويت. ويظل الفارق الأساسي بين الكويت والدول الأخرى التي حققت ذات المستوى من الدخل، هو أن الدول المتقدمة حققت التكامل بين البنية الأساسية المادية والخدمية، وبين البنية الانتاجية على نحو يمكنها من النمو الذاتي وهو أمر ما زالت الكويت تسعى إلى تحقيقه. ومن هنا يظهر أن خيار الحفاظ على مستويات عالية من الدخل ومستوى الرفاه العام للمواطنين لا بد أن يصاحبه زيادة في حجم قوة العمل حتى تكون قادرة على إدارة النشاط الاقتصادي عند ذلك المستوى، وبالنظر إلى نقص العمالة الوطنية تظل الاستعانة بالعمالة الوافدة ضرورة للحفاظ على ذلك المستوى.

ومن الجدير بالذكر أن محنة الاحتلال العراقي قد أكدت هذه النظرية، فعلى الرغم من الاصلاح الجزئي للتركيبة السكانية في الكويت إثر حدوث الهجرة الجماعية للوافدين، فقد ظهرت الحاجة لاستقدام العمالة الوافدة للحفاظ على مستوى الدخل والرفاه الذي حققه المواطن في الكويت. ومن أهم المتغيرات التي أبرزها الغزو العراقي للكويت على قضية استخدام العمالة الوافدة، هو البحث عن الخيار الأمثل للسكان من ناحية ملاءمته مع حجم النشاط الاقتصادي المستهدف وفي ظل عدم المساس بالاعتبارات الأمنية. ومن هذا المنطلق يصبح الحجم الأمثل للسكان دالة ليس فقط في حجم النشاط الاقتصادي وحده، ولكن أيضاً دالة للاعتبارات الأمنية والاجتماعية. وطبقاً لهذا الاتجاه فإن الاستخدام الأمثل للعمالة الوافدة تحكمه مجموعة من المتغيرات والتي من أهمها مايلي:

- معدل النمو الاقتصادي المستهدف.
- مستوى الرفاه العام المطلوب تحقيقه للمواطن.
- مستوى إنتاجية العمالة الوافدة وحجم الإعالة للعمالة الوافدة المرتبط بها.
- مستوى إنتاجية العمالة الوطنية ودرجة استخدام تلك العمالة.
- الاعتبارات الأمنية التي تتطلب تحقيق التوازن السكاني مع المواطنين.

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات كافية بعد التحرير عن مسار هذه المتغيرات، إلا أن الدراسة الميدانية قد أوضحت بجلاء أن الدولة في سعيها لتحقيق

التوازن السكاني قامت بالتأثير على حجم الإعالة للعمالة الوافدة ومستوى الإنتاجية للوافدين إلى الحد الذي حدا بنسبة كبيرة من الوافدين الذين شملتهم العينة إلى تفضيل البقاء فترة محدودة في البلاد بالإضافة إلى ذلك فقد أوضحت الدراسة الميدانية أنه لا يزال هناك مجال أوسع للتحكم في بعض المتغيرات الأخرى، ومنها التأثير على بعض أوجه الرفاه العام من خلال وضع ضوابط أكثر فاعلية لاستخدام العمالة الهامشية مثل خدم المنازل وبعض أوجه الخدمات الشخصية، كما لا يزال هناك مجال لترشيد استخدام العمالة الوطنية والارتفاع بمستوى انتاجيتها عن طريق تكثيف برامج التطوير الإداري، والقيام بمراجعة النظم والتشريعات والضوابط التي تكفل وضع معايير للوظيفة العامة وتحديد الاحتياجات الواقعية للعمالة في الجهاز الحكومي، مع التخلي عن سياسة التوظيف العام للمواطنين في الحكومة إلا في حدود الاحتياجات الفعلية المحددة. ولا يزال هناك أيضاً مجال لزيادة مساهمة المواطنين في قوة العمل من خلال توفير فرص العمل الملائمة للمرأة الكويتية وتعديل قوانين التأمينات الاجتماعية للحد من ظاهرة التقاعد المبكر.

وفي إطار ما سبق فإن سياسة الاستخدام الأمثل للعمالة الوافدة يمكن أن تكون ضمن المحاور الثلاثة التالية:

أولاً: الربط بين النمو الاقتصادي وحجم العمالة الوافدة. وتتضمن التوجهات التالية:

- الربط بين الحجم المرغوب لإجمالي السكان وحجم القاعدة الاقتصادية.
- إعادة هيكلة قوة العمل الوافدة بالاتجاهات المتوقعة لنمو القطاعات الاقتصادية.
- التوسع في استخدام التقنيات البديلة للعمالة وأساليب الادارة الحديثة في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات، بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد البشرية.

ثانياً: ترشيد استخدام العمالة الوافدة. ويتضمن العمل ضمن هذا المحور الأخذ بالتوجهات التالية:

- إعادة النظر في نظام الهجرة المتبع حاليا من قبل مختلف قطاعات الدولة والعمل على إعادة صياغة هذا النظام ضمن إطار مؤسس وآلية إدارية تقوم بوضع وتطبيق السياسات المناسبة بصورة متكاملة، ومتابعة تأثيرها على أوضاع السكان والقوى العاملة بشكل مستمر.

- إتباع سياسة هجرة إنتقائية للعمالة الوافدة، بحيث تعطي الأولوية لاستقدام العمالة الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية، وتحقق التوازن المطلوب في تركيبة الجنسيات الوافدة.

- العمل على الحد من استخدام خدم المنازل ومن في حكمهم مع تنظيمها بما يفي بالحاجة الحقيقية للأسرة والمجتمع.

- العمل على رفع تكلفة استخدام العمالة الوافدة، بما يؤدي إلى الحد من الأسراف في استخدام الوافدين، مع توفير الشروط اللازمة لضمان الحقوق والواجبات للعامل ورب العمل معا.

- إحكام الرقابة الإدارية للحد من التحايل على القوانين والقرارات المنظمة لاصدار تصاريح العمل.

ثالثاً: تنمية القوى العاملة الكويتية. وتتضمن العمل ضمن التوجهات التالية:

- المحافظة على معدلات النمو الطبيعية للمواطنين، بتشجيع الأسر على الزواج ومن ثم الانجاب لزيادة الوعاء السكاني وقاعدة قوة العمل الوطنية على المدى الطويل.

- زيادة اسهام المواطنين في قوة العمل عن طريق اتخاذ السياسات التي من شأنها زيادة مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل، والحد من ظاهرة التقاعد المبكر وإتاحة الفرصة للجمع بين الدراسة والعمل وفق ضوابط محددة.

- تطوير النظام التعليمي، وتنويع التخصصات بما يلبي إحتياجات سوق العمل، وتوفير البرامج التدريبية التي تساهم في تأهيل الفائض من قوة العمل.

- العمل على رفع إنتاجية العمل للمواطنين، من خلال زيادة فعالية التدريب وتقييم سياسات الأجور في إطار علاقتها بالإنتاجية، وتطوير الكوادر الإدارية العليا والوسطى من المواطنين.

الهوامش

(1) هناك دراسة لاحقة تتناول أوضاع العمالة الوافدة والتغيرات التي طرأت على سوق العمل في باقي القطاعات.

(2) اختيرت عينة البحث من إطار يتضمن أعداد العمالة الفعلية بالوزارات والإدارات الحكومية والبنوك والشركات التي تملك فيها الحكومة حصة تزيد عن 50٪ وذلك وفقاً للوضع القائم في 1991/8/31، وكان توزيع المبحوثين على وحدات المعاينة كمايلي:

الجهة	اعداد العاملين	اعداد المبحوثين	النسبة المئوية
الحكومة	44738	2435	%5.4
الشركات	13397	573	%4.3
البنوك	2879	184	%6.4
المجموع	61014	3092	%5.1

أما عن خطوات سحب العينة فكانت كمايلي:

- اعتبرت الوحدة الإدارية (مصلحة - إدارة - بنك - الخ) بمثابة وحدة معاينة لسهولة الوصول إليها، أما وحدة الدراسة (الوافد الذي يعمل بالحكومة) فقد أمكن الوصول إليه باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية.
- لضمان تمثيل جميع فئات العاملين بالوحدة، استخدام الهيكل الإداري للعاملين في تقسيم الوحدة إلى طبقات متباينة فيما بينها ومتجانسة في داخلها.
- استخدام اسلوب التوزيع المتناسب مع الحجم في تخصيص حجم العينة اللازم اختياره من كل طبقة.
- اخيراً وزعت الاستمارات عشوائياً على الاعداد التي خصصت لكل طبقة.

(4) في مرحلة تصميم الاستبيان كان هناك تصور للعديد من الأسباب التي تجعل الوافد لا يغادر الكويت. فبخلاف ما ذكر كانت هناك أسباب أخرى مثل: عدم ترك الأمتعة والمدخرات، توقع انتهاء الغزو في فترة قصيرة، توقع اندلاع الحرب، الخوف من فقد العمل بعد التحرير، مرض أحد أفراد الأسرة.. الخ ورغم ذلك كانت التكرارات في هذه الأسباب وغيرها قليلة مما استدعى تجميعها في فئة واحدة هي «أسباب أخرى».

(5) تستند هذه الأرقام إلى إحصائية تتناول العدد التقريبي للأجانب الذين كانوا يعيشون في الكويت والعراق في عام 1990 قبل بداية حرب الخليج وقد تم تجميعها من المصادر الآتية:

الأهرام، Arab News, Saudi Gazette, Middle East Economic Digest.

(6) في الأردن مثلا، فقد سوق الصادرات 60٪ من حجم تعاملاتها بسبب الحظر التجاري كما انكمشت الصادرات أكثر عندما منعت المملكة العربية السعودية استيراد بضائع من أصل أردني واضطرت مؤسسات صناعية كثيرة لتحديد الانتاج بطريقة جذرية، كما أن معظم محصول الفاكهة والخضر المعد للتصدير لمنطقة الخليج قد تم اتلافه، كما أن 70 ألف وظيفة كانت مهددة،

إن لم تكن قد فقدت فعلاً بسبب ضياع حركة تجارة العبور. ونتيجة لكل ذلك فقد ارتفع معدل البطالة حسب تقديرات مختلفة إلى المدى (17-40)٪ بنهاية مارس 1991. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر جنتر ماير: (1992:28).

(7) ونود الاشارة هنا إلى اختلاف درجة الشمول في بيانات العاملين في الحكومة في كل من الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة التخطيط حيث تشمل البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط بيانات العمالة في الشركات المملوكة ملكية كاملة للدولة وكذلك بيانات العسكريين في وزارة الدفاع والحرس الوطني بينما تستبعد هذه الفئات من إحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

(8) رغم إمكانية تقسيم جدول رقم (4) حسب المهن وبالتالي زيادة جدوى بيانات الجدول من الناحية التحليلية، إل ان ذلك يتطلب استبدال هذا الجدول بعشرة جداول أخرى بحيث يخصص جدول مستقل لكل مجموعة مهنية من المجموعات العشر، الأمر الذي لا يتسع له نطاق البحث.

المصادر العربية

احمد الجسار

1992 التركيبة السكانية والقوى العاملة في الكويت، جمعية الاقتصاديين، الكويت.

البنك المركزي المصري

1992 المجلة الاقتصادية، ص 34, 1994/91، القاهرة.

جنتر ماير

1992 هجرة العمالة إلى منطقة الخليج وآثار حرب الخليج عليها. (ترجمة محمد سامي أنور، رسائل جغرافية رقم 145، الكويت.

رمزي زكي

1984 المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة (84)، الكويت.

المجلس الأعلى للتخطيط.

1992 الوثيقة الوطنية للاصلاح والتنمية، الكويت.

المعهد العربي للتخطيط

1991 أ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت.

1991 ب الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، الكتيب (4)، الكويت.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية

1990 دليل المعلومات المدنية، الكويت.

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل

1993 بيانات غير منشورة، الكويت.

وزارة التخطيط

1989 استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت، الكويت.

1990 مشروع الخطة طويلة المدى (1995-2105)، الكويت.

1991 النتائج الأولية لحصر العاملين في الجهات الحكومية والبنوك والشركات المساهمة لعام 1994/91، الكويت.

المصادر الأجنبية

World Bank

1990 World Development Report. New York.

Bryan, John, L.

1983 implcations for Codes and Behavior Models from the Analysis of Behavior Response Patterns in Fire Situations . Washington D.C. Center for Fire Research.

Cochrane, Harold C.

1975 Natural Hazards and Their Disributive Effects, Colrado Institute of Behavioral ScJience, The University of Colorado, . .

Drabek, Thomas E.

1983 "Shall we Leave? Study on Family Reactions .When Disaster Strikes, PP. 25;29, in, Emergency Manag- ement Review, Vol 1. Fall

Dynes, Ressell R,

1978 Interoganisational Relations in Communities Under Stress PP. 49-64 . in, Disasters: Theory and Research, E. L- Quarantelli (ed) Beverly Hills, Clefornia: Sage .

Dynes, Ressell R. and Others,

1972 A Perspective on Disaster Plannig, Columbus Research Center ,The Ohio State -University, PP.31-33

Foster, Harold D,

1976 Assessing Disaster Magnitude, Social Sciece Approach, Professional Geographer, 28, No. 3. PP.241-245

Fritz, Charles E.

1961 Disaster, PP.651-694, in, Contemporary Social Problems, Robert K.Merton and Robert A.Nisbet (eds) New York: Harcouft.

Fritz, Charles, E and Other.

1957 The Human . Being in Disasters: A Resarch Perspective: The Annals of the American Academy of Political and Social Science, No.309 January, PP. 42-51

Hasen, A.

1979 Managing Refugees, Zambica's Response to Angolan Refugees, 1966-1977. Disaster,' Vol. 3.No.4. PP. 375 -380 .

Hultker, Orjan E.

1977 Problems of Non response in Disaster Surveys: Example from World war 11 (An English Summery) Disaster . Study 4. Appsala, Sweden, University of APPSala

Kerps, Gary A.

1984 Sociological Inquiry and Disaster Research, Annual Review of Sociology No. 10, PP . 309 - 330 .

Lindell, Micheal and Others,

1980 Race and Disaster Warnnig Response, Seattle, Battele Human Affairs Research Center.

Perry, Ronald W.

1985 Comprehensive Emergency Management: Evacuating Threatened Population . Greenwich, Connecticut and London Press.

Perry, Ronald W. and Others,

1983 Citizen Response to Volcanic Eruptions: The Case of Mount St. Hellens, New York, Irvington Publishers

Perry, Ronald W.

1981 Evacuation Palnning in Emergency Management Lexington, Massachusetts and Toronto, Lexington Books,

Perry, Ronald W.

1979 "Encentives for Evacuation in Natural Disaster" PP. 440- 447, in Research Based Community Emergency Planning, Journal of American Planning Associoation, Vol .45 October .

Ponting, J Rick,

1976 Human Behavioral Reactions to an Accidental Expl- osion: ATest of Sociological Theary of Panic, - Calgray, Canada, the University of Calgary,

Guarantelle, E.L.

1982 Scociology and Social Psycholgy of Disaster, International Civil Defense Organization, Part, 2. PP. 1-8, Geneva, (Disaster Research Centre, Reprint Article 147).

Quarantelli,E.L

1981A "Disaster Planning; Small and larg - Past, Persent and future " PP. 1-26: in, Proceedings, American Red Cross .

- Quarantelli,E.Ly

1981B Sociology and Social Pychology of Disaster; Geneva, International Civil Defense Organization, Vol. 2.

- Quarantelli,E.L

1980 Evacuation Behavior and Problems: Findings and Implications from the Research Literature, Colornbus, Ohio, Disaster Research Center, The Ohio State University,

- Quarantelli,E.L

1977 "Panic Behavior: Some Empirical PP.336- 350 In Human Response to Tall Buildings ,Stroudsburg, Pensylvania, Hutchinon and Ross, Inc

-Scanlon,J,Joseph,

1976 "Human Response in Stress Situations: PP. 99-112 in Proceedings of the First Conference and Workshop on Fire Casualities, B. M. Halpin (ed) Maryland Johns Hopkins Unvirsity.

-Scanlon, J. Joseph,

-1979 "The Vital Role of Communication, PP. 133-155,in plannig for People in Natural Disasters, Joan Innes Reid (ed) Australia; James Cook University of Noth Gueen - Land .

- Scanlon T. Joseph and Othrs

1976 The Port Alice slide'Ottawa, Candad Emergency Planning .

- Schulberg, Herbert C.

1974 "disaster, Crisis Theory, and Intervention Strategies, Omega",Journal of Death and Dying, No. 5, spring, ,PP. 77-87.

Singer, Benjarnin P. and Lyndsay Green

1972 The Social Social Functions of Radio in a Community Emergency. Toronto: Copp Clark.

- Takuma, Taketoshi

972 "Immediate Responses at Disaster sites. "PP. 1884-195. in Proceedings of the Japan - United States Disaster Research, Seminar : Columbus, Ohio; disaster Research Center, The Ohio University .

- Wenger, Dennis and Others,

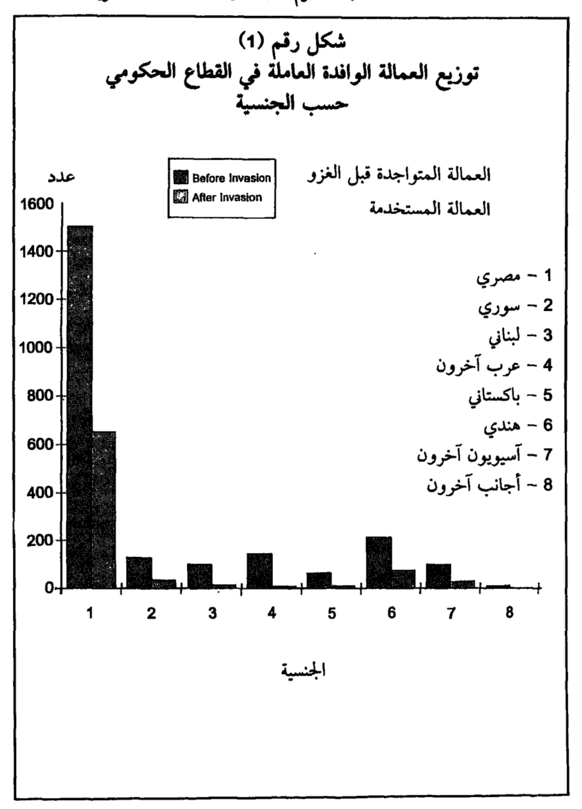
1980 Disaster Beliefs and Emergency Planning ,New- York, Delaware, Disaster Research Project, Univ- ersity of Delaware,

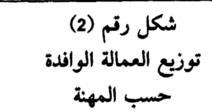
Yamaoto, Yasurnasa, and E.L. Quarantelli

1982 Inventory of the Japanese Disastor Research Literature - -in the Social and Behavioral Sciences, Columbus, Ohio Disaste Research Center, The Ohio State University.

استلام البحث ديسمبر 1993.

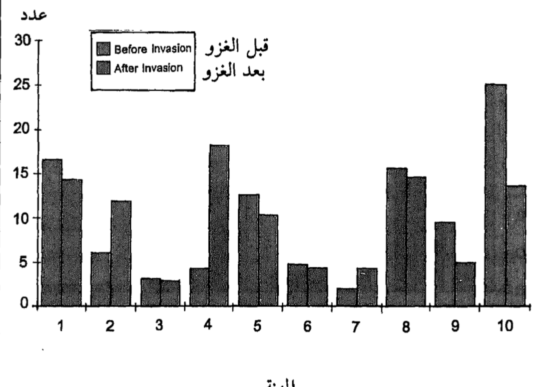
إجازة البحث مايو 1994.

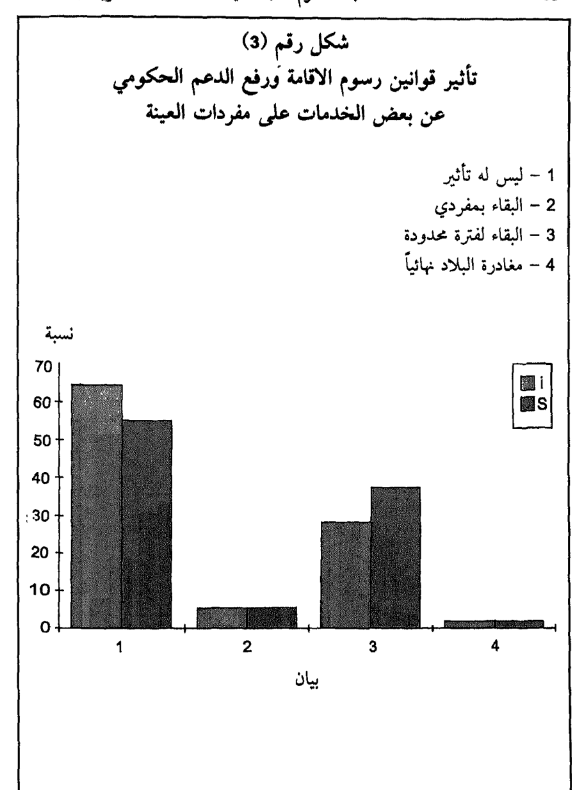

شكل رقم (1)
توزيع العمالة الوافدة العاملة في القطاع الحكومي
حسب الجنسية
عدد
Before Invasion
After Invasion
العمالة المتواجدة قبل الغزو
العمالة المستخدمة
1600
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
1 - مصري
2 - سوري
3 - لبناني
4 - عرب آخرون
5 - باكستاني
6 - هندي
7 - آسيويون آخرون
8 - أجانب آخرون
1 2 3 4 5 6 7 8
الجنسية



شكل رقم (2)
توزيع العمالة الوافدة
حسب المهنة

1 - المدرسون
2 - المهندسون والفنيون في الهندسة
3 - الأطباء والعلميون
4 - الاقتصاديون والقانونيون
5 - عمال الانتاج
6 - عمال الخدمات
7 - المديرون والمشرفون
8 - الكتبة
9 - الفنيون في الطب والعلوم
10 - آخرون




شكل رقم (3)
تأثير قوانين رسوم الاقامة ورفع الدعم الحكومي
عن بعض الخدمات على مفردات العينة
1 - ليس له تأثير
2 - البقاء بمفردي
3 - البقاء لفترة محدودة
4 - مغادرة البلاد نهائياً
نسبة
70
60
50
40
30
20
10
0
i
S
1
2
3
4
بيان

أثر النقاش الجماعي لقضية ما في تطرف حكم الفرد عليها: «الاستقطاب»

عبدالمنعم شحاتة محمود
كلية الآداب - جامعة المنوفية

مقدمة

ينتظم الأفراد في جماعات[1]، إما إرضاء لحاجتهم إلى الانتماء لآخرين يشاركونهم الاهتمامات والميول، أو تحقيقاً لهدف لا يسهل تحقيقه إلا من خلال الانضمام للجماعة. وتتولى الجماعات أداء عدد من المهام الحيوية التي تحفظ للمجتمع الإنساني بقاءه خصوصاً وأن نتائج البحوث تشير إلى أن أفضل أداء (سواء أكان عضليا كسباق الدرجات أم ذهنياً كسلوك حل المشكلات) للأفراد، يكون إذا تم هذا الأداء في إطار جماعة بالمقارنة بأداء كل فرد بمفرده (سويف، 1975: 272, 309, 312; Forsyth, 1983: 149).

وتحظى دراسة الجماعة وديناميتها بأهمية خاصة لدى علماء النفس الاجتماعيين، إذ تعد الموضوع الأساسي لعلم النفس الاجتماعي فإذا كان العلماء يعرفونه بأنه الدراسة العلمية للتفاعل الاجتماعي «فمن الممكن الاستدلال بأنه الدراسة العلمية للجماعة، إذ لا يوجد تفاعل اجتماعي بدون جماعة وهناك تشابه في تعريفاتها فالتفاعل الاجتماعي هو «تبادل التنبيه والاستجابة بين فردين أو أكثر» والجماعة هي أي عدد من الأفراد يشتركون في معايير (أو قيم) معينة وتتداخل أدوارهم الاجتماعية (أو أوضاعهم ومواقعهم داخل الجماعة)، بحيث إن أي تغيير في أحدها ينجم عنه تغيير في الأدوار الأخرى (تبادل التأثير والتأثر) (سويف 1975 ; Forsyth, 1983). فأساس تكوين الجماعة هو وجود علاقات متبادلة بين الأفراد أي تفاعل، تؤدي إلى تكوين معايير خاصة بهم، تحكم استجاباتهم أو أنماط سلوكهم وتعبيراتهم وتوجهاتهم وتفضيلاتهم.

ويعد الاستقطاب Polarization أحد آليات الجماعة للحفاظ على هويتها وتماسكها في مواجهة محاولات الجماعات الأخرى تفكيكها، فمن مظاهر هذا التماسك وتلك الهوية، اتخاذ أعضاء الجماعة موقفاً معيناً من القضايا المثارة في المجتمع، ولتحقيق ذلك، تسعى الجماعة لمناقشة تلك القضايا في إطارها كجماعة، مما يؤدي إلى الاستقطاب، أي أن أحكام الأفراد (ادراكاتهم، معتقداتهم، اتجاهاتهم، قيمهم) المتعلقة بقضية ما بعد مناقشتها في إطار جماعي تصبح أكثر تطرفا بالمقارنة بأحكامهم قبل المشاركة في تلك المناقشة. وهي ظاهرة اهتمت بها بحوث ديناميات الجماعة في الستينات، ولكن بمسمى آخر هو «تغير مستوى الخطورة» risky shift واستمر تناولها بالبحث منذ ذلك الحين وحتى الآن. (Deaux & Wrightsman, 1988: 422; Forsyth, 1983: 363).

وقد يحدث خلط بين هذا المفهوم (الاستقطاب) ومفهوم الاتباعية أو المجاراة conformity والذي يشير إلى ميل الفرد لتغيير سلوكه استجابة لضغوط الجماعة كي يصبح أكثر تشابها مع أعضائها (محمود، 1988) أو تحاشياً لأذاهم، فكما يقول ابن القيم الجوزية (1975 : 193): «لا بد للإنسان أن يعيش مع الناس، وللناس إرادات وتصورات واعتقادات، فيطلبون منه أن يوافقهم عليها، فإن لم يوافقهم آذوه.» ويمكن التمييز بين المفهومين على أساس:

أ) **مستوى التغير**: إذ تعد المجاراة أكثر عمومية من الاستقطاب، لأنها تتضمن تغيير كل - أو بعض - مظاهر السلوك، سواء أكان معرفياً أم انفعالياً أو حركياً، وقد يكون هذا التغير في الشدة أو في الوجهة، بينما يشير الاستقطاب إلى تغيير في شدة حكم معرفي (معتقد، اتجاه، قيمة) فقط.

ب) **مصدر التغيير**: ففي حالة المجاراة، تكون الرغبة في التشابه مع الآخرين سواء أعلنوا عن سلوكهم أو توقعه الفرد، أي تمارس الجماعة ضغطا غير مباشر، بينما في الاستقطاب يكون إعلان الآخرين أحكامهم، ليس هذا فحسب، بل إعلانهم مبررات إصدارهم هذه الأحكام، أي لا تمارس الجماعة أي ضغوط على الفرد، مجرد عرض وجهة نظر باقي الأعضاء. وقد يحدث أيضاً خلط بين الاستقطاب وتغيير الاتجاه attitude change فكلاهما يشير إلى حدوث تغيير في شدة حكم معرفي، إلا أنهما يختلفان من حيث:

أ- **مستوى العمومية**: يعد تغيير الاتجاه عملية أوسع من الاستقطاب، إذ يشمل كلا من التغيير المتسق، أي زيادة إيجابية الحكم الإيجابي أو زيادة سلبية الحكم السلبي، حيث يتم تغيير شدة الحكم. والتغيير غير المتسق أي تعديل الحكم السلبي إلى حكم

إيجابي أو العكس، حيث يتم تغيير وجهة الحكم. بينما يعد الاستقطاب تغيرا من النوع المتسق فقط، إذ يؤدي النقاش الجماعي إلى زيادة إيجابية - أو سلبية - الحكم المستهدف تغييره.

ب- **تعمد التغيير**: ففي مواقف تغيير الاتجاه، يتعمد مصدر التأثير إحداث التغيير، في مقابل غياب هذا التعمد في مواقف الاستقطاب، إذ ينتج التغيير عن النقاش الجماعي التلقائي للقضية (خليفة وشحاتة، 1993 : 181).

وكان **«جيمس ستونر»** Stoner أول [2] من تناول تأثير مناقشة الجماعة لقضية ما على درجة محافظة Conservative حكم كل عضو فيها، ولاحظ أن قرار الفرد - بشأن الموقف المطروح للنقاش - بعد المناقشة أكثر خطورة ومحافظة بالمقارنة إلى القرار قبل المشاركة في ذلك النقاش، وصاغ هذه الملاحظة في مبدأ أطلق عليه مفهوم «تغير مستوى الخطورة» (Myers, 1978)، ثم لاحظ الباحثون أن هذه الظاهرة ليست إلا جزءاً من عملية أوسع، فعندما يناقش الأفراد معا قضية ما، يوجد ميل لاتخاذ قرار - بشأن هذه القضية - أكثر تطرفا، وتعتمد وجهة هذا التغير على التوجه الذي يسود المناقشة، وهذه العملية الأكثر اتساعا هي الاستقطاب، أي ميل الاستجابات بعد النقاش الجماعي إلى التطرف - في نفس وجهة الاستجابة - بالمقارنة بالاستجابات ذاتها من الأفراد أنفسهم قبل ذلك النقاش، ويفسر الباحثون حدوث ذلك بأحد التفسيرات الأربعة التالية:

1- المقارنة بالآخرين: فالمناقشة الجماعية تتيح الفرصة للفرد كي يتعرف إلى استجابات الآخرين ومقارنتها باستجاباته، واستخلاص موقف خاص به مقبولاً من الآخرين، رغبة منه في الحصول على تقديرهم الإيجابي، وهكذا تؤثر الرغبة في الظهور بمظهر يقبله الآخرون، وكذلك الحاجة لاستحسانهم، في قرار الفرد - بعد المناقشة - بدرجة أكبر من تأثير المعلومات المتضمنة في النقاش، ويرى Isenberg (1986) أن التحول في الآراء نتيجة المقارنة بالآخرين يحدث غالباً في المواقف التي يندمج involved فيها الفرد، حيث للأفكار دلالة انفعالية، وللقيم الاجتماعية دور كبير في توجيه تفكير الفرد وسلوكه.

2- التعلم المعرفي: تعد المناقشة الجماعية لقضية ما موقف تخاطب للمشاركين في النقاش ينتج عنه تعلم معرفي للحجج المتداولة فيه، حيث يتأثر الأفراد بهذه الحجج، فتستميلهم نحو تغيير أحكامهم السابقة للنقاش، وتدعم لديهم هذا التغيير وتسوغه، فقد وجد Myers و Bach (1974) أن 76 % من الحجج المتداولة في النقاش الجماعي تدعم الحكم الذي تبناه معظم أعضاء الجماعة. ولهذا، فالتغير نحو

التطرف، يحدث بسبب الميل لقبول المواقف السائدة المدعمة عن اتجاهات تعكس اتجاهات الفرد الخاصة، وعندما يسمع حججا من الآخرين، يقوم بمعالجة المعلومات المتضمنة فيها مستعيدا حججه الخاصة، وينتج عن هذه المعالجة تعهد بتبني موقف الجماعة.

ويزداد وزن هذا التفسير - بالمقارنة بالتفسير السابق في رأي «ازنبرج» عندما تكون القرارات ذات صبغة عقلية، ويتعامل الأفراد مع حقائق منطقية.

3- الاتساق بين معلومات الفرد عن موضوع الحكم: ينتج الاستقطاب عن تفكير الفرد في موضوع الحكم، فهذا التفكير يؤدي إلى إعادة تنظيم معتقدات الفرد وتقويمها بحيث تدرك وكأنها متسقة أو مترابطة أكثر مما كانت عليه قبل هذا التفكير، وهذا الاتساق أو الترابط يفسر بعض المعتقدات التي كانت غامضة، وييسر اشتقاق معتقدات جديدة لم تدرك من قبل، وهذا الاشتقاق وذلك التفسير يزيدان من تطرف حكم الفرد على موضوع الحكم، وترتفع احتمالات حدوث هذا التطرف اذا كان الموضوع مألوفا للفرد، أو أتيحت عنه معلومات وافية، أي كان لدى الفرد مخطط Schema معرفي مطور جيداً، ولذلك نجد أحكام الذكور عن كرة القدم أكثر استقطابا (تطرفا) من أحكام الإناث، بينما أحكام الإناث عن «الموضة» أكثر استقطاباً من أحكام الذكور لألفة كل منهما بهذا الموضوع أو ذاك. (Tesser & Leone, 1977). ولا يتأثر الاستقطاب بمدى الوقت الذي يمضيه الفرد في التفكير فقط، ولا بنتاج هذا التفكير كاشتقاق معلومات جديدة وتفسير الغامض منها فقط، وإنما يتأثر أيضا بطريقة انتظام هذه المعلومات وبنائها، حيث كشفت البحوث أن تطرف الحكم على موضوع ما يتأثر - وبشكل دال احصائيا - بالتفاعل بين عدد من أبعاد العزو attribution التي يستخدمها الفرد أثناء تفكيره في الموضوع، وبمدى الارتباط المتبادل (Judd & Lusk, 1984).

4- التوحد الاجتماعي: يوجد لدى الأفراد ميل فطري للانتظام في جماعات مختلفة، تسعى كل منها لاثبات هويتها الاجتماعية وإبرازها، ولا يتحقق هذا إلا من خلال تجانس مواقف الأعضاء وأحكامهم وآرائهم واتجاهاتهم الفردية، وتأكيدا من الفرد لعضويته في الجماعة، فإنه يغير مواقفه، ويتبنى المواقف التي يعتقد أنها تمثل الجماعة حتى تصبح جزءاً منها أي يتوحد معها وتشير البحوث إلى أن التوحد الاجتماعي كعملية يتكون من خطوات ثلاث:

أ - أن يشعر - ويعترف - الفرد والآخرون بأنهم أعضاء في جماعة اجتماعية لها

طابعها المتميز وخصائصها المتفردة، وادراك العضوية في جماعة يترتب عليه الخطوتان التاليتان.

ب - تمايز المعايير والاعزاءات والسلوك، وما يترتب عليه من تصنيف الأفراد إلى مستويات للعضوية، تؤدي إلى ظهور الصور النمطية المتطرفة والعضو النموذجي Prototypical الأكثر تطرفا والأولى بالاحتذاء.

جـ - ويترتب على هذه الخطوة تنميط ذاتي Self - Stereotyping حيث يعزو الفرد خصائص الجماعة إلى ذاته، أي يتمثل تماما لمعاييرها، ويعكس سلوكه خصائصها.

وقيام كل عضو بعملية التوحد هذه يجعل مواقف الأعضاء إزاء القضايا المطروحة للنقاش أكثر تطرفا مما هي عليه فعلا (Mackie, 1986). وتوجد خلافات بين الباحثين في تقدير أهمية أحد التفسيرات السابقة، فبينما يتحمس بعضهم لتأثير ما يتضمنه النقاش من معلومات تقنع الفرد بتغيير موقفه، يتبنى بعضهم الآخر - وبقوة - منحى المقارنة بالآخرين، وينادي فريق ثالث بدور أساسي للتفكير في موضوع الحكم وما تندرج تحته من: عمليات كالاشتقاق - ومترتبات كالاتساق - وتؤكد فئة رابعة من الباحثين ملاءمة «التوحد الاجتماعي» وعموميته التفسيرية.

ويزيد من صعوبة حسم هذا الخلاف، كون الظاهرة ثابتة، تكشف عن نفسها في كثير من المواقف، بغض النظر عن مجال القضايا المطروحة للنقاش (صحية، اقتصادية، سياسية.. الخ) أو مستوى الحكم (معتقد، اتجاه، قيمة) أو نوع المشاركين في النقاش (ذكور أو إناث)، أو مستوى البحث (معملي أو ميداني)، ومع ذلك، فهناك من ينتقد هذه المواقف لأنها مصطنعة، يكون اندماج الفرد فيها منخفضا (Forsyth, 1983: 363).

هدف البحث

وفي ضوء ما سبق، تأتي أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى:

1 - امكانية الكشف عن ظاهرة الاستقطاب في مواقف طبيعية في إطار السياق الحضاري للمجتمع المصري.

2 - التعرف على الدور الذي تمارسه متغيرات: نوع المناقشين، عمرهم، حجم جماعة النقاش، في إحداث الظاهرة.

3 - تقديم دليل عملي (امبريقي) يرجح أحد الأطر التفسيرية الأربعة للاستقطاب.

ولتحقيق ذلك اتبعت الخطوات التالية:

المنهج

أولاً: العينة: وقع الاختيار على 55 مبحوثا من طلاب الفرقتين الرابعة وأولى

ماجستير بكلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، منهم 20 ذكرا، 35 أنثى، جميعهم من المسلمين.

ثانياً: الأداة: قائمة من 14 بندا، يعبر كل منها عن أحد أسباب زيادة النسل[3] ويستجيب المبحوث لكل بند كما يلي:

أ - يعبر عن درجة موافقته على البند باختيار احدى فئاتها: أوافق جدا، أوافق، لا أستطيع التحديد، أرفض، أرفض بشدة. ولأن هذا البحث يركز على شدة الموافقة أكثر مما يركز على وجهتها، فسوف تقابل فئات الاستجابة السابقة الدرجات التالية:

الدرجة (صفر) تقابل لا أستطيع التحديد.

الدرجة (1) تقابل أوافق، أرفض.

الدرجة (2) تقابل أوافق جدا، أرفض بشدة.

ودرجة الفرد على المقياس هي مجموع درجاته على كل البنود، وسوف نتعامل معها بصورتها الخام.

ب - يوضح أسباب اختياره لهذه الدرجة من الموافقة، حتى يستدل على محددات تغييره لها إذا كان هناك تغيير، وذلك من خلال تحليل مضمون هذه الأسباب.

وقد حسب ثبات الأداة بطريقة القسمة النصفية فكان 0,87 بعد تصحيح الطول. أما صدقها، فقد اعتمد على اتساق النتائج مع توقع معقول [4] كمؤشر للصدق، مثال لهذا التوقع: أن الإناث أكثر تطرفا بالمقارنة بالذكور فيما يتعلق بقبول أو رفض بعض الأسباب وراء زيادة النسل، ويتضح هذا في ارتفاع متوسط الإناث عن متوسط الذكور في الأداء على الاستخبار (انظر: جدول 1)، ويرجع ذلك إلى أن عبء الإنجاب - وما يترتب على تكراره من آثار، وكذلك آثار انقاص معدله باستخدام أساليب منع الحمل - تتحمله المرأة بدرجة أكبر. مما يعني أنها أكثر ألفة به واندماجا فيه، وبالتالي أكثر تطرفاً طبقاً لنتائج البحوث. (Petty & Cacioppo, 1984; Tesser & Leone, 1977).

ثالثاً: التصميم التجريبي: تم تقسيم العينة إلى ست مجموعات إحداها ضابطة، والخمس الأخريات مجموعات تجريبية لمعرفة تأثير كل من نوع المبحوثين وأعمارهم وحجم الجماعة في الظاهرة. وتتراوح أعداد المجموعات بين 5- 15فردا (انظر جدول 1). وطبقا لتصميم «قبل - بعد» يتلقى كل مبحوث في بداية الجلسة نسختين من استخبار الاتجاه نحو تنظيم الأسرة، يعطى احداهما رقم(1) ويجيب عن بنودها ثم يطويها وينحيها جانبا، فإذا فرغ جميع أعضاء الجماعة من الأداء، دعاهم الباحث للمشاركة في نقاش

مفتوح، حول أسباب زيادة النسل، وعلى كل منهم أن يعبر عن رأيه في هذا الموضوع، وأن يثبت صحته وخطأ الآخرين، هذا بالنسبة للمجموعات التجريبية الخمس، أما المجموعة السادسة، فكان أعضاؤها يتبادلون الحديث حول موضوع تدخين السجائر لمدة أربعين دقيقة، وهي متوسط المدد التي كانت تستغرقها المجموعات التجريبية (كل على حدة) في مناقشة موضوع الاتجاه موضع البحث. وبعد انتهاء النقاش، يدعو الباحث المتناقشين إلى كتابة رقم(2) على النسخة الثانية لاستخبار الاتجاه والبدء في اجابة بنودها، ومن يفرغ يضعها طي النسخة الأولى ويسلمهما معا للباحث.

النتائج

أ- استعادة الظاهرة في السياق الحضاري المصري: يوضح جدول (1) قيم «ت» للفروق بين متوسطي درجات أداء كل مجموعة من المجموعات الست على استخبار الاتجاه نحو تنظيم الأسرة، وقد تبين أنها جميعا ذات دالة إحصائية عند مستوى 0,05 ما عدا الفرق بين متوسطي المجموعة السادسة وهي المجموعة الضابطة، مما يشير إلى وجود أثر للنقاش الجماعي يتمثل في زيادة تطرف المواقف التي يتبناها الأفراد إزاء قضية تنظيم الأسرة إذا شاركوا في مناقشة جوانبها في إطار جماعي، ويتسق هذا مع نتائج البحوث السابق إجراؤها في المجال عرض لها (Forsyth, 1983; Myers, 1978; Isenberg, 1986) ويدعم الافتراض القائل بعمومية ظاهرة الاستقطاب بغض النظر عن السياق الحضاري لموطن المبحوثين.

جدول (1)

الفروق بين متوسطي أداء المجموعات الست

المجموعة	1 ن = 8		2 10		3 7		4 5		5 15		6 10	
	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
الأداء قبل النقاش	14.5	3.11	14.9	2.69	12.88	3.2	14.2	2.3	13.1	3.72	13.5	3.5
الأداء بعده	21.3	2.2	20.5	3.04	18.92	2.76	19.3	1.87	18.2	2.9	14.15	3.8
ت	*3.14		*2.93		*2.48		*2.45		*2.78		0.27	

* دال عند مستوى 0,05

وبالنظر إلى القيم الواردة في جدول (1)، يمكن ملاحظة انخفاض قيم الانحراف المعياري لمتوسط أداء أفراد المجموعات الأربع: 5,4,3,1 بعد النقاش بالمقارنة بالقيم المناظرة قبل المشاركة في النقاش، .وحيث إن انخفاض قيم الانحراف المعياري لمتوسط أداء أفراد مجموعة ما مؤشر لزيادة تجانسهم، مما يدل على تأثر الأداء البعدي بالنقاش الجماعي، وكل ذلك يدعم القول بأن الاستقطاب احدى آليات الجماعة لزيادة تماسكها.

ب- **دور بعض المتغيرات في احداث الظاهرة:** هل يتفاوت أثر النقاش الجماعي بتباين المجموعات في متغيرات ديموجرافية أو اجتماعية معينة؟

في محاولة الإجابة عن هذا السؤال نقارن بين مجموعتين مختلفتين في كل من: العمر، النوع، حجم الجماعة.

1- **العمر:** تتكون المجموعة الأولى من ثماني طالبات بالفرقة الأولى ماجستير، بكلية الاقتصاد المنزلي، متوسط أعمارهن 34.3 ± 2.4 سنة، بينما تتكون المجموعة الثانية من عشر طالبات بالفرقة الرابعة بالكلية نفسها، ومتوسط أعمارهن 0.7 ± 21.8 سنة، والفرق بين متوسطي أعمار المجموعتين دال إحصائيا عند مستوى 0.001(حيث قيمة «ت»= 10.97).

وبحساب مدى التعارض بين المجموعتين في أثر النقاش الجماعي، أي مدى التجانس أو التغاير في قيمتي «ت» وتم هذا بوساطة أسلوب «ما بعد التحليل»[5] تبين أن حجم الأثر واحد في المجموعتين، حيث الفرق بين قيمتي «ت» غير دال احصائيا (قيمة الفرق = 0.0004)، مما يشير إلى وجود أثر للنقاش الجماعي بغض النظر عن عمر المتناقشين.

2- **النوع:** روعي أن تكون المجموعتان الأولى والثالثة في جدول (1) مجموعتين متناظرتين في كل من الحالة الزواجية والمستوى التعليمي (فأفرادهما طلاب بالفرقة الأولى ماجستير بكلية الاقتصاد المنزلي) والعمر، ومختلفتين في النوع فقط، فالمجموعة الأولى من الإناث والثالثة من الذكور، وبحساب مدى التعارض في قيمتي «ت» للمجموعتين وفقا لأسلوب ما بعد التحليل تبين أن قيمة الفرق بين قيمتي «ت» هي 0.44 (غير دالة إحصائيا) أي هناك تجانس حجم الأثر في المجموعتين. مما يؤكد أن الاستقطاب ينتج عن النقاش الجماعي بغض النظر عن نوع المتناقشين.

3- **حجم الجماعة:** لاختبار الدور المعدل لحجم الجماعة في زيادة حجم أثر النقاش الجماعي على تطرف الأحكام أو انقاصه، تمت المقارنة بين المجموعتين الرابعة والخامسة ويضمان طلاب الفرقة الرابعة بكلية الاقتصاد المنزلي - جامعة المنوفية،

روعي فيهما أن تكون نسب النوعين واحدة، وأن تكونا متناظرتين أيضاً في العمر (فمتوسط أعمار أعضائها 22.01 ± 0.9 في مقابل 22.37 ± 1.2 على التوالي، والفرق بينهما غير دال احصائيا (قيمة «ت» = 0.47)، وتتفاوت الجماعتان في العدد فقط (15.5 على التوالي). وبحساب دلالة الفرق بين قيمتي «ت» لأداء المجموعتين قبل النقاش وبعده، تبين عدم دلالته احصائيا، إذ يساوي 1.39، مما يشير إلى حدوث تطرف في الأحكام بعد النقاش الجماعي بغض النظر عن حجم جماعة النقاش.

4- **وبحساب مدى التجانس** في حجم الأثر لدى المجموعات الخمس، تبين أنه غير دال احصائيا (إذ يساوي 4.69 وهي أصغر من قيمة كا ^{2} (9.49) عند مستوى 0.05) ويشير الفرق في حجم الأثر عبر المجموعات إلى أنه - أي حجم الأثر - واحد تقريبا بغض النظر عن عمر المتناقشين أو نوعهم أو عددهم، مؤكدا عمومية ظاهرة الاستقطاب أو تطرف الأحكام (الاتجاهات) بعد مناقشة موضوعها في إطار جماعي، بالمقارنة بذات الأحكام قبل المشاركة في ذلك النقاش.

جـ - ترجيح أحد أطر تفسير الظاهرة: تم تحليل مضمون(6) كل من:

1 - ما ذكره الأفراد في أثناء نقاش كل مجموعة لموضوع الاتجاه «الرغبة في زيادة النسل».

2 - إجابتي كل فرد، قبل النقاش وبعده، على السؤال المرافق لكل بند «لماذا تبنى هذا الموقف»؟ وقد شمل التحليل البنود التي غير فيها المبحوث إجابته بعد النقاش عن الإجابة قبله فقط، ولم يلتفت للبنود التي اتفقت فيها إجابة الفرد في المرتين، اذ اعتبر أن حكم الفرد فيها (إجابته) لم يطرأ عليه أي تغيير.

وتم ذلك في ضوء كون تحليل المضمون Content analysis أحد أساليب البحث التي تستخدم لوصف محتوى المخاطبة وصفا موضوعيا من خلال تصنيفه الى وحدات معينة ومتمايزة بحيث يمكن حصرها، مثل: كلمات مفردة، أو جمل كل منها مركبة من عدة ألفاظ، وتعبر عن فكرة بسيطة مكتملة المعنى بذاتها بحيث يسهل احصاؤها، وقد اعتمد في هذا البحث على تلك الجمل كوحدات للتحليل، والذي أسفر عن تأثر حكم الفرد بعد النقاش الجماعي بالحجج المتداولة في أثنائه، ونلحظ هذا التأثر في شكل الإجابة عن السؤال: «لماذا»، اذ يزيد عدد البنود التي أجاب المبحوثون عن هذا الجزء منها بعد النقاش الجماعي بالمقارنة بقبله، فمتوسط نسب البنود التي أجاب مبحوثو المجموعات التجريبية الخمس على جزء «لماذا» بعد النقاش هو 78.6% في مقابل 35.7% قبله، والفرق بين النسبتين دال حصائيا عند مستوى 0.05 حيث قيمته 2.62، كما نلحظ التأثير نفسه في مضمون الإجابة، حيث تتشابه مبررات

اختيار الفرد لموقف معين على متصل «الرفض - الموافقة» لكل بند مع الحجج المتداولة في النقاش الجماعي، مما يرجح تفسير ظهور الاستقطاب نتيجة تعلم الحجج المتداولة في أثناء النقاش الجماعي.

الخلاصة

تؤكد البحوث الأجنبية أن أحكام الفرد حول قضية ما تزداد تطرفا نتيجة المشاركة في نقاش جماعي لها، وفي محاولة لاستعادة هذه الظاهرة في السياق الحضاري المصري، وسعيا لمعرفة مدى تأثرها بنوع المشاركين في النقاش أو عمرهم أو حجم جماعة المتناقشين، أجرى البحث الحالي، وأيدت بياناته نتائج البحوث، حيث زادت شدة اتجاهات (أحكام) الأفراد نحو تنظيم الأسرة نتيجة مشاركتهم في جماعة تناقش جوانب القضية موضوع الاتجاه (الحكم)، مما يؤكد أن هذه الزيادة تتم بغض النظر عن السياق الحضاري لموطن المتناقشين. كما تكشف بيانات البحث أن هذه الزيادة تتم أيضاً بغض النظر عن حجم جماعة النقاش أو نوع أعضائها أو أعمارهم.

وترجح بيانات هذا البحث كون تعلم الحجج المتداولة في أثناء النقاش مسئولا عن تلك الزيادة أو الاستقطاب، ومن الضروري الحذر عند تعميم هذا الترجيح، فقد يكون نوع الجماعة وراءه، ومن المحتمل جدا أن يصبح تفسيرا آخر - المقارنة بالآخرين، والتوحد الاجتماعي. . الخ - أكثر ملاءمة إذا تضمنت الدراسة نوعا آخر من الجماعات، فالجماعة، وطبقا لطبيعة الانتماء لها، قد تكون رسمية كالفصول المدرسية وفصائل الجيش حيث الانتماء اجباري، وقد تكون غير رسمية كالأحزاب والنوادي حيث الانتماء لها اختياري. والجماعة، وطبقاً لشدة هذا الانتماء، قد تكون أولية كالأسرة أو ثانوية كالنقابات المهنية. والجماعة، وطبقاً لدرجة تمثل معاييرها، قد تكون مرجعية توجه الفرد حتى وهو بعيد عنها، وقد تكون غير مرجعية. ومن المحتمل جداً أن يؤثر نوع الجماعة في مدى دافعية الفرد للالتزام بنتائج هذا النقاش وقراراته، وتفيد نتائج البحوث أن الاندماج يؤثر في الاستجابة للتأثير الاجتماعي (Petty & Caciopo, 1984; Tesser & Leone, 1977) وأن دافعية الفرد للالتزام بمعايير الجماعة وقراراتها تؤثر أيضاً في هذه الاستجابة (Fishbein & Ajzen, 1975: 351) . مما يوصي بأنهما يحددان آلية الاستقطاب، فإذا كانت هذه الآلية هي تعلم الحجج المتداولة في النقاش، وذلك لأن مجموعات البحث التجريبية هي جماعات رسمية لكنها ليست أولية يتسم الانتماء لها بالشدة، ولا مرجعية تلزم الأعضاء بمعاييرها الإجتماعية، فعلى الرغم من أن هذه الجماعات مكونة من أفراد

بينهم سابق معرفة وينتمون إلى شريحة معينة هي شريحة الطلاب الجامعيين، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن لكل مجموعة منها معاييرها ازاء القضية موضوع البحث، ولا تملك مقومات إلزام الأفراد بمواقف محددة مسبقاً طبقاً لتلك المعايير إذا وجدت، وبالتالي كانت آلية تأثير هذه الجماعات على أحكام أعضائها هو تعلم الحجج المتداولة في أثناء النقاش، ومن المجدي إعادة إجراء هذا البحث بهدف المقارنة بين مجموعات معروفة بمواقفها المسبقة من القضية موضع الحكم والنقاش، وتتفاوت في درجة اندماج أعضائها في موضوع هذه القضية، كما تتفاوت في درجة امتلاكها لآليات جعل أعضائها يلتزمون بتلك المواقف، ومن المحتمل أن ترجح بيانات هذا البحث المفترض تفسيراً آخر كآلية للاستقطاب غير تعلم الحجج المتداولة في النقاش.

الهوامش

(1) يرى الفارابي (المتوفى عام 339هـ) أن هناك ميلا فطرياً لدى البشر للانتظام في جماعات (الفارابي، 1983:61)، ولا يقتصر هذا الأمر على الإنسان، إذ تشاركه فيها الكائنات الحية. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا بقوله **﴿وما من دابة في الأرض، ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم﴾** (الأنعام: ٣٨)، ويعرض سويف (63-31 :1970) مظاهر تنظيم الجماعة والتفاعل بين أفرادها لدى التجمعات: النمل، النحل، القردة.

(2) يقدم سويف (313-1975:283). عرضاً لتجارب تبرز أن دراسة أثر المناقشة الجماعية ليس حديثاً بهذه الصورة، فقد بدأ الاهتمام بها منذ عام 1919 وأتقنت تجاربها منذ عام 1932، وبملاحظة هذه التجارب وجد أنها تقصر المناقشة على مجرد إعلان الآخرين أحكامهم، ولا تمتد - كما هو الحال في تجارب الاستقطاب - إلى تناول حجج هذه الأحكام بالنقد والتفنيد.

(3) مثال لهذه البنود: الأولاد عزوة - الأولاد يساعدون في زيادة الدخل - تعدد الزوجات - الغيرة من الأخريات - لاثبات أن المرأة ما زالت صغيرة - الأمية - تجنب الآثار السلبية لوسائل منع الحمل - الزواج المبكر.

(4) يشير سويف (1968:38) إلى هذا المحك باعتباره مرادفاً لما يسميه «أيزنك» «الاتفاق مع تنبؤات يمليها إطار نظري معين» ويسميه «كرونباخ» صدق المفهوم.

(5) ما بعد التحليل meta - analysia هو إجراء إحصائي للمقارنة بين أحجام الأثر الذي تعزوه عدة دراسات مستقلة (أو مجموعات تجريبية) لمتغير معين، وذلك من خلال حساب مدى تقارب مستويات دلالة أحجام الأثر التي سبق التوصل إليها بوساطة تقدير الفروق بين متوسطين (قيم «ت») أو بين عدة متوسطات (قيم «ف»)، وينتج عن ذلك الحساب استخلاص قيمة تعبر عن التغاير أو التعارض بين أحجام الأثر (انظر Rosenthal & Rubin, 1982) وقد استخدم هذا الأسلوب أساساً في إجراء مقارنات بين عدة بحوث سبق اجراؤها في مجال ما بشكل يمكن القائم بالمقارنة من استخلاص النتائج العامة لهذه البحوث.

(6) قام به وبشكل مستقل كل من الباحث والدكتور / محمد حسن، واعتبر اتفاقهما مؤشراً لثبات التحليل وهو إجراء متبع في بحوث التخاطب والإبداع والتذوق الفني، ويشكر الباحث د. محمد حسن على هذا الجهد وعلى مناقشاته التي أثرت البحث في أثناء الإعداد.

المراجع العربية

أبو نصر الفرابي

1983 تحصيل السعادة (تحقيق: جعفر آل ياسين) بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن القيم الجوزية

1975 إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: جـ 2 (تحقيق: محمد حامد الفقي) بيروت: المعرفة.

عبدالمنعم شحاته محمود

1988 «فهم الرسالة الإعلامية وعلاقته بخصائص شخصية متلقيها»، مجلة العلوم الاجتماعية، 16 (صيف): 121-134.

عبداللطيف خليفة، عبدالمنعم شحانه:

1993 سيكولوجية الاتجاهات. القاهرة: مكتبة غريب، طبعة أولى.

Mackie, D.

1986 "Social identification effects in group polarization" J. Pers. Soc. Psychol., 50: 720-728.

Myers, D.

1978 "Polarizing effects of social comparison". J. Exp. Soc. Psychol., 14: 554-563.

Myers, D. & Bach, P.

1974 "Discussion effects on militarism pacifism: A test of the group polarization hypothesis". J. Pers. Soc. Psychol., 30: 741-747.

Petty, R. & Cacioppo, J:

1984 "The effects of involvement on response to artument quantity and qulity: Central and peripheral to persuasion". J. Pers. Soc. Psychol., 46: 69-81

Rosenthal, R & Rubin, D.

1982 "Comparing effect sizes of independent studies". Psychol. Bull., 92: 500-504.

Tesser, A & Leone, C.

1977 "Cognitive schemas and thought as determinants of attitude change". J. Exp. Soc. Psychol., 13: 340-356.

- استلام البحث أكتوبر 1993.

- إجازة البحث إبريل 1994.

تأثير كارثة الغزو العراقي على الأسرة الكويتية: دراسة استطلاعية لثمان من الأسر الكويتية النازحة إلى المملكة العربية السعودية قبل الحرب البرية

مختار إبراهيم عجوبة
قسم الدراسات الاجتماعية - جامعة الملك سعود

مشكلة الدراسة وأهميتها:

في دراستنا للغزو العراقي للكويت على أنه كارثة ألمت بالأسرة الكويتية، لابد من أن نحدد طبيعة المشكلة في ضوء أن ظروف الغزو كانت ظروفاً استثنائية طارئة وغير متوقعة، ومناقشة كارثة الغزو العراقي لا يمكن أن تتم بمعزل عن طبيعة المشكلة وحجمها وخطرها على الحياة الأسرية طوال فترة الغزو وإلى ما بعده.

وتيسيراً لتناول هذه القضية من وجهة نظر اجتماعية فإن الباحث سيستخدم عدداً من المداخل لدراسة الأزمات التي مرت بها الأسرة الكويتية، وكيفية تلقيها نبأ الكارثة، ووقعها عليها، ووعيها، وتكيفها معها.

لقد أحدث الغزو العراقي خللاً تنظيمياً في البناء الاجتماعي، وهذا مدخل يمكن أن نطلق عليه مدخل الخلل التنظيمي، أما المدخل الثاني فإنه مدخل يركز على ما أصاب الشخصية الكويتية من ضغوط فردية والتعرف على مدى ما كان للأفراد من دور في إعادة تماسك الأسرة وتآزرها، أو النأي عنها، ومدى ماقدّمته الأسرة لأفرادها لتجاوز المحنة، أما المدخل الثالث فإنه يتناول الصراع الذي أحدثه الغزو على القيم، وكيفية انبثاق قيم أسرية جديدة ساعدت على التكيف مع محنة الغزو وتجاوزها، والتكيف مع المشكلة هنا لا يعني الاستسلام للمشكلة، ولكنه يعني السلوك العقلي الذي مَكّن الأسرة وحدةً وأفراداً من تجاوز المحنة دون الاستسلام لها، كما أن الكارثة بطبيعتها تركت مجالاً للخيارات الفردية داخل الأسرة، وقد تكون خيارات مخالفة لرغبات الأسرة.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لا تهدف إلى أن يُعَمِّم الباحث نتائجها فإنه قد يصبح من الضروري أن يُقَدِّم إطاراً تصوُّرياً لأدبيات الكوارث يحدد مرتكزات دراستها.

الإطار التصوُّري للدراسة وأدبيات الكوارث:

إن أدبيات الكوارث تدل على أنه يمكن تطوير إطار تصوُّري لعدد من المرتكزات التي يمكن أن تفيدنا في كيفية تحليل مقابلات الأسرة الكويتية التي قمنا بإجرائها. ويُقْصَدُ بالإطار التصوُّري في هذا البحث عملية اختبارٍ لرؤية بحثية يعتقد الباحث بأنها ثاقبة وفريدة لتأثير كارثة الغزو العراقي على الأسرة الكويتية. والإطار التصوُّري هو مرحلة بحث بين الشك واليقين، بين الواقع الذي تمَّ تجريده والنظرية التي لم يتم بناؤها، إنها محاولة للخروج بطرح إطار بحث مختلف عن الأُطُر السائدة عله يثبت أصالته وجدواه في دراسة الظاهرة نفسها أو ظواهر مشابهة مستقبلاً، وعند بلوغ هذه المرحلة وحدها يتحول الإطار التصوّري إلى إطار نظري - إن ظاهرة كارثة الغزو العراقي للكويت وما سبقها من ملابسات، وما أحاط بها من أسباب، وما أعقبها من ردود فعل - تختلف عن كوارث المجاعات والزلازل وحتى الحروب، ومن ثَمَّ كان من الصعب إيجاد نظرية في الأدبيات الاجتماعية لتفسير هذه الظاهرة؛ ولذلك عمد الباحث إلى الاستفادة من هذا التراث في وضع إطار تصوُّري لتفسير هذه الكارثة ووقعها على الأسرة الكويتية، كما أنَّ طُرُق البحث وأدواته التي استخدمها الباحث ربما كانت مستحدثة لتلائم الظاهرة موضوع البحث؛ ومن هنا فإنها قد تساهم في تطوير منهجية جديدة لتناول مثل هذه القضايا التي ربما لا تخضع لما هو مألوف من نظريات أو مناهج.

وسيتم تناول الظاهرة وفقاً للمرتكزات التالية من التراث الأدبي لدراسة ظاهرة الكوارث.

1 - **وقت وقوع الكارثة:** هناك من الدارسين (Fritz et al, 1957: 42-51) من تناول الكوارث من حيث سمة الفجائية وقت حدوثها، فمعظم الكوارث تحدث في أوقات غير ملائمة لضحاياها وبخاصة الكوارث الطبيعية كالزلازل، وهذا مما يقلل من درجة الاستعداد للتخفيف من وطأتها، وغالباً ما يسبق عدم اكتراث المسؤولين بالكارثة قبل وقوعها، كما أنهم غالباً ما يكونون غير موجودين في موقعها وقت حدوثها (Scanlon, 1979).

كما أن هناك من الدارسين من تناول الآثار الناجمة عن الكوارث في ضوء نوع

هذه الكوارث، وقد برهن هؤلاء الدارسون على أن ردود الفعل البشرية التي تعقب الكوارث من صنع البشر كالحروب يمكن أن تكون مشابهة لردود فعل الإنسان للكوارث الطبيعية (Kerpes, 1984:309-330)، وقد طور (Foster, 1976:241-245) نموذجاً لقياس مدى وقع الكارثة على الحياة البشرية وفقاً لأربعة معايير محددة وهي: 1–عدد الوفيات 2– عدد الجرحى 3– مدى الدمار الذي لحق بالبنية الأساسية 4– مجموع السكان المتأثرين بالكارثة.

2 – **الإعلام عن الكارثة**: إن وقع الكارثة يبدأ بالإخبار عنها أو التأثُّر المباشر بوقعها، فالناس يحاولون في حالة الكوارث أن يستقوا الأخبار ويستوعبوها بالطريقة التي تتلاءم ورؤيتهم للواقع، وقد يحاولون تشويه الأخبار أو تكييفها وتعديلها لتتلاءم مع وجهة نظرهم عندما ينقلون هذه الأخبار إلى غيرهم من الناس، كما أن من يتلقون أخبار الكوارث يحاولون التحقق من هذه الأخبار من مصادر أخرى (Scanlon, 1976: 114). إن غياب الأخبار عن الكارثة أو تشويه أنبائها يؤدي إلى غياب الوعي بالحجم الحقيقي للكارثة مما يقود في الغالب إلى استجابات غير فعالة أو مواقف خاطئة لها ضحاياها، فأحياناً قد تحجب السلطات الرسمية المعلومات أو الحقائق لكيلا يفزع الناس ويصابون بالهلع، ولكن حجب المعلومات أو الأنباء في حَدّ ذاته يقود إلى المزيد من الهلع ويضاعف من إيقاعاته (Dynes, 1972:31-33).

3 – **الهلع في حالات الكوارث**: إن الهلع ومظاهره يمثل أحد الآثار الناجمة عن الكوارث البشرية والطبيعية على حدّ سواء، وقد أولاه عدد من الدارسين الكثير من الاهتمام، فنتيجة لغياب أو تعطُّل أجهزة الطوارىء الرسمية فإن ضحايا الكوارث غالباً ما يصابون بالهلع في مراحلها المبكرة، وقد حدد (Quarantelli, 1977:342-344) مظاهر الفزع في حالات الكوارث، ومنها الشعور بالخوف، والانشغال بالتفكير في المستقبل، ورؤية الخطر الماثل بواقعية أكبر، والنزوح الموجَّه أكثر من مجرد الهرب العشوائي. أما (Singer, 1982-274) فإنه يرى أن الفزع ليس هو الاستجابة العامة للكوارث في كل الأحوال، فقد أثبتت معظم الدراسات – كما يرى (Singer) – عن الكوارث أن سلوك الضحايا سلوك بنّاء وله أهداف محددة.

وهناك من الدارسين من يذهب إلى أن هلع ضحايا الكوارث ناجم عن توقعهم الدخول في مأزق أو الشعور بالعجز التام أمام تسارع إيقاع الكارثة أو الشعور بالعزلة عن الأقرباء أو الأصدقاء، أو أي جهة يمكن أن تقدم النصح والتوجيه (Quarantelli, 1977:347-348). وفي دراسة عن الكوارث في الولايات المتحدة الأمريكية وفي اليابان توصَّل بعض الدارسين إلى أن مصادر الفزع أو الهلع ترجع إلى

تَعَدُّد مصادر الأنباء، فكلما تعددت مصادر الأخبار زادت حدة الهلع، وعدم القدرة على التثبت من الأنباء يقود إلى المزيد من الهلع، كما يقود إلى المزيد من القلق، كما أن الأنباء التي يتناقلها الأقرباء والجيران ربما كانت أكثر إثارة للهلع بين ضحايا الكوارث، كما أن انعدام الخبرة بالكوارث يؤدي إلى المزيد من مظاهر الفزع بين ضحايا الكوارث (Yamamoto et al, 1982:36)، ويزداد الفزع إيقاعاً عندما يتيقن الإنسان أن هناك خطراً حتمياً يهدد حياته شخصياً (Pontnig, 1976: 48-51)، وعندها يقرر الناس النزوح.

4 - النزوح في حالات الكوارث- إن الهلع أو الفزع غالباً ما يؤدي إلى الإخلاء أو الإجلاء أو النزوح عن موقع الكارثة، وقد حدد (Perry, 1979: 440-447) الحوافز المساعدة على النزوح، ومنها إخطار الأجهزة الرسمية للمواطنين بخطط الإجلاء والنزوح بصورة مسبقة، ومع غياب جهاز للقيام بإخطار المواطنين فإن الأسرة تصبح وحدة لاتخاذ قرار النزوح. وإن وجود خطة واضحة للنزوح يقلل من حوادث الطرق، إلا أن النزوح العفوي يرجع في الأساس إلى الوعي بالخطر الشديد على اسلامة الشخصية، وأن من لا ينزحون رغم تمثل الخطر ترجع أسباب عدم نزوحهم إلى ظروفهم الشخصية التي قد تحول دون النـــزوح كالحَمْل أو تـوقُّـع الـوَضْع (Perry, 1983:43)، ومن الأسباب القوية لاتخاذ قرار بالإجلاء أو النزوح مشاهدة التدمير والتخريب وتحذيرات الأقرباء ونداءاتهم للضحايا بالنزوح، كما أن نزوح الجيران يساعد على اتخاذ القرار بالنزوح (Perry et al, 1983:89) . كما أن الخوف من نهب المتلكات قد يكون سبباً من أسباب عدم النزوح والبقاء لحمايتها، كما أن من أسباب عدم النزوح الانتظار لتلقي أوامر رسمية أو من الأسرة أو الأقرباء (Perry, 1983:43)، إن النزوح أو الإجلاء بسبب الحروب يمثل إحدى القضايا المهمة التي ناقشها بعض الدارسين، حيث أثبتت دراساتهم أن معظم النازحين في حالات الحروب نزحوا بصورة عفوية، والقلة من النازحين هم الذين اتبعوا الارشادات الرسمية أو انتظروا صدورها (Hultaker, 1977:7-8). وقد حدد (Bryan, 1983:199)عدداً من العوامل التي تتحكم في اتجاهات النازحين وسلوكهم، وهي مدى معرفة الطرق والمسالك، والقدرة على تجنب المناطق الأكثر خطورة ووجود مرشدين يقودون قوافل النازحين في صمت مطبق، إن النازحين في ارتحالهم لا يحملون عادة معهم إلا القليل من المتاع الضروري وبخاصة في حالات وعورة الطرق أو مخاطر النهب أو السلب (Takuma, 1972;185).

5- الأسرة وحدة للنزوح في حالات الكوارث: إن غياب مؤسسات الطوارىء

الرسمية، وغياب خططها لعمليات النزوح، يضع كل العبء على الأسرة (Quarantelli, 1980:50-51). ولقد توصلت الدراسات السابقة إلى أن الأسرة من حيث هي وحدة للنزوح في حالات الكوارث مهما حرصت على لمّ شمل جميع أفرادها والنزوح معاً، فإن معظم الأسر لا تنزح بكامل أفرادها، حيث لا يتمكن أفراد منها لسبب أو آخر من النزوح (Drabek, 1983: 25-29). كما دلت بعض الدراسات على أن تماسك الأسرة ربما كان عاملاً مساعداً على نزوحها، كما أن تماسك الأسرة ربما كان عاملاً من عوامل اتخاذ قرار بالبقاء وعدم النزوح في حالات أخرى (Hultaker 1976:8-10). كما ذهبت بعض الدراسات إلى أنه مهما اشتد وقع الكارثة ومخاطرها فإنه من النادر أن تتخلى الأسرة عن أحد أفرادها طواعية وتنزح وحدها، فالأم تحرص على اصطحاب أولادها، والأخ يحرص على اصطحاب إخوته. وعندما يختار الناس النزوح إلى مكان معين فإنهم لا يختارونه بصورة عشوائية، ولكنهم في غالب الأحوال ينزحون إلى حيث يوجد أقرباؤهم وبمبادرة ذاتية منهم (Perry et al, 1981: 160).

6- **التكيف مع حالات الكوارث:** وهناك من الدارسين من ركز في دراسته على أساس أن تقويم الكارثة يجب أن يكون من خلال تقويم مدى مقدرة المتضررين على التكيف مع الكارثة (Schulberg, 1974: 77-87).

بعد استعراضنا لقضايا أدبيات الكوارث من حيث هي إطار تصوري لدراستنا هذه فإننا في الجزء التالي سنركز على مناهج ومحتويات المقابلات مع بعض الأسر الكويتية النازحة إلى المملكة العربية السعودية وتحليل هذه المقابلات، ومن خلال هذا التحليل سيحاول الباحث استخدام الإطار التصوُّري للتعرُّف على ما إذا كان مطابقاً للتجارب العالمية أو مختلفاً عنها، ويشير إلى ذلك في هوامش هذه الدراسة - ومن ثَمّ فإن الهوامش تصبح جزءاً لا يتجزأ من الدراسة، ولها نفس أهمية متنها، وعندما يشير الباحث إلى رقم أسرة معينة في التحليل فإنه يعني التقرير الذي أدلت به الأسرة.

- الدراسة ومنهجها وأدواتها الإجرائية:

تلتزم هذه الدراسة بإطارها التصوري الذي قَدّمه الباحث، كما أنها تحاول أن تلتزم بمنهج قد يصعب تطويره في مثل هذه الحالات، ولأنها في واقع الأمر اعتمدت على مقابلات أجرتها طالبتان من طالبات الدراسات العليا عن الأسر الكويتية التي اختارت النزوح إلى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وقد وقع الاختيار غير المتعمد على ثماني أسر، أُجريت معها مقابلاتٌ مكثّفة في الفترة الواقعة بين 1411/5/16هـ إلى 1411/6/16هـ، أي خلال شهر كامل من البحث والتقصي، وقد كانت

المقابلات تتعرض للانقطاع لفترات متفاوتة، حيثما كان الزمن ملكاً للباحثتين المساعدتين، أو لربات الأسر المبحوثة، أو لأفرادها الذين أجريت معهم المقابلة لمشغولية أفراد الأسر المبحوثة، والأسرة الكويتية بطبيعة تركيبها ونوعها وشكلها أسرة مركبة، وقد يمتد مفهومها ليشمل العمومة وأبناء العمومة والخؤولة وأبناء الخؤولة، هذا، وقد ضعفت الروابط القبلية. فقد كانت القرارات تتخذ على مستوى كل أسرة على حدة، والباحث لا يطمح بحال من الأحوال إلى تعميم النتائج التي حصل عليها، وإنما هي نتائج تنطبق في الغالب على الأسر التي أُجري عليها البحث فقط، كما أن الدراسة لم تحاول أن تنطلق من افتراضات نظرية، وإنما عَمَدَ الباحث إلى الخروج باستنتاجات من واقع مقابلات حُرَّة مع ربات الأسر المعنية.

حجم الأسرة النازحة إلى مدينة الرياض: الأسر الكويتية التي وفدت إلى الرياض ربما وفدت من خارج الكويت كما أن بعضها كان نزوحاً مباشراً إلى المملكة العربية السعودية، فقد اختار بعضها الاقامة بمدينة الرياض بالإسكان العام، وقد تجمع الكويتيون معاً بهدف تسهيل الاتصال بهم، وتقديم الخدمات لهم، وقامت هيئة مكونة من لجان لترعى شؤونهم، وقد تطوعت في هذه اللجان مجموعات كبيرة من النساء الكويتيات للقيام بأعمال التوعية، والإرشاد، والتوجيه، والمتابعة، ورعاية الطفولة، والوقوف على الشؤون المالية والاجتماعية، والصحية، والإعلامية الخاصة بالأسرة الكويتية، فلجنة التسجيل والمتابعة كانت مسؤولة عن الرواتب التي تدفعها الحكومة الكويتية لمواطنيها وبخاصة النساء اللاتي لا عائل لهن، أما اللجنة الاجتماعية فقد كانت مسؤولة عن الأعمال الخيرية المختلفة بإقامة أسواق خيرية يعود رَيْعُها لصالح الأسر الكويتية النازحة. أما لجنة الطفولة فقد كانت مسؤولة عن روضة الأطفال الموجودة بالإسكان والتي تديرها مشرفات متطوعات، واللجنة المالية مسؤولة عن كل اللجان، أما لجنة شؤون المرأة فقد عمدت إلى تنظيم دورات تهيء المرأة الكويتية لمزاولة بعض الأعمال كالطباعة والكمبيوتر والطهي، وذلك حتى تستطيع المرأة الكويتية أن تعتمد على نفسها، وتتكيف مع ظروفها المستجدة، لقد تكونت لجنة إعلامية بذلت محاولات مستميتة لجذب الإعلام والاتصال بوكالات الأنباء، وعقدت الكثير من الندوات والمحاضرات عن أزمة احتلال العراق للكويت، وهناك لجنة صحية كانت تدير مركزاً للرعاية الصحية الأولية داخل الإسكان.

لقد كان عدد الأسر المقيمة بالإسكان عدداً كبيراً، ويبلغ 4416 أسرة، وهي أُسَرٌ كبيرة الحجم، كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد، وقد كانت معظم هذه الأسر قد

نزحت بدون عائلها، فقد بلغ عدد الأسر النازحة بدون عائل 3875 أسرة داخل الإسكان وخارجه، وقد خُصِّصت (24) عمارة في كل منها حوالي 48 شقة لإيواء الأسر الكويتية النازحة إلى الرياض من دون عائل على وجه الخصوص، وقد وفرت الحكومة السعودية بالتعاون مع السفارة الكويتية جميع الخدمات لهذه الأسر مع تخصيص مبالغ مالية في صورة إعانات شهرية تختلف باختلاف حجم الأسرة ووجود عائلها من عدمه، حيث كانت تقدم إعانات للأسر النازحة بدون عائل سواء بسبب أسر العائل أو وفاته أو انضمامه للمقاومة الكويتية، ومن خلال لجان نسائية كانت تدار مختلف الأنشطة اليومية في المجمعات السكنية، حيث كانت كل الجهود موجهة نحو تحرير الكويت وهو هدف أسمى يسعى له الجميع.

من بين هذه الأسر تمت مقابلة ثماني أسر بوساطة طالبتين من طالبات مقرر التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية بالدراسات العليا بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود وتحت إشراف الباحث لتعرُّفِ أحوال الأسر الكويتية بعد الغزو، وقد أجْرَتا المقابلات التالية، وسجلتا الأُسَر تحت أرقام مُحَدَّدة، حيث أعطيت كل أسرة رقماً مُسَلْسَلاً من الأسرة الأولى إلى الثامنة.

وسيقوم منهج الدراسة على أسس إجرائية، حيث سيتم استعراض مُحصِّلة المقابلات في البداية، وفي النهاية سيقوم الباحث بتحليل هذه المقابلات وفقاً لمرتكزات محددة، كما سيستخدم الباحث الهوامش لإجراء مقارنات مع إجراءات بحثية مماثلة ولآثار كوارث مماثلة وقعت في مختلف أنحاء العالم، ولأسباب مختلفة، إن كل الظروف النفسية والاجتماعية والأمنية الرسمية وغير الرسمية وقفت عائقاً إلى حَد بعيد دون الحصول على البيانات بالصورة المثلى التي كان يسعى إليها الباحث، كما أن الوقت الذي أجرى فيه البحث رغم هذه العقبات، كان هو الوقت الوحيد الملائم لإجرائه، وهو وقت ما كان يمكن تأجيله، فالبحث والتصديق عليه من قبل مختلف الجهات الرسمية الحكومية السعودية والكويتية استغرق زهاء الشهر قبل إجراء المقابلات، كما أن المقابلات نفسها كانت تتعرض للانقطاع نتيجة تساؤل أو شبهة تثار من جهة أو أخرى، وربما كانت مُحِقّة بطبيعة الظروف.

لقد تخوف كثير من الأسر تخوفاً فرضه عليها جو الكارثة، وبعضها تردد، وبعضها انسحب من الإدلاء بأي معلومات، وفي مثل هذه المواقف كان من الصعب الالتزام المطلق والصارم بضوابط الإجراءات المنهجية سواء في اختيار العينة أو في أدوات جمع البيانات، مما جعل العينة عينة شبه عَمْدِيّة لعبت الظروف الأمنية والأسرية دوراً في تحديدها، ولكن ليس بصورة مطلقة.

فكر الباحث في تصميم استمارة بحث، وبعد مرحلة من التصميم والأخذ والعطاء اكتشف أنها لن تجد قبولاً من قبل المبحوثين، أو من قبل الجهات الرسمية المعنيّة، ومن ثَمَّ لجأ إلى أسلوب أو أداة المقابلة شبه المقننة لما لها من ميزات في مثل هذه الحالة؛ لأن الأسر كانت في حاجة إلى باحثٍ يتعاطف معها، ويتجاوب، ويقيم علاقة حميمة معها، ولإقامة مثل هذه العلاقة فقد عمدت مساعدتا الباحث إلى إجراء لقاءات مكثَّفة مع الأسر المبحوثة قبل توجيه أسئلة المقابلة المتفق عليها مع الباحث الرئيس، وذلك لكسب وُدّ المبحوثات وتجاوبهن، وقد شملت قائمة الأسئلة شبه المقننة ضرورة إجراء اللقاء مع أيّ فرد من أفراد الأسرة يتفهم ظروفها، ويجيب على:

1 - عدد أفراد الأسرة.
2 - مكان وجودهم وقت وقوع كارثة الغزو.
3- كيف سمعت الأسرة بالغزو.
4 - ما هي ردود فعل مختلف أفرادها ؟.
5- ديناميكية اتخاذ القرار الأسري قبل النزوح إلى السعودية، وأثناءه ومن بعده.
6 - اتجاهات تفهم الأسرة وكيفية مواجهتها للكارثة.
7 - درجة التماسك الأسري الداخلي والخارجي طوال مرحلة الغزو.

وللتحقق من سلامة البيانات فقد كانت تعرض خلاصة تقارير المقابلات على أجهزة رسمية إشرافية، ثم تعرض في حلقات نقاش لطالبات الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية للوقوف عليها، وتقديم مقترحات تساعد المنظمات الكويتية النسائية على أداء وظائفها في المنفى، لقد اختلفت شخصيات المبحوثات من الأسر باختلاف الأسرة الكويتية النازحة إلى المملكة العربية السعودية، فقد أجريت المقابلة في بعض الحالات مع مطلقات، وفي بعض الحالات مع بنات من الأسر، وفي حالة مع مجموعة أفراد الأسرة، وفي بعض الحالات مع أمهات، وبعض الأسر كانت كويتية الأصل، وبعضها كويتية بالتجنس، وبعضها كويتية بالإحساس والالتزام، ولكن جميعهم كانوا من الأسر المقيمة في إسكان الأسر الكويتية النازحة إلى مدينة الرياض، إن الظروف التي أُجري فيها البحث ظروف بالغة الدقة والتعقيدات والتحفظات الاجتماعية والأمنية سواء على المستوى الشخصي أو الأسري، أو الحكومي أو الدولي. وقد تأثرت الأسر في إجاباتها على أسئلة المقابلة بهذا الجو العام، وإن اختلفت إجابات الأسئلة من أسرة إلى أسرة حيث بذلت محاولات بأن تترك الأسرة لتعبر بعفوية عن مواقفها في إجابتها عن الأسئلة، ومن ثَمَّ فإن الدراسة تعتبر دراسة استطلاعية لهذه الأسباب، علماً بأنه ما كان من الممكن الحصول من

أي أسرة من الأسر على بيانات أكثر من البيانات التي تمَّ الحصول عليها؛ وذلك لمخاوف من قبل الأسر لها ما يُسَوّغها، ولحرص بعض الأسر على سرية مناشط أفرادها، وبخاصة بالنسبة لأولئك الذين كانوا يساهمون في أنشطة المقاومة السرية للاحتلال العراقي داخل الكويت وخارجه. وهذا ما ستظهره وقائع المقابلات مع الأسر وفقاً لما يأتي:

- **الأسرة الأولى**: الأسرة تتكون من أربعة أفراد: الأم والفتاة التي تمت مقابلتها (23)، وابن (21) وابنة (13) وابنة صغيرة (7) سنوات، والأم أردنية الجنسية، والأب يعمل مراقب مسجد، وقد بقي في الكويت، وهو متزوج زوجة أخرى إلى جانب زوجته الأردنية، والزوجة الأخرى كويتية الجنسية، وله منها ولدان وبنت، وهم صغار في السن. وقد تركت الأسرة الكويت في ثالث يوم للغزو، وتوجهت إلى الأردن عند أهل الأم، ولكنهم تضايقوا عند أخوالهم لأنهم كانوا ينتقدون تصرفات حكومتهم، ويرون أن ما جدث لهم كان يجب أن يحدث منذ زمن، وأن هذا لا يعتبر ذنب الشعب، وإنما ذنب الحكومة. فجاءوا إلى السعودية لأنهم لم يطيقوا العيش هناك، وكان ذلك في آخر أغسطس، وقد قدمت الابنة الكبرى أوراقها لجامعة الملك سعود، لأنها كانت تدرس في السنة النهائية في جامعة الكويت، ولكنهم حولوها إلى كلية التربية وألزموها أن تدرس من البداية، ولكنها رفضت. أما البنتان الصغيرتان فقد سجلتا في المدرسة التابعة للإسكان، ولكن الابنة التي تدرس في المرحلة المتوسطة لم تكمل الدراسة لصعوبة المواد، ولازدحام الفصول، كما أنها لم تتأقلم مع جو المدرسة. أما الابنة الصغرى فقد استمرت في الدراسة. وبعد شهرين من وصولهم جاء خبر استشهاد والدهم، وقد علموا بالخبر من بعض الكويتيين الذين خرجوا من الكويت، وقد قتل على يد جنود عراقيين كان لهم مركز تفتيش بجانب منزل والدهم، وقد قتل أفراد المقاومة الكويتية ثلاثة جنود عراقيين مما جعلهم يعتقلون كل من يسكن ذلك الشارع من الرجال، وكان من ضمنهم والد الأسرة، وطلبوا منهم الاعتراف بمن قتل الجنود، وعندما رفضوا أحضروهم أمام منازلهم وضربوهم بالرصاص، وقد وجهوا نداء إلى زوجة والدهم لكي تخرج هي وأبناؤها، ولكنها رفضت الخروج، وقالت انها ستبقى حيث دفن زوجها.

مع هذه الظروف التي تعرضت لها الأسرة كانت الحالة النفسية للابنة لا بأس بها، وقالت: إنهم مرتاحون للسكن في الإسكان حيث يوجد أغلب الكويتيين، مما جعلهم يشعرون بالأمان، ولكن الذي يقلقهم أنهم يريدون الاطمئنان على إخوتهم في الكويت.

الأسرة الثانية: الأسرة مكونة من تسعة أفراد: الأم والابنة الكبرى غير متزوجة، وتعمل ممرضة، والابنة الأخرى متزوجة من ضابط في وزارة الدفاع الكويتية، ولها منه خمسة أطفال، وأخت ثالثة متزوجة، وقد بقيت في الكويت، لأنها كانت على وشك الوضع، وأخ بقي في الكويت، يقاوم الاحتلال، أما والدهم فهو مُتَوَفًّى.

تركت الأسرة الكويت بعد شهر من حدوث الغزو، وكان سبب خروجهم الجوع الشديد، وغلاء المواد الغذائية، وبخاصة أن معهم أطفالاً لا يتحملون ذلك، وعندما أرادوا الخروج أخبروا أخاهم بذلك، فوبخهم، وقال لهمْ يجب أن يبقوا في بلدهم وأن لا يهربوا، وعندما أصروا على الخروج تركهم وغادر المنزل غاضباً، وعندما حضروا إلى السعودية لم يجدوا شقة داخل الإسكان، فأخذوا شقة خارج الإسكان من بدل السكن الذي تدفعه حكومتهم لهم، وقد وجهوا عدة نداءات للاطمئنان على أخيهم وأختهم في الكويت، ولكن لم يصلهم رَدّ، ولكن بعد خروج بعض أقاربهم من الكويت منذ فترة طمأنوهم على ابنتهم، وأخبروهم أنها وضعت ابناً، وأنهم قابلوا الابن وأخبروه أنهم سيذهبون إلى السعودية فهل يريد توصيل رسالة معينة لأهله فقال لهم إنه لا أهل له. وهذه الأسرة لم تدخل أطفالها المدارس، وعندما سألناهم لماذا؟ أجابوا بأن حالتهم النفسية لا تسمح لهم بمتابعة دروس الأطفال وذلك لأنهم صغار في السن، ويحتاجون إلى متابعة، وكذلك مشاركة مع أطفال الكويت، وقد أثنوا على الحكومة السعودية، وعلى ما قدمته لهم من خدمات، وقالوا إنهم لم يتوقعوا كل هذا الاهتمام والمساعدة من الحكومة السعودية.

الأسرة الثالثة: هذه الأسرة هي أسرة إحدى المسؤولات في اللجنة الكويتية، فقد أردنا التعرف على الظروف التي تعرضت لها، وكيف التحقت باللجنة الكويتية،

الأسرة مكونة من أربعة أفراد، الوالد مُتَوَفًّى، وكان يعمل تاجرا، والابن الأكبر متخرج من الجامعة، قسم العلوم السياسية، والابنة الكبرى تعمل مدرسة أطفال، وغير متزوجة، والابنة الصغرى وهي التي كانت تتحدث معنا طالبة في جامعة الكويت. عند حدوث الغزو كانت الأسرة في القاهرة، وعلموا بالخبر وهم في السوق، فعادوا إلى الفندق فوجدوا كل سكان الفندق الكويتيين مجتمعين في صالة الفندق فجلسوا في القاهرة أسبوعين التحقت فيها البنتان باللجنة الكويتية الموجودة في سفارة الكويت في القاهرة، وبعد ذلك حضروا إلى السعودية لوجود أقارب كثيرين لهم هنا، فأخوهم أحضرهم إلى السعودية، وذهب إلى الكويت، فالتحقت البنتان أيضاً باللجنة الكويتية هنا.

المستوى المادي للأسرة مرتفع، فهم يعيشون في فيلا خارج الإسكان، ووالدهم كان يعمل تاجراً، وقد أخبرتنا أن أخاها عندما تخرج في الجامعة رفض أن يعمل في أي وظيفة إلا في الديوان الأميري، لأن أي وظيفة أخرى لا تتناسب مع مكانته الاجتماعية ومؤهله العلمي، ولكن عندما حدث الغزو وذهب إلى الكويت جاءتهم الأخبار بأنه يعمل الآن خبازاً في الكويت لقلة الذين يعملون الخبز هناك، ولأنه يرى أن ذلك واجب وطني في الظروف التي تمر بها الكويت، وفي أثناء حديثنا حضرت إحدى المسؤولات في اللجنة، وأخبرتها بقدوم الوفد الجزائري، فاستأذنت وانصرفت لمقابلتهم.

الأسرة الرابعة: في صباح هذا اليوم توجهنا إلى مقر اللجنة الكويتية في الإسكان، فوجدنا إحدى المتطوعات في اللجنة، والتي أخبرتنا بوجود أم لأسرة كويتية، فطلبنا مقابلتها، وبعد التعرف عليها أخبرتنا أنها أم لأسرة مكونة من ابن واحد وبنتين وزوج، وقد نزحت الأسرة جميعها إلى السعودية (الأم والأب والأبناء الثلاثة) بالإضافة إلى والد الزوجة وأخوي الزوج، وقد قدموا إلى السعودية في ثالث يوم للغزو، أما أخوا الزوجة فقد رفضا الخروج من الكويت، وقد رجع لهما والدهم مرة أخرى، ورفضا أيضاً. وعندما أراد الذهاب إليهما مرة ثانية رفضت القوات العراقية السماح له بدخول الكويت.

وقد كانت البنت الكبرى التي تبلغ خمس سنوات مع والدتها تعاني من شلل أطفال، وتسير على كرسي متحرك. وبعد سؤال الأم عنها أخبرتنا أنها ولدتها في الشهر السابع فوضعت في الحاضنة، فانقطع عنها الأكسجين مما أثر على جزء الحركة في المخ، وقد كانت والدتها تذهب بها ما بين فترة وأخرى إلى يوغسلافيا بغرض الحصول على علاج طبيعي، لأنهم أخبروها هناك بأنه مع جلسات العلاج الطبيعي ونظراً لصغر سن الابنة فإن حالتها سوف تتحسن، وعند سؤالها لماذا لم تعالجها في الكويت، أخبرتنا بأن الأجهزة والمعدات متوافرة في الكويت، ولكن النقص في الاخصائيين المدربين، وفي أثناء حديثها حضرت إحدى المسؤولات في اللجنة الاجتماعية، وطلبت من الأم أن تذهب معها إلى جمعية (رعاية الأطفال المعوقين) بعد أن حصلوا على موعد للابنة لاستكمال علاجها.

الأسرة الخامسة: تتكون من أم وأب وبنتين وأربعة أبناء، والأب يعمل ضابطاً في الجيش الكويتي، وهو الآن متقاعد، وقد حضروا إلى السعودية خامس يوم للغزو، والبنت الكبرى تدرس في جامعة الملك سعود كلية العلوم، أما البنت الصغرى فهي تدرس في المدرسة الابتدائية الموجودة في الإسكان، وهذه الأسرة لديها جنسية ووثيقة

نفوس سعودية، ولكنهم عاشوا في الكويت. وعند حدوث الغزو حضروا إلى السعودية، وعندما أرادت الابنة الكبرى التسجيل في الجامعة عوملت معاملة الكويتيات، فقد أعطيت بطاقة سماح بالتسجَيل مؤقتة، ولم تُعْطَ بطاقة جامعية، ولم تصرف لها مكافأة شهرية مثل بقية الطالبات (فالطالبات السعوديات تصرف لهن الحكومة السعودية، والطالبات الكويتيات تصرف لهن الحكومة الكويتية مكافآت). أما هي فلم تحصل على المكافأة، فالسعودية تعاملها معاملة الكويتيات، والحكومة الكويتية لم تصرف لها لأنها سعودية (بينما كانت في السابق تعامل معاملة الكويتيات). فقمنا بإجراء بعض الاتصالات مع بعض المسؤولين في عمادة القبول والتسجيل في جامعة الملك سعود، فأعطونا رقم هاتف لأحد المسؤولين في عمادة القبول والتسجيل عن هذا الموضوع فقمنا بالاتصال به ولكن عند سؤالهم لماذا لم يتولَّ الأب أو أحد الأبناء مسؤولية القيام بهذه الاجراءات أخبرتنا بأن الأب مسافر خارج المملكة، أما الأبناء، فتهربت من الإجابة، ولم تفدنا أين هم، وبعد ذلك استأذنت لكي تذهب مع الابنة إلى الجامعة قبل نهاية الدوام.

بعد ذلك توجهنا إلى إحدى المسؤولات في اللجنة الكويتية لتوجيه بعض الأسئلة إليها عن مجموعة من الأوراق كانت تقدم للنساء بغرض أخذ اقتراحاتهن وآرائهن حول بعض الموضوعات والمهارات التي يرغبن في التزود بها عن طريق دورات تقوم اللجنة بإعدادها تحت إشراف هيئة تدريس مختصة.

الأسرة السادسة: الأسرة مكونة من 6 أفراد: الأب والأم وثلاثة أبناء وبنت واحدة. عندما حدث الغزو كانت الابنة واثنان من إخوانها مع زوجاتهما في سوريا، فبعد وصولهما بأربعة أيام سمعوا بالخبر، فاتصلا بالكويت وتحدثا مع أخيهم المقيم بالكويت الذي أكد الخبر لهما، ثم انقطع الاتصال، فقاما بالاتصال بقريب لهما في الدمام، والذي أعطاهما الأخبار كاملة، وعندما خرج الوالدان والابن والعم وأسرته من الكويت ووصلوا إلى السعودية اتصلوا بهما في سوريا فحضرا إلى السعودية ودخلهم لا يكفي لاحتياجاتهم. وقد أخبرونا أن اثنين من أبناء عمهم من ضباط الجيش، وفي يوم الغزو ذهبا كعادتهما إلى الدوام، فقامت القوات العراقية بمحاصرتهما داخل المبنى، وأسروهما، وذهبوا بهما إلى بغداد. وقد ساءت حالة العم الصحية نتيجة لقلقه على أبنائه، وقد ذهب منذ أسبوعين إلى حائل عند أقاربهم، وتوفي بعد وصوله بخمسة أيام بسكتة قلبية.

وعندما سألناهم هل لديهم أطفال يدرسون في مدرسة الإسكان ؟ أخبرونا بأن أبناء إخوانهم صغار في السن ولم يدخلوا المدرسة، فسألناها عن كيفية التحاقها

باللجنة الكويتية فأخبرتنا بأنها كانت تحضر الندوات في المسجد الموجود في الإسكان، فسمعت من الفتيات اللاتي يحضرن الندوة عن لجنة بها متطوعات يُقَدِّمن خدمات عديدة فحضرت إلى مقر اللجنة، والتحقت بها، وهي مسؤولة عن إحدى العمارات.

الأسرة السابعة: سيدة مصرية تزوجت من رجل من الإمارات، وأنجبت منه ولداً، وبعد ثلاث سنوات توفي الزوج، وبعد ذلك تزوجت من كويتي، وأنجبت ثلاث بنات، وانفصلت عن زوجها قبل الغزو بسنة ونصف، وسكنت في المساكن الشعبية التي توفرها الحكومة للمطلقات (بالجهراء)، وذلك بعد حصولها على الجنسية الكويتية بعد تنازلها عن الجنسية المصرية، حيث إن الحكومة الكويتية لا تسمح بأكثر من جنسية للمواطن الكويتي، ولها ابنتان متزوجتان، فزوج ابنتها الكبرى في المقاومة، وزوج الابنة الوسطى ضابط في البحرية، وقد خرج يوم الغزو إلى عمله ولم يحضر منذ ذلك اليوم، أما الابنة الصغرى فهي غير متزوجة وتعيش عند والدها وزوجة والدها وإخوانها من أبيها، بعد أيام من الغزو انتقلت الأم إلى منطقة «حولي» عند صديقتها لتكون قريبة من بناتها، ولأن منطقة الجهراء التي كانت تسكن فيها شددوا في الدخول إليها والخروج منها، لأنهم أسكنوا فيها بعض الجنود العراقيين، وقد خاف الجميع على أنفسهم، ووصفت الأوضاع في الكويت بأنها سيئة للغاية، والمواد الغذائية قليلة، وإن وجدت فهي غالية الثمن، وقد أخبرتنا بأنهم إذا أرادوا أن يملأوا سياراتهم بنزيناً فإن الجنود العراقيين يشترطون عليهم نزع لوحات السيارة والتنازل عن الجنسية الكويتية، وقد حضرت إلى السعودية منذ أسبوع لأنها تريد أن تسافر إلى مصر لتبيع ذهبها الموجود لدى والدتها، وإرسال النقود إلى بناتها، وعندما أرادت الخروج من الكويت، وذهبت لملء سيارتها بالبنزين طلب منها الجندي نزع اللوحات والتنازل عن الجنسية، فأعطته علبة بسكويت وتركها تضع البنزين دون أي شروط.

وعند الحدود الكويتية السعودية نزعوا أرقام سيارتها، وأخذوا جنسيتها، ولكنها محتفظة بصورة منها، وعلى الحدود السعودية كانت هي التي تقود السيارة، وبما أن قيادة السيارات للنساء غير مسموح به في السعودية فقد ركب معها ضابط سعودي، وقاد السيارة إلى الدمام، وبالنقود الباقية معها شحنت سيارتها إلى الرياض، وحضرت إلى هنا، وهي الآن تعيش في الإسكان، وتريد تذكرة سفر إلى القاهرة بالإضافة إلى ثمن شحن سيارتها إلى مصر، وقد أعطتها اللجنة 700

ريال، وتقول إن هذا لا يكفي، وعندما سألناها عن ابنها في الامارات قالت إنه متزوج، ولديه ولد، ولكنه يعمل في المباحث، وهو لا يستطيع الحضور إلى هنا.

الأسرة الثامنة: أسرة مكونة من 14 فرداً: الأب والأم وأربعة أبناء، وثمانى بنات حضروا إلى السعودية بعد الغزو بأسبوعين إلا ابناً لهم يعمل ضابطاً في الجيش الكويتي وهو مأسور، وابن آخر رفض أن يخرج من الكويت حتى يعرف ماذا حدث لأخيه؟ والابنة الكبرى كانت تدرس في معهد المعلمات في الكويت، وعندما قدمت أوراقها إلى كلية التربية هنا طلبوا منها أن تبدأ من الأول، فرفضت لأنها كانت في السنة الثالثة في الكويت. وقد حضرت هي قبل أسرتها بعد الغزو بخمسة أيام مع أختها وزوجها لأن أختها كانت على وشك الوضع، وهم يسكنون في الإسكان، وهي عضوة في اللجنة الكويتية، ومسؤولة عن العمارة التي تسكن فيها.

خلاصة المقابلات:

يعرف (Fritz, 1961) الكارثة: «أنها أحداث مفاجئة لا يمكن السيطرة عليها أو على المخاطر الناجمة عنها، سواء كانت هذه المخاطر قد وقعت بالفعل أو من المتوقَّع حدوثها، وهي أحداث مركزة من حيث المكان والزمان، ويواجه فيها المجتمع خطراً ماحقاً على حياة أفراده، وتخريباً أو تدميراً للبنية الأساسية للمجتمع، يؤدي إلى خلل في البنية الاجتماعية، ويحول دون أداء المجتمع لوظائفه الضرورية»[1].

لتطبيق هذا المفهوم على كارثة غزو العراق للكويت، فإن الباحث سيعمد إلى تقسيم مراحل الكارثة وفقا لما أدلت بها الأسر الكويتية التي تمت مقابلتها، ومدى تفاعل هذه الأسر مع الكارثة وفقاً لمايلي:

1- مرحلة استقبال الكارثة، وهي مرحلة سماع أنباء الغزو وكيفية الاستجابة لهذه الأنباء.

2 - مرحلة وقع الكارثة على الحياة الأسرية، وهي المرحلة التي بدأت الأسر فيها بافتقاد بعض أعضائها.

3 - مرحلة الوعي بالكارثة وأبعادها، وهي المرحلة التي تبيَّن فيها أفراد الأسر بأن الخطر سيشملهم شخصياً فقرروا النزوح. وقد تفاوتت مدة اتخاذ القرار بالنزوح بعد

الغزو بين أقل من أسبوع (الأسرة الأولى، والرابعة والخامسة)، وبين شهر وأكثر (الأسرة الثانية والسابعة).

4 - مرحلة التكيف مع الكارثة واستعادة الأسرة الكويتية لتوازنها، وهي المرحلة التي اكتمل بها النزوح واستقرت بعض الأسر خارج الكويت، وبدأت تناضل من أجل العودة، أو التكيف مع الظروف المستجدة. .

وفي كل مرحلة من هذه المراحل سنحلل المرحلة، ونعطي أمثلة من ردود فعل الأسر مجتمعة أو فرادى حسب ما أدلت به كل أسرة من الأسر، كمايلي:

1 - **مرحلة استقبال الكارثة**: وهي المرحلة التي تلقى فيها المجتمع الكويتي أنباء الغزو العراقي للكويت، وكيفية تلقى هذه الأنباء والاستجابة لها داخل الكويت وخارجه من مختلف أفراد الأسر المبحوثة.

فالمجتمع الكويتي لم يكن يتوقع حدوث الغزو؛ ولذلك سافر الناس كالعادة في إجازاتهم الصيفية إلى خارج البلاد، وانقسم أفراد الأسرة الواحدة بين عدد من البلدان (الأسرة السادسة والأسرة الثالثة)، فالأسرة المكونة من زوجتين، قد تنقسم، فإحدى الزوجات وزوجها وأطفالها قد تبقى بالكويت بينما تنزح الزوجة الثانية مع أبنائها(الأسرة الأولى). كما أن الأجهزة الرسمية كأجهزة الشرطة والجيش لم يكن يدور بخلد منسوبيها أن الغزو سيقع في الوقت الذي وقع فيه، وبالطريقة التي وقع بها[2]، وينعكس ذلك بصورة جلية في أن بعض منسوبي القوات النظامية ذهبوا إلى مقار عملهم، كما تعودوا على ذلك من قبل، ولعل هؤلاء قد سمعوا بالغزو، أو شاهدوا الغزاة في الطرقات، والشوارع، ولكن حتماً لم يكن يدور بخلد هؤلاء العسكريين بأنهم سيتعرضون للاعتقال من قبل الغزاة. ففي البداية لم يدرك البعض النتائج المترتبة على كارثة الغزو، فراحوا ضحية لبراءتهم (الأسرة السادسة والأسرة السابعة)[3].

كما أن هناك عدم استعداد من قبل أجهزة الاعلام الكويتية للطوارىء، فالإذاعة لم تعمل بعد احتلالها، والصحف توقفت عن الصدور، ومن ثَمَّ كان الناس في الداخل والخارج يتلقون الأنباء من مصادر خارجية، ومن روايات شفهية يتناقلها الكويتيون في الخارج، ومكالمات تلفونية سرعان ما انقطعت، كما أن الإذاعات الأجنبية أصبحت مصادر للمعلومات وكذلك الصحف، ورغم ذلك فإن الكويتيين وبخاصة في الخارج لم يصدقوا ما حدث إلا من خلال اتصال بعضهم ببعض، وتبادل المعلومات، وبخاصة مع الأقرباء، وفي بعض الحالات ساعدت الكارثة على التكاتف بين الكويتيين، والتف بعضهم حول البعض الآخر لتبادل

المعلومات أو الحصول على معلومات جديدة أو حتى التفكير فيما يجب عمله[4]. (الأسرة الثالثة، والسادسة).

لقد سادت فترة من التشكك في مصادر المعلومات، وفي أجهزة الإعلام نتيجة لفقدان الإعلام الكويتي، وقد فقد الإعلام العالمي مصداقيته لتضاربه، فأصبح الناس يسعون إلى السماع من أقربائهم، أو من أصدقائهم، أو من مواطنيهم (الأسرة الثالثة)، ولكن بالتدريج اكتسب الإعلام الكويتي في المنفى مصداقية وبخاصة في مرحلة التكيف مع الكارثة كما أن هناك أجهزة إعلام عالمية وعربية وعراقية ساهمت في تشويه حقائق الكارثة وزيفها لخدمة أغراض الغزاة واهتماماتهم، وهذه كان وقعها مؤلماً على الكويتيين سواء في الداخل أو الخارج[5].

لقد انتابت أفراد الأسر الكويتية مشاعر بالخوف والفزع والاندهاش وعدم التصديق، وقد ضاعف من هذه المشاعر توقف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن أداء دورها، كما ضاعف من مشاعر الفزع كثرة مصادر المعلومات وتناقضها، فازداد قلق أفراد الأسرة في الخارج على أفراد الأسرة المتبقين بالكويت، وما يمكن أن يكون قد حل بهم على أيدي الغزاة (الأسرة الأولى)، لقد ازدادت درجة القلق وتحول إلى فزع تزداد حدته كلما طلب فرد من أفراد الأسرة معلومة يستعصي الحصول عليها، وقد توفى البعض في المنفى حزناً على أبنائه الذين لم يعرف مصيرهم (الأسرة السادسة)[6]. كما أن المعلومات التي يدلي بها الأقرباء أو يتناقلونها فيما بينهم سواء في بلد واحد في الخارج أو بين عدد من البلدان تسبب فزعاً مضاعفاً عندما تكون ناقصة أو مبتورة أكثر من الفزع الذي تسببه المعلومات التي تستقيها الأسر من الآخرين من غير الأقرباء. وبذلك قويت درجة القرابة وأصبحت بالتدريج محوراً مكثفاً للبحث عن المعلومات وتقصي الحقائق وتبادلها، وبالتدريج نشط أفراد الأسرة في الحصول على معلومات عن أفرادها داخل الكويت، بينما لم يحس أفراد الأسر في الخارج بأي مخاطر يواجهونها على حياتهم، فالخطر هنا كان محصوراً في المخاطر على الحياة، أما المستقبل فقد كانت الأسرة تؤجل بحثه إلى حين التعرف على ما ألم بأفرادها في الداخل، فقد يختار بعض أفراد الأسرة عدم النزوح والبقاء في الكويت للتعرف على ما حل بأحد أفرادها المفقودين (الأسرة الثامنة)، وقد تجهل بعض الأسر مقر إقامة بعض من أفرادها (الأسرة الخامسة).

الاستجابة السريعة للكارثة بمجرد وقوعها تمثل عملية اجتماعية معقدة، فقد ازداد الفزع في الداخل والخارج حين تبين أفراد الأسرة أن الوضع في الكويت يشكل موقفاً أشَدَّ خطورة على حياة المقيمين في الداخل، وعلى مستقبل الذين يقيمون في

الخارج، فقد أصبحوا مهددين بفقدان أوطانهم. كما أن تركيبة الأسرة الكويتية المعقدة وتعدد الزوجات والزواج بغير الكويتيات كانت كلها أعباء إضافية عقدت من مشكلات اتخاذ القرارات ورسم الخطط. كما أن وجود أقارب بالداخل وأقارب بالخارج في الإجازات الصيفية عَقّد كثيراً من القرارات الأسرية وعَوَّقها (الأسرة الأولى، والأسرة الثالثة، والأسرة السابعة).

2 - **مرحلة وقع الكارثة على الحياة الأسرية:** مشاهدة أحداث مفزعة، وتوقع تكرارها، تدفع أفراد الأسرة نحو المزيد من الفزع والقلق على مصير أفرادها في الداخل، فمن شاهد القتل أو سمع عنه أو تحقق منه، أو توقعه لنفسه أو لقريبه، سيواجه بضرورة الاستجابة الفورية دونما أي إبطاء أو انتظار، لاحتواء مثل هذه المخاطر (الأسرة الأولى)، ولكن هذه الاستجابة في حالة الكويت، لم تكن استجابة فردية، حيث كان كل فرد يفكر في أن ينجو بنفسه، قبل أن يتمكن من النجاة بأسرته، سواء اختار الإقامة داخل الكويت والإصرار على ذلك، وسواء اختارت الأسرة البقاء أو النزوح (الأسرة الثانية والثامنة)، كما انتظر البعض عودة أفراد آخرين من الأسر غابوا عنها في الداخل. وقد تطول فترة الانتظار في بعض الحالات وتجد الأسرة نفسها مواجَهة بضرورة اتخاذ القرار المناسب حسب رؤيتها. وقد غامر بعض أفرد الأسر الذين قرروا العودة إلى الكويت، وقد كانوا في الخارج في أثناء فترة الغزو (الأسرة الثالثة)، وقد تسلل البعض من الكويت، وخرجوا منها وعادوا إليها متسللين لمرة واحدة أو أكثر، ولأسباب مختلفة، فالبعض عادوا أو بقوا في الكويت لينضموا للمقاومة (الأسرة السابعة والثانية)، والبعض الآخر عادوا لإحضار أفرادٍ من أسرهم أو لمجرد البقاء في وطنهم (الأسرة الثالثة)، ولكن الجميع عادوا أو تسللوا لخدمة غايات نبيلة ترقى إلى مستوى العمل الأسطوري[7].

وهناك زوجات رفضن النزوح رغم النداء المتكرر لهن، واخترن البقاء حيث استشهد أزواجهن (الأسرة الأولى)، والبعض حاول العودة ولم تسمح له القوات العراقية (الأسرة الرابعة)، والبعض كان ينتظر عودة الغائب أو معرفة مصير الأسير (الأسرة الثامنة والأسرة الخامسة)، والبعض لم ينزح مراعاة لحالته الصحية كتوقع الولادة (الأسرة الثانية)، كما كان توقع الولادة سببا في النزوح (الأسرة الثامنة).

وبالتدريج تحول الفزع إلى تريث وتدارس لمخططات الأسرة وما يجب فعله، ففي بداية الغزو وفي مرحلة الفزع، كانت القرارات تبنى على أسس فردية؛ لأن الناس لم يكونوا قد استوعبوا بَعْدُ حجم الكارثة، كما أن وقع الكارثة على البعض لم

يكن شديداً، إما لأنهم اعتقدوا أنها محنة ستنقشع بعد أيام، وإما لأن مشاعر عدم التصديق كانت هي الغالبة عليهم. (الأسرة الثالثة والسادسة).

عندما تلقى أفراد الأسرة نبأ الغزو، وتحققوا من مخاطره حددوا مواقفهم بطرق مختلفة، فهناك من قرروا البقاء وبنوا حساباتهم على أسس معينة كالأسباب الصحية كتوقع الوضع (الأسرة الثانية). وقد تتفق الأسباب حيناً وتختلف حيناً آخر، ولكن من قرر البقاء قد يكون قرره بصورة نهائية، وغالباً بدافع وطني بحت، بل واستنكر النزوح على أفراد أسرته (الأسرة الثانية والأسرة الرابعة). وبلغت درجة استنكار النزوح إلى حد مقاطعة أفراد الأسرة الذين نزحوا (الأسرة الثانية) وقد قرر البعض البقاء لأنهم لم يتحققوا من الخطر، ولم يصدقوه إلا بعد أن شاهدوه بأعينهم، أو أصبح يطرق أبوابهم.

ومدى الاعتقاد بخطر الكارثة كان في كثير من الأحيان يتوقف على احساس الفرد بمدى الخطر عليه شخصياً، وقد استهان البعض بالمخاطر الشخصية وضَحَّوا بحياتهم عن يقين وإصرار مسبق (الأسرة الأولى).

لقد وعى كثير من الأسر الكويتية ضرورة التريث والتأني في اتخاذ قراراتها، سواء بالبقاء أو النزوح أو العودة، ولكيلا يفزع الناس لم تصدر أي دعوة جماعية من جهة مسؤولة أو غير مسؤولة بالنزوح[8]، هذا وإن كان البعض قد ظلوا ينتظرون مثل هذه الأوامر أو التوجيهات[9]، ولكنها كانت في الغالب توجيهات أسرية في المقام الأول. لقد ساعدت الكارثة على تماسك الأسرة الكويتية، وكلما كان مصاب الأسرة أعظم زاد تماسكها تقديراً لمن ضحوا من أفرادها وبخاصة من استشهدوا أو أسروا أو اختفوا لأسباب معروفة كالالتحاق بالمقاومة أو لأسباب غير معروفة لانقطاع أخبارهم (الأسرة الأولى والأسرة السابعة والأسرة السادسة).

لقد استطاعت الأسرة الكويتية أن تصمد أمام وقع الكارثة رغم ثقلها، وما أصاب الأسرة من تفكك نتيجة تفرق شمل أفرادها، أو استشهادهم، أو أسرهم أو اختفائهم. وقد اتخذ الصمود المظاهر التالية كما عكسته وقائع المقابلات:

1- عدم تقبل الوضع الراهن للكارثة بكل أبعادها.

2- تقوية النظم والضوابط الأسرية بدلا من تفككها وانهيارها أو التخلي عنها، ومن تخلى عن أسرته تخلى عنها من أجل هدف نبيل.

3- الأسرة أصبحت بديلاً قوياً وفعالاً لجميع الأجهزة والمؤسسات الرسمية التي تم انهيارها أو تفكيكها بوساطة الغزاة.

4- لم تشغل الأسر الكويتية بالبدائل التي أقامها النظام العراقي، ولم تضيع وقتاً في التجاوب معها.

5- ابتكرت الأسرة من البدائل ما يساعد على تماسكها واستمراريتها في ضوء خطط وقرارات مستقبلية يتم اتخاذها بعد مشاورات مكثفة وجماعية في معظم الأحوال وقد تبوء بالفشل في بعض الحالات.

6- امّحت الفواصل العُمْرِيَّة والنوعية والطبقيّة، سواء فيما بين الأسر أو داخل الأسرة الواحدة.

لقد أصبحت الأسرة وحدة لاتخاذ القرارات، ووحدة لاختيار البقاء أو النزوح أو اختيار المأوى في المنفى[10]، فالتفاعل الأسري جعل عملية النزوح عملية منضبطة من قبل الأسرة، وقد قلل هذا كثيرا من المخاطر التي كان يمكن أن يتعرض لها أفراد من الأسرة[11]. ولقد كانت الأسرة حريصة على أن تبني قراراتها على معلومات مؤكدة لم يكن الحصول عليها عملية سهلة (الأسرة الأولى والثانية والثالثة)، وقد استعصى الحصول على المعلومات على بعض الأسر لوجودها في الخارج (الأسرة السادسة).

هذا وإن كان الباحث لا يستبعد أن وضعية الأسرة قبل الغزو أثرت بصورة جلية في مدى تأثرها بوقع الكارثة، فالأسر المتماسكة قبل الكارثة ظلت متماسكة بعد الكارثة بل ازداد تماسكها (الأسرة الثالثة)، بينما بعض الأسر التي عانت من التفكك كان وقع الكارثة عليها أقوى من غيرها (الأسرة السابعة)، ومن المدهش أن بعض الأسر التي يمكن أن نطلق عليها مفككة أو يمكن أن تكون مرشحة للتفكك قد استعادت تماسكها بعد وقوع الكارثة (الأسرة الأولى).

لم تكن استجابات الأسر للكارثة إيجابية في كل الأحوال، فالكارثة ربما ولدت توتُّرا بين أفراد الأسرة مع أقرباء لهم خارج الكويت ومن غير الكويتيين (الأسرة الأولى) وفجرت صراعات بينهم، فربما يوجه بعض أفراد الأسرة سخطهم لبعضهم الآخر. وقد تولَّدت مشاعر لوم النفس أو لوم الآخر سواء كان من أفراد الأسرة أو من غيرها (الأسرة الثانية) بما يصل إلى درجة لوم الدولة (الأسرة الأولى)، ولوم النظام العالمي أو لوم العرب أو لوم الأمة الإسلامية. فكثير من أفراد الأسر ربما كانوا يتوقعون مساعدات أكثر سواء من الأقارب أو من الحكومة الكويتية أو من الدول المضيفة لهم في حالات النزوح إليها (الأسرة الخامسة). لقد كانت الأسر سواء في الداخل أو الخارج حريصة على لم شمل أفرادها، وقد استعصى هذا الأمر على بعضها مما زاد من فزعها وخوفها تدريجياً (الأسرة الثانية)،

بل إن الغائبين الذين قرروا العودة إلى أسرهم سواء كانوا غائبين خارج الكويت أو داخلها تعرضوا لخوض مخاطر وقاموا بمغامرات أسطورية في بحثهم عن أسرهم (الأسرة الأولى)، أو محاولة الوصول إلى ديارَهم أو النزوح عنها (الأسرة السابعة)، ومن نزحت أسرهم دون أن يعرفوا أين نزحت هذه الأسر أصيبوا بالضيق والقلق والإحباط أكثر من غيرهم. ومن يفقد أسرته أو قريبا له قد يُظهِرُ قدراً كبيراً من التماسك في بداية الأمر ولكنه قد ينهار فجأة (الأسرة السادسة).

3 - **مرحلة الوعي بالكارثة وأبعادها:** في بداية الأمر ربما جهل أفراد الأسرة الوعي بحجم الكارثة، ولكن بالتدريج تبين لجميع أفراد الأسر أن استمرارية الغزو العراقي تعني فيما تعني على الأقل الآتي:-

1 - ضياع الوطن.

2 - إفقار الناس ودمار ممتلكاتهم ونهبها.

3 - فقدان فرص العمل والدخل.

4 - ضياع حياة الأفراد، وتقتيلهم، وأسرهم على أحسن الفروض، والخطر على الأحياء كان خطراً حقيقياً لا يمكن رَدّه.

5 - التعدِّي على الحرمات، فلا حرمة لنفس ولا بيت ولا مال، فوجود أطفال صغار ونساء ربما كان عاملا مشجعاً على النزوح.

ولمواجهة مثل هذه المخاطر وعت الأسرة الكويتية ضرورة تقديم تضحيات فورية عفوية ومخططة، وأن هذه التضحيات تقتضي سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذها الأمر الذي يتطلب أخلاقاً عالية، وسعوا في تنفيذها أو متابعتها عبر قنوات وتنظيمات مبتكرة أظهرت قدراً كبيراً من التضامن والتآزر، فشاعت الأدوار بين الجميع وانعدم الحرص على التخصيص، وأصبح المِحَكّ الرئيسي في التصدي للعمل العام، القدرة على العطاء بغض النظر عن العمر، أو النوع، أو الوضعية الاجتماعية، فبذل المتطوعون طاقات لا تَحُدُّها حدود ليل نهار، وبخاصة من خلال لجان نسائية انبثقت لفورها في مقارّ سكن الكويتيين النازحين، وبين النساء على وجه الخصوص (الأسرة الثامنة والأسرة السادسة والأسرة الثالثة).

إن المساعدة في إنقاذ الآخرين سواء كانوا من أفراد الأسرة أو من النازحين من أبناء الوطن كان يحددها مكان الشخص لحظة وقوع الكارثة، فالمطلوب من الناس في الداخل كان غير المطلوب من الناس في الخارج، ووقع الكارثة وحِدَّتُها في الداخل تختلف عن وقعها وحِدَّتها لمن هم في الخارج، كما أن خبرات الناس في التعامل مع الكوارث كانت محدودة إن لم تكن معدومة، ولكن مثل هذه الخبرات

سرعان ما تمَّ اكتسابها والوعي بها، فالنزوح كان عملية واعية تحكمها ضوابط محددة، وهي:

1 - مدى معرفة المسالك والطرق.

2 - درجة الشعور بالخطر والخوف منه.

3 - درجة الشعور بالعجز التام أمام الخطر، وعدم القدرة على دَفْعِهِ وبخاصة بين النساء والأطفال، والرجال مهددون بالأسر أو القتل أو الابتزاز.

4 - اختيار البلد الذي يتم النزوح إليه وفقاً لضوابط محددة، ربما لا يثقون بالمكان الذي نزحوا إليه أو كانوا فيه وقت وقوع الكارثة، لقد بلغت درجة الوعي بالكارثة حَدّاً دفع بعض أفراد الأسرة أن يؤثروا الوطن على سلامة أسرهم أو سلامتهم الشخصية.

5 - وبالتدريج وعت الأسرة الكويتية ضرورة التركيز على المعلومات الملموسة أكثر من المعلومات المجردة أو الإشاعات، وبخاصة فيما يتعلق بمصير الغائبين أو المفقودين من أفرادها، فالأسرة لا تتخذ قرار النزوح إلا بعد معرفة ماحَلَّ بهؤلاء الأفراد الغائبين أو المفقودين.

وليستوعب الإنسان الكارثة فإنه يحتاج إلى فترة زمنية للتفكير، فقرار النزوح كان يتطلب تفكيراً مضنياً من قبل جميع أفراد الأسرة حول كيف يمكن للأسرة أن تتخلىٰ عن منزلها أو عن وطنها أو عن عمل أفرادها ؟، وما البدائل المتاحة لها في الخارج ؟، كما أن الأسرة لا تبني قراراتها فيما يتعلق بالنزوح على أسس فردية، ولكنها تتشاور فيما بينها وبين الأقرباء أو الجيران، فرؤية جيران نزحوا قد تساعد على النزوح، والنجاح في النزوح دون تضحيات جسام قد يدفع المزيد من الأسر نحو اتخاذ قرار النزوح، ومن ثَمَّ فإن النزوح تمَّ بصورة تدريجية مما يدل على أن قرارات النزوح الأسرية، كانت تتم عن وعي وإدراك تام لما يمكن عمله، وكما كانت الأسرة وحدة في مرحلة وقع الكارثة والوعي بها، فإنها أصبحت وحدة متماسكة في مرحلة التكيف معها. إن قرارات النزوح تُبْنَى على أسس سليمة ومحسوبة في كثير من الأحيان، فالوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر في نزوحها، وفي اختيار مكان النزوح والإقامة فيه، فالأسر الفقيرة النازحة تقيم في مساكن وفَّرها البلد المضيف أو الحكومة الكويتية أو بالتعاون بين البلدين، أما الأسر الميسورة فقد تختار النزوح إلى بلد معين شأنها شأن الأسر الفقيرة، ولكنها في الغالب تختار مقر إقامتها بنفسها (الأسرة الثالثة).

وعلى الرغم من الدرجة العالية للوعي بضرورة النزوح فإنه ما كان يمكن

للأسر الكويتية تحت ظل الاحتلال العراقي أن تضع خطة مشتركة للبقاء في الكويت أو النزوح عنه[12]. ولقد وقع العبء الأكبر على المرأة الكويتية في اتخاذ القرارات الأسرية سواء بالنزوح أو البقاء في الكويت، أو التكيف مع الظاهرة خارج الكويت.

4 - مرحلة التكيف مع الكارثة واستعادة الأسرة الكويتية توازنها في المنفى: ونقصد بهذه المرحلة مرحلة التكيف في المنفى، فأفراد الأسرة يختارون الإقامة مع الأقرباء في البلدان المضيفة[13]، كما يختار البعض أن يكونوا قريبين من بلدان مضيفة مجاورة للكويت كالمملكة العربية السعودية بخاصة إذا كان لهم أقرباء بها، أو ينتمون أصلا لها (الأسرة الثالثة والأسرة الخامسة والأسرة السادسة)[14].

فبالتدريج تبينت الأسر عدم القدرة على تحمل ضغوط الاحتلال العراقي للكويت، وبخاصة الضغوطة المالية فاتخذت قرارها بالنزوح، أو بالبقاء في منفى اختياري في بلد واحدٍ، أو بالتنقل بين البلدان (الأسرة الرابعة والسابعة والسادسة)، ففي البداية لم تكن هناك منظمات للتعامل مع الحالات الطارئة، ولذلك نشأت منظمات عفوية تطوعية حسب احتياجات اللحظة، ولأن وقع الكارثة كان قاسياً على الجميع فقد تعددت المنظمات التطوعية العفوية التي طَوَّرت قيمها وضوابطها من تلقاء نفسها، فقد كان الناس معزولين عن التنظيمات الرسمية، فانعدمت سلطاتها واختصاصاتها وصلاحياتها الرسمية أيضاً.

لقد ساعدت مجموعة من العوامل على تكوين جماعات طارئة تطوعية لمساعدة الكويتيين النازحين على التكيف مع الكارثة في البلدان التي نزحوا إليها[15]، ومن هذه العوامل:

1 -لقد كانت الاحتياجات الملحة للأسر في المنفى تفوق قدراتها وإمكاناتها المادية والمعنوية.

2- لم يكن هناك تنسيق بين هذه الأسر قبل النزوح، وبعد النزوح، ونتيجة للإقامة في بلد معين أن التعامل مع البعثات الدبلوماسية الكويتية، أو التعامل مع البلدان المضيفة فقد انبثقت ضرورة تكوين تنظيمات تطوعية، لحشد الجهود وتنسيقها سواء على مستوى النازحين أو على مستوى الكويت أو على مستوى التعامل مع الكارثة على المستوى الدولي[16].

3- تولت هذه التنظيمات إنعاش الآمال والمحافظة على استمراريتها، وبقيت هذه التنظيمات متفاعلة مع الأزمة، وتشكل مجموعات ضاغطة سواء على الحكومة الكويتية أو على الحكومات العربية أو على المجتمع الدولي.

4 - أظهرت هذه التنظيمات قدراً كبيراً من التضامن، وانبثقت على أنها محور جديد لقيم التعاون والتآزر. لقد ازداد نشاط الأسرة الكويتية سواء فيما يتعلق بشؤونها الخاصة أو فيما يتعلق بمساهمتها في العمل العام، فقد كانوا كلهم من ضحايا الكارثة، فَوَقْعُ الكارثة أدَّى إلى انبثاق نوع من السلوك الأسرى المنضبط والعقلاني في ضوء الأدوار الاجتماعية المستجدة لأفراد الأسرة الكويتية على وجه العموم، وللمرأة الكويتية على وجه الخصوص، فسلوك المرأة من خلال اللجان كان سلوكاً بِنَّاء مهمّا في سَدّ الفراغ الذي أحدثه الغزو العراقي، وغياب الرجال بسبب أو آخر (الأسرة الأولى والسابعة).

فعندما تبينت الأسر الكويتية أن فترة نزوحها عن الوطن قد تطول، فضلت التجمع في مساكن وفرتها المملكة العربية السعودية، وقد زاد هذا من اتصال بعضهم ببعض، وإن أقامت بعض الأسر المقتدرة في مساكن خاصة بها. ولكنها كانت على صلة تامة بمجتمعات إسكان الكويتيين (الأسرة الثالثة).

في مرحلة التكيف مع الكارثة تمكنت الأسر الكويتية من تطوير ثقافة خاصة بالكارثة، فقد أصبح للكارثة مصطلحاتها ومفاهيمها ولغتها، كالمقاومة، والعدوان، والاحتلال، كما تطورت المفاهيم السياسية والاجتماعية، واتخذت بعداً دولياً نتيجة لما تبثه أجهزة الاعلام من جهة، ونتيجة لما تتخذه المنظمات الدولية من قرارات أصبحت تهم جميع أفراد الأسرة الكويتية.

إن كثيراً من أفراد الأسر تكيفوا مع الكارثة بصورة إيجابية، فالذين نزحوا ثم عادوا وفضلوا التضحية من أجل الوطن، والذين لم يستطيعوا تحمل الكارثة فماتوا وهم في المنفى، ماتوا من أجل الوطن (الأسرة السادسة)[17]، وبعض الأطفال رفضوا الالتحاق بالمدارس في المنفى تضامناً مع إخوانهم في الداخل الذين حرموا من فرص التعليم (الأسرة الثالثة)، وبعض أفراد من الأسرة رفضوا النزوح وانضموا للمقاومة (الأسرة الرابعة والأسرة الثانية)، كما واجهت بعض الأسر صعوبات في الاستفادة من فرص التعليم خارج الكويت (الأسرة الأولى والثانية والخامسة والثامنة)، كما واجهت بعض الأسر صعوبات في العناية بمرضاها. (الأسرة الرابعة)[18].

الخلاصة أن الأسرة الكويتية قد تفاعلت مع الكارثة، فلم تزدها الكارثة إلا إصراراً وتماسكاً في غالب الأحيان فيما يتعلق بالأسر الثماني التي تم بحثها، وهناك نتائج ربما لا يمكن تعميمها، أو من الخطأ تعميمها على بقية الأسر ما لم تجر بحوث

مكثفة في هذا الاتجاه، وهذا ما نوصي به في نهاية هذا البحث، وتتمثل هذه النتائج فيمايلي وفقاً لما طرحه الباحث من مرتكزات في الإطار التصوري للبحث:

1 - لعله من حسن الحظ أن كثيراً من الأسر الكويتية وبخاصة النساء كن خارج الكويت وقت وقوع الكارثة، أو نزحن عن الكويت في الأسابيع الأولى من وقوعها، فالذين كانوا في الخارج شعروا بأن عليهم ديناً تجاه وطنهم لا بُدَّ من تسديده لأفراد الأسرة الذين ضَحَّوا بدرجات متفاوتة حين اختاروا البقاء في الكويت، ولأسباب مختلفة مما يكشف عن مقدرة النظم الاجتماعية الكويتية على استعادة وظائفها رغم ظروف المحنة.

2 - لم يحاول أي فرد من أفراد الأسر الثماني المبحوثة أن يستثمر الكارثة من أجل تحقيق مصلحة شخصية، وكلما عظمت تضحيات أفرادٍ من الأسرة زاد تماسكها وإصرارها على بذل المزيد من التضحيات وفاء لمن فقدوا، أو استشهدوا، أو عاشوا ظروفاً لا تُطاق، وحتى الأطفال تعلموا التضحية.

3 - تغيّرت بنية الإدارات الحكومية الكويتية في المنفى نحو المزيد من التجاوب مع الكارثة، واستيعاب متغيراتها ومستجداتها مهما أحدثته من خوف أو فزع بين الناس.

4 - تضافرت الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية، وكان للمبادرات الأهلية قصب السبق في تطوير تنظيمات وبرامج للتخفيف من وقع الكارثة على الأسر الكويتية النازحة إلى مدينة الرياض.

5 - بعد وقوع الكارثة وفي أثناء مختلف مراحلها تمت إعادة توزيع الأدوار الرسمية وغير الرسمية بداية بدور الفرد، ثم الأسرة. فالجماعة النازحة، وقامت بنية اجتماعية تنظيمية جديدة للتفاعل مع الكارثة لعبت فيها المرأة الكويتية دوراً أساسياً.

6 - استنبطت موارد مادية وبشرية ومعنوية لإشباع حاجات الفرد والأسرة والجماعة لمواجهة مختلف الضغوط المعيشية والأمنية داخل الكويت وخارجه.

7 - تغيّرت كثير من المفاهيم تجاه العمل، وتجاه الوطن بالالتزام المطلق بقضاياه مهما تحمل الفرد أو الأسرة من مخاطر، وإن شَكَّل الغياب المفاجىء لبعض الأفراد هاجساً لأسرهم لم يصرفها عن التكيف إيجابياً في معظم الأحوال مع الحدث واستعادة تماسكها، كما كان وَقْعُ الكارثة على المُسِنِّين أعظم من وقعها على صغار السن.

8 - استثارت الكارثة وعي الجميع بقضايا الوطن في محيطها الدولي. وظهر قَدْرٌ من الانضباط والحرص ومحاسبة النفس ومحاسبة الآخر، مع تعاظم مساندة الأسر النازحة بعضها لبعض، والحرص على تنمية وترسيخ المساندة الإقليمية والدولية لمقاومة العدوان العراقي.

وفي نهاية هذا البحث يأمل الباحث في أن تبادر الأجهزة الحكومية الكويتية إلى إنشاء مركز لدراسة كارثة الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليها من نتائج اجتماعية.

الهوامش

(1) للمزيد عن تعريف الكارثة البشرية انظر:

Fritz, Charles E.
1961 Disaster, PP. 651-694, in, Contemporary Social Problems, Robert K. Merton and Robert A. Nisbet (eds) New York: Harcouft.

(2) لتعرّف سمة الفجائية في حالات الكوارث، انظر:

Fritz, Charles, E and Other.
"The Human Being in Disasters: A Research Perspective: The Annals of the American Academy of Political and Social Science", No. 309 January, PP. 42-51.

(3) لقد أثبتت الدراسات أن معظم الكوارث تحدث في أوقات غير ملائمة لضحاياها، وغالباً ما يصحبها عدم اكتراث المسؤولين قبل وقوعها، وعدم وجودهم في موقعها وقت حدوثها، انظر:

Scanlon, J. Joseph,
1979 "The Vital Role of Communication, PP. 133-155, in Plannig for People in Natural Disasters, Joan Innes Reid (ed) Australia"; James Cook University of Noth Gueen- Land.

(4) نتيجة لغياب وتعطل أجهزة الطوارىء ما كان يمكن تطبيق مبادىء إدارة الطوارىء على كارثة الغزو العراقي للكويت، كالإنذار المبكر، والتهيئة والبحث عن الضحايا وإنقاذهم، والعناية بالجرحى والموتى وتوفير احتياجات الرعاية، واستعادة النظام الاجتماعي لوظائفه، وتلبية المطالب الملحّة الناجمة عن وقع الكارثة، مع تطوير قنوات للاتصال والتقويم المستمر لوقع الكارثة بتوظيف الموارد المادية والبشرية أو تنسيق الجهود أو ممارسة أي سلطات على الآخرين. للمقارنة انظر:

Quarantelli, E.L.
1981a "Disaster Planning; Small and larg - Past, Present and future" PP. 1-26: in, Proceedings, American Red Cross.

(5) لتعرُّف موقف ضحايا الكوارث من أجهزة الإعلام عند وقوع الكوارث، انظر:

Wenger, Dennis and Others,
1980 Disaster Beliefs and Emergency Planning, New York, Delaware, Disaster Research Project, University of Delaware, P. 9O.

(6) لتعرف مظاهر الفزع ونتائجه في حالات الكوارث، انظر:

Ponting, J.Rick,
1978 Human Behavioral Reactions to an Accidental Explosion: A Test of Sociological Theary of Panic, Calgray, Canada, the University of Calgray, P. 38.

(7) لمزيد من المعرفة في رغبة الأسرة في حماية أفرادها وممتلكاتها في حالات الكوارث، انظر:

Lindell, Micheal and Others,

1980 Race and Disaster. Warnnig Response, Seattle, Battele. Human Affairs Research Center.

(8) غياب مؤسسات الطوارىء الرسمية عن عمليات النزح والإجلاء وضع العبء كله على عاتق الأسرة الكويتية. لمعرفة مدى ما كان يمكن أن تلعبه مثل هذه الأجهزة من دور في حالة وجودها، قارن مع:

Quarantelli, E.L.

1980 Evacuation Behavior and Problems: Findings and Implications from the Research Literature,, Columbus, Ohio, Disaster Research Center, The Ohio State University, PP. 50-51.

(9) ولمعرفة مدى فائدة وجود خطة رسمية للإجلاء أو النزوح في حالات الكوارث انظر:

Quarantelli, E.L.

1981b Sociology and Social Pychology of Disaster, Geneva, International Civil Defense Organization, Vol. 2. PP. 2-3.

(10) توصلت الدراسات السابقة عن الأسرة من حيث هي وحدة للنزوح في حالات الكوارث إلى أن الأسر مهما حرصت على لمِّ شمل جميع أفرادها والنزوح معاً، إلا أن مثل هذه الجهود غالباً ما تبوء بالفشل، ولذلك فإن معظم الأسر تنزح نزوحاً جزئياً، حيث لا يتمكن أفراد منها لسبب أو آخر من النزوح، وقد حدث هذا بالنسبة لمعظم الأسر الكويتية، حتى إننا نجد أن كثيراً من الأسر نزحت بدون عائلها إما بسبب استشهاده أو انضمامه للمقاومة، أو لأنه اختار البقاء أو لأنه نزح إلى بلد آخر غير البلد الذي نزحت إليه أسرته. وهناك أفراد وقعوا في أسر القوات الغازية، بينما ظلت أماكن وجود أفراد آخرين غير معروفة، للمقارنة انظر:

Drabek, Thomas E.

1983 «Shall we Leave? Study on Family Reactions. When Disaster Strikes», PP. 25-29, in, Emergency Management Review, Vol 1. Fall.

(11) لم يكن هناك من حافز للنزوح سوى النجاة من الموت، أو الخوف من الاضطهاد والاغتصاب، وقسوة الحياة، وبخاصة بالنسبة للنساء والأطفال فقد كان معظم النازحين منهم. وقد حَدَّد Perry الحوافز المساعدة على الإجلاءِ، ومنها إخطار المواطنين بخطط الإجلاء والنزوح بصورة مسبقة، ومع غياب جهاز للقيام بإخطار المواطنين فقد أصبح قرار النزوح قراراً أسرياً. للمقارنة انظر:

Perry, Ronald W.

1979 "Encentives for Evacuation in Natural Disaster" PP.440-447, in Research Based Community Emergency Planning, journal of american Planning Associoation, Vol. 45 October.

(12) للمقارنة مع مخططات الأسرة في حالات الكوارث في مناطق أخرى من العالم، انظر:

Perry, Ronald W. And Others,

1983 Citizen Response to Volcanic Eruptions: The Case of Mount St. Hellens, New York, Irvington Publishers. P 47.

(13) عن النزوح واتجاهاته في حالات الكوارث، انظر:

Hasen, A.
1979 Managing Refugees, Zambica's Response to Angolan Refugees, 1966-1977. Disaster, Vol. 3. No. 4. PP. 375-380.

(14) لمعرفة المزيد من الأسباب والظروف التي تجعل النازحين يختارون المأوى بالقرب من أقربائهم أو معهم، انظر:

Perry, Ronald W.
1981 Evacuation Planning in Emergency Management Lexington, Massachusetts and Toronto, Lexington Books, P. 160.

(15) انبثاق اللجان الكويتية التطوعية في المنفى، وقيامها بمسؤوليات طارئة مستجدة، أدى إلى تعطيل كل أجهزة وقنوات ومشروعات وسلطات الاتصال مع الأجهزة السابقة، التي كانت قد فقدت وظائفها، وهذا أمر طبيعي في حالات العديد من الكوارث.
لمزيد من المقارنة انظر:

Dynes, Ressell R,
1978 "Interoganisational Relations in Communities Under Stress" PP. 49-64. in, Disasters: Theory and Research, E.L- Quarantelli (ed) Beverly Hills, Calefornia: Sage.

(16) عن دور المنظمات التطوعية في عمليات الإيواء في حالات الكوارث، انظر:

Quaranttelli, E.L.
1982 A Sheltering and Housing after Major Community Disasters: Case Studies and General Conclusions, Columbus, Ohio, Disaster Research Center, The Ohio, State University. P.79.

(17) في حالة الكويت لا يمكن تقدير الموتى والمفقودين خلال فترة النزوح إلى خارج البلاد كما هو الحال في بعض حالات الكوارث في بعض أنحاء العالم: للمقارنة انظر:

Cochrane, Harold C.
1975 Natural Hazards and Their Disributive Effects, Colorado Institute of Behavioral Science, The University of Colorado, PP. 29-32.

(18) لمعرفة مظاهر التخريب والتدمير المصاحبة للإجلاء والنزوح في حالات الكوارث وما تقدمه الأسر من تضحيات انظر:

Perry, Ronald W.
1985 Comprehensive Emergency Management: Evacuating Threatened Population. Greenwich, Connecticut and London Press.

المصادر الاجنبية

Bryan, John, L..

1983 Implications for Codes and Behavior Models from the Analysis of Behavior Response Patterns in Fire Situations. washington D.C. Center for Fire Research.

Cochrane, Harold C.

1975 Natural Hazards and Their Distributive Effects, Colorado Institute of Behavioral Science, The University of Colorado.

Drabek, Thomas E.

1983 «Shall we Leave? Study on Family Reactions. When Disaster strikes», PP. 25-29, in, Emergency Management Review, Vol 1. Fall

Dynes, Ressell R,

1978 "Interoganisational Relations in Communities Under Stress" PP. 49-64. in, Disasters: Theory and Research, E.L. Quarantelli (ed) Beverly Hills, Calefornia: Sage.

Dynes, Ressell R. and Others,

1972 A Perspective on Disaster Planning, Columbus Research Center, The Ohio State University.

Foster, Harold D,

1976 Assessing Disaster Magnitude, Social Science Approach, Professional Geographer, 28, No. 3. PP. 241-245.

Fritz, Charles E.

1961 Disaster, PP. 651-694, in Contemporary Social Problems, Robert K. Merton and Robert A. Nisbet (eds) New York: Harcouft.

Fritz, Charles, E. and Other.

1957 The Human Being in Disasters: A Research Perspective: The Annals of the American Academy of Political and Social Science, No. 309 January, PP. 42-51.

Hasen, A.

1979 «Managing Refugees, Zambica's Response to Angolan refugees», 1966-1977. Disaster, Vol. 3. No. 4 PP. 375-380.

Hultaker, Orjan E.

1977 Problems of Non-response in Disaster Surveys: Example from World War II (An English Summery) Disaster. Study 4. Appsala, Sweden, University of Appsala.

Kerps, Gary A.

1984 Sociological Inquiry and Disaster Research, Annual Review of Sociology No. 10, PP. 309-330.

Lindell, Micheal and Others,

1980 Race and Disaster Warning Response, Seattle, Battele. Human Affairs Research Center.

Perry, Ronald W.

1985 Comprehensive Emergency Management: Evacuating Threatened Population. Greenwich, Connecticut and London press.

Perry, Ronald W. and Others,

1983 Citizen Response to Volcanic Eruptions: The Case of Mount St. Hellens, New York, Irvington Publishers.

Perry, Roland W.

1981 Evacuation Planning in Emergency Management Lexington, Massachusetts and Toronto, Lexington Books.

Perry, Ronald W.

1979 «Encentives for Evacuation in Natural Disaster» PP. 440-447, in Research Based Community Emergency Planning, Journal of American Planning Association, Vol. 45 October.

Ponting, J Rick,

1976 Human Behavioral Reactions to an Accidental Explosion: A Test of Sociological Theory of Panic, Calgray, Canada, the University of Calgary.

Quarantteli, E.L.

1982 B Sociology and Social Pschology of Disaster, International Civil Defense Organaization, Part, 2. PP. 1- 8, Geneva, (Disaster Research Center, Reprint Article 147).

———

1981 A «Disaster Planning; Small and large - Past, Persent and future» PP. 1-26: in, Proceedings, American Red Cross.

———

1981B «Sociology and Social Pychology of Disaster», Geneva, International Civil Defense Organization, Vol. 2.

———

1980 Evacuation Behavior and Problems: Findings and Implications from the Research Literature, Colombus, Ohio, Disaster Research Center, The Ohio State University.

———

1977 «Panic Behavior: Some Empirical» PP. 336-350 In Human Response to Tall Buildings, Stroudsburg, Pensylvania, Hutchinon and Ross, Inc.

———

1976 «Human Response in Stress Situations»: PP. 99-112 in Proceedings of the First Conference and Workshop on Fire Casualities, B.M. Halpin (ed) Maryland Johns Hopkins University.

Scanlon, J. Joseph,

1979 «The Vital Role of Communication», PP. 133-155, in Planning for People in Natural Disasters, Joan Innes Reid (ed) Australia: James Cook University of Noth Gueen Land.

Scanlon T. Joseph and Others

1976 The Port Alice slide, Ottawa, Candad Emergency Planning.

Schulberg, Herbert C.

1974 «Disaster, crisis Theory, and Intervention Strategies, Omega», Journal of Death and Dying, No. 5, Spring, 77-87.

Singer, Benjamin P. and Lyndsay Green

1972 The Social Functions of Radio in a Community Emergency. Toronto: Copp Clark.

Takuma, Taketoshi

1972 «Immediate Responses at Disaster sites».PP. 1884-195. in Proceedings of the Japan - United States Disaster Research, Seminar: Columbus, Ohio; Disaster Research Center, The Ohio University.

Wenger, Dennis and Others,

1980 Disaster Beliefs and Emergency Planning, New York, Delaware, Disaster Research Project, University of Delaware,

Yamaoto, Yasumasa, and E.L. Quarantelli

1982 Inventory of the Japanese Disaster Research Literaure in the Social and Behavioral Sciences, Columbus, Ohio, Disaster Research Center, The Ohio State University.

استلام البحث ديسمبر 1992

اجازة البحث نوفمبر 1993

التنمية الصناعية في العالم الثالث دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان

عبدالله محمد عبدالرحمن

كلية الآداب - جامعة السلطان قابوس

مقدمة

لا تزال العلاقة بين الصناعة والتنمية، من القضايا التي تحوز على اهتمامات كل من الباحثين والمهتمين بموضوعات التنمية، والقائمين على وضع السياسات الحكومية، نظراً للدور المهم الذي تؤديه الصناعة في المجتمع، ووضع البنية الأساسية للاقتصاد الوطني، وتلبية الحاجات الضرورية للأفراد والجماعات. ويؤيد ذلك، كل من علماء اقتصاديات التنمية، وعلماء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما توجد علاقة قوية، بين عملية التنمية الصناعية والعديد من العمليات مثل: التحديث، والتحضر، والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي وغير ذلك من عمليات معقدة أصبحت موضع اهتمام الدول النامية في العقود الأخيرة. فمع بداية الخمسينات سعى الكثير من دول العالم الثالث لعملية التنمية الصناعية، كإحدى العمليات المهمة التي تهدف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتها، ورغبة منها في تخفيف حدة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وبالفعل حققت بعض الدول النامية معدلات عالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بفضل اهتماماتها بعملية التصنيع، وبناء اقتصاد قومي يقوم على أسس علمية، وتحقيق مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة بين دول العالم. .ويعكس الكثير من الدول المتقدمة والنامية، الاهتمام بما يعرف بالتخطيط الصناعي، وإنشاء المناطق الصناعية التي تقوم على أسس علمية مدروسة، يراعى فيها عمليات التخطيط الصناعي والايكولوجي والحضري الحديث، نظراً لأهمية تلك المناطق في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وبناء المؤسسات والشركات الصناعية المتطورة. ومن ناحية أخرى، تهدف هذه المناطق إلى

تشجيع القطاع العام والخاص، أو ما يعرف بالقطاع الوطني الصناعي، ليأخذ بزمام المبادرة في التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي والفردي، مع اتاحة الفرصة للاستثمار الأجنبي أو المشترك، للمساهمة في سياسات التنمية الاقتصادية، وتحقيق سياسات الانفتاح الاقتصادي، التي أصبحت من السياسات العالمية في ضوء المؤشرات الدولية الحالية وما يعرف بالنظام العالمي الجديد.

إن الاهتمام ببحث عمليات التنمية الصناعية في المجتمعات النامية، من خلال دراسة المناطق الصناعية تعد من الدراسات السوسيولوجية المهمة، التي تكشف عن الكثير من إسهامات تلك المناطق في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والتعرف على أهم الصعوبات وكيفية التغلب عليها من ناحية أخرى، ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذا البحث، لدراسة عمليات التنمية الصناعية في العالم الثالث، مع التركيز على دور هذه التنمية في سلطنة عمان، وخاصة تقييم إسهامات منطقة الرسيل الصناعية، في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العماني في الوقت الحاضر.

الاستراتيجية المنهجية للدراسة

مشكلة البحث: في ضوء الإشارة السابقة، يتركز اهتمام الدراسة في بعدين أساسيين هما: **أولاً**: تحليل سياسات التضنيع في سلطنة عمان، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. **ثانياً**: دراسة التنمية الصناعية ممثلة في المناطق الصناعية وأثرها في احداث التنمية المخططة التي تسعى إليها السلطنة منذ السبعينات.

ومن ثمّ، تركز الدراسة على مجموعة من القضايا التالية:

- تعكس نوعية استراتيجيات التنمية في العالم الثالث، وخاصة في بداية الخمسينات عن تغييرات اقتصادية واجتماعية مهمة.
- إن عملية إنشاء المناطق الصناعية في العالم الثالث، ترتبط بسياسات التنمية الصناعية أو التوطن الصناعي، وتعكس طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الحديث.
- ان سياسات التنمية الصناعية في المجتمع العماني، تعبر عن ملامح معينة للتجربة العمانية في التنمية الشاملة.
- تعكس عملية التنمية الصناعية والمناطق الصناعية، عن الكثير من الصعوبات التي تواجهها، وكيفية وضع حلول لها، وإمكانية تعدد المناطق في المراحل القادمة.

- **تساؤلات الدراسة**: وانطلاقاً من هذين البعدين، والقضايا السابقة، تهدف الدراسة لطرح عدد من التساؤلات، محاولة الإجابة عنها على المستويين النظري والامبريقي ومن أهمها:

1 - ما هي أهم القضايا والمؤشرات العامة للتنمية الصناعية في الدول النامية، وكيفية انعكاسها نحو تبني سياسات مخططة للتنمية وإنشاء مناطق صناعية؟

2 - إلى أي حد ارتبطت سياسات التنمية الصناعية، بالاستراتيجيات العامة للتنمية الشاملة في المجتمع العماني؟

3 - ما العلاقة بين التنمية الصناعية، ممثلة في وجود المناطق الصناعية، وتحقيق سياسات تنويع الدخل القومي الفردي؟

4 - إلى أي حد تساهم المناطق الصناعية في تشجيع القطاع الخاص، وبناء الصناعات الوطنية، وتوفير فرص للعمالة المحلية؟

5 - ما هي نتائج التنمية الصناعية وانشاء المناطق الصناعية على عملية نقل التكنولوجيا والمحافظة على البيئة في المجتمع العماني؟

6 - ما طبيعة المشكلات التي تواجه عمليات التصنيع بالمنطقة الصناعية الموجودة بالسلطنة، وكيف يمكن الاستفادة من التجربة الحالية في المراحل المستقبلية؟

- **منهج الدراسة وأدواتها**: توضح الاستراتيجية العامة لهذه الدراسة، على أنها (دراسة استطلاعية)، تركز أساسا للتعرف على دور التنمية الصناعية ممثلة في وجود المناطق الصناعية وآثارها على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العماني. ومن ثم فهي تستخدم (دراسة الحالة) - منطقة الرسيل الصناعية - ويمكن تطبيق مجموعة من الأدوات لجمع البيانات وهي:

1 - استخدام دليل المقابلة، وتطبيقه على عينة الدراسة من المبحوثين وهما[1]:

أ - مديرو ورؤساء الشركات والمؤسسات الصناعية بمنطقة الرسيل.

ب - عدد من المسئولين والعاملين (الحكوميين) بهيئة الرسيل، ووزارة التجارة والصناعة، ومركز التنمية، وغرفة تجارة وصناعة عمان.

2 - الاعتماد على الملاحظة المباشرة، في أثناء الزيارات الميدانية للشركات الصناعية.

3 - الرجوع إلى الاحصاءات والوثائق الرسمية، أو ما يعرف بالبيانات الجاهزة وشبه الجاهزة.

- **عينة الدراسة**: تم تحديد العينة السابقة، وتطبيق دليل المقابلة عليها، المجموعة الأولى (مديرو ورؤساء الشركات الصناعية) ويمثلون القطاع الخاص، وتم

اختيارها من واقع قوائم الشركات، وتمثيل جميع القطاعات الانتاجية ومقابلة (45) مديراً، يمثلون 75٪ من إجمالي مديري ورؤساء الشركات الصناعية الموجودة، أما المجموعة الثانية (عينة المسئولين) الذين يمثلون الهيئات والوزارات الحكومية (أو الرسمية) التي تتعامل مباشرة مع قطاع الصناعة ومنطقة الرسيل الصناعية، وأجريت المقابلات والجانب الميداني للدراسة خلال الفترة من يناير / إبريل 1992.

وتنقسم محتويات الدراسة الحالية إلى مايلي:

أولاً: مقدمة الدراسة واستراتيجياتها المنهجية.
ثانياً: بعض القضايا والمؤشرات العامة للتنمية الصناعية في الدول النامية.
ثالثاً: نشأة المناطق الصناعية وانتشارها، وأنواعها.
رابعاً: أهم ملامح التنمية الاقتصادية والصناعية في سلطنة عمان.
(أ) تطور هيكل النشاط الاقتصادي.
(ب) سياسات التنمية الصناعية.
خامساً: منطقة الرسيل الصناعية: النشأة والتطور.
سادساً: مقومات الإنتاج بمنطقة الرسيل.
سابعاً: تحليل أهم نتائج الدراسة الميدانية.
ثامناً: النتائج العامة والتوصيات.

ثانياً: بعض القضايا والمؤشرات العامة للتنمية الصناعية في الدول النامية:

تركزت معظم تحليلات علماء التنمية، حول تحديد كل من مفهوم المجتمع الصناعي من ناحية، ونوعية المراحل التطورية للمجتمع الحديث من ناحية أخرى. وفي الواقع، نجد أن مفهوم «المجتمع الصناعي»، ارتبط بمراحل تطورية متعددة، فنجد على سبيل المثال، من يركز على تصنيف تلك المراحل، إلى ثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة المجتمعات الصناعية، ومجتمعات ما قبل الرأسمالية، ثم أخيراً مجتمعات ما بعد الرأسمالية، بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتبطت تلك المراحل، بالعديد من المفاهيم والتصورات والنظريات والقضايا المختلفة الأخرى، مثل التنمية، والتحديث، والتحول نحو التصنيع، وأيديولوجية التصنيع، وغير ذلك من النظريات والقضايا المتعددة، التي بدأت أفكارها الأساسية، عند سان سيمون S.Simon، ثم الرواد الأوائل لعلم الاجتماع من أمثال أوجست كونت، وأميل دوركايم E, Durkheim وماكس فيبر M. Weber وغيرهم، ثم مرورا برواد الاتجاهات الحديثة، ولا سيما انطوني جدينز A. Giddens، وجون جولد ثروب J. Goldthrope

وكريهان كيوماهر K.Kumar، وتوم بوتومور T. Bottomore وغيرهم (Badham, 1986; Bell, 1976).

وتعد نظرية المجتمع الصناعي من أهم النظريات، التي ركزت بصفة خاصة على دراسة المجتمعات الصناعية النامية، وبالذات مع بداية عقد الثمانينات، علاوة على تمثلها للمجتمعات الصناعية الغربية التقليدية، وفي حقيقة الأمر، فقد ركزت معظم تحليلات رواد هذه النظرية، على كل من المجتمعات الصناعية النامية وما بعد الصناعية أيضاً. وتتلخص القضية الأساسية، التي تنهض عليها هذه النظرية، بأن التنمية الصناعية وتأثيراتها الاجتماعية المختلفة، يجب أن تكون موضع اهتمام كل من الدول المتقدمة والنامية بصفة خاصة، نظراً لارتباط تلك التنمية بالعديد من المتطلبات الاجتماعية (Badham, 1984). ودون الخوض في تحليل التراث النظري لكل نظريات المجتمع الصناعي ومفهوماتها الأساسية، إلا أن قضية التنمية الصناعية ما زالت تستقطب الكثير من المهتمين بها، وخاصة بعد أن تزايدت اهتمامات ونفوذ المنظمات والمؤسسات القومية والعالمية، التي تهتم بهذه القضية وخاصة في مجتمعات العالم الثالث، وأصبحت استراتيجيات التنمية الصناعية، إحدى الاستراتيجيات التي تبلورت في ضوء النظام العالمي الجديد (Bos, 1980). وإن كانت جذور تلك الاستراتيجية، ترجع إلى بداية الستينات من هذا القرن، والذي أطلق عليه بالعقد الأول للتنمية، ثم العقد الثاني (السبعينات)، فالعقد الثالث للتنمية (الثمانينات). حيث ركزت معظم الدوائر والسياسات القومية والعالمية، على أهمية تبني سياسات التنمية الصناعية وخاصة في المجتمعات النامية. وعلى أية حال، لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين، العديد من التغيرات البنائية، التي تمثلت في كل من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الواقع شهد عقد الثمانينات، أو ما يعرف بالعقد الثالث للتنمية، العديد من التغيرات الأخرى، وخاصة لدى الكثير من الدول النامية، نتيجة لسعيها لحل مشكلات التنمية وقضاياها الأساسية، ولقد أعطيت هذه السياسات أبعاداً إيجابية، لفهم أفضل لواقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من ناحية، والحرص على تحقيق أفضل سياسات الاعتماد على الذات والعمل على تنمية مواردها الاقتصادية وتنويع مصادرها القومية من ناحية أخرى. وطبقاً لتقديرات منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة، وتصوراتها حول معالجة استراتيجيات ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، فلقد طرحت عددا من الأهداف، التي يجب أن تقوم عليها تلك الاستراتيجية ومن أهمها (Bos, 1980) تغيير نظم الانتاج الجديدة،

والاهتمام بالإنتاج الغذائي، وتطوير البنية الأساسية والإدارية في الدول النامية، وتبني سياسات صناعية حديثة، وتحسين الظروف التجارية، والسعي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية، ومرونة نظم النقد العالمية، وزيادة معدلات نقل التكنولوجيا وتطويرها في العالم الثالث.

وربما توضح لنا بعض الشواهد الاحصائية، عن حجم مساهمة القطاع الصناعي في الدول النامية، خلال العقود الثلاثة الماضية التي تعرف «بعقود التنمية»، إلى أي حد ساهم هذا القطاع في حجم الإنتاج المحلي لهذه الدول من ناحية، وفي الإنتاج العالمي من ناحية أخرى؟. وكيف حققت سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية أهدافها، التي وضعت مسبقاً في هذا المجال؟ وكيف يمكن استغلال تلك الشواهد الاحصائية، في رسم سياسات التنمية الصناعية في الدول النامية خلال عقد التسعينات؟

فحسب إحصاءات منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي (U.N. Econ. & Soci. Coun. 1979)، فإن عقد الستينات، قد حقق بعض النمو في حجم الإنتاج الصناعي بالدول النامية، وبلغ معدله السنوي 7٪ كما حقق مساهمة قدرها 5.5٪ من إجمالي الناتج المحلي General Domestic Production[2]. أما عقد السبعينات، فلقد شهد بعض التغيرات الملحوظة فلقد بلغ المعدل السنوي لنمو الانتاج الصناعي تقريباً 7.7٪ وساهم في الناتج المحلي (GDP) بمقدار 6٪، وذلك خلال الفترة ما بين 70-1977. وبصورة موجزة، فقد حقق القطاع الصناعي في الدول النامية نمواً سنوياً بلغ متوسطه 7.5٪ في عقد السبعينات (70-1980). وعلى الرغم من هذه المؤشرات الاحصائية السابقة، إلا أن معدلات النمو للقطاع الصناعي لم تحقق معدلاتها المستهدفة خلال هذه الفترة والذي قدر بمتوسط نمو سنوي 8٪، وليساهم بنسبة 6٪ من إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية. وبإيجاز، فإن حجم مساهمة الإنتاج الصناعي ظل دون تحقيق الاستراتيجيات المستهدفة خلال السبعينات والستينات.

وفي عقد الثمانينات، أشارت بعض الاحصاءات العالمية للبنك الدولي عام 1990، عن طبيعة حجم إسهام الإنتاج الصناعي في إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية، والذي يتضح فيمايلي وفقاً لمجموعات وأقاليم هذه الدول (World Bank, 1990).

معدل مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي «1980 \ 1989».

الأقاليـــــــم	(1980)	(1989)
– جنوب صحارى الدول الافريقية (ما عدا نيجيريا)	.4	1.6
– جنوب آسيا	1	2.4
– شرق آسيا والباسفيك	3.3	7.7
– أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.1	.01
– الشرق الأوسط وشمال افريقيا	2.3	1.2
– الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل	1.1	3.7

المصدر: World Bank, World Table, 89-90, 1990, Table 8, P. 32

تكشف لنا مدلولات هذه الاحصاءات لاسهامات القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي أنها لم تحقق التقديرات المتوقعة طبقاً لهذا القطاع وهي (8.7٪). كما يلاحظ العديد من أوجه التفاوت بين دول العالم الثالث، حيث بلغت أقل معدلات النمو في افريقيا (اقليم جنوب الصحراء الافريقية) وأمريكا اللاتينية، في حين نشاهد زيادة معدلاته عند بعض الأقاليم الأخرى، ولا سيما أقاليم جنوب آسيا، وشرق آسيا والباسفيك. والذي بلغ على سبيل المثال 7.7٪ كما نلاحظ في الوقت نفسه، أن إقليم دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الذي تتركز معظم الدول العربية فيه، أنه ما زال بعيداً عن تحقيق نفس معدلات المناطق النامية الأخرى (وخاصة الأقاليم الآسيوية الجنوبية والشرقية). بغض النظر أيضاً عن الوصول إلى المعدلات أو التقديرات المستهدفة ومساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي. مّن ناحية أخرى، تكشف بعض المؤشرات الاحصائية عن حجم الصادرات الصناعية من الدول النامية عن مدى التطور الذي حدث لهذا القطاع خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد بلغ متوسط الزيادة السنوية للتصدير الصناعي في الدول النامية (12٪) خلال عقدي الستينات والسبعينات، (وذلك بدون صادرات الطاقة). فقد تطور حجم الصادرات الصناعية من (19.5٪) عام 1960، إلى (35٪) في عام 1970، ثم ارتفع إلى (45٪) في عام 1976 وذلك من إجمالي الصادرات للدول النامية (Bos, 1980).

أما في عقد الثمانينات، فتوضح بعض المعطيات الاحصائية زيادة ملموسة في حجم الصادرات الصناعية للدول النامية، وذلك بالمقارنة بعقدي الستينات والسبعينات، وإن كانت قد تزايدت عموماً نسبة الصادرات الصناعية العالمية من(54٪) إلى (70٪) في الفترة ما بين 1988/1980. أما نصيب زيادة الصادرات الصناعية للدول النامية، فقد ارتفع من (19٪) إلى (52٪) خلال الفترة نفسها. وهذا يعكس أن حجم هذه الصادرات قد ارتفع أكثر من الضعف مقارنة بما كانت عليه في بداية الثمانينات (U.N. Inter. Eco. & Soc. Aff., 1991).

وفي حقيقة الأمر، تزايدت طبيعة الهوة بين حجم الانتاج الصناعي لكل من الدول المتقدمة والنامية خلال عقد الثمانينات وبداية العقد الحالي (التسعينات)، وخاصة إذا أشرنا لطبيعة التباين الكبير في حجم السكان بين كل من الدول المتقدمة والنامية. فحسب المؤشرات السكانية العالمية لعام 1990 - (U.N., 1991)، والتي تشير إلى الكثير من التباين بين الدول النامية والمتقدمة حيث بلغ عدد سكان العالم (5292) مليون نسمة، ويعيش أكثر من (80٪) من هذا العدد في الدول النامية (4074) مليون نسمة، في مقابل (813) مليون نسمة في الدول المتقدمة. كما تبلغ معدلات الزيادة السنوية للسكان في الدول الأولى (2.1٪)، في حين أنها لم تتجاوز (0.6٪) في الدول الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك نجد أن متوسط معدلات النمو السنوي للانتاج المحلي للدول النامية بلغ (3٪) في الفترة ما بين (1987/80)، وتراجع إلى 2.9٪ فقط في عام 1990، في حين نجد أن هذا المتوسط لدى الدول المتقدمة قدر بنحو 2.4٪ وارتفع إلى (3.3٪) خلال الفترة نفسها – فإنه يلاحظ كيف يعكس هذا التناقض، بين كل من معدلات الزيادة السكانية السنوية، وبين متوسط النمو السنوي للإنتاج المحلي، عن الكثير من المفارقات الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة للخلل الواضح للعلاقة بين كل من النمو السكاني، وطبيعة الانتاج، في كل من الدول النامية والمتقدمة، والتي تعكس العديد من النتائج السلبية، وتزايد الهوة بين هذه الدول في الوقت الراهن.

ولكننا يمكن أن نتساءل عن ماهية أهداف النظام العالمي الجديد واستراتيجيته، نحو تحقيق التنمية الصناعية، وخاصة في الدول النامية، تلك الاستراتيجية التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال ترجمتها إلى مؤشرات إيجابية لنمو الإنتاج الصناعي، ومساهمته في حجم الانتاج المحلي والصادرات بالدول النامية، وعلاقتها عموماً بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، واطار التنمية الشاملة. وحسب تصوراتنا الخاصة فإن ديناميكية التنمية تعتبر من العمليات الصعبة

التي يصعب تفسيرها فقط، في ضوء المؤشرات الاقتصادية البحتة، دون ربطها بعناصر التنمية الاجتماعية والثقافية الأخرى في المجتمعات النامية والواقع الفعلي لهذه المجتمعات. فسياسات التنمية في الدول النامية، ترتبط بواقعية الظروف الثقافية والاجتماعية والبيئية، التي توجد في كل دولة على حدة. حيث تعتبر البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية معاً بمناسبة النسق الخارجي الذي يشكل كلا من سياسات التصنيع والنظام الاقتصادي واستراتيجيته العامة في المجتمعات النامية. وهذا بالفعل، ما يؤكد عليه كل من علماء الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والتنمية في الوقت الراهن. ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار العديد من الظروف والعوامل قبل وضع سياسات التنمية الصناعية في المجتمعات النامية والعمل على توجيهها نحو تحقيق الحاجات الأساسية للمواطنين، وتنويع مصادر الدخل القومي والفردي وتوفير فرص العمل وتوزيع الاستثمارات بين جميع المناطق والقطاعات السكانية. علاوة على ذلك، يجب تركيز سياسات التصنيع على كيفية استغلال الموارد المحلية، وتطوير البنية الأساسية والخدمات، وهذا ما يطلق عليه بعملية التكامل الصناعي، والعمل على إنشاء مؤسسات الانتاج الصناعي واعتمادها على الموارد القومية وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الأخرى.

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية للكشف عن أسباب زيادة حجم الإنتاج الصناعي في بعض الدول النامية، والعوامل التي ساهمت لتبني سياسات للتنمية الصناعية المخططة، وذلك عن طريق إنشاء المناطق الصناعية، في الكثير من دول العالم الثالث وخاصة منذ بداية الستينات. ومن ثم نحاول فيمايلي أن نشير بإيجاز إلى النشأة التطورية للمناطق الصناعية وطبيعتها وأنواعها، وكيفية مساهمتها في زيادة الإنتاج والتنمية الصناعية وتحليل ذلك من الناحية الامبريقية على إحدى المناطق الصناعية في سلطنة عمان.

ثالثاً: نشأة المناطق الصناعية وانتشارها وأنواعها:

1 - **نشأة المناطق الصناعية:** ترتبط النشأة التاريخية لهذه المناطق بالعصور الوسطى حيث أنشئت العديد من المناطق التجارية في عهد الامبراطورية الرومانية، على موانى البحر المتوسط، بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي، ولتحقيق المصالح العامة للامبراطورية[3]. ولقد أثرت طبيعة التحول من العصور الوسطى إلى الحديثة على إنشاء المزيد من الأسواق التجارية المتنقلة والدائمة، ولقد عكست هذه الأسواق الكثير من التغيرات البنائية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شملت أنساقا متعددة مثل تقسيم العمل، والملكية، والإنتاج، وخاصة تحول النشاط الحرفي

والزراعي إلى الصناعي التقليدي في القرن السابع عشر والثامن عشر (Weber, 1981). علاوة على ذلك، ظهور الكثير من الأفكار الليبرالية التي شجعت على قيام النظام الاقتصادي الحر. كل ذلك ساهم على زيادة انشاء المناطق التجارية في الكثير من الدول الأوروبية خلال هذه الفترة.

ومع بداية القرن التاسع عشر، أنشأت الحكومة البريطانية عددا من المناطق الحرة في مستعمراتها مثل جبل طارق في عام 1807، وهونج كونج عام 1842. أما في النصف الثاني من هذا القرن فقد أنشأت المانيا منطقة تجارية في هامبورغ عام 1881، وبريمن عام 1885. كما أنشأت أيضاً كل من الدنمارك وايطاليا مجموعة من المناطق التجارية. ومع بداية القرن الحالي توالى إنشاء المناطق التجارية والحرة بوساطة فرنسا وبريطانيا مثل إنشاء منطقة بور سعيد في عام 1902، وفي كل من لبنان وسوريا عام 1903[4]. أما في النصف الثاني من هذا القرن، فقد شهدت دول العالم الثالث الكثير من عمليات إنشاء المناطق التجارية والصناعية، وخاصة بعد أن صدرت التشريعات القانونية والإدارية المشجعة لها. ومن هذه المناطق على سبيل المثال لا الحصر إنشاء أربع مناطق في مصر بعد عام 1973، وفي ايرلندا عام 1959، والمغرب عام 1960، وفي كل من اليمن، وسنغافورة، وماليزيا، والفيلبين مع نهاية عام 1970. كما توالت عمليات إنشاء هذه المناطق في بعض الدول الافريقية مثل السنغال، ونيجيريا، وليبيريا. وفي آسيا تم إنشاء عدد من المناطق الصناعية في كل من دولة الامارات، والسعودية، والاردن، والهند، وباكستان وغيرهم، بالإضافة أيضاً إلى دول أمريكا الجنوبية واللاتينية، مثل: بنما والمكسيك، والبرازيل.

وبإيجاز، لقد تركزت أنشطة هذه المناطق في العمليات التجارية والصناعية وخدمات النقل والتخزين والتصدير وإعادة التصدير. وإن كانت لا تتوافر إحصاءات دقيقة حول عدد المناطق في العالم في الوقت الحاضر، ولكن أشارت إحدى التقديرات[5] أن العدد الحالي بلغ أكثر من (230) منطقة موجودة في (60) دولة[6].

2 - **أسباب انتشار المناطق الصناعية**: تعكس مجموعة من العوامل التي ظهرت بصفة خاصة مع بداية عقد الخمسينات من القرن الحالي، أسباب زيادة انتشار المناطق الصناعية وهي باختصار[7]:

أولاً: ظهور التقسيم الدولي للعمل، فلقد أثرت هذه العملية على زيادة نشاط المناطق الصناعية ونشأتها وخاصة في الدول النامية، كما حرص العديد من الدول المتقدمة للتخلص من صناعاتها التحويلية وتركيزها في بلدان العالم الثالث. وعموماً

توجد بعض المؤشرات الأخرى التي توضح طبيعة المتغيرات الجديدة التي صاحبت عملية التقسيم الدولي للعمل وهي بإيجاز:

1 – ارتفاع تكاليف الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة، ومنافستها من الدول النامية.

2 – نجاح الكثير من الدول النامية بإنشاء الصناعات التحويلية، لتوافر مقومات الإنتاج.

3 – تركيز غالبية الدول المتقدمة على الصناعات الثقيلة، لزيادة الأرباح والسيطرة على التكنولوجيا.

4 – سعى العديد من الدول المتقدمة لصناعة بعض أجزاء صناعاتها التحويلية في الدول النامية.

5 – ساهمت هذه العوامل مجتمعة على زيادة تشجيع المناطق الصناعية في الدول النامية التي أصبحت بمثابة مناطق جذب لها.

ثانياً: سعت معظم الدول المتقدمة للاستفادة من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة التي ظهرت مع بداية النصف الثاني من القرن الحالي، كما تبنت مجموعة من السياسات مثل:

1 – الاهتمام بالبنية الأساسية التي تخدم عملية إنشاء المناطق الصناعية.

2 – ربط عملية إنشاء هذه المناطق بسياسات التخطيط العمراني والاقتصادي والاجتماعي.

3 – توفير الاحتياجات والإمكانات الفنية والإدارية والمهنية لعمليات التصنيع.

4 – العمل على تعزيز العلاقات التجارية، وفتح أسواق جديدة، وانتقال رؤوس الأموال.

ومن ثم، يمكن القول إن انتشار إقامة المناطق الصناعية في الدول النامية ارتبط بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم في العقود الماضية، وخاصة ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد. علاوة على ذلك إسهامات الشركات متعددة الجنسيات، ولا سيما الشركات العالمية لدول العالم الثالث The Third World Multinationals، أو الشركات العالمية الحمراء (Abdelrahman, 1985) The Red Multinationals.

المناطق الصناعية: تعريفاتها وأنواعها: توجد بعض المحاولات لتحديد مفاهيم وتصورات المناطق الصناعية، ويعتبر من أهمها تعريف منظمة التنمية الصناعية الذي يحددها «بأنها (المناطق) تقوم على استغلال الموارد المحلية، ويجب ارتباطها بواقع

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية» (U.N.IDO, 1978:1) وبإيجاز، يوجد الكثير من المفاهيم والتصورات المتداخلة مع المناطق الصناعية التي تركز عليها الدراسة الحالية (Industrial Estates)، مثل الدوائر الصناعية والمناطق الحرة وغيرها[8].

كما تعكس تحليلات وليم برودو (Bredo, 1060) تحديداً مميزاً للمناطق الصناعية، بأنها مناطق جذب متطورة ومقسمة لاقامة مشروعات صناعية محددة، وذلك وفقاً لخطة شاملة، كما يتم تزويدها بالخدمات العامة، والمرافق الأساسية والتسهيلات اللازمة. ومن ثم، فإننا نلاحظ بوضوح، أن المناطق الصناعية تتميز عن غيرها من الدوائر والمراكز الصناعية، لأنها تقوم وفقاً لخطة وسياسة التنمية الصناعية والحضرية الشاملة في المجتمع، كما تشمل المرافق والخدمات الأساسية اللازمة لعمليات الإنتاج الصناعي. علاوة على ذلك، فإنها تعتمد على وجود هيئة إدارية تقوم بتسهيل هذه الخدمات، فضلاً عن تقديم المساعدات الفنية والإدارية حسب رغبات المستثمرين، وعموما، فإن استخدامنا لمفهوم المناطق الصناعية سوف يركز على هذا النوع، نظراً للاعتبارات الواقعية لمنطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان، والتي تتمتع بالخصائص والمميزات السابقة، وهذا ما سوف نشير إليه لاحقاً.

أنواع المناطق الصناعية وخصائصها: تكشف عملية تحليل تراث المناطق الصناعية في العالم في الوقت الحالى، عن وجود عدة أنواع مميزة، فقد تتحدد حسب كل من نمط الملكية والتمويل، والموقع، ونوعية الإدارة أو الدافعية. ويمكن الإشارة بإيجاز، إلى أهم هذه التصنيفات، كما يحددها الشكل التالي:

1 - بالنسبة للموقع: في كثير من الأحيان تنشأ المناطق الصناعية في مناطق حضرية مثل المدن الكبرى (الميتربولوتينية) أو في مناطق شبه حضرية/ ريفية، كما أحياناً تنشأ في مناطق ريفية التي تتوافر بها الخدمات والمرافق الأساسية التي تحتاجها المناطق الصناعية.

2 - بالنسبة للنشاط الصناعي: يمكن تصنيف المناطق الصناعية إلى ثلاثة أنواع حسب أنشطتها الصناعية وهي كمايلي:

(أ) خليط من الأنشطة الصناعية. (ب) مجموعة من الأنشطة الصناعية المساعدة. (ج) نشاط صناعي واحد فقط.

3 - بالنسبة للدافعية: حيث تصنيف المناطق الصناعية طبقاً لمفاهيم الدافعية أيضاً إلى ثلاثة أنواع وهي:

(أ) تنموية، ويقصد بها المناطق التي يخطط لها بهدف إحداث تغيير جذري في نوعية الأنشطة الصناعية والمنطقة الجغرافية.

(ب) تطورية، ويركز هذا النوع على تحسين مستويات النشاط الصناعي الموجود، وتعزيزه أو تطوير نوعية معينة من الصناعات.

(ج) إحلالية، وتهدف إلى تغيير مناطق توطين الصناعات القديمة، وذلك في ضوء متغيرات إعادة التخطيط الحضري الايكولوجي والصناعي.

4 - بالنسبة للملكية (التمويل): حيث ترتبط نوعية المناطق الصناعية طبقاً لطبيعة الإدارة أو الهيئة المسئولة عن تقديم جميع الخدمات والإمكانات، وعموماً تصنف المناطق حسب هذا النمط إلى ثلاثة أنواع:
(أ) حكومية. (ب) حكومية / خاصة. (جـ) خاصة.

وتشير بعض الدراسات والمنظمات العالمية التابعة للأمم المتحدة، بأن النمط الأول (الحكومية) هي أكثر الأنماط شيوعاً، حيث تمثل 90٪ من المناطق الموجودة حالياً. وإن كانت توجد بعد المناطق (الحكومية / الخاصة) مثل ما هو موجود في الارجنتين وتركيا، أو توجد الأنواع الثلاثة في الدولة الواحدة مثل (الهند) (U.N.I.D.O., 1978[b]).

ولكننا نرى، أن أنماط الملكية السابقة للمناطق الصناعية، ربما لا تكشف كلية عن نوعية العلاقة بين كل من الملكية، والحجم، وعملية التصنيع. وإن كانت تعكس طريقة الاهتمامات الحكومية بسياسات التنمية الصناعية، ومدى ارتباطها باستراتيجيات التنمية الشاملة. علاوة على ذلك، فإن عملية إدارة المناطق وملكيتها، يكشف بوضوح عن طريقة النشاط الاقتصادي ونظامه العام الذي يوجد في الدول النامية. وهذا ما سوف نهتم به حالياً بدراسة نوعية البناء الاقتصادي والسياسات الصناعية في سلطنة عمان وكيفية ارتباط نشأة منطقة الرسيل بهذه السياسات وأهدافها العامة.

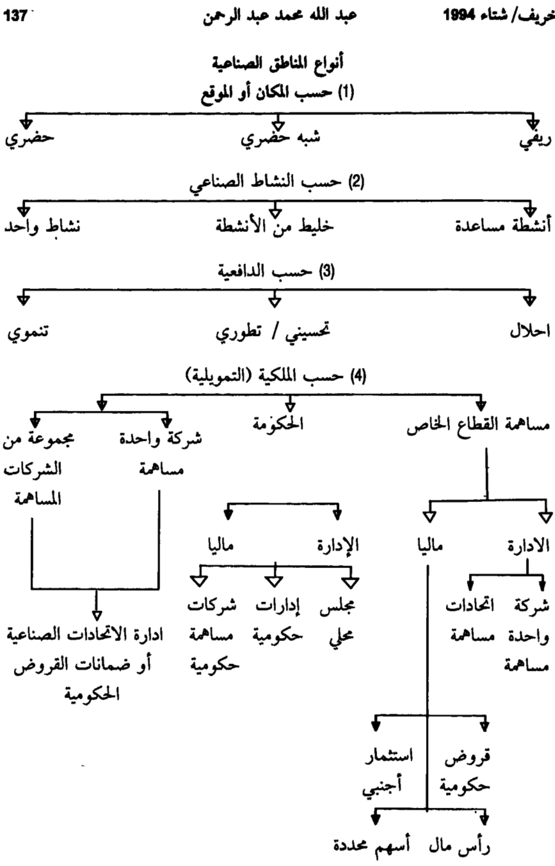
رابعاً: أهم ملامح التنمية الاقتصادية الصناعية في سلطنة عمان:

انطلاقاً من أهداف الدراسة الحالية، والتي تسعى إلى تحليل أهمية انشاء المناطق الصناعية في دول العالم الثالث، وإلى أي حد يمكن أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والصناعية، وخاصة في إحدى المجتمعات النامية وهي سلطنة عمان، سوف نحلل بصورة موجزة، طبيعة النشاط الاقتصادي في السلطنة منذ بداية السبعينات، وما هي أهم المتغيرات في الأنماط الهيكلية للنشاطات الاقتصادية، وما

مدى ارتباطها بسياسات التنمية الصناعية بصورة خاصة؟ وأخيراً، سوف نعالج أهم مؤشرات الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل الصناعية.

(أ) تطور هيكل النشاط الاقتصادي: قبل الإشارة إلى أهم ملامح النشاط الاقتصادي بالسلطنة، نود أن نوضح حقيقة مهمة مؤداها، أنه يصعب دراسة وفهم عملية التنمية الصناعية في سلطنة عمان، وأسباب إقامة منطقة الرسيل الصناعية، دون الإلمام بصورة موجزة عن نوعية النشاط الاقتصادي العام، وكيفية ارتباط التغيرات الجذرية في هذا النشاط وخاصة في العقدين الماضيين بنوعية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتركيزها على أهمية التصنيع، باعتباره من أهم وسائل التنمية الشاملة.

في حقيقة الأمر لم تمثل القطاعات الاقتصادية العامة أي نشاط ملموس قبل عام 1971، حيث تركزت معظم الأنشطة الاقتصادية على بعض القطاعات التقليدية مثل الزراعة وصيد الأسماك، ولم يحقق القطاع النفطي سوى (44.5) مليون دولار فقط خلال العام نفسه. ولكن تكشف مرحلة السبعينات عن تطور ملحوظ ومطرد في الاقتصاد العماني، وإن كانت لم تعكس السنوات الأولى (71 / 1974) من خلال هذا العقد، عن تطورات اقتصادية كبرى، وخاصة أنها تعتبر مرحلة انتقالية قبل تطبيق الخطط الخمسية، حيث حققت قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والصناعة نمواً طفيفاً، فلقد بلغت جملة إسهاماتها في إجمالي الناتج المحلي (16.6 مليون ريال عماني) (17.4 م.ر.ع) خلال هذه الفترة 1974/71. أما القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الكهرباء والماء، والبنوك والخدمات فقد حققت نمواً متوسطاً، وإن كانت قطاعات التشييد والبناء، والنقل والمواصلات، والتجارة، والدفاع قد شهدت نموا ملحوظاً خلال الفترة نفسها، أما قطاع النفط، فقد حقق ارتفاعاً ملموساً خلال سنوات 1974/ 71. ويبلغ جملة زيادة اسهاماته في الناتج المحلي من 71.6 (م.ر.ع) – إلى 389 (م.ر.ع). وبصفة عامة، ارتفع جملة الناتج المحلي من 104.7 (م.ر.ع)، إلى 568.5 (م.ر.ع) خلال تلك الفترة، كما ارتفعت الصادرات من السلع والخدمات من 57.7 إلى 147.6 (م.ر.ع)[9].



المصدر: U.N.,industrial Estates in Europe & Middle East 1968 (U.N. Pulic Sales No. 68. 11. p. 11).

وتعكس بعض المؤشرات الإحصائية لطبيعة الاقتصاد العماني وقطاعاته المختلفة، زيادة ملحوظة خلال النصف الثاني من عقد السبعينات (76 - 1980)، والتي تم خلالها تطبيق الخطة الخمسية الأولى حيث تصدر قطاع النفط والمعادن جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي، وارتفع إجمالي هذا الإسهام من 530.4 إلى 1241 (م.ر.ع) خلال تلك الفترة. كما ساهمت قطاعات أخرى مثل قطاع التشييد والبناء من 70.8إلى 111(م.ر.ع)، ثم قطاع الدفاع من 53 إلى 1883(م.ر.ع) وقطاع التجارة من 50إلى 99.6 (م.ر.ع). وإن ظلت جملة إسهامات قطاعات أخرى قليلة بالمقارنة بالقطاعات السابقة، ولا سيما قطاع الصناعة من 4 إلى 177 (م.ر.ع)، وقطاع الزراعة والأسماك من 21.4 إلى 36.5 (م. ر. ع). وعموماً ارتفع إجمالي الناتج المحلي من 827 (م.ر.ع)، إلى 1823.3 (م.ر.ع) وذلك خلال الفترة 76 - 1980[10]. وفي الواقع، لقد ارتبطت فترة تطور الاقتصاد العماني في نصف العقد الأول من الثمانينات ببعض التطورات المهمة التي تلازمت مع تطبيق الخطة الخمسية الثانية 1985/81، وخاصة نتائج الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط خلال هذه الفترة، الأمر الذي ترتب عليه اتخاذ بعض الإجراءات والخطوات الاقتصادية، مثل زيادة الطاقة الانتاجية المستهدفة للنفط، وزيادة الرسوم الجمركية، وبإيجاز، فقد كشفت ميزانية الدولة عجزا ماليا قدره 152(م.ر.ع) في عام 1985، في مقابل تحقيق فائض قدره 238.1 (م.ر.ع) في عام 1980. أما خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات (85 / 1990)، فقد حدثت بعض التغيرات الملحوظة في كثير من القطاعات الاقتصادية ومساهماتها في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالفترات السابقة، حيث تراجعت نسبياً مساهمة القطاع التقليدي (النفطي) من 1675 (م.ر.ع) إلى 1587 (م.ر.ع)، وذلك بمتوسط نمو سنوي قدره 1.1٪ في خلال هذه الفترة. أما القطاعات الاقتصادية (غير النفطية)، ارتفعت مساهمتها نسبياً من 464 إلى 471 (م.ر.ع) ذلك بمعدل سنوي قدره 3.٪. كما ارتفعت نسبة قطاع الخدمات من 1337 إلى 1535 (م.ر.ع)، وذلك بمعدل سنوي قدره 2.3٪ أما بقية القطاعات الأخرى فقد شهدت زيادة نسبية أيضاً حيث ارتفعت جملة مساهمتها من 1801 إلى 2006 (م.ر.ع) وذلك بمعدل سنوي قدره 2.4٪[11].

وهكذا، يلاحظ وجود تراجع ملحوظ في معدلات النمو السنوي للقطاع النفطي وإسهاماته في إجمالي الناتج المحلي، وذلك بالمقارنة بالفترات السابقة، أو إلى جملة اسهامات بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا يفسر بالطبع، تغير نمط إستراتيجيات التنمية الاقتصادية ، حرصاً على تغير أنماط النشاط الاقتصادي ككل،

وتنويع مصادر الدخل القومي، حيث ارتفع نسبياً إجمالي مساهمة القطاعات غير النفطية، ولا سيما قطاع انتاج البضائع والخدمات.

وتتبلور نفس الاستراتيجية السابقة للتنمية الاقتصادية، خلال العقد الحالي (التسعينات)، حيث ركزت الخطة الخمسية الرابعة 91 / 1995 على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، وضرورة ارتفاع معدلات نموها السنوي حتى نهاية الخطة عام 1995 [12]. فمن المتوقع خلال مرحلة هذه الخطة، أن ترتفع قيمة اسهامات القطاع النفطي من 1587 إلى 2021 (م.ر.ع) وذلك بمعدل سنوي قدره (4.9%). أما القطاعات غير النفطية، والتي تشمل قطاعات مثل انتاج السلع، من المستهدف أن ترتفع إسهاماتها من 471 إلى 799 (م.ر.ع)، وبمتوسط سنوي قدره (11.1%)، وقطاع الخدمات من 1735 إلى 2054 (م.ر.ع) وبمعدل سنوي (6 %). أما بقية القطاعات الأخرى فمن 2006 إلى 2853 (م.ر.ع)، وبمعدل سنوي متوسطه (7.3 %). وبصفة عامة، فإن إجمالي الناتج المحلي المستهدف سوف يرتفع من 3522 إلى 4777 (م.ر.ع)، وذلك بمتوسط زيادة سنوية قدرها (6.3%)، وذلك خلال الفترة من 90 / 1995.

وهكذا، يمكن أن نلاحظ عدة ملاحظات على السياسة الاقتصادية العامة، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 - السعي لزيادة الانتاج المحلي خلال الخطة الخمسية الحالية، وذلك بنسبة (35٪)، وتحقيق معدل نمو سنوي لهذا الانتاج يبلغ متوسطه (6.3٪).

2 - زيادة مساهمة جملة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، ليصل إلى نحو (58٪)، وليحقق معدلا سنويا يبلغ (7.3٪).

3- كما يلاحظ التركيز على قطاع إنتاج السلع والخدمات ليحقق نموا قدره (11.3%) (كمعدل سنوي في مقابل 3% في الخطة الخمسية الثالثة).

4 - في الوقت نفسه، تسعى الخطة الحالية إلى زيادة إسهامات القطاع النفطي وتحقيق معدل نمو سنوي قدره (4,9%) في مقابل (1,1%) خلال الخطة الخمسية، الثالثة، وذلك نظراً لاحتياجات الدولة المالية في المرحلة الراهنة.

ب - سياسات التنمية الصناعية: جاءت عملية إنشاء منطقة (الرسيل) الصناعية في السلطنة مع بداية العقد الماضي، إيماناً بدور عملية التصنيع في تنويع مصادر الإنتاج، واستغلال الموارد المحلية الموجودة بالفعل، وهذا يعتبر جزءا أساسياً من استراتيجيات التنمية الشاملة. ومما هو جدير بالإشارة، قبل أن نعرض لعملية تقييم منطقة الرسيل الصناعية - باعتبارها مجتمع الدراسة الميدانية - أن نوضح ما

نوعية وأهداف سياسات التنمية الصناعية التي اتخذت بالفعل خلال عقدي السبعينات والثمانينات؟ وما هي أهداف تلك الاستراتيجية في العقد الحالي؟ وإلى أي حد ارتبطت سياسات التنمية الصناعية بالأهداف العامة لعملية التنمية الشاملة بالسلطنة؟ وكيف ساهمت عملية توزيع الاستثمارات الصناعية في كل من المرحلة الراهنة والمستقبلية، وتغيير نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وتحديث الخريطة الاستثمارية الصناعية للمجتمع العماني؟. وللإجابة عن تلك التساؤلات السابقة، يمكن الكشف عنها من خلال تحليلنا لنوعية سياسات التنمية الصناعية، والتي ركزت عليها السلطنة وخاصة مع تطبيق أولى خططها الخمسية في عام 1976، وحتى الخطة (الراهنة) الرابعة 91 / 1995، والتي يمكن إيجازها كمايلي طبقاً لهذه الخطة[13]: (1) ضرورة العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي. (2) إعطاء أولوية للمشروعات الاستثمارية والقطاعات الانتاجية (غير النفطية). (3) تحقيق أهداف التنمية الشاملة وإعادة توزيع الاستثمارات بين المناطق. (4) ضرورة تحقيق السياسات الصناعية مع المحافظة على البيئة العمانية. (5) استكمال مشروعات البنية الأساسية والسعي إلى توفير الحاجات الأساسية. (6) دعم نشاط القطاع الخاص وخاصة المشروعات الإنتاجية الصناعية. (7) تطوير سياسات التنمية الصناعية بصورة مستمرة، عن طريق تنمية الموارد البشرية المحلية ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

وفي حقيقة الأمر، لقد أشرنا خلال تحليلنا الموجز لتطور الاقتصاد العماني، إلى مساهمات القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات التحويلية (غير النفطية) في حجم النشاط الاقتصادي ككل. وسوف نسعى حالياً للإشارة بصورة موجزة، لأهم الملامح العامة لتطوير القطاع الصناعي أو (التحويلي)، وذلك في ضوء السياسات الصناعية، والأسباب التي أدت إلى إنشاء منطقة الرسيل الصناعية في الثمانينات، وإلى أي حد سعت هذه السياسات إلى إقامة المزيد من هذه المناطق.

1 - هيكل القطاع الصناعي العماني: يتكون هذا القطاع من نوعين أساسيين، وذلك حسب التصنيف الدولي العام للأنشطة الاقتصادية وهما[14]: **أولاً:** الصناعات الاستخراجية، ويقصد بها الصناعات التي تقوم أساساً على عمليات الاستخراج من باطن الأرض مثل النفط، والمحاجر، واستخراج الفحم والمعادن وغيرها. **ثانياً:** الصناعات التحويلية، وتشمل الصناعات التي يتم تحويلها من المواد الخام إلى الأساسية وتصنيعها إلى منتوجات لاشباع الحاجات المتعددة للمستهلكين. ومثل هذه الصناعات: صناعة المواد الغذائية والمشروبات، وصناعة الأثاث والمصنوعات الخشبية، والكيماويات

ومنتوجات البترول والفحم والبلاستيك الأساسية، والغزل والنسيج والملابس والجلود، والصناعات المعدنية الأساسية، والمنتوجات التعدينية (غير المعدنية)، وصناعة الآلات والماكينات والمعدات. (وهذا ما سوف نهتم بتحليله في ضوء اهتمامات الدراسة).

تعكس إحصاءات المنشآت الصناعية المسجلة في الفترة ما بين عام 1975 عن عدد قليل جدا ، فلم يتجاوز هذا العدد عشرة فقط، تركز معظمها في بعض المشروعات الغذائية، وصناعة الأخشاب والماكينات الصغيرة. وخلال فترة الخطة الخمسية الأولى 76 / 1980، تم تسجيل 393 منشأة صناعية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تم انشاء 1931 منشأة صناعية خلال الخطة الخمسية الثانية 81 / 1985، علاوة على 1150 منشأة في الخطة الخمسية الثالثة 86 / 1990. وعموما يمكننا أن نشير لبعض الملاحظات عن تطور عدد المشروعات الصناعية خلال منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:[15]

أولًا: تعكس طبيعة سياسات التنمية الصناعية في السلطنة عن العديد من الحوافز المشجعة لإقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات (3384) مشروعا صناعيا وذلك في عام 1990، في حين لم يتجاوز هذا العدد (عشرة فقط) قبل عام 1970.

ثانيا: يوضح التوزيع النسبي لنوعية الصناعات حسب عدد مشروعاتها عن تباين ملحوظ، فلقد تصدرت صناعة الخدمات التعدينية (غير المعدنية) قائمة هذه الصناعات. حيث بلغت (1867 مشروعا) وبنسبة 53.8%، وتتمثل في صناعات مثل الزجاج، والاسمنت، والبلاط والرخام وغيرها. ثم جاءت في (المرتبة الثانية) الصناعات الخشبية والأثاث (761) مشروغا وبنسبة 21.8%، وفي (المرتبة الثالثة) نجد صناعة المنتوجات المعدنية والماكينات والمعدات (602) مشروعا وبنسبة 17.3%. وتجيء صناعة المواد الغذائية في (المرتبة الرابعة) حيث بلغ عدد مشروعاتها (143) مشروعا وبنسبة 4.1%، وفي (المرتبة الخامسة) نجد الصناعات الكيماوية (47) مشروعا وبنسبة 1.6%، وفي (المرتبة السادسة)، صناعة الورق والطباعة (35) مشروعا وبنسبة 1%. وصناعات الغزل والنسيج (21) مشروعا وبنسبة 0.6%، وذلك في (المرتبة السابعة) ثم صناعات تحويلية اخرى (6) مشروعات وبنسبة 0.2%، ثم أخيرا الصناعات المعدنية وعددها (مشروعان) وبنسبة 0.05%.

ثالثا: توضح مؤشرات مرحلة الخطة الخمسية الثانية 1985/81، عن اعتبارها أعلى المراحل في زيادة عدد المشروعات الصناعية، حيث بلغت جملة مشروعاتها

(1931) مشروعا، وبنسبة 55.4% من إجمالي عدد المشروعات الحالية. وهذا يعكس طبيعة اهتمامات السياسة الحكومية خلال هذه المرحلة، وتشجيع قيام المشروعات الصناعية للقطاع الخاص، ودعمها عن طريق العديد من السياسات الائتمانية والضريبية والجمركية وغيرها من حوافز تشجيع الصناعات وخاصة مع بداية الثمانينات.

ويؤكد على ذلك، نتائج إحدى الدراسات التي أجرتها إحدى منظمات الأمم المتحدة على دول غرب آسيا، أن معدلات النمو الصناعي في سلطنة عمان شهدت تطورا ملحوظا، حيث بلغت هذه المعدلات أعلى معدلات جميع مجموعة هذه الدول وهو 46.4%، ويليها الإمارات العربية 23.8%. ويبلغ أدنى معدل له في كل من الكويت والأردن والبحرين حيث بلغت نسبها (5.1% ، 4.9%، 1.5% على التوالي)، وذلك خلال الفترة من 1985/81 (U.N.ESCWA, 1987). وفي الواقع، نلاحظ أن ارتفاع معدلات النمو الصناعي وحجم الاستثمارات الصناعية التحويلية للسلطنة خلال النصف الأول من الثمانينات، يرجع أيضا لطبيعة مقارنة تلك الفترة بالفترات السابقة عليها، وخاصة إن لم يكن هناك وجود ملحوظ للنشاط الاستثماري الصناعي (التحويلي) قبل عام 1976.

وتعكس لنا المؤشرات الاحصائية لكل من حجم التكاليف الاستثمارية، وقوة العمل، والأجور عن بعض الحقائق المهمة التي توضح حقيقة إسهامات القطاع الصناعي في عملية التنمية الشاملة في السلطنة وخاصة منذ منتصف السبعينات، والتي تعتبر البداية الفعلية لنشأة الصناعات التحويلية. فقد بلغت جملة استثمارات المشروعات الصناعية حتى نهاية عام 1990 حوالي 381.7 (م.ر.ع) في حين بلغ مليوني ريال عماني في عام 1975. كما قدرت قوة العمل الحالية في نفس القطاع ب 26.7 ألف عامل، وجلة أجورهم السنوية 35.4 (م.ر.ع). كما أشارت أيضا نسبة ارتفاع عدد المنشآت الصناعية المسجلة حديثا، خلال العامين الماضيين، والمتوقعة أيضا خلال الخطة الخمسية الرابعة 91 / 1995 بحوالي 1107 مشروعات صناعية، وذلك بزيادة نسبية قدرها 33.3% من حجم المشروعات الفعلية التي بدأت الانتاج بالفعل في أواخر عام 1990[16].

ومن ناحية أخرى، تكشف عملية التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في مختلف مناطق السلطنة عن العلاقة بين عملية توزيع استثمارات المشروعات الصناعية وبين واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القاء الضوء على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية الموجودة بالفعل وذلك بصورة موجزة كما يلي[17]:

أولاً: تمثل منطقة الباطنة المركز الأول بالنسبة لتمركز المنشآت الصناعية بها، فقد بلغت جملة هذه المشروعات 992 مشروعات وبنسبة 28.5% من إجمالي عدد المشروعات بالسلطنة. ثم منطقة الشرقية 806 مشروعات وبنسبة 23.1%، وتأتي منطقة العاصمة في المرتبة الثالثة 691 مشروعا وبنسبة 19.8%. فمنطقة الداخلية 407 مشروعات بنسبة 11.7%، ثم محافظة ظفار 304 مشروعات بنسبة 8.7%، فمنطقة الظاهرة 269 مشروعا بنسبة 7.7%، وأخيرا منطقة مسندم 14 مشروعا بنسبة 4%.

ثانياً: تعكس تلك الاحصاءات السابقة، عن نوعية السياسات الصناعية والاهتمام بانشاء المشروعات في المناطق والأقاليم الأخرى، حيث جاءت منطقة العاصمة (مسقط) في الترتيب الثالث من حيث عدد المشروعات الصناعية، على الرغم من وجود منطقة الرسيل بها. وهذا يترجم العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تحدثها هذه المشروعات في الأقاليم الأخرى وخاصة فرص العمل وبناء الخدمات ومشروعات الأبنية الأساسية التي تلازم عملية التصنيع.

علاوة على ذلك، فإن سياسات التخطيط للاستثمار الصناعي في المرحلة الحالية من الخطة الخمسية الرابعة 91 / 1995، تعكس المزيد من الاهتمام بعملية توزيع الاستثمارات الصناعية على مختلف مناطق السلطنة بعد نجاح عملية التوطين الصناعي في منطقة الرسيل الصناعية. ولقد تم الإعداد حاليا لإنشاء ست مناطق صناعية اخرى، جاءت جميعها بعيدا عن منطقة العاصمة. وبالفعل يتم الآن الإعداد لافتتاح عدد منها قريبا. وفيما يلي هذه المناطق[18]:

1 - منطقة ريسوت الصناعية (بالمنطقة الجنوبية) بتكلفة مقدارها 4.95 (م.ر.ع).
2 - منطقة صحار الصناعية (بمنطقة الباطنة) بتكلفة مقدارها 4.85 (م.ر.ع).
3 - منطقة نزوى الصناعية (منطقة الداخلية) بتكلفة مقدارها 3.06 (م.ر.ع).
4 - منطقة صور الصناعية (منطقة الشرقية) بتكلفة مقدارها 3.6 (م.ر.ع).

وبالإضافة إلى هذه المناطق، يجرى حاليا التخطيط والدراسات اللازمة لانشاء منطقتين صناعيتين في كل من منطقة البريمي ومسندم. علاوة على تخفيض أسعار الكهرباء والمياه والخدمات الاساسية الحالية، ضمن الخطط العامة لتشجيع الحوافز الصناعية للقطاع الخاص ولا سيما في السنوات الأخيرة[19] خاصة أن تلك الخدمات ما زالت إحدى المعوقات الأساسية التي تواجه القطاع الصناعي الانتاجي. (وهذا ما سوف تكشف عنه نتائج الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل الصناعية).

2 - إسهامات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي والصادرات: تعكس مدى أهمية اسهامات القطاع الصناعي في مشاركته الفعلية في إجمالي الناتج المحلي،

وإن كانت طبيعة هذا القطاع تدل على حداثة نشأته في السلطنة وخاصة عند مقارنته بالقطاعات الصناعية الاخرى سواء أكانت في دول مجلس التعاون الخليجية أم غيرها من البلدان النامية الأخرى. فلقد بلغت جملة اسهامات قطاع الصناعات التحويلية في السلطنة في إجمالي الناتج المحلي عام 1975م بنحو 15.6 (م.ر.ع). وإن كانت تزايدت جملة إسهاماته ووصلت إلى ثلاثة أضعافها خلال الخطة الخمسية الثانية 81 / 1985، حيث ارتفع من 27 إلى 72.3 (م.ر.ع) كما شهد أيضا مساهمة نسبية خلال الخطة الخمسية الثالثة 86 / 1990، حيث ارتفع من 103.1 إلى 151.1 (م.ر.ع) أي بزيادة قدرها 33% من أساس بداية الخطة 1986.[20]

وعلى أية حال، فلقد بلغ متوسط النمو السنوي للقطاع الصناعي (التحويلي) خلال الخطة الخمسية الثالثة 1990/86 12.9% كما أنه من المتوقع أن يكون هذا المتوسط 12.7% خلال الخطة الحالية 91 / 1995. ومن ثم توضح لنا المؤشرات السابقة مدى الزيادة المطردة الذي شهدها هذا القطاع في الفترة ما بين 1990/75، وأهمية تركيز السياسات الصناعية على ضرورة مشاركة القطاع الصناعي في عملية تنويع مصادر الدخل القومي، وعدم التركيز على النفط واعتباره المورد الوحيد لهذا الدخل وخاصة أن ذلك يشكل خطرا على جميع خطط التنمية في المراحل الراهنة والمستقبلية. وعلى الرغم من زيادة معدلات النمو العالية التي حققها القطاع الصناعي الانتاجي ومشاركته في الناتج المحلي، إلا أن هذا الاسهام ما زال متواضعا ومحدودا، حتى مع نهاية الخطة الرابعة الحالية في عام 1995. فما زالت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ضئيلة، حيث بلغت 4.3% فقط طبقا للمؤشرات الاحصائية لعام 1990.[21]

وفي حقيقة الأمر، أن الآمال ما زالت معقودة على مدى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي بالإضافة أيضا إلى مشاركته في حجم الصادرات الخارجية، والعمل على تحقيق «سياسة إحلال الواردات» بصورة عامة. حيث تشير بعض الدراسات حول الصادرات الصناعية العمانية إلى مدى إسهام هذا القطاع، والذي ما زال محدودا في السنوات الماضية عند مقارنته ببعض الدول العربية الأخرى من مجلس التعاون على سبيل المثال. فلم يشارك قطاع الصناعات التحويلية في السلطنة إلا بنسبة 7.3% من إجمالي الصادرات 1985، في حين حقق هذا القطاع في دولة البحرين بحوالي 96% من إجمالي صادراتها. كما بلغت إسهامات هذا القطاع في كل من الكويت والسعودية والإمارات العربية بنسب (55.3% ، 19.3% ، 12.9 ،

على التوالي).[22] ولكن الفترة ما بين 1990/85 شهدت نموا نسبيا في حجم الصادرات الصناعية العمانية بالمقارنة بما كانت عليه في عام 1985. حيث ارتفع عدد الشركات الصناعية المصدرة من 39 شركة عام 1987 إلى 46 شركة في عام 1988، كما ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من 71 إلى 89 (م.ر.ع) خلال هذين العامين. كما يلاحظ، أن نسبة كبيرة من هذه الصادرات للصناعات التحويلية ساهمت بها صناعة المنتوجات الكيماوية، وذلك بنسبة 60%، ثم تليها الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الغذائية وصناعة الماكينات والآلات. وتشير بعض الإحصاءات الحديثة عن حجم إسهامات الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات العمانية وحتى نهاية عام 1991م. فقد ارتفع عدد الشركات المصدرة إلى 71 شركة صناعية وبلغت جملة صادراتها 244 (م.ر.ع).[23]

عموما، تلك نبذة سريعة لأهم المؤشرات العامة لسياسات التنمية الصناعية ومساهمة القطاع الصناعي في حجم الصادرات الخارجية الصناعية ومشاركته في إجمالي الناتج العام بالسلطنة منذ منتصف السبعينات وحتى الآن، والتي يمكن عرضها في عدد من الملاحظات التالية:

1 – ركزت استراتيجيات التنمية الصناعية على ضرورة المساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق زيادة الصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات الانتاجية الأخرى.

2 – كشفت المؤشرات والاحصاءات السابقة عن تطور مطرد لهيكل القطاع الصناعي. حيث بلغ عدد منشآته الحالية 3384 منشأة مع بداية عام 1991 في حين لم يتجاوز هذا العدد عشر منشآت قبل عام 1975م.

3 – توضح هذه الاستراتيجية حقيقة أبعاد تنموية مهمة، ألا وهي توزيع عائد الاستثمارات الصناعية على المناطق النائية الأخرى.

4 – هدفت الاستراتيجيات الحالية للتنمية الصناعية بالسلطنة على انشاء ست مناطق صناعية جديدة على غرار منطقة الرسيل الصناعية لتساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

5 – ساهم القطاع الصناعي بالتحديد (الصناعات التحويلية) إلى حد ما في إجمالي الانتاج المحلي والصادرات الصناعية، وبلغ عدد الشركات المصدرة حاليا 71 شركة صناعية.

6 – تركزت الاستراتيجية العامة للتنمية الصناعية على أهمية تشجيع القطاع الخاص ليأخذ زمام المبادرة في القطاع الصناعي.

وعلى أية حال، تلك هي أهم ملامح التنمية الصناعية في سلطنة عمان خلال عقدي السبعينات والثمانينات وأوائل العقد الحالي، والتي ساهمت في انشاء منطقة الرسيل الصناعية لتكون أولى المناطق الصناعية في السلطنة، والتي تكشف عن تجربة جديدة للتوطين والتخطيط الصناعي بها، والتي لا يمكن فهمها إلا في إطار سياسات التنمية الاقتصادية والصناعية التي توجد في المجتمع العماني، وهذا ما سوف نهتم به حاليا.

خامسا: منطقة الرسيل الصناعية: النشأة والتطور:

جاءت عملية انشاء منطقة الرسيل مواكبة لتطبيق سياسة التنمية الصناعية، وذلك خلال فترة الخطة الخمسية الثانية 1985.81 بالسلطنة. فلقد صدر المرسوم السلطاني رقم 1983/51 بالتخطيط لإنشاء هذه المنطقة، وبدأ الانتاج الفعلي في عام 1985. ومما هو جدير بالذكر، أن عملية إنشاء منطقة الرسيل تم بصورة علمية مدروسة يمكن التحقق منها من خلال مجموعة الدراسات المهمة التي قام باجرائها العديد من الهيئات والمنظمات العالمية المهتمة بقضايا المناطق الصناعية، ولا سيما المنطقة العالمية للتنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة حيث طرحت عددا من الشروط الأساسية وهي: (U.N.I.D.O., 1978[8]).

1 - طبيعة النشاطات الاقتصادية والمحلية التي تقوم بانتاجها.
2 - ضرورة ارتباط نوعية تلك الأنشطة بطبيعة البناءات الاجتماعية والثقافية.
3 - طبيعة الموقع، والحجم، وعلاقتهما بتوفير الخدمات الأساسية.
4 - توجيه السياسات الحكومية، نحو تحقيق أهداف المناطق الصناعية.
5 - ضرورة إجراء دراسات الجدوى والمسوح اللازمة قبل قيام الأنشطة الاقتصادية.
6 - نوعية المصادر المالية التي تقوم بامداد المناطق الصناعية وتمويلها.
7 - نوعية الاجراءات الحكومية والسلطات المحلية التي تهتم بالمناطق الصناعية.
8 - اختيار نوعية الصناعات وخطوط الإنتاج والتكنولوجيا الملائمة.
9 - طبيعة الأداء والتنظيم للمناطق الصناعية.
10 - المميزات الأخرى التي يحصل عليها المستثمرون في المناطق الصناعية.

وعموما، فسوف نسعى تباعا لتحليل تلك الشروط الأساسية السابقة ومدى تطابقها على منطقة الرسيل الصناعية، وذلك في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

وعكست المرحلة الأولى لافتتاح المنطقة في ديسمبر 1985، انشاء عدد من

المصانع التي بدأت الانتاج بالفعل، مع التخطيط للمرحلة الثانية التي أنشأت خلالها أحد عشر مصنعا تم دخولها مرحلة الانتاج مع نهاية عام 1990. كما يجري حاليا، خلال المرحلة الثالثة الانتهاء من مجموعة مماثلة من المصانع. وبإيجاز، يقوم بالانتاج حاليا 60 مصنعا من مختلف القطاعات الصناعية الانتاجية. وذلك حتى وقت إعداد الجانب الميداني للدراسة خلال الفترة من يناير/ ابريل 1992[24].

كما تستمر عملية تطوير منطقة الرسيل في الوقت الحالي لتوسيع حجمها وعدد المصانع بها وخاصة بعد أن تزايدت طلبات المستثمرين الصناعية في السنوات الأخيرة لنجاح التجربة وإقبال القطاع الخاص المحلي عليها. وبالفعل تم تخصيص مبلغ 9.7 (م. ر. ع) خلال الخطة الخمسية الرابعة[25].

كما جاءت عملية اختيار موقع منطقة الرسيل الصناعية من الناحية الجغرافية والايكولوجية البيئية على أسس سليمة حيث أقيمت على بعد 45 كم من العاصمة وتتوسط عددا من الطرق والمواصلات، كما تقرب من مطار السيب الدولي وميناء قابوس التجاري. علاوة على ذلك، أن هذه المنطقة تعتبر هيئة مستقلة أي تتمتع باستقلال مالي وإداري كامل. وتعد من الهيئات الوطنية العامة في السلطنة وتعمل تحت إشراف إدارة مستقلة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة.

وتقوم هيئة منطقة الرسيل الصناعية، بتقديم العديد من التسهيلات والخدمات وهي بإيجاز:

- تخصيص مساحات مجهزة لأغراض البناء والمرافق لمساحات مختلفة حسب المشروعات الاستثمارية، ويتراوح بعضها ما بين 1000-7000 متر، ويتم تأجيرها لمدة 25 عاما قابلة للتجديد. ويبلغ ايجار المتر الواحد في عام 1985 ريالا واحدا تم تخفيضه 75% حاليا ووصل إلى 0.25 ريال عماني.
- تخصيص المباني الجاهزة للمصانع ما بين 3000-4500 متر، وتتراوح أسعار ايجارها السنوي بين 2-4 ريالات للمتر.
- توفير جميع الخدمات الأساسية مثل الطرق العامة والمياه والكهرباء والغاز والاتصالات ومحطة معالجة المخلفات وحماية التلوث، والعديد من الخدمات الأخرى مثل البريد والخدمات الادارية.

علاوة على ذلك، تساهم في اجراء دراسات الجدوى اللازمة سواء قبل إنشاء المشروعات الصناعية، أو بعد انتهاء الانتاج وتسويقه وإقامة المعارض سواء في السلطنة أو خارجها كنوع من سياسات التشجيع المستمر للنشاط الصناعي الخاص.

كما تتبنى الدولة بعض السياسات المهمة لتشجيع اقامة المشروعات الصناعية التي تتمثل في مجموعة من الاجراءات الجمركية وهي كما يلي:

1 - السياسات الجمركية: تتمتع جميع المنتوجات الصناعية بالمنطقة بالاعفاءات الجمركية والضريبية على الواردات ولوازم الإنتاج المختلفة.

2 - الخدمات الإدارية: يتم تقديم هذا النوع من الخدمات في إطار مساهمة كل من هيئة الرسيل ووزارة التجارة والصناعة، والعمل على حماية المنتوجات من أساليب «الاغراق الاقتصادية».

3 - الخدمات الفنية (التقنية): ويشمل هذا النوع من الخدمات تقديم دراسات الجدوى للمشروعات وتحليل مستوى الأسعار ومشكلات التسويق والتوزيع والتحديث الإداري والمهني.

4 - الخدمات المالية: تعكس طبيعة الخدمات والتسهيلات المالية وتتمثل في تقديم المنح والقروض الميسرة عن طريق بنك عمان والبنوك التجارية الاخرى بالاضافة إلى الدعم الحكومي المباشر.

سادساً: مقومات الإنتاج بمنطقة الرسيل الصناعية:

بالإضافة إلى تلك العوامل المساعدة السابقة لعمليات الإنتاج، سوف نشير حاليا لأهم مقومات الإنتاج الصناعي الفعلية التي تتمثل في عدة مقومات وهي بإيجاز:

1 - المواد الخام: تتوافر في السلطنة الكثير من المواد الخام الأولية التي تقوم عليها صناعات متعددة. ومن أهم هذه المواد المتوفرة: النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات المعدنية وغير المعدنية والمواد الزراعية والأسماك، والتي يمكن الإشارة إليها كما يلي:[26]

أ - النفط الخام والغاز الطبيعي: تعتبر السلطنة من الدول البترولية التي تتمتع بثروة كبيرة من النفط والغاز، وحسب تقديرات النفط لعام 1990، فإن الانتاج أصبح 676 ألف برميل يوميا، ومن الغاز 4847 مليون متر مكعب كما يبلغ الاحتياطي من النفط 4250 مليار، والغاز 262 مليار متر مكعب.

ب - ويعتبر خام النحاس من أهم الخامات التي بدأ إنتاجها، حيث أنشىء مصنع بطاقة إنتاجية قدرها 20 ألف طن سنويا، بالقرب من خامات النحاس التي تقدر الكميات المتوافرة منها بنحو 12 مليون طن. كما

يتوافر خامات الكروم والمنجنيز والنيكل والرصاص والزنك والحديد.

جـ - الخامات غير المعدنية: ومن أهمها حجر الكلس والاسبستوس والرخام.

د - المواد الزراعية والأسماك: ويقدر اجمالي الأراضي الزراعية بحوالي 56 ألف هكتار. منها 80% مزروعة من المحاصيل المثمرة ولا سيما الفواكه. و 20% مزروعة بالخضراوات والمحاصيل الحقلية كما تتوافر بالسلطنة مقومات النشاط الرعوي وخاصة في مناطق جبال ظفار. وتعتبر الثروة السمكية من المواد الخام الأساسية في السلطنة، وتشير تقديرات إنتاج الأسماك بالسلطنة بحوالي 100 ألف طن سنويا.

2 - رأس المال: وبالنسبة لتوافر رأس المال اللازم للانتاج الصناعي بالسلطنة، فإنه يقوم على مصادر التمويل الذاتي أو يعتمد على الادخار المحلي للقطاع الخاص بوجه عام خلال الخطط الخمسية الأربع من 76 / 1995 ما يقرب من 635 (م.ر.ع).

3 - القوى العاملة: تعد مشكلة القوى العاملة الوطنية من المشكلات الأساسية التي تواجه السلطنة إلا أنها تعتمد بصورة كبيرة على العمالة الوافدة كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجية. وفي الواقع تدل الإحصاءات الرسمية لقوة العمل لعام 1990 أن حجم قوة العمل الكلية بلغت 529 ألف عامل في القطاعين العام والخاص وتشكل قوة العمل الوطنية 207 ألف عامل بنسبة 39.21% في مقابل 322 ألف عامل وبنسبة 60.8% للعمالة الوافدة. ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسبة الأخيرة الى 55.41% في عام 1995.[27]

4 - حجم السوق: في الواقع أن حجم السوق العماني، يعتبر من الأسواق المحلية صغيرة الحجم، حيث لا تتجاوز - حسب التقديرات السكانية بالسلطنة - عن مليوني نسمة. وإن كان متوسط دخل الفرد تتزايد بصورة مستمرة من 507 ريال عام 1975، إلى أكثر من 2000 ريال عام 1990. ومن المتوقع أن يصل إلى 2500 ريال عام 1995. وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم السوق المحلي يعد من أهم المشكلات التي تواجه الشركات الصناعية العاملة في منطقة الرسيل أو خارجها.

من هذا المنطلق، فإن التجربة العمانية الصناعية لديها الكثير من مقومات الإنتاج السابقة وإن كانت تواجهها بعض الصعوبات التي تتمثل في عدم توافر بعض

المواد الخام والعمالة الفنية الوطنية المدربة وحجم السوق المحلي العماني. وبالطبع يوجد العديد من الأمثلة العالمية التي تتغلب على هذه الصعوبات ولا سيما مشكلة المواد الخام في اليابان على سبيل المثال. وهذا ما سوف نشير اليه حسب نتائج الدراسة الميدانية.

سابعا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل الصناعية:

فيما يلي أهم نتائج الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل الصناعية التي يمكن عرضها في ثلاث نقاط أساسية:

أولا: تقييم إسهامات منطقة الرسيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: تقييم إسهامات منطقة الرسيل في التنمية الصناعية خاصة.

ثالثا: أهم الصعوبات التي تواجه منطقة الرسيل.

وقبل أن نتناول تلك النقاط السابقة التي تعكس أهم أهداف الدراسة الحالية، نود أن نشير إلى حقيقة مهمة مؤداها: ليس من السهولة الفصل بين كل من إسهامات منطقة الرسيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والتنمية الصناعية من ناحية أخرى، بقدر ما نركز على أن أهمية عملية الفصل جاءت لتفي بأغراض الدراسة والتحليل.

أولا: تقييم إسهامات منطقة الرسيل الصناعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

1 - **تنويع مصادر الدخل القومي:** تكشف طبيعة النشأة لمنطقة الرسيل عن نوعية السياسات الاقتصادية في السلطنة التي طبقت بالفعل مع منتصف السبعينات، وتركيزها على ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي. ومن هذا المنطلق كانت عملية انشاء منطقة الرسيل وبدء الانتاج في 60 مصنعا في الوقت الراهن يعد إسهاما أساسيا لمشاركة قطاع الصناعات التحويلية في عملية تنويع مصادر الدخل القومي وتغطية احتياجات السوق المحلي. كما كشفت مقابلة الدراسة مع مدير منطقة الرسيل «بأن أكثر من 48% من انتاج منطقة الرسيل يصدر إلى الأسواق الخارجية، ويساهم ذلك في توفير الكثير من العملات الصعبة التي كانت تنفق في استيراد المنتجات الخارجية[28]. علاوة على ذلك يبين الجدول التالي رقم 4 عدد الشركات الصناعية والتي تبلغ 24 شركة صناعية بالمنطقة وتصدر ما بين 40 إلى 100% من انتاجها للأسواق الخارجية.

جدول رقم (4)
عدد الشركات المصدرة
بالرسيل بالنسبة للشركات المنتجة بالمنطقة وبالسلطنة

الشركات المصدرة بالرسيل	إجمالي الشركات المنتجة بالرسيل	نسبة الشركات المصدرة لإجمالي الشركات المنتجة	الشركات المصدرة بالسلطنة	نسبة الشركات المصدرة بالرسيل لإجمالي الشركات المصدرة بالسلطنة
24	60	%40	71	%33.8

جدول رقم (5)
يوضح نوعية الصناعات وترتيبها بمنطقة الرسيل

الترتيب	نوعية الصناعات	العدد	النسبة (٪)
-1	صناعة المنتجات المعدنية	14	23.3
-2	صناعة المواد الغذائية والمشروبات	12	20
-3	صناعة الكيماويات والبلاستيك والأدوات المنزلية	9	15
-4	صناعة الملابس الجاهزة والغزل والنسيج	7	11.7
-5	صناعة المنتجات المعدنية الأساسية	6	10
-6	صناعة البناء والتشييد	4	6.7
-7	صناعة الأخشاب والأثاث	3	5
-8	صناعات متعددة مثل طلاء الذهب والمعادن	3	5
-9	صناعات الورق والطباعة	2	3.3
	الاجمالي	60	100

2 – **بناء الصناعات الوطنية الحديثة:** تركز معظم الدراسات الميدانية على المناطق الصناعية في العالم عن كشف أهم إسهاماتها في بناء الصناعات المحلية الحديثة.

وبالطبع لقد سعت الدراسة الحالية لأن تتعرف على حقيقة هذا الاسهام لمنطقة الرسيل وخاصة، أن للسلطنة ظروفها حول عملية التصنيع بصفة عامة، وبغض النظر عن نوعية المشروعات الصناعية والإحصاءات التي ترتبط بها من حيث إعدادها في الفترة الحالية ونوعيتها بوجه عام. إلا أننا نجد حسب ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية بأن طبيعة الصناعات الموجودة بمنطقة الرسيل تتميز بالطابع المتوسط أو صغير الحجم، ويمكن تصنيف هذه الصناعات وترتيبها كما يعرضها جدول رقم 5.

3 - **تشجيع القطاع الخاص**: يعكس أحد الأهداف العامة لعملية إنشاء منطقة الرسيل الصناعية تشجيع القطاع الخاص العماني على الاستثمار الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية التي لم يعرف معظمها الكثير من المستثمرين المحليين. كما توضح تحليلاتنا السابقة مجموعة السياسات والاجراءات الائتمانية والجمركية والفنية والادارية وغير ذلك من المساعدات المباشرة وغير المباشرة، التي توجه خصيصا لتطوير كفاءة القطاع الخاص المحلي وتحدي صعوبات حداثة النشاط لهذا القطاع، والطموحات الاقتصادية للعديد من المشروعات الصناعية. علاوة على ذلك، ان المتتبع لنشأة الصناعة الحديثة وخاصة الصناعات التحويلية بالسلطنة منذ بداية السبعينات، يلاحظ حقيقة مهمة ألا وهي: إن السياسة الحكومية ساهمت بالفعل في وضع أول نواة صناعية بالدولة عن طريق إسهام القطاع العام، والذي تمثل في إنشاء مجموعة من الشركات الصناعية الكبرى التي حققت نجاحا ملحوظا.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كشفت مقابلات الدراسة مع رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان «بأن عملية إنشاء منطقة الرسيل، كرست أساسا لجذب استثمارات القطاع الخاص من الخارج وتشجيعه على الاستثمار المحلي وخاصة في القطاع الصناعي التحويلي بدلا من القطاعات التجارية فقط»[29]. كما وجد المستثمرون العمانيون الكثير من المساهمات الحكومية المتعددة، وإن كان الكثير ما زال يتطلع إلى المزيد منها وخاصة في المرحلة الراهنة حتى يستطيع أن يقوى على مواجهة المنافسة الأجنبية وخاصة من جانب المنتجات الآسيوية. وهذا بالفعل ما أكدته نتائج مقابلة الدراسة مع أحد مديري مصانع الملابس الجاهزة، الذي عبر عن ذلك بقوله: «إن كثيرا من المصانع الموجودة لديها طموح للتوسع الصناعي ولكن هذا يتطلب دعما ماليا وفنيا من الجهات المسئولة على القطاع الصناعي بالسلطنة».

4 - **توفير احتياجات السوق المحلي**: وفي إطار تحليل أحد أهداف الدراسة الحالية والكشف عن مدى مساهمة منطقة الرسيل الصناعية في تلبية احتياجات السوق المحلي العماني، كشفت نتائج المقابلات الميدانية عدة حقائق نستطيع إيجازها كما يلي:

1 - ان غالبية الصناعات التحويلية التي تنتجها منطقة الرسيل موجهة أساسا لتلبية احتياجات السوق المحلي مثل الصناعات الغذائية والمشروبات والنسيج والصناعات الكيماوية والمعدنية الأساسية والبلاستيك والرعاية المنزلية، والتشييد والبناء وغيرها من الصناعات الأخرى التي كان السوق المحلي في أمس الحاجة إليها وهذا ما سوف نشير إليه لاحقا في جدول رقم 8.

2 - كما كشفت الدراسة عن أن ما يزيد على 95%-100% من إنتاج (36 شركة) من الشركات الصناعية تركز أساسا لتلبية احتياجات السوق العماني، مثل صناعات البناء والتشييد التي تحتاجها السلطنة في المرحلة الحالية.

3 - توجد نسبة كبيرة من الصناعات الأخرى التي توجه ما بين 40 إلى 50% لتغطية احتياجات السوق المحلي، وتصدر ما بين 60 إلى 50% للأسواق الخارجية.

4 - إن طبيعة الاقتصاد العماني يتميز بالاقتصاد الحر الذي يعمل على تشجيع الصناعات المحلية وفي الوقت نفسه يترك الباب مفتوحا أمام المنتجات الخارجية.

5 - فتح أسواق جديدة للمنتجات العمانية: في الواقع كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدة ملاحظات مهمة تتعلق بإسهامات الشركات المنتجة بمنطقة الرسيل ويمكن الإشارة لبعض هذه الملاحظات كما يلي:

أ - يوضح حجم الصادرات الصناعية التحويلية للسلطنة ونوعيتها أن جانبا كبيرا (يمثل 50% تقريبا) من هذه الصناعات تنتجها شركات المنطقة، ولا سيما الصناعات المعدنية والماكينات والآلات، وكانت أسواق دولة الامارات العربية أكثر استيعابا لهذه الصناعات وتقدر بحوالي 80% من اجمالي الانتاج الصناعي المصدر للخارج.

ب - توجد مجموعة من الصناعات التي تنتج بمنطقة الرسيل موجهة بصورة أساسية للتصدير الخارجي أو ما يطلق عليها بالصناعات التصديرية مثل صناعة الملابس الجاهزة، ويبلغ عدد هذه الشركات 6 تصدر 100% من إنتاجها للسوق الخارجي.

جـ - كشفت الدراسة أيضا عن أن ما يقرب من 50% من انتاج الشركات ككل بمنطقة الرسيل يصدر إلى الأسواق العربية والعالمية.

د - تحرص هيئة منطقة الرسيل[30] «على إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة بالسلطنة وخارجها»، كما عبر عن ذلك رئيس منطقة الرسيل ومدير التسويق أيضا.

6 - توفير فرص العمل للعمالة المحلية (التعمين): كشفت مؤشرات الدراسة الميدانية عن بعض الملاحظات التي ترتبط بهذه القضية في منطقة الرسيل وهي:

أ - إن عملية توفير فرص العمل للعمالة المحلية بالمنطقة ما زالت محدودة، ولا سيما في المرحلة الراهنة، ولا تزال في صالح العمالة الوافدة الآسيوية، بصورة خاصة، والتي لها مبرراتها الجوهرية، نظراً لزيادة الطلب عليها سواء من المشروعات الصناعية داخل المنطقة أو خارجها.

ب - على الرغم من ذلك، كشفت تحليلات الدراسة، عن وجود بعض التقدم النسبي في عدد العمالة المحلية، مقارنة بفترات بدء نشاط منطقة الرسيل في عام 1985 كما يظهر ذلك جدول رقم 6. حيث لم يكن تتجاوز نسبة العمالة المحلية عن 2% من إجمالي العمالة بالمنطقة، ثم ارتفعت إلى 21%، في مقابل 79% للعمالة الوافدة مع نهاية عام 1991.

جدول رقم (6)

تطور حجم العمالة المحلية إلى الوافدة بمنطقة الرسيل

	1985		1991	
	العدد	٪	العدد	٪
العمالة المحلية	10	2	686	21
العمالة الوافدة	490	98	2582	79
الإجمالي	500	100	3268	100

جـ - إن عملية توفير فرص العمالة المحلية بمنطقة الرسيل ترتبط بواقع مدى توفير هذه النوعية من العمالية في السوق المحلي من ناحية، وارتباطها بمشكلات أخرى مثل الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من ناحية أخرى. ويؤكد على ذلك نتائج مقابلة الباحث مع أحد مديري الشركات الصناعية حيث يشير[31] «إلى صعوبة استيعاب عمالة محلية أكثر من ذلك لأنها سوف تؤثر على مستويات الانتاجية وجودة الانتاج والمنافسة الخارجية، نظرا لعدم توافر الخبرة والمهارة وعدم استقرار العمال العمانيين في العمل».

د - علاوة على ذلك، لاحظ الباحث أن هناك عددا من الصناعات بالمنطقة، يندر

بها وجود العمالة المحلية، وخاصة صناعات البناء والتشييد، والصناعات المعدنية نظرا لتطلبها لمجهود كبير ومهارات عالية وظروف فيزيقية صعبة حيث لم تتعد نسبة العمالة المحلية الماهرة سوى 2% فقط من إجمالي هذه العمالة بالمنطقة.

هـ - أشارت نتائج مقابلة الدراسة إلى أن أكثر من 75% من العمالة المحلية التي تسعى للحصول على الوظائف والمهن بالمنطقة يأتون من خارج منطقة العاصمة، كما أن أكثر من 80% من هذه العمالة تسعى للحصول على فرص للعمل بصورة مؤقتة، لحين حصولها على وظائف أخرى في مواطنها الأصلية. كما يتضح ذلك من جدول رقم 7:

جدول رقم (7)

يوضح الموطن الأصلي للعمالة المحلية وطبيعتها ونوعيتها:

1- الموطن الأصلي للعمالة المحلية	(خارج العاصمة)	(منطقة العاصمة)	الاجمالي
٪	75	25	100
2- طبيعة العمالة المحلية (مؤقتة دائمة)	(مؤقتة)	(دائمة)	
٪	80	20	100
3- نوعية العمالة المحلية (ماهرة/ غير ماهرة)	(غير ماهرة)	(ماهرة)	
٪	98	2	100

حقيقة أن تحليل سوق العمل العماني وتوفير فرص للعمالة في منطقة الرسيل أو خارجها، يرتبط بالعديد من المتغيرات الأخرى مثل المتغيرات الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، والتي يتعذر تحليلها بصورة كاملة حاليا. علاوة على مميزات العمل بين كل من القطاعين الحكومي والخاص.

7 - التخطيط الصناعي والحضري: تكشف كل من مقابلات الدراسة الميدانية والملاحظة المباشرة ومعايشة الباحث طوال السنوات الأربع الماضية لمجتمع الدراسة، أن منطقة الرسيل تتميز عن غيرها من التجمعات أو الدوائر الصناعية التي تنتشر سواء في منطقة العاصمة أو المناطق الأخرى بالسلطنة، والتي يمكن أن نطلق على أغلبيتها بالمشروعات الصناعية أو الحرفية

Workshops، والتي تتركز على سبيل المثال في منطقة روي والوادي الكبير، ووادي عدي، وغلا وغيرها. «فمنطقة الرسيل الصناعية وضعت على أسس علمية مدروسة، وتتبع كل الأساليب والقواعد العامة اللازمة لهذا النوع من المناطق مع أخذها في الاعتبار مشكلة التلوث وحماية البيئة المحلية». كما أشار إلى ذلك مسئول حماية البيئة والتلوث بمنطقة الرسيل.

وعموما، فإن إقامة منطقة الرسيل ارتبطت بأهمية العوامل البيئية والحضرية، التي ربما لا تتوافر في الكثير من المناطق أو الدوائر الصناعية الأخرى. كما تهتم هيئة الرسيل منذ بداية إعطاء التراخيص اللازمة لانشاء المشروعات الصناعية، وحتى بعد عملية الانتاج لها بمشكلة التلوث، وذلك بالتعاون سواء مع الشركات الصناعية ووزارة البلديات الاقليمية والبيئية.

ثانيا: تقييم إسهامات منطقة الرسيل في التنمية الصناعية:

1 - **التنمية التكنولوجية**: في حقيقة الأمر أن عملية التنمية التكنولوجية لمنطقة الرسيل وما ترتبط بها من العوامل والمتغيرات ما زالت محدودة للغاية، وذلك في ضوء ما كشفت عنه الدراسة الميدانية، والسبب يرجع بالضرورة لنوعية الصناعات التي أنشئت حديثا، وتعتمد في مجملها على نوع من التكنولوجيا المتوسطة في معظم عمليات وخطوط إنتاجها. علاوة على ذلك أن جميع الشركات تعتمد كلية على التكنولوجيا المستوردة وخاصة من الشركات الكبرى التي تحتكر عمليات البحث والتنمية Research & Development بعيدا عن منطقة الرسيل ذاتها. الأمر، الذي جعل بعض الشركات الصناعية بالمنطقة تعاني من قلة توافر العمالة الماهرة اللازمة لصيانة هذه التكنولوجيا، بالاضافة إلى وجود نقص في بعض قطع الغيار والآلات، وعدم المعرفة الكافية بأسواق التكنولوجيا العالمية وأسعارها. وإن كان ذلك لا ينفي وجود عدد قليل من الشركات التي تسعى لتطوير وتنمية التكنولوجيا المستخدم بصورة جزئية، مثال ذلك[32] شركة بلاد عمان (قطاع الصناعات المعدنية).

2 - **التعاون مع الشركات المحلية**: حرص الكثير من علماء الاقتصاد والمهتمين بعملية التنمية التكنولوجية في الوقت الحاضر، بتحليل الآثار الناتجة عن التعاون الصناعي والتجاري بين الشركات الصناعية، ومدى انعكاسه على زيادة الاستثمار والإنتاجية وتحقيق الأرباح وزيادة العمالة وغيرها، وهذا في

مجمله ما يطلق عليه بالآثار المباشرة وغير المباشرة Direct & Indirect Linkages والتي تنتج من عمليات التعاون بين الشركات الصناعية.

وفي إطار تحقيق أهداف الدراسة الحالية، كشفت مقابلاتنا الميدانية سواء مع المسئولين عن القطاع الصناعي بالهيئة أو مع مديري الشركات العاملة بالمنطقة حول طبيعة التعاون بين الشركات الصناعية داخل منطقة الرسيل أو خارجها، إن ذلك لم يتحقق بصورة فعالة نتيجة لعاملين أساسيين هما:

أولًا: حداثة النشأة التاريخية لهذه الشركات من ناحية.

ثانيا: اعتماد نسبة كبيرة من الشركات الصناعية على استيراد احتياجاتها من المواد الخام من الأسواق الخارجية نظرا لعدم توافرها في الأسواق المحلية من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من الحقائق الواقعية السابقة، إلا أن مقابلات الدراسة كشفت أيضا عن وجود مظاهر هذا التعاون بين الشركات سواء بالمنطقة أو خارجها، حيث أشارت أكثر من 25 شركة صناعية أنها تقوم بشراء جزء من المواد الخام الأساسية لها من الأسواق المحلية، وإن كانت تعتبر نسبة كبيرة من هذه المواد تستعمل في عمليات التغليف والتعبئة المتوافرة لدى بعض الشركات المحلية. ومن ناحية أخرى أشارت مقابلة مديري بعض شركات القطاع الصناعي الغذائي مثل (شركة حلويات عمان) «بأنها تعتمد على الأسواق المحلية بنسبة 50% من توفير المواد الخام اللازمة من السوق العماني»[33].

3 – **التحديث الإداري والتدريب المهني:** ترتبط عملية التنمية الصناعية بالكثير من المظاهر المهمة، ومنها ما يعرف بالإدارة التكنولوجية وبعملية Know - how وتكشف نتائج الدراسة الميدانية عن بعض الملاحظات التي ترتبط بهذه القضية وهي:

1 – تكاد تكون عملية التحديث الإداري، لا وجود لها على الاطلاق في منطقة الرسيل في المرحلة الحالية وخاصة أن جميع مديري هذه الشركات من المديرين الوافدين، (باستثناء شركتين فقط).

2 – ترتبط عملية التحديث الإداري، بالكثير من العوامل التي تفسر طبيعة سوق العمل العماني والنشأة الحديثة لقطاع الصناعات التحويلية وقلة توافر الكفاءات الإدارية والمهنية العليا في هذا القطاع.

3 – توجد بعض الجهود البسيطة في مجال التحديث الإداري والمهني بقطاع الصناعات المحلية والتي تقتصر على عقد الدورات التدريبية والندوات.

4 - أما بالنسبة لمشكلة التدريب المهني، فما زالت محدودة، ومعظم الشركات الصناعية تعتمد على العمالة الوافدة نظرا لعدم توافر العمالة الماهرة أو شبه الماهرة محليا، والتي لم تتراوح سوى 2% من اجمالي العمالة المحلية بالمنطقة كما أشرنا إلى ذلك سابقا في جدول رقم 7.

5 - توجد بعض الشركات الصناعية بالمنطقة، تسعى إلى تقديم بعض برامج التدريب داخل العمل للعمانيين تحت ما يسمى on-the-job training، وخاصة مؤخرا بعد صدور عدد من الاجراءات الحكومية.

6 - في ضوء هذه الحقائق السابقة لاحظ الباحث بالفعل أن هناك تمايزا بين الاتجاهات الاجتماعية والمهنية لفئة مديري الشركات نحو العمل والتدريب للعمالة المحلية. فلقد أكد على سبيل المثال[34] المدير العماني (لشركة كابلات عمان) «بأن سياسة الشركة تحرص على تشغيل العمالة المحلية مقارنة بالشركات الأخرى، حيث بلغ اجمالي العمالة المحلية 38%»، ويعد ذلك أعلى نسبة بالمنطقة.

7 - في الواقع، وحسب ما كشفت عنه الدراسة الميدانية: ان عملية التدريب المهني، ترتبط بالعديد من المشكلات والعوامل الأخرى، التي تتداخل في تفسيرها وتشكيلها عموما ومنها: توافر العمالة الفنية المحلية، سياسات التدريب المهني المحلية، سياسات الأجور والحوافز بالقطاع الصناعي، والاتجاهات العامة للمديرين أو ما يسمى بالأخلاق المهنية والاجتماعية.

4 - **اختيار التكنولوجيا الملائمة:** توصلت الدراسة الميدانية لعدة حقائق امبريقية وهي باختصار:

أولاً: بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة[35]:

1 - إن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في منطقة الرسيل يمكن أن يطلق عليها بتكنولوجيا متوسطة أو صغيرة.

2 - تتميز معظم عمليات الإنتاج باستخدامها أسلوب العمالة المكثفة Labour Intensive Technique ولا سيما صناعات النسيج والملابس الجاهزة، وتعتمد صناعات مثل الصناعات الغذائية والرعاية المنزلية والصحية على أسلوب شبه التكنولوجيا الرأسمالية Semi-Capital Technique.

3 - جميع الصناعات التحويلية الأخرى بمنطقة الرسيل، تقوم على كل من الأسلوبين السابقين وخاصة الصناعات المعدنية.

ثانياً: بالنسبة للعمالة المحلية:

1 – تعكس نوعية التكنولوجيا بمنطقة الرسيل، أنها في صالح العمالة الوافدة في الوقت الراهن، على الرغم من حدوث تقدم نسبي في عدد العمالة المحلية الموجودة حاليا، كما أشرنا الى ذلك سابقا في جدول رقم 6.

2 – ما زالت توجد بعض المشكلات الأخرى التي ترتبط بعملية التدريب المهني، ولا تزال الحاجة ماسة لربط سياسات التدريب بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ثالثاً: بالنسبة للمواد الخام المحلية:

1 – توضح طبيعة التكنولوجيا المستخدمة بمنطقة الرسيل، حقيقة الاستفادة من بعض المواد الأولية المتوافرة التي تعتمد على ما بين (50%-100%) من موادها الخام من السوق المحلي وهي تتركز في صناعات البناء والتشييد والصناعات الغذائية.

2 – ما زالت الغالبية العظمى (93%) من مجموع الشركات الصناعية بالمنطقة تعتمد على استيراد المواد الخام، من الأسواق الخارجية.

رابعاً: بالنسبة لرأس المال:

1 – تكشف نوعية حجم الصناعات الموجودة بالفعل في منطقة الرسيل، بصناعات تتلاءم في الواقع، مع حجم وقوة رأس المال المحلي.

2 – تسعى السياسة الائتمانية لتشجيع صغار المستثمرين المحليين للمساهمة في القطاع الصناعي.

خامساً: بالنسبة للانتاج الصناعي وتوفير الحاجات الأساسية: تتمثل أغلبية نوعية الصناعات الموجودة بالمنطقة عن مدى حاجة السلطنة اليها، سواء في عمليات التنمية أو توفير الضروريات الأساسية للسوق المحلي.

سادساً: بالنسبة للتصدير وفتح أسواق جديدة: تعكس نوعية التكنولوجيا المستخدمة في منطقة الرسيل بهدف زيادة الإنتاجية وتحقيق الأرباح بالدرجة الأولى، ومواجهة مشكلة صغر حجم السوق المحلي، كما سعت الكثير من الشركات الصناعية إلى فتح أسواق جديدة لها في الأسواق الخليجية بل العالمية الأخرى، وتوجد بعض الصناعات بالمنطقة موجهة أساسا للتصدير فقط، مثل صناعات الملابس الجاهزة كما يتبين ذلك في جدول رقم 8:

جدول رقم (8)
يوضح نوعية الصناعات ونسبة تغطيتها
للسوق المحلي واسهاماتها في التصدير

نوعية الصناعات	تغطية احتياجات السوق المحلي	التصدير للخارج ٪
- البناء والتشييد	100	-
- الملابس الجاهزة	-	100
- الكيماويات والبلاستيك والأدوات المنزلية	80	20
- المواد الغذائية والمشروبات والنسيج	60	40
- المنتوجات المعدنية والأساسية والأثاث	50	50
- الورق والطباعة وصناعات اخرى	40	60

سابعاً: بالنسبة لحماية البيئة (التلوث):

1 - تعكس نوعية التكنولوجيا المستخدمة في منطقة الرسيل مدى ملاءمتها لطبيعة البيئة المحلية والحرص على منع التلوث بالمنطقة.

2 - تم إعداد منطقة الرسيل قبل بدء الإنتاج، على أسس علمية مدروسة مع الأخذ في الاعتبار أهمية العامل البيئي والايكولوجي.

3 - تسعى هيئة الرسيل بالتعاون مع وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وإدارة الشركات الصناعية على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع التلوث.

وأخيراً، تلك هي أهم النقاط الأساسية التي كشفت عنها الدراسة الميدانية على منطقة الرسيل ومدى اسهامها في عملية التنمية الصناعية، كما سعت للتعرف على الصعوبات الصناعية في المنطقة.

ثالثاً: أهم الصعوبات التي تواجه منطقة الرسيل الصناعية:

1 - مشكلة الخدمات والمرافق: بالنسبة لنوعية المرافق والخدمات بمنطقة الرسيل فلقد كشفت الدراسة أن جميعها متوافرة، ولكن أسعارها غالية جدا وخاصة الكهرباء والمياه والاتصالات. فلقد أشارت مقابلة الدراسة مع أحد مديري شركات البناء «بأنها تنفق 30 ألف ريال عماني شهريا على المياه والكهرباء فقط (أي ما يوازي 75 ألف دولار شهريا)».

2 - مشكلة المواد الخام: كشفت نتائج مقابلات الدراسة عن وجود مشكلة توافر المواد الخام، والتي تواجه نسبة كبيرة من الشركات الصناعية بمنطقة الرسيل، (باستثناء بعض شركات البناء والتشييد، وقطاع الصناعات الغذائية فإنها تحصل على 50% من موادها الخام من السوق المحلي) وذلك يساهم في اجمالي تكاليف الإنتاج ويضعف من قوة المنافسة.

3 - الموارد المالية: على الرغم من جملة إسهامات الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر الذي يخصص للقطاع الخاص الصناعي، إلا أن نتائج الدراسة كشفت عن وجود نقص في الموارد المالية لعدد من الشركات الصناعية بالمنطقة، والتي ترغب في تحسين نوعية الإنتاج والتوسع في حجمها وكثرة الاجراءات الإدارية والشروط المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية.

4 - مشكلة العمالة الفنية المحلية: توضح طبيعة هذه المشكلة مدى احتياج المشروعات الصناعية لكثير من العمالة الماهرة وشبه الماهرة. ولقد كشفت مقابلات الدراسة الميدانية عن نوعية العمالة المحلية التي تبحث عن وظائف بالمنطقة، أن غالبيتها 98% عمالة غير ماهرة كما وضح ذلك سابقا في جدول رقم 7، مما يتعذر تخصيص وظائف بالشركات الصناعية. وفي حقيقة الأمر توجد بعض مراكز التدريب المهني التي بدأت نشاطها حديثا في السلطنة ويجب ربط هذه المراكز باحتياجات القطاع الصناعي.

5 - مشكلة التسويق: بالإضافة إلى مشكلة صغر حجم السوق العماني، فإن مشكلة التسويق تواجه الشركات بالمنطقة وخاصة عمليات التوزيع في أنحاء السلطنة نتيجة لبعد التجمعات السكانية ومناطق تمركزها. «فضلاً عن عدم إجراء الدراسات اللازمة حول التسويق، ومعرفة أذواق المستهلكين، والمنافسة المحلية والأجنبية» كما حدد ذلك بوضوح مدير وحدة التطوير الصناعي بوزارة التجارة والصناعة.[36]

6 - مشكلة المنافسة الاجنبية: عكست نتائج مقابلة الدراسة ونتائجها الميدانية على منطقة الرسيل، بأن مشكلة المنافسة الاجنبية تعتبر من المشكلات الاساسية التي تواجه عمليات الإنتاج والحد من زيادة وتوسعات الشركات في الوقت الحاضر او في المستقبل. وعموما نحاول أن نشير فيما يلي لأهم الملاحظات الميدانية التي كشفت عنها الدراسة حول هذه المشكلة:

1 - حداثة عهد المستثمرين الصناعيين العمانيين في مجال الصناعات التحويلية.

2 - وجود بعض المستثمرين أو المديرين الذين ليس لديهم وعي صناعي بالمشروعات الصناعية.

3 - تعاني بعض المشروعات الصناعية من مشكلة سوء الإدارة، وعدم اختيار التكنولوجيا او الصناعات الملائمة.
4 - تعكس نوعية الصناعات أو المنتوجات الاجنبية مدى قدرتها على المنافسة مع الصناعات المحلية نظرا لارتباط الاولى وشركاتها مع الشركات العالمية.

تلك هي اهم المشكلات التي تواجه الشركات الصناعية في منطقة الرسيل في الوقت الراهن، وسعت الدراسة لتحليلها في إطار تحقيق اهدافها الاساسية، والتي يمكن الاستفادة منها في رسم سياسات التخطيط والاعداد للمناطق الصناعية الأخرى في المرحلة الحالية والقادمة.

ثامناً: النتائج العامة والتوصيات: قبل أن نتناول أهم النتائج العامة والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة نود أن نشير إلى عدة حقائق مهمة ترتبط بنوعية هذه الدراسة وأهدافها، وهي كمايلي:

أولًا: سعت الدراسة لتحليل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والصناعية، التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية في دول العالم الثالث، والحاجة الماسة حالياً لمساهمة القطاع الصناعي ومشاركته في عمليات التنمية الشاملة.

ثانياً: ركزت الدراسة على أهمية إعطاء خلفية تاريخية مختصرة عن النشأة التطورية للمناطق الصناعية في العالم، وعن أهم أسباب وعوامل انتشارها وارتباطها بما يعرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ثالثاً: من الصعوبة حاليا أن نصدر تعميمات حول النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية وإسهامات ودور المناطق الصناعية في العالم الثالث وخاصة أن الدراسة الحالية ركزت على تقييم منطقة صناعية واحدة في سلطنة عمان. ومن ثم، يجب الأخذ في الاعتبار طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، الذي يوجد بالفعل في مجتمعات الدول النامية، والعوامل التي تؤثر على أداء المناطق الصناعية في هذه الدول وفاعليتها.

وعموماً، سوف نشير فيمايلي لأهم النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة، ومدى الإسهامات التي تشارك بها منطقة الرسيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسلطنة عمان. علاوة على ذلك سنوضح أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذه المنطقة والتي نبرزها في مجموعة من التوصيات.

أولًا: النتائج العامة:

1 - ارتبطت عملية انشاء منطقة الرسيل الصناعية، بواقع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بالسلطنة، وخاصة منذ بداية السبعينات، وهدفت

لتغيير نمط الإنتاج الاقتصادي العماني التقليدي وتنويع مصادر الدخل القومي ومساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي.

2 - تعكس أهم استراتيجيات التنمية الصناعية وإنشاء منطقة الرسيل في بناء الصناعات الوطنية الحديثة، والتي تم ادخالها في السنوات الأخيرة بالسلطنة، وركزت على توفير الحاجات الأساسية للمجتمع العماني.

3 - توضح نوعية السياسات الاقتصادية، أهمية دور القطاع الخاص وتشجيعه في عمليات التنمية الصناعية، وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية، وتمثلت تلك السياسات في الإجراءات الإدارية والجمركية والضريبية، والائتمانية والتسويقية علاوة على الخدمات الفنية الأخرى.

4 - تركزت إحدى إسهامات منطقة الرسيل في توفير احتياجات السوق المحلي من السلع والمنتوجات الضرورية، والعمل على احلال سياسة الواردات، حيث يوجه ما يقرب من (ثلثي) إجمالي عدد الشركات الصناعية انتاجها للسوق المحلي.

5 - كرست أهداف منطقة الرسيل في العمل على فتح أسواق جديدة للمنتوجات العمانية حيث شاركت نحو (24) شركة صناعية في عمليات التصدير. وتمثل حالياً (ثلث) إجمالي عدد الشركات المصدرة في قطاع الصناعات التحويلية بالسلطنة.

6 - توضح مؤشرات استخدام العمالة المحلية في منطقة الرسيل عن زيادة الاعتماد على القوى العاملة المحلية وخاصة في المرحلة القادمة، وحدوث تطور نسبي في هذا المجال. حيث أصبح عدد العمالة العمانية الفعلية في الشركات الصناعية (21٪) مع نهاية عام 1991.

7 - ارتبطت عملية إنشاء منطقة الرسيل الصناعية بالأبعاد الأساسية للتوطين الصناعي الحديث وخاصة أبعاد التخطيط الصناعي والبيئي والحضري، فضلاً عن اختيار نوعية الصناعات التي تهتم بالحفاظ على البيئة المحلية ومنعها من التلوث.

8 - ساهمت نوعية الصناعات الحديثة الموجودة بمنطقة الرسيل على استحداث سبل جديدة للتنمية التكنولوجية، والتي تم انشاؤها بالسلطنة في السنوات الأخيرة، وإن كانت تحتاج للمزيد من توجيه سياسات التصنيع والعمل على خلق التكنولوجيا.

9 - تحرص نسبة كبيرة من الشركات الصناعية العاملة بالمنطقة (42٪ من إجمالي عدد الشركات) على أهمية تعاونها مع الشركات الأخرى في قطاع الصناعات التحويلية بالسلطنة، وذلك على الرغم من حداثة نشأتها التاريخية.

10 - توضح حقيقة واقع الصناعات الموجودة بمنطقة الرسيل عن مدى ملاءمتها

واختيارها لما يسمى بالتكنولوجيا الملائمة، واستخدام كل من أسلوبي تكثيف رأس المال والعمل والحرص على حماية البيئة من التلوث.

ثانياً: التوصيات:

1 - ضرورة العمل نحو زيادة إسهامات القطاع الصناعي التحويلي للمشاركة، في تنويع مصادر الدخل القومي، وإجمالي الناتج المحلي حتى يساهم بصورة أكثر فاعلية في المرحلة الراهنة والمستقبلية، حيث لم تتجاوز نسبة إسهامات هذا القطاع حالياً سوى (5٪) فقط من إجمالي الناتج المحلي العماني.

2 - يجب استمرارية تشجيع القطاع الخاص واستحداث أساليب جديدة لزيادة التسهيلات الائتمانية وتوفير رؤوس الأموال اللازمة التي يتطلبها هذا القطاع سواء لانشاء صناعات جديدة وحديثة، أو التوسع في حجم الشركات الصناعية الموجودة بالفعل.

3 - العمل على تخفيض تكاليف الخدمات وخاصة الكهرباء والمياه والاتصالات في منطقة الرسيل حتى يساهم ذلك في خفض تكاليف الإنتاج الفعلية، والقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

4 - تطوير سياسات التدريب الإداري والمهني بالسلطنة وربطها باحتياجات سوق العمل الفعلية، مع التركيز على متطلبات القطاع الصناعي التحويلي.

5 - العمل على نشر الوعي الصناعي لدى المستثمرين العمانيين، وزيادة فاعليه القطاع الصناعي الاستثماري، والحد من الأنشطة التجارية الهامشية وتقديم المزيد من الخدمات الفنية والمهنية.

6 - زيادة جهود السياسات الاقتصادية والصناعية، نحو تشجيع الصناعات الوطنية بمنطقة الرسيل وخاصة من «أساليب الاغراق» من جانب بعض الشركات المنافسة للمنتوجات المحلية.

7 - ضرورة تبني سياسات التنمية التكنولوجية والبدء في تكوين مؤسسات البحث العلمي والصناعي اللازمة لخلق تكنولوجيا محلية، ولا سيما إنشاء مراكز البحث العلمي المتخصصة بالإضافة للتعاون مع جامعة السلطان قابوس.

8 - تطوير أساليب التسويق الحالية للشركات الصناعية بمنطقة الرسيل سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية، للحد من مشكلات صغر حجم السوق المحلي من ناحية، والمنافسة الأجنبية بها من ناحية أخرى.

9 - العمل على تشجيع الاستثمارات الخليجية والأجنبية في قطاع الصناعات التحويلية، وخاصة ما يعرف «بالاستثمار المشترك»، حتى يساهم في تطوير

نوعية الإنتاج، والقدرة على المنافسة العالمية، وفتح أسواق أخرى للمنتوجات المحلية، والاستفادة من الخبرة التكنولوجية والإدارية المتعددة.

10 - دراسة إمكانية إقامة مناطق حرة، خاصة في المرحلة القادمة، والاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للسلطنة في منطقة الخليج، ولا سيما، بعد سياسة التشجيع لانشاء عدد من المناطق الصناعية الأخرى بالسلطنة على غرار منطقة الرسيل.

جدول رقم (1)
معدلات النمو المستهدفة لأهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الخطة الخمسية الرابعة مقارنة بالخطة الخمسية الثانية والثالثة.

الخطة الخمسية الثانية	الخطة الخمسية الثالثة		البيـــــــان	الخطة الخمسية الرابعة	
السنة الأخيرة للخطة ((1985) م.ر.ع	السنة الأخيرة للخطة (1990) م.ر.ع*	متوسط معدل النمو السنوي %		السنة الأخيرة للخطة (1995) م.ر.ع	متوسط معدل النمو السنوي %
1675	1587	(1.1)	1 - القطاعات النفطية	2.21	4.9
			القطاعات غير النفطية		
464	471	0.3	أ - قطاعات انتاج المصانع	779	11.1
1337	1535	2.8	ب - قطاعات انتاج الخدمات	3.54	6.0
1801	2006	2.4	2 - جملة القطاعات غير النفطية	2853	7.3
			3 - ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة		
(33)	(70)	00	زائدا: الرسوم الجمركية	(97)	00
			4 - اجمالي الناتج المحلي بالاسعار		
3454	3522	0.4	الحكومية للمنتج (1+3-3)	4777	6.3

* تفسيرات أولية.

المصدر: مجلس التنمية: المكونات الأساسية للخطة الخمسية الرابعة 91 / 1995 (أهم المؤشرات)، جدول رقم (1) ص 10.

جدول رقم (2)

التكاليف الاستثمارية وقوة العمل للصناعات المسجلة حتى 1990/12/31

البيان	عدد المنشآت	التكاليف الاستثمارية ر.ع	قوة العمل العدد	قوة العمل الأجور السنوية ر.ع
منشآت مسجلة*	3484	381759900	26737	35233400
موافقات مبدئية على التسجيل**	1107	15922818	5192	4725597
الجملة	4591	397682718	31929	39958997

التكاليف الاستثمارية وقوة العمل للصناعات

المسجلة خلال الفترة من 1991/1/1إلى 1991/6/30 .

البيان	عدد المنشآت	التكاليف الاستثمارية ر.ع	قوة العمل العدد	قوة العمل الأجور السنوية ر.ع
منشآت مسجلة	58	5924300	928	1127000
موافقات مبدئية على التسجيل	34	2182475	227	249512
الجملة	92	8106775	1155	1376512

* منشآت قائمة أكملت إجراءات التسجيل الصناعي.

** منشآت قائمة لم تكمل إجراءات التسجيل الصناعي.

المصدر: المديرية العامة للصناعة، وزارة التجارة والصناعة، لمحة عن الصناعة في عمان حتى يونيو 1992، مسقط 1992، ص 8.

جدول رقم (3)
عدد المنشآت الصناعية المسجلة خلال
السنوات 1975-1990 حسب المناطق الجغرافية

السنوات / المناطق الجغرافية	1975	الخطة الخمسية الأولى 76-80	الخطة الخمسية الثانية 81-85	الخطة الخمسية الثالثة 86-90	الجملة
محافظة مسقط (11)	10	172	299	210	691
منطقة الباطنة (21)	-	77	544	372	993
محافظة مسندم (31)	-	-	12	2	14
منطقة الظاهرة (41)	-	21	131	117	269
المنطقة الداخلية (51)	-	18	253	126	407
المنطقة الشرقية (61)	-	101	496	209	806
منطقة الوسطى (71)	-	-	-	-	-
محافظة ظفار (81)	10	4	196	104	304
الجملة	10	393	1931	1150	3484

المصدر: المديرية العامة للصناعة، وزارة التجارة والصناعة لمحة عن الصناعة في عمان حتى يونيو 1191. مسقط، 1992، ص 7.

الهوامش

(1) انظر الملاحق الخاصة بأدلة المقابلة لمديري الشركات والمسئولين.

(2) يتركز اهتمامنا حاليا على القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية فقط) حسب اهتمامات الدراسة.

(3) انظر، منظمة التنمية الصناعية (الأمم المتحدة)، ندوة المناطق الصناعية الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار، دبي 1988.

(4) المرجع السابق.

(5) توجد بعض التقديرات الأخرى حول المناطق الصناعية، والتي تشير فيها إلى أن العدد الإجمالي للمناطق الصناعية فقط في العالم، يصل إلى 450 منطقة. (انظر): (U.N.I.D.O., 1978 a).

(6) منطقة التنمية الصناعية، مرجع سابق.

(7) للمزيد من التحليلات، انظر المرجع السابق.

(8) عند تحليل تراث المناطق الصناعية، يوجد الكثير من المفاهيم التي تدخل معها مثل الدوائر والمراكز، كما يحدث خلطاً بين استخدامات المناطق باللغة العربية، مثل استخدام Area, Estate على سبيل المثال. وعموماً، توجد بعض التحليلات المهمة التي توضح هذه الاستخدامات، أو التمييز بين المناطق الحرة، والصناعية، ويتركز اهتمامنا الحالي على المناطق الصناعية فقط، للمزيد من التفاصيل حول هذه التحليلات انظر؛ (U.N.I.D.O., 1978 b).

(9) انظر مجلس التنمية، الخطة الأولى، مسقط، 1980.

(10) نفس المرجع السابق.

(11) انظر مجلس التنمية، الخطة الرابعة، مسقط، 1990.

(12) انظر جدول رقم (1).

(13) للمزيد من التفاصيل، انظر، مجلس التنمية، الخطط من 1976 إلى 1990.

(14) توجد بعض التحليلات التي تناولت القطاع الصناعي في عمان، انظر معهد الإدارة العامة، مجلة الإداري، مسقط، 1991.

(15) المديرية العامة للصناعة، وزارة التجارة والصناعة، مسقط، 1992.

(16) انظر جدول رقم (2).

(17) انظر جدول رقم (3).

(18) مجلس التنمية، الخطة الرابعة، مسقط، 1990.

(19) غرفة تجارة وصناعة عمان، مجلة الغرفة، العدد 47، مارس / أبريل مسقط، 1992.

(20) المديرية العامة للصناعة، مرجع سابق.

(21) انظر، مجلس التنمية الخطة الرابعة.

(22) دائرة البحوث الاقتصادية والاحصاء، ندوة الاستثمار الصناعي في سلطنة عمان، غرفة تجارة وصناعة عمان: مسقط 1988.

(23) غرفة تجارة وصناعة عمان، مجلة الغرفة، مرجع سابق.

(24) للمزيد من التفاصيل، انظر، هيئة الرسيل الصناعية، دليل ومجلة منطقة الرسيل العدد (1) سبتمبر 1990.

(25) انظر مجلة هيئة الرسيل الصناعية عدد نوفمبر 1991.

(26) انظر، مجلة الإداري، عدد خاص عن الصناعة، معهد الإدارة العامة مسقط، 1991.

(27) مجلس التنمية، الخطة الرابعة، مرجع سابق.

(28) مقابلة الدراسة، مع سالم الاسماعيلي، مدير هيئة الرسيل بتاريخ 1992/1/13.

(29) مقابلة الدراسة، مع رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان 1992/1/15 ومدير إحدى شركات الملابس 1992/1/10.

(30) مقابلة الدراسة، مع مدير هيئة الرسيل ومسئول الترويج بتاريخ 1992/1/12.

(31) مقابلة الدراسة مع مدير إحدى شركات الملابس الجاهزة بتاريخ 1992/1/15.

(32) مقابلة الدراسة مع مدير شركة بلاد عمان بتاريخ 1992/2/25.

(33) مقابلة الدراسة، مع مدير شركات حلويات عمان بتاريخ 1992/3/1.

(34) يؤكد على ذلك نسبة العمالة المحلية بالشركة المذكورة، حيث بلغت بها أعلى نسبة تشغيل العمالة العمانية 38٪ من إجمالي عدد العاملين - مقابلة الدراسة مع مدير شركة كابلات عمان، بتاريخ 1992/3/1.

(35) للمزيد من التفاصيل عن تلك الملاحظات حول التكنولوجيا الملائمة بمنطقة الرسيل انظر، (Abdelrahman, 1992).

(36) مقابلة الدراسة، مع مدير وحدة التطوير الصناعي، بوزارة التجارة والصناعة بتاريخ 1992/3/22.

المصادر الأجنبية

Abdelrahman, A.M.

1985 The Role of Multinational Corporations in Socio-Economic in Egypt with Particular Reference to Technogy Transfer and Employment, PHD. Thesis, Exeter University, England.

Abdelrahman A.M.

1992 Appropriate Industrial Technology in Developing Countries: Oman Case Study, Presented Paper in the Technology Transfer to Local Industry's Conference, College of Engineering, Sultan Qaboos University.

Badham, R.J.

1984 The Sociology of Industrial and Post-Industrial Societies. Current Sociology, Vol. 32, No. (1). P.P.: 1-137.

Badham, R.J.

1986 Theories of Industrial Societies, London: Goom Helm.

Bell. D.

1976 The Coming of Post-Industrial Society, Harmondson-worth: Penguin.

Bos, H.C.

1980 The Role of Industry, Industry & Development, No. (5), N.Y.: UNIDO.

Bredo, W.

1960 The Industrial Estate, Tool for Industrialization, Sanford Research Institute.

U.N.

1968 Industrial Estate in Europe & Middle East, (UN Public Sale No. 68.11.).

U.N.

1991 World Survey. Growth of Population and Output (1981-1982).

U.N. Economic of Social Council
1979 Elements in an International Development Strategy for the 1980's.
U.N. Escwa
1987 The Manufacturing Sector in the ESCWA Region in the 1980's; Strategies, policies and Performance.
UNIDO
1978a The Effectiveness of Industrial Estates in Developing Countries (U.N. Public No. E. 78. II-B.11).
——— 1978 b Guidelines for Establishment of Industrial Estates in Developing Countries (U.N. Public No. E. 78.11..B.13).
U.N. International Economic of Social Affairs
1991 World Economic Survey, Current Trend and Policies in the World Economy.
Weber, M.
1981 General Economic History, N.J.: Transaction Inc. New Brunswick.
World Bank
1990 World Tables, (89-90), The Publican of the world Bank.

استلام البحث فبراير 1993.
إجازة البحث إبريل 1994.

مناقشـــــات
مراجعات كتب
تقاريـــــــر
رسائـــل جامعية

المعارضة العراقية، مشاكل وتحديات

حامد حافظ العبد الله
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

أفرزت أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس 1990 حجم المطامع والتهديد الذي يضمره النظام العراقي بقيادة رئيسه صدام حسين لدول المنطقة. فبعد أن خاض هذا النظام حرباً مدمرة دامت ثماني سنوات ضد جارته الشمالية إيران بحجة إعادة تخطيط حدوده البحرية والبرية ورسمها معها، توقع الجميع بعد نهاية هذه الحرب أن تنصرف جهود هذا النظام لاعادة إعمار ما دمرته الحرب ودفع عجلة التنمية في بلده إلى الأمام. ولكن هذا النظام كان يبيت أمراً ضد جارته الجنوبية، الكويت، التي لم تبخل عليه يوماً في أثناء حربه مع إيران بالعون والمساعدة على مختلف الأصعدة، ففي ليلة ظلماء من ليالي شهر أغسطس 1990 كانت الدبابات العراقية تخترق الحدود الكويتية العراقية ضاربة بعرض الحائط كل العهود والمواثيق الدولية وليسجل التاريخ جريمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت التي استمرت حتى تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير 1991.

وفي خضم الأزمة ارتفع صوت المعارضة العراقية عالياً ليطرح نفسه كبديل عن النظام البعثي في العراق، هذا الصوت الذي لم يكن يسمح له في السابق بطرح أفكاره وبرامجه المعادية للنظام القائم في العراق نظراً لطبيعة المرحلة السائدة وظروفها آنذاك.

وقد استغلت المعارضة العراقية حالة العداء للنظام العراقي واستثمرتها إعلامياً وسياسياً طوال فترة الأزمة، وأخذ العالم يسمع عن فصائل هذه المعارضة واجتماعاتها وقاداتها وجهودها للاطاحة بالنظام العراقي. وقد برزت قوة المعارضة في أثناء انتفاضة مارس 1991 بعد اندحار القوات العراقية مباشرة في حرب تحرير الكويت. فقد استطاعت قوى المعارضة المختلفة أن تسيطر على أغلب المحافظات العراقية في الشمال والجنوب والوسط وأن تشكل إدارات حكم محلية.

إلا أن الفشل كان مصير هذه الانتفاضة فأعاد النظام سيطرته على أغلب المحافظات بعد عمليات عسكرية شرسة. وقد لعبت عوامل عدة دوراً في عدم تحقيق المعارضة لأهدافها كاملة من هذه الانتفاضة، نذكر منها هنا تفرق جهود فصائل المعارضة ورفعها لشعارات أثارت قلق الدول الاقليمية المجاورة وتدخل قوات الحرس الجمهوري العراقية التي خرجت معافاة وسليمة من حرب تحرير الكويت بالاضافة إلى انعدام الدعم الدولي خصوصاً الأمريكي الذي كان متوقعاً أن يُقدم لقوى المعارضة. ومهما كانت نتائج الانتفاضة فان المعارضة العراقية أصبحت رقماً مهماً في المعادلات الدولية المتعلقة بمستقبل العراق وخريطته السياسية القادمة. فقد استطاعت بعض أطراف المعارضة العراقية ومنها المؤتمر الوطني العراقي الموحد أن يقيم علاقات مع الكثير من الدول الاقليمية والغربية. وكان لقادة المؤتمر لقاءات متعددة مع بعض كبار المسؤولين في هذه الدول ومنهم جون ميجورز رئيس وزراء بريطانيا وألبرت آل غور نائب الرئيس الأمريكي، وقد كانت هذه اللقاءات بمثابة دعم معنوي وسياسي واعتراف رسمي بقوى المعارضة العراقية.

إلا أن من الملاحظ أنه بعد أربع سنوات من الغزو العراقي لدولة الكويت قد بدأ الاهتمام الدولي والاقليمي بالمعارضة العراقية يخف يوماً بعد يوم ولم نعد نسمع ذلك الضجيج الذي اعتدنا سماعه من القوى الداعمة لهذه المعارضة وقد يكون سبب ذلك أن هذه الدول قد ضعفت ثقتها ومصداقيتها في هذه المعارضة، نتيجة المشاكل المتعددة التي نخرت في جسم المعارضة العراقية وأضعفته وجعلته عاجزاً عن تحقيق هدفه الرئيسي باسقاط النظام العراقي القائم وإقامة حكومة شعبية ديمقراطية بدلاً عنه.

وباعتبار قربنا الجغرافي من العراق وتأثرنا بما يحصل في هذا البلد من تطورات ونظراً لما قلناه عن الدور المستقبلي للمعارضة العراقية في هذا البلد فان هذه الدراسة ستحاول أن تتعرف على أهم المشاكل التي تواجه المعارضة العراقية والتي قد تكون لعبت دوراً بشكل أو بآخر في إضعاف جهودها وتأخيرها عن تحقيق أهدافها.

إن التحديات والمشكلات التي تواجه المعارضة العراقية هي:

أولاً: تعدد أطراف المعارضة العراقية:

فتعدد الحركات والأحزاب داخل المعارضة العراقية يساهم في إضعاف جهودها وتفرق كلمتها ويجعل من مسألة وحدة الطرح السياسي قضية في غاية الصعوبة. فهناك قرابة الثمانين حزباً وحركة معارضة، وهذا العدد لا يمكن أن

تتحمله الساحة العراقية خصوصاً في ظل ظروف المواجهة السياسية والعسكرية التي تخاض ضد النظام الحاكم في العراق. وبعض هذه الحركات تحمل مقومات فنائها في ذاتها من حيث احتواؤها على عدد قليل جداً من المؤيدين وعلى أسماء ليس لها وجود عملي على الساحة العراقية.

ولو أردنا أن نعدد أطراف المعارضة العراقية فانه يمكنْ تقسيمها إلى مجموعة من التشكيلات والعناوين الرئيسية:

فهناك الأحزاب الكردية المعارضة ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني ،والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الديمقراطي الثوري. وهناك الأحزاب الوطنية والديمقراطية ومنها حركة الاصلاح الوطني في العراق وحركة الديمقراطية العراقية، وجبهة الخلاص الوطني في العراق وحركة الديمقراطيين العراقيين وجبهة الخلاص الوطني والتجمع القومي العراقي.

ويوجد بالاضافة إلى ذلك الأحزاب الشيوعية ومنها الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في الثلاثينات من هذا القرن ومنظمة الحزب الشيوعي العراقي في اقليم كردستان. ومن ضمن التشكيلات المعارضة مجموعة الأحزاب والحركات الاسلامية التي تتبنى الإسلام كمنهج ومنطلق في التحرك السياسي والجهادي، ويندرج تحتها بعض الأحزاب الشيعية والسنية وبعضها الآخر حركات عربية وكردية. ومن أبرز أحزاب هذه المجموعة تجمع القوى الإسلامية العراقية (تقا)، تنظيم الحركة الإسلامية (العراق) الذي يضم مجموعة من الحركات الإسلامية، وجماعة العلماء المجاهدين في العراق، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة المجاهدين العراقيين بالاضافة إلى حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس في عام 1957 أو 1958.

هناك أيضاً تيار الملكية الدستورية الذي يطرح نفسه كوريث للنظام الهاشمي الذي كان موجوداً في العراق حتى ثورة تموز 1958. ويقود هذا التيار الشريف علي ابن الحسين. وأخيراً وليس آخراً هناك التنظيمان الكبيران والأكبر أهمية في الساحة العراقية وهما تنظيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي تأسس في طهران 1982 ويقوده السيد محمد باقر الحكيم، والمؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي تأسس في فيينا في يونيو 1992. إن هذا الكم الهائل من التنظيمات المعارضة يعتبر الآن مشكلة المشاكل وهو أمر يفرح صدام حسين ونظامه أكثر مما يحزنه.

ثانياً: التناقضات بين أطراف المعارضة العراقية:

بالاضافة إلى العدد الكبير من الأحزاب والحركات المعارضة، فإن هذه التنظيمات تشهد مجموعة كبيرة من الاختلافات والتناقضات فيما بينها. بالاضافة إلى اختلاف التوجهات والأطر الفكرية لكل تنظيم. هناك اختلاف حول النظرة لمستقبل العراق، فالبعض يريده عراقاً ديمقراطياً والبعض الآخر يريده إسلامياً. وهناك من يرى تقسيم العراق في مقابل من يعتقد بوحدته.

هناك أيضاً اختلافات حول القضايا المصيرية الآنية التي تتعلق بالوضع العراقي. كالحصار الدولي المفروض على العراق، والاعتراف بقرارات الأمم المتحدة، وترسيم الحدود مع دولة الكويت وكيفية التعامل مع دول الجوار. هناك أيضاً العديد من الانشقاقات والانسحابات داخل صفوف المعارضة نتيجة الاختلاف في الآراء والتوجهات.

وإن كان هذا كله يدخل في دائرة الأمور المقبولة، إلا أن هذه الاختلافات الفكرية قد تحولت في بعض الأحيان إلى صراع مسلح دموي بين أطراف المعارضة العراقية، كالصراع الذي نشب بين تنظيمي الأكراد الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وكذلك الصدام بين مقاتلي الحركة الإسلامية في شمال العراق والاتحاد الوطني الكردستاني في أغسطس 1992 وديسمبر 1993.

ثالثاً: العلاقة مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية:

فلم تتفق أطراف المعارضة حول صورة العلاقة المطلوبة مع الدول العربية، فالبعض، كالمعارضة الكردية عموماً، يرون في الغرب الحليف التاريخي الذي لا غنى عنه. والمؤتمر الوطني العراقي يعتقد بضرورة إقامة علاقات قوية مع الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية لما يمكن أن تلعبه من دور في تقديم العون والمساعدة لإسقاط النظام العراقي.

وفي مقابل ذلك، ونظراً للسياسة الأمريكية التي اتبعت في تقريب الحركات الديمقراطية الوطنية على حساب الاتجاهات الإسلامية، فإن الأحزاب الإسلامية ترى في الغرب أحد أسباب بقاء النظام الحالي وعدم سقوطه وتحمله المسؤولية في فشل انتفاضة مارس 1991. ومن ضمن الحركات التي أبدت مثل هذا الرأي منظمة العمل الإسلامي والحزب الإسلامي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية. ولا يخفى أن تصارع هاتين النظرتين قد يؤدي إلى آثار سلبية لمستقبل المعارضة العراقية.

رابعاً: غياب القوة الفعلية للمعارضة العراقية داخل الأرض العراقية:

فالملاحظ أن هناك وجوداً قوياً للمعارضة من النواحي السياسية والإعلامية خارج العراق أما داخله فإن النشاط يكاد يكون معدوماً، والمعارضة العراقية تبرر ذلك ببطش النظام العراقي وسيطرته على أجهزة الاستخبارات وممارسة سياسات الإرهاب والقمع بحق المعارضين في الداخل. وإن كان كل ذلك صحيحاً إلا أنه ليس عذراً لجمود نشاط المعارضة في الداخل، إذ تستطيع هذه المعارضة أن تخترق جدار الإرهاب والقمع عن طريق اتصالها بالجيش العراقي والتغلغل في صفوفه والقيام ببعض العمليات العسكرية النوعية التي تخلق حالة من الاهتزاز في صفوف النظام العراقي. وإن العالم اليوم لا يكترث إلا بشيء واحد وهو ما تحققه من نجاح على الأرض وليس خارجها.

خامساً: الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحرب تحرير الكويت والإقرار بالحدود العراقية الكويتية كما حددتها منظمة الأمم المتحدة :

وهذا تحدٍّ مهم يواجه فصائل المعارضة العراقية، فلكي تحصل المعارضة على المصداقية والثقة الإقليمية والدولية فإنه لابد لها من النجاح في اختبار الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحرب تحرير الكويت والإقرار النهائي بالحدود الجديدة بين الكويت والعراق. إلا أنه يلاحظ ـ مع الأسف ـ وجود آراء متناقضة حول هذا الموضوع، وهذا يساهم في خلق حالة من الشك والسلبية تجاه المعارضة العراقية ويساهم في قلة الدعم الإقليمي والدولي المقدم لها. فبخصوص قرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق، اتخذ الحزب الإسلامي العراقي والحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) مواقف رافضة للحصار كوسيلة لإضعاف النظام العراقي اقتصادياً وسياسياً.

أما ما يهمنا هنا بصورة أكبر فهو الموقف من قرار الأمم المتحدة بإعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت. فقد كان لبعض أطراف المعارضة العراقية موقف رافض للترسيم الجديد. وحجتهم في ذلك الانتظار لحين إسقاط النظام الحالي وقيام حكومة شرعية تتفاوض مع الكويت مستقبلا حول هذا الموضوع. وقد عبر عن هذا الموقف بعض الجهات والأفراد نذكر منهم لجنة العمل المشترك (لندن) كوادر حزب الدعوة، ود. عبد الحسين شعبان أمين سر المؤتمر الوطني العراقي الموحد (سابقاً)، وعبد الحليم الرهيمي، وبلند الحيدري، وسعد صالح جبر وغيرهم.

وبالطبع فإن هذا الموقف يثير الكثير من علامات الاستفهام ويساهم في إثارة مشاعر عدم الثقة من قبل الحكومة والشعب الكويتي من المعارضة العراقية.

وكما هو معروف فإن الشعوب عادةً يثيرها الأصوات المعادية لها أكثر من تلك المؤيدة لها، وإلا فإن هناك الأطراف العراقية التي صرحت علانية باعترافها بقرارات ترسيم الحدود بين الكويت والعراق، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، تصريحات السيد "محمد باقر الحكيم" رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. والسيد جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني والسيد محمد بحر العلوم أحد قيادات المؤتمر الوطني العراقي الموحد.

إن هذا التحدي يحتاج إلى رأي وصراحة تامة من أجل خلق أجواء الثقة بين المعارضة العراقية وشعوب المنطقة وحكوماتها.

هذه هي أهم التحديات والمشاكل التي تواجه المعارضة العراقية، وباعتقادي أن مستقبل هذه المعارضة، كما هو حاضرها، مرهون بمدى تجاوزها لهذه التحديات وفهمها لطبيعة التحديات والظروف المعاصرة وقدرتها على التكيف معها وخلق حالة من وحدة الرأي والهدف بين أطرافها كي يكتب التاريخ أن هذه المعارضة كان لها دور في صنع مستقبل العراق ودفع عجلة التنمية فيه والأهم من ذلك روح الثقة والتفاهم بينه وبين جيرانه.

الإفلاس 1995: الانهيار القادم لأمريكا

هاري فيجي، جيرالد سوانسون
ترجمة: محمد محمود دبور
الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993، 200 صفحة

مراجعة: عمار بوحوش
معهد العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر

يعتبر كتاب: الإفلاس 1995 الانهيار القادم لأمريكا، من أحسن الكتب التي صدرت في سنة 1993. وتتمثل أهميَّتُهُ في النقد البناء والتحذير المدروس للشعب الأمريكي لكي يستيقظ ويأخذ احتياطاته من المزالق السياسية والمواقف الخاطئة لرجال السياسة المنتخبين سواء في البيت الأبيض أو الكونغرس الأمريكي الذين يتهربون من مسؤولياتهم ولا يصارحون أبناء الشعب الأمريكي بأن مستقبلهم الاقتصادي في خطر، ويرى فيجي وسوانسون أن المواطنين الأمريكيين يتحملون مسؤولية كبيرة في خطأ رجال السياسة لأن المواطنين هم الذين ينتخبونهم ويختارونهم لتحمل المسؤولية، وبالتالي، يتعين على الناخبين أن يلعبوا دوراً إيجابياً في إنقاذ الولايات المتحدة من الكوارث الاقتصادية التي ستحل بها إذا لم يتم تصحيح المسار واتخاذ الإجراءات الضرورية في الوقت المناسب وقبل فوات الأوان. وحسب الحقائق التي قدمها الباحثان فإن صانعي القرار في البيت الأبيض والكونغرس مهتمون بخدمة مصالحهم والبقاء في كراسي المسؤولية ولا يهتمون بمصالح الشعب الأمريكي.

وفي الفصل الثاني من الكتاب يتعرض المؤلفان لأسباب الأزمة فيوضحان أن المتسببين في الأزمة هم كبار المسؤولين في الحكومة الفدرالية الذين يبلغ عددهم 536 مذنباً وحوالي 20,000 من المتواطئين معهم ويقصد بذلك البيروقراطيين الذين يأخذون رواتب عالية بسبب مسايرتهم وتواطئهم مع رؤسائهم في العمل. وحسب تكهنات الكاتبين فبحلول القرن الواحد والعشرين لن يجد المواطن الأمريكي من يساعده اطلاقاً بسبب استنزاف ما يسمى بإدارة واشنطن وأعيانها ونوابها (الذين انتخبهم

الشعب) لموارد البلاد وامتصاصها (ص 33). ويتهجم المؤلفان على تراخي المواطنين في ردع السياسيين وتصديقهم للأصوات الكاذبة التي تبشرهم بمستقبل مزدهر وبآمال مشرقة. وينبه الكاتبان الشعب الأمريكي إلى أنه من الغلط تصديق ما يقوله رجال السياسة الذين يعطون انطباعاً بأن البلاد في وضعية مالية حسنة، فها هي الديون تتراكم وتتزايد بسرعة مذهلة وسيصبح من المستحيل تسديدها أو السيطرة عليها. وزعما أنه في حالة استمرار الاتجاهات الحالية في خط سيرها فإن الديون الفدرالية ستتراكم لتصل إلى حوالي 6,560 مليارات دولار عام 1995 (ص 33). وفي رأيهما، يشكل هذا المبلغ 9 أضعاف ما تحصل عليه الحكومة الفدرالية من مداخيل خلال سنة واحدة في تلك الفترة، وهذا معناه عجز الحكومة الفدرالية عن تسديد الفوائد المترتبة عن الديون. وبلغة الأرقام الواضحة، فإن 85 % من أموال الضرائب ستستخدم لتسديد الفوائد على الديون. والسؤال الذي يطرح هنا: هل يستطيع المواطن الأمريكي دفع ما نسبته 85 % من دخله لسداد الديون؟

وحسب تصورات وتوقعات الخبراء في الشؤون المالية فإن الحكومة ستضطر إلى تخفيض المساعدات إلى الشرائح الاجتماعية التي تحصل على الإعانات الحكومية لبقائها على قيد الحياة، وسوف تكون أية محاولة لتخفيض قيمة المساعدات المالية للمتقاعدين وأصحاب الضمان الاجتماعي أو أي منتفع من مساعدات الحكومة الفدرالية عبارة عن بداية لاضطرابات اجتماعية. ويشير الكاتبان إلى أن رجال السياسة سوف يقحمون هذا الموضوع في مشروعاتهم الانتخابية ويعدون المواطنين بمضاعفة النفقات الحكومية في حين أن الخزينة تعاني من العجز المالي. ويبرر المؤلفان حديثهما عن تصاعد العجز المالي في فترة كل رئيس أمريكي. فالعجز المالي في عهد الرئيس ليندن جونسون ارتفع إلى 44 مليار دولار، وفي عهد ريتشارد نيكسون وصل إلى 67 مليار دولار، وفي عهد جيرالد فورد بلغ 129 مليار دولار، وارتفع إلى 226 مليار دولار في عهد جيمي كارتر، أما في عهد الرئيس رونالد ريغان فقد بلغ 1340 مليار دولار (أي خلال 8 سنوات). وفي عهد الرئيس جورج بوش (4 سنوات) ارتفع العجز المالي بـ 1040 مليار دولار. ومن المنتظر أن يرتفع العجز المالي بـ 640 مليار دولار في سنة 1993 مقارنة بنسبة 1992. كما ستبلغ نسبة تسديد فوائد الديون 84 % من إجمالي الواردات الضريبية عام 1992، وحوالي 92 % في عام 1994 و103 % في عام 1995 (ص 51). وقد اعترف المؤلفان بأن الحكومة الفدرالية على علم تام بالصعوبات المالية لخزينة الدولة وحاول المسؤولون فيها في سنة 1990 تخفيض نفقات الدولة بمعدل دولارين لكل دولار واحد يتم جمعه عن طريق الضرائب. ولكن

ممارسات المسؤولين حالت دون نجاح الفكرة الفعالة، وكانت النتيجة أن ارتفعت الضرائب والنفقات بشكل كبير، بلغ العجز 400 مليار دولار في سنة 1992. وأشار الكاتبان إلى أن المسؤولين في الحكومة يرجعون التخفيضات في الموازنة إلى انخفاض معدلات نمو البرامج الحكومية المستقبلية. لكن الحقيقة هي أن زيادة السكان تجبرهم على زيادة مخصصات البرامج. وفي نهاية كل سنة مالية يخفضون كلفة كل برنامج ثم يعلنون بأنهم خصموا ملايير الدولارات منه ويعطون انطباعاً للمواطنين أنهم وفروا بضعة ملايير من الدولارات على دافعي الضرائب.

ويتدارك الكاتبان انتقادهما اللاذع لإقدام الحكومة على مواصلة تقديم المساعدات للمحتاجين إليها في الداخل وحلفاء الولايات المتحدة في الخارج، فيوضحان أنهما لا يشعران بالأسى والحزن للنفقات الحكومية ولكنهما يقصدان بمعارضتهما للنفقات الحكومية أنه لو استمرت السياسة المالية للحكومة على هذه الوتيرة خلال السنوات المالية القادمة فإن نسبة الفوائد المتزايدة والمتراكمة على الديون سترتفع بصفة مطردة وذلك يعني أن الولايات المتحدة ستكون تحت رحمة الدائنين الذين لا يهمهم أي شيء سوى استعادة أموالهم.

ويوضح المؤلفان أن معدلات الفوائد على الديون بلغت 10 مليارات من الدولارات في عهد الرئيس جونسون وهي نسبة لا تتجاوز 14 % من العائدات المالية للخزينة. لكن في نهاية فترة الرئيس رونالد ريغان بلغت الديون 26,000 مليار دولار وارتفعت قيمة الفوائد على هذه الديون إلى 214 مليار دولار. وفي نهاية الفترة الرئاسية للسيد جورج بوش بلغت نسبة الفوائد على الديون ما لا يقل عن 293 مليار دولار (ص 76). وإذا سارت الأمور على هذا المنوال، فإن الديون ستصل إلى 65,600 مليار دولارد أي 85 % من عائدات الضرائب، وسوف تكون الفوائد المترتبة على تلك الديون 619 مليار دولار وحينها لن تتمكن الحكومة من سداد مبالغ الفوائد لأن الدائنين سيمتنعون عن تقديم قروض لدولة لا تستطيع دفع المبالغ المترتبة على الفوائد.

والسؤال المطروح هنا: ماذا يترتب على هذه الديون والفوائد المتزايدة؟ وإجابة على هذا السؤال يرى الكاتبان أنه من المحتمل أن تتدهور أوضاع الاقتصاد الأمريكي في سنة 1995 بحيث:

- يفقد 20 % من الأمريكيين وظائفهم. ويلتهم التضخم المدخرات

الفردية. وتنخفض أموال الضمان الاجتماعي والتقاعد. - ويفقد الدولار قيمته في الأسواق.

ونتيجة لهذه الأزمات سترتفع الأسعار بشكل جنوني، ويمتنع المستثمرون عن استثمار أموالهم في الولايات المتحدة، وترتفع معدلات البطالة، ويوجه بعضهم المسؤولية إلى البعض الآخر، وقد يعمدون إلى توجيه اللوم والعتاب إلى جهات أجنبية باعتبارها مسؤولة عن حالة الكساد وتورطهم في شراء شركات أمريكية. ومن غير المستبعد أن توجه تهم إلى المكسيكيين الذين يهاجرون إلى الولايات المتحدة بالاستيلاء على وظائف الامريكيين، وتقدم تحذيرات إلى الدول المنتجة للنفط بصفتها تسيطر على أسعار النفط. ويتعجب المؤلفان من جراءة الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج بوش الذي بلغ العجز المالي في عهده 400 مليار دولار في نهاية 1992 أن يعلن بوش في إحدى خطبه أن الولايات المتحدة هي أغنى وأقوى بلد في العالم كله. وحث الكونغرس الأمريكي على دفع مبلغ 12 مليارا إلى روسيا، كدليل على قوة امريكا اقتصاديا. وقد علق الكثير من الناس على ذلك بأن امريكا لا تملك ذلك المبلغ وأن الأوضاع الحالية لا تسمح ببعثرة هذه المبالغ هنا وهناك.

وبعد سرد الحقائق والمعلومات المتعلقة بجذور الأزمة المالية المتوقع حدوثها في الولايات المتحدة في عام 1995 ويتفطن المؤلفان إلى إمكانية عدم حدوث ما تصوراه في أرض الواقع واتهامهما بتضليل الرأي العام الأمريكي، يتعرض الباحثان، بكل موضوعية، إلى الآراء المعارضة لوجهة نظرهما ويحاولان الرد عليها. ومن الحجج التي يقدمها المعارضون لرأي المؤلفين: هي أن زيادة الديون ترافقها أيضاً زيادة موازية في الاقتصاد الأمريكي. ولهذا فإن الانتاج المحلي لليابان والمانيا مجتمعتين يقل بمقدار الربع عن الانتاج الأمريكي، ويجيب المؤلفان بأن الديون ستتضاعف ثلاث مرات في المستقبل في حين أن إجمالي المحلي سيتضاعف مرة واحدة فقط. أما بالنسبة للحجة الثانية القائلة بأن الدول الكبرى عاشت نفس الوضع الاقتصادي المتمثل في ارتفاع الديون مقارنة بالنسبة للانتاج المحلي. ومع ذلك فقد تغلبت هذه الدول على مشاكلها، وهذا ما سيحصل في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الحجة غير مقبولة بالنسبة للكاتبين، وأنهما يؤكدان أن كل دولة مرت بفترة زيادة الديون بنسبة تفوق الانتاج المحلي، تعرض سكانها لدفع ثمن مرتفع، وهذا ما سيحصل في الولايات المتحدة. ولفتا الانتباه إلى أن كلا من إيطاليا والأرجنتين وبوليفيا، عانت من عدم التوازن بين نفقاتها وإنتاجها.

وفيما يتعلق بالحجة القائلة أن الديون الأمريكية هي ملك للمواطنين

والمؤسسات المحلية والمؤسسات الأجنبية غير مساهمة بنسبة كبيرة في الديون الأمريكية، فقد أوضح الكاتبان أن هذه الحقيقة لا يمكن إخفاؤها، لكن الشيء الذي ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن سندات الديون الأمريكية المبيعة لليابان والمملكة العربية السعودية وغيرهما من الدول تقدر بحوالي 12 % من إجمالي السندات المحررة، وفي حالة استمرار ارتفاع نسبة الديون، فإن قيمة هذه السندات الصغيرة قد ترتفع إلى 443 مليار دولار من جملة 3600 مليار دولار مقترضة.

وإجابة على الحجة القائلة بأن المديونية للجهات الأجنبية لن تؤثر على قوة الاقتصاد الأمريكي، يرد الكاتبان بأن المديونية ستجبر الأمريكيين على الاستجابة لرغبات الدائنين، وإذا فقدوا الثقة في إمكانية تسديد فوائدهم فإنهم سيتوقفون عن شراء القروض ولن تجد الولايات المتحدة الأموال السائلة التي تحتاجها. وبالنسبة لمسألة الأموال التي تدفع للأجانب وماذا سيفعلون بها، فإن المؤلفين يجيبان أنه في إمكانهم شراء المصانع والشركات الأمريكية وحرمان الأجيال الأمريكية القادمة من ملكية معظم شركاتهم ومصانعهم.

وعليه، فإن الباحثين يتوقعان انخفاض مستوى المعيشة في الولايات المتحدة ابتداء من سنة 1995 وذلك بسبب عدم تمكن الحكومة الأمريكية التي تعاني من ديون ضخمة من تحسين مستوى المعيشة وتحديث الأجهزة الاليكترونية التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة. ومعنى هذا أن مساعدات الدولة للأفراد ومؤسسات التعليم والصحة والمواصلات سوف تضمحل، والطبقات الضعيفة ستتضرر. والخدمات الاجتماعية المدعومة من طرف الدول ستتلاشى تدريجياً.

وزعم الكاتبان أن اليابان أبلغت الولايات المتحدة أنه في حالة عجز هذه الأخيرة على دفع ديونها، وهو ما يتوقع المؤلفان حدوثه في عام 1995، فإن الولايات المتحدة ستخضع لشروط قاسية من الدول المقترضة، وسيكون حالها مثل حالة روسيا وأوكرانيا وبولندا وهي الدول التي تخضع لشروط قاسية يفرضها عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويستنتج الكاتبان أن الولايات المتحدة قد تفقد سيطرتها على العالم بسبب تراكم ديونها وخضوعها لشروط الدول الأخرى، وحالتها تصير مثل حالة إسبانيا في القرن السادس عشر، وهولندا في القرن السابع عشر، وبريطانيا في القرن التاسع عشر. فهذه الدول قد فقدت نفوذها العالمي بسبب تراكم ديونها وانهيار اقتصادها، ولتفادي الكارثة ينصح الكاتبان الحكومة الأمريكية بانتهاج سياسة مشابهة لتلك السياسة التي انتهجتها مارجريت تاتشر منذ 1979 والتي تقوم على أساس اتباع

سياسة مالية محافظة مبنية على تقليل الضرائب وتقليص حجم القطاع العام، وهذا يعني إقناع المواطنين بأن مصادر الحكومة محدودة ولا تستطيع تلبية جميع المطالب الاجتماعية. وقد اضطرت الحكومة البريطانية إلى بيع الكثير من الشركات الانجليزية إلى القطاع الخاص، ونتج عن ذلك تحويل 8000 وظيفة إلى القطاع الخاص بعد أن كانت مسؤوليتها تقع على عاتق الحكومة.

وباختصار، فإن المؤلفين يعتقدان أن الوقت قد حان لانتهاج سياسة جديدة تقوم على أساس مواجهة المواطن الأمريكي بالحقيقة والكف عن سياسة الترويج لقوة الولايات المتحدة القائمة على حسابات عسكرية ونفوذ سياسي عبر العالم، لكن من الناحية الأخرى هناك الدول القوية اقتصاديا مثل اليابان والمانيا والتي لها مستقبل مزدهر. ولكسب المعركة، ينصح الكاتبان حكومتهما بالعمل على كسب ثقة المواطنين ومصارحتهم بالحقيقة والاستعانة بالخبراء المرموقين للقضاء على العجز المالي والتقليل من النفقات، كما يتعين على الحكومة أن تعين مجموعات عمل تضع استراتيجيات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى في كل قطاع، يعمل أفرادها على تقليل نفقات الحكومة إلى أن يتم تسديد الديون المستحقة، وأشار الكاتبان إلى أنه للخروج من الأزمة فلا مفر من عدم فرض ضرائب جديدة لأن الضرائب المرتفعة تعيق النمو الاقتصادي. أخيرا يخصص المؤلفان فصلاً كاملاً لكيفية تأثير كل مواطن في حكومته وأعضاء السلطة التشريعية عن طريق التصويت في الانتخابات والكتابة إلى المسؤولين في كل قطاع. وإذا شعر المسؤولون بأن المواطنين يؤيدونهم ويحبذون سياسة جادة لتخفيض العجز والمديونية، فإن المسؤولين المنتخبين سيتشجعون ويتخذون الاجراءات التي ستسر الناخبين.

والخلاصة التي يخرج بها القارىء من هذا الكتاب هي أن المؤلفين يهدفان من وراء تحرير هذا الكتاب إلى توعية المواطنين ولفت انتباههم إلى مشكلة المديون وتراكم العجز المالي قبل استفحالهما. ولكن المشكلة هنا أن الكاتبين لا يشيران إلى الاستثمارات الأمريكية في الخارج والتي تقدر بآلاف المليارات ولا يتكلمان عنها بتاتاً. ان هذه الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تهيمن على الاقتصاد العالمي وتؤثر سلباً أو إيجاباً في الاقتصاد العالمي، فالشركات الأمريكية في ميدان الطيران، والأدوية والكومبيوتر والمشروبات الغازية هي التي تسيطر على الأسواق الاقتصادية العالمية بنسبة لا تقل عن 70 % ، ومن الواضح أن الشركات الأمريكية أصبحت تقوم باستيراد نسبة كبيرة من إنتاجها من بلدان آسيوية وذلك بسبب انخفاض التكاليف وضعف أجور العمال هناك، وهذه الظاهرة أصبحت مقلقة للأمريكيين

لأنها جعلتهم يعتمدون على الأيدي العاملة الأجنبية لتمويل أسواقهم. غير أن هذه السياسة قد مكنتهم من محاربة التضخم وتمكين المواطن الأمريكي من اقتناء حاجياته بثمن غير مرتفع. وإذا كان الأمريكيون يتخوفون من تزايد نفقات حكومتهم ومساعدة المحتاجين إليها في الداخل والخارج، فإن الإنسان يتساءل هنا بالنسبة لوضعية دول العالم الثالث التي لا تملك تكنولوجيا متقدمة أو ثروة اقتصادية هائلة وهي مجبرة على تقديم يد المساعدة لمواطنيها الفقراء. إن مشاكل الديون وتذمر الناس من ارتفاع الأسعار والضرائب وانتشار البطالة هي عوامل عدم استقرار اجتماعي سواء في الدول النامية أو الدول الصناعية. ومن لا يعرف كيف يتصرف بحكمة ويشجع الناس على القيام بالمبادرات وحل مشاكلهم بأنفسهم سوف يتعرض لصدمة نفسية لا مثيل لها. إن فراغ البطن وفراغ الجيب وفراغ الثلاجة من المواد الغذائية قد تدفع بكل إنسان أن يتحول من إنسان عاقل إلى إنسان ثائر على نفسه وعلى غيره.

ولهذا يتعين على جميع الدول أن تتحمل مسؤولياتها كاملة وتشجع الأفراد على القيام بالمبادرات والعمل المنتج وتجنب سياسة رفع الضرائب لزيادة مداخيلها لأن الناس يتراخون في أعمالهم إذا شعروا أن ما سيحصلون عليه بجهدهم وعملهم سوف يذهب إلى خزينة الدولة.

الشركات دولية النشاط

محمد إبراهيم عبدالرحمن

سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، نوفمبر، 1990، 128 ص

مراجعة: محمد حسن يوسف

باحث اقتصادي – بنك الاستثمار القومي

اعتمدت الرأسمالية في إعادة تركيب بنيتها لمواكبة الظروف الدولية غير المواتية على امتزاج رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول الرأسمالية، أي ظهور وانتشار الشركات متعددة الجنسية التي تعتمد سياسياً وعسكرياً على مجموعة الحكومات المنخرطة في حلف الأطلنطي، وفي المقام الأول الولايات المتحدة التي ترى أن سوقها الطبيعية قد أصبحت الكرة الأرضية كاملة وليس اقتصاداً قومياً محدداً ولا حتى امبراطورية استعمارية لا تغيب عنها الشمس، ويتناول هذا الكتاب دراسة

هذا الموضوع باعتباره من القضايا الخلافية التي نالت قدراً كبيراً من الاهتمام في الأوساط الاقتصادية وبين المفكرين الاقتصاديين.

وينقسم كتاب «الشركات دولية النشاط» إلى بابين رئيسيين: يشرح في الأول خصائص هذه الشركات وتعريفها والتوزيع الجغرافي لاستثماراتها، أما الثاني فيتناول آثار هذه الشركات على هيكل التجارة الخارجية للدول النامية.

1 - **الشركات دولية النشاط**: خصائصها - تعريفها - التوزيع الجغرافي لاستثماراتها:

في الفصل الأول الخصائص الأساسية للشركات دولية النشاط، يقول المؤلف إنه لم يتم الاتفاق بَعْدُ حول هذه الخصائص من قبل المتخصصين في دراسة هذه الظاهرة، إلا أنه يمكن حصر سماتها الرئيسية فيمايلي:

كبر الحجم: يُعَد هذا العنصر إحدى الخصائص الأساسية المهمة في تمييز هذه الظاهرة، ويمكن الاستدلال على أهميته من خلال عدة مؤشرات، منها ضخامة كُلٍّ من الدخل الإجمالي والقيمة المضافة وحجم المبيعات التي تحققها هذه الشركات، وكذلك ضخامة الاستثمارات التي تقوم بها، ومما لاشك فيه أن كبر حجم الشركات «دولية النشاط» يساعدها على تقوية مركزها التفاوضي في مواجهة الدول النامية، وذلك لتوجيه استثماراتها بما يتفق ومصالحها.

مركزية الإدارة: نجد أن التنظيم الداخلي لهذه الشركات يقوم على أساس اخضاع الشركات الفرعية لسيطرة الشركة الأم في جميع أنشطتها التي تمارسها داخل الدول المضيفة، فالشركة الفرعية ليس إلا جزءاً من كُلٍّ متكامل هو الشركة «دولية النشاط»، وتهدف أساساً إلى تحقيق أهداف الشركة الأم بغض النظر عن مصالحها الجزئية.

التنوع في المنتجات والأنشطة: فقد تخطت هذه الشركات الخط التقليدي الذي كان يركز على إنتاج سلعة رئيسية معينة، إلى الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي لا توجد بينها أدنى علاقة فنية، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى الرغبة الشديدة لهذه الشركات في السيطرة على التجارة الدولية التي تضمن لها سيطرة متزايدة على الاقتصاد العالمي.

التشتت الجغرافي: ممارسة الشركات دولية النشاط لأنشطتها في دول عديدة مختلفة يعد خاصية أساسية من خصائص هذه الشركات، وتنبع أهمية هذه الخاصية لدى الشركات الدولية النشاط من كونها تساعد على رسم استراتيجيتها على المستوى العالمي، ومن ثَمَّ تحديد الكميات والنوعيات المنتجة عالمياً.

التفوق التكنولوجي: تتميز هذه الشركات بامتلاكها للتكنولوجيا الطليعية الحديثة،

واحتكارها لمثل هذا النوع من التكنولوجيا، وساعدها في ذلك التركز الهائل في رأس المال، وتوافر الخبرة اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية.

ومما يجدر الإشارة إليه أن امتلاك هذه الشركات لأحدث التكنولوجيا واحتكارها في الوقت نفسه يعرض الدول النامية بصفة خاصة لاستغلال هذه الشركات، ويضعف من قدرتها «التساومية» في المجال التكنولوجي، ويمكّن الشركات الدولية النشاط من تجزئة العمليات الإنتاجية وتقسيمها إلى مراحل عدة، وتوزيع هذه المراحل الإنتاجية على المستوى العالمي، بحيث تتكامل رأسياً في النهاية مع العمليات الإنتاجية للشركة الأم.

الشركة الأم إحدى دول لجنة المعونة الإنمائية: يوجد الموطن الرئيسي لجميع هذه الشركات ذات التأثير القوي والفعال في الاقتصاد العالمي بصفة عامة، واقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة، في إحدى دول لجنة المعونة الإنمائية باعتبارها الدولة الأم، وتنبع أهمية هذه الخاصية في أن اقتصاديات هذه الدول تُعد من أقوى الاقتصاديات العالمية، ومن ثَمَّ فهي تتيح للشركات التابعة لها السيطرة على الاقتصاد العالمي.

وفي الفصل الثاني: طبيعة الشركات دولية النشاط: يتناول المؤلف الجدل الدائر حول تعريف هذه الشركات ويبرر اختياره لإحد هذه التعريفات - كمايلي:

حول التعريف: - يتسم تعريف الشركات دولية النشاط بعدم الوضوح؛ إذ يختلف الاقتصاديون بصدد هذا التعريف اختلافاً ظاهراً، إذ إن لكل اقتصادي عكف على دراسة هذه الظاهرة تعريفه الخاص، وعلى ذلك يعرف المؤلف الشركات دولية النشاط بأنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة، وتحقق نسبة مهمة من إنتاجها الكبير والمتنوع «سواء السلعي أو الخدمي» خارج دول الموطن، ويتم ذلك في إطار استراتيجية عالمية موحّدة، وتتميز باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، وتُدارُ مركزياً من دول لجنة المعونة الإنمائية، حيث موطنها الأم.

مدى واقعية مصطلح «دولية النشاط»: أطلق المتخصصون على دراسة هذه الظاهرة العديد من المسميات، إلا أن المؤلف يرى أن مثل هذه المسميات لا تعبر بدقة عن تلك الظاهرة، والمصطلح الأكثر دقة وتعبيراً عن هذه الظاهرة هو مصطلح «دولية النشاط»، فمعرفة جنسية رأس المال بالنسبة للشركة لا يفيدنا كثيراً في البحث بنفس درجة معرفة نشاطها، كما أن مصطلح الشركات دولية النشاط يدخل تأثيرات هذه الشركات على الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول النامية في الاعتبار، وأخيراً فالاهتمام العالمي لهذه الظاهرة جاء من ممارسة نشاطها على المستوى الدولي، وبالتالي أصبح لها

تأثيرات معينة إيجابية أو سلبية على اقتصاديات العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ومن ثم يصبح مصطلح «دولية النشاط» هو الأدق والأكثر تعبيراً عن هذه الظاهرة.

وفي الفصل الثالث: انتقال الشركات دولية النشاط من القومية إلى العالمية: يقول المؤلف إن تصاعد الاهتمام بالدور الذي تلعبه الشركات دولية النشاط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة، واقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، قد تمخض عن صدور العديد من الدراسات حول هذه الظاهرة على المستويات الدولية والإقليمية والخاصة، ويرجع السبب الأساسي في الاهتمام بهذه الظاهرة إلى ما تتميز به من كبر في الحجم، وتنوع شديد في أنشطتها، هذا بالإضافة إلى حصول دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، ومحاولة هذه الدول تأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية التي تخضع لاستغلال هذه الشركات في المقام الأول، ولقد بلغ من كبر حجم هذه الظاهرة وزيادة انتشارها في الاقتصاد العالمي أن ساد الاعتقاد لدى كثير من خبراء الاقتصاد بأنه بعد وقت قصير سيصبح الاقتصاد العالمي تحت سيطرة بضع شركات عملاقة تقوم بتنظيم نشاطاته الاقتصادية وتوفر للعالم احتياجاته من منتجات وسلع وخدمات. وقد انتشرت الشركات دولية النشاط في معظم دول العالم بمذاهبها الاقتصادية المختلفة ابتداء من الدول الرأسمالية ذات الاقتصاد السوقي إلى الدول النامية، وحتى الدول الاشتراكية المخططة مركزيا استقدمت هذه الشركات لممارسة انشطتها داخل أراضيها، وذلك من خلال تعاون فني وتكنولوجي وتجاري وتسويقي، وهذا يعني في المقام الأول أن التعاون بين الشركات دولية النشاط والدول الاشتراكية المخططة مركزياً حقيقة واقعة، وهذا يؤكد مدى انتشار هذه الشركات واتساع نفوذها.

وفي الفصل الرابع: التوزيع الجغرافي لاستثمارات الشركات دولية النشاط: يدرس المؤلف توزيع هذه الاستثمارات في كل من دول المنشأ ودول المقصد:

دول المنشأ: تُعد دول لجنة المعونة الإنمائية المصدر الأوحد لاستثمارات الشركات دولية النشاط ذات التأثير الفعال على الاقتصاد العالمي، حيث مَثّلت هذه الاستثمارات نحو 99 % تقريباً من إجمالي استثمارات شركات الدول المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، وذلك كمتوسط سنوى للفترة من 1970 – 1980. ويلاحظ أن فترة السبعينات شهدت تغيراً ملحوظاً في الدول مصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات دولية النشاط، فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الحائزة على قصب السبق في تصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات دولية

النشاط في فترة ما قبل عقد السبعينات، نجد أنه في عقد السبعينات قد ظهرت دول أخرى بجوار الولايات المتحدة في تصدير هذه الاستثمارات كاليابان وكندا وألمانيا الاتحادية، وأصبحت هذه الدول الثلاث مصدراً أساسياً للاستثمارات الخاصة بالشركات دولية النشاط بعد أن كانت مصدراً لا يعتد به في عقد الستينات، فبلغ نصيب هذه الدول الثلاث من مجموع التدفقات الصادرة في عام 1980 حوالي 24 %.

دول المقصد: تُعدّ الدول النامية متلقية إلى حد كبير لاستثمارات الشركات دولية النشاط التابعة لدول لجنة المعونة الإنمائية، وإن اختلفت النسب الاستثمارية لهذه الشركات. وبنظرة تحليلية أكثر عمقاً لاستثمارات الشركات دولية النشاط في الدول النامية نجد الحقائق التالية:

أ - الدول النامية التي تلقت الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عقد السبعينات كانت تتميز بالدخل المرتفع. ففي عام 1979 حصل 25 % من سكان الدول النامية المرتفعة الدخل (ما عدا الصين والدول الاشتراكية الأخرى في آسيا) على 65 % من إجمالي استثمارات الشركات دولية النشاط التابعة لدول لجنة المساعدات الإنمائية، بينما تلقت الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي يمثل عدد سكانها 57 % من عدد سكان الدول النامية أقل من 5 % من تدفقات استثمارات الشركات دولية النشاط التابعة لدول لجنة المعونة الإنمائية.

ب - تحتل دول أمريكا اللاتينية المرتبة الأولى في الاستحواذ على الاستثمارات المباشرة للشركات دولية النشاط التابعة للدول الأم الأعضاء في لجنة المعونة الإنمائية، وخير دليل على ذلك يتمثل في استضافة دول أمريكا اللاتينية لنسبة كبيرة من فروع هذه الشركات تبلغ نحو 41 % من عدد الفروع الأجنبية التابعة للشركات دولية النشاط في الدول النامية.

جـ - بلغ التدفق الاستثماري المباشر للشركات دولية النشاط التابعة للجنة المعونة الإنمائية إلى الدول النامية نحو 0,4 % في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية في نهاية السبعينات، وفي الدول النامية المرتفعة الدخل بلغت النسبة 0,6 % تقريباً، وحوالي 0,8 % في الدول حديثة التصنيع، وأقل من 0,1 % في الدول ذات الدخل المنخفض، وحوالي 0,05 % في الدول الأقل نمواً.

د - تتحيز استثمارات الشركات دولية النشاط لصالح الدول المتقدمة وضد الدول النامية، كما تتحيز مرة أخرى لصالح الدول النامية ذات الدخل المرتفع، وبخاصة الدول ذات القواعد التصديرية، ضد الغالبية العظمى من الدول النامية.

2 - الشركات دولية النشاط وهيكل التجارة الخارجية للدول النامية:

وفي الفصل الخامس: الموقع الحاكم للشركات دولية النشاط في التجارة الدولية، يقول المؤلف: إن الشركات دولية النشاط تسيطر على التجارة الخارجية للدول النامية سواء من خلال تحكمها في التجارة العالمية للمواد الأولية وبخاصة الخامات المعدنية عن طريق التحكم في العمليات الاستخراجية أو التسويقية، أو من خلال تحكمها في صادرات وواردات الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية على حد سواء. هذا فضلا عن تأثير هذه الشركات في هيكل التجارة الخارجية للدول النامية من خلال الآليات التي تعمل بها هذه الشركات داخل الدول النامية، والتي تتمثل بصفة أساسية في تصنيع هذه الدول تصنيعاً هامشياً يرتبط رأسياً بالدولة الأم ويفقد كل معاني الترابط القطاعي، الأمر الذي يفاقم من حدة التبعية، ومن ثم اختلال هيكل التجارة الخارجية لهذه الدول.

وفي الفصل السادس: الإطار التطبيقي لتجربة الدول النامية: يبحث المؤلف آثار الشركات دولية النشاط على هيكل صادرات وواردات الدول النامية:

الشركات دولية النشاط وهيكل صادرات الدول النامية: ينحصر هيكل صادرات الدول النامية التي تعمل بها الشركات دولية النشاط في تصدير المواد الأولية أو في بعض الصناعات التقليدية التي تقيمها الشركات داخلها، ولا يعد كبر حجم الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الكلية أمراً يحسب لصالح هذه الشركات إلا إذا كان التصنيع في الدول النامية يتم في إطار الخطط القومية، ويُراعى العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث ينهي تبعية هذه الدول للخارج بعد فترة معينة، ولكن هذا لم يحدث، حيث راعت هذه الشركات في عملياتها التصنيعية ترابط العمليات الصناعية رأسياً بين صناعاتها في الدول النامية وصناعاتها المقامة في الدول المتقدمة، مما جعل هذه الصناعات جيوباً منعزلة داخل قطاعات الاقتصاد القومي للدول النامية، هذا بالإضافة إلى أن الصناعات التي تقيمها هذه الشركات داخل الدول النامية هي نفسها التي تُصَدَّر للخارج.

الشركات دولية النشاط وواردات الدول النامية: تتمتع الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً بقصب السبق في صادراتها إلى الدول العربية والنامية بشكل عام، والصادرات الصناعية للدول المتقدمة صناعياً تتحكم فيها الشركات دولية النشاط سواء بتصنيعها مباشرة أو من خلال العمليات التسويقية لها، ومن ثَمَّ يصبح أمراً بدهياً تحكم هذه الشركات في واردات الدول النامية. ومن ناحية أخرى لو ألقينا نظرة على هيكل الواردات الصناعية للدول النامية، وبصفة خاصة التي تمارس فيها

هذه الشركات أنشطتها، لوجدناها تتمثل بصفة عامة في السلع الرأسمالية وقطع غيارها والسلع الاستهلاكية الفاخرة المعمرة، والسلع الغذائية في شكلها الخام والمصنع، ومثل هذه الصناعات يخضع قطاع عريض منها لسيطرة الشركات دولية النشاط داخل الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، عن طريق قيام هذه الشركات بإنتاج الغالبية العظمى من هذه السلع. مما يترتب عليه المغالاة في واردات الدول النامية، في الوقت الذي تتعرض فيه أسعار صادراتها للانخفاض، وهذا يؤدي بدوره إلى تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية وعجز الصادرات عن تغطية الواردات.

وفي الفصل السابع: الشركات دولية النشاط وهيكل التجارة الخارجية لدول امريكا اللاتينية: يركز المؤلف على دول أمريكا اللاتينية من بين الدول النامية، فيبحث أثر الشركات دولية النشاط على كل من الصادرات والواردات الصناعية لهذه المجموعة من الدول:

الشركات دولية النشاط والصادرات الصناعية لأمريكا اللاتينية: تسيطر الشركات دولية النشاط على نسبة كبيرة من صادرات دول أمريكا اللاتينية، ولقد أثَّرت هذه الشركات تأثيراً إيجابياً على هيكل صادرات أمريكا اللاتينية بتغييره من هيكل يعتمد على تصدير المواد الأولية بصفة أساسية إلى هيكل تزداد فيه صادرات السلع المصنوعة بشكل نسبي، ولكن لا يعد ذلك دليلاً على التقدم الاقتصادي، وتقليص تبعية تلك الدول الرأسمالية العالمية، فإنتاج الأجهزة الألكترونية داخل تلك الدول سيكون أثرها على تنمية الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول مماثلاً لأثر إنتاج المواد الأولية في الماضي ولن يزيد ما دامت تنتج هذه الأجهزة كماً ونوعاً طبقاً لخطة الشركات دولية النشاط العالمية، وبالتالي فهي لا تراعي العلاقات التشابكية لقطاعات الاقتصاد الوطني.

الشركات دولية النشاط والواردات الصناعية لدول أمريكا اللاتينية: الأمر الجدير بالملاحظة أن الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً التي تمثل صادراتها واردات أساسية لدول أمريكا اللاتينية هي الدول الأم للشركات دولية النشاط ذات التأثير الفعال على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، واقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة، مما يؤكد وقوع دول أمريكا اللاتينية تحت طائلة استغلال هذه الشركات بصفة مباشرة، هذا بالإضافة إلى الممارسات التجارية التقييدية التي تمارسها هذه الشركات مع دول أمريكا اللاتينية، والمتمثلة أيضاً بصفة أساسية في القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا، والمتمثلة أيضاً في ضرورة استيراد السلع والآلات والمعدات وقطع

الغيار من الشركات الموردة للتكنولوجيا، وتحديد الصادرات كماً ونوعاً وأسواقاً، وضرورة تصفية المنافسين لهذه الشركات، وأيضاً تحديد الواردات المنافسة وأخذ الضمانات ضد التغيرات الضريبية والتغيرات في التعريفات الجمركية وقيمة العملة التي من شأنها التأثير على الأرباح والعائدات والتحويلات المالية المرسلة، وعن طريق أسعار التحويل تستطيع هذه الشركات التأثير على بنيان التجارة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية مرة أخرى. يساعدها على تحقيق هذا الهدف التجارة الداخلية بين هذه الشركات، والتي من خلالها تستطيع المغالاة في أسعار صادرات وواردات دول أمريكا اللاتينية انخفاضاً وارتفاعاً، هذا، فضلاً عما تقوم به هذه الشركات من تحويلات كبيرة للخارج بشكل يضر بميزان مدفوعات دول أمريكا اللاتينية.

وفي الفصل الثامن: الشركات دولية النشاط وبنيان التجارة الخارجية للاقتصاد المصري: يرصد المؤلف هذه الآثار:

الشركات دولية النشاط وهيكل التجارة الخارجية: بالنسبة للصادرات الصناعية لم تساهم الشركات دولية النشاط مساهمة تُذْكَرُ في زيادة نسبة الصادرات الصناعية المصرية إلى إجمالي الصادرات، حيث كانت مساهمة الشركات دولية النشاط في زيادة الصادرات الصناعية للاقتصاد المصري مساهمة ضئيلة ومتذبذبة من سنة لأخرى، وهذا مَرَدُّه رسم هذه الشركات لاستراتيجيتها التصديرية على المستوى الدولي، وهذه الظاهرة الأخيرة هي السبب الأساسي في عدم وصول الشركات دولية النشاط إلى الصادرات المستهدفة لها، فلقد بلغت نسبة الصادرات الصناعية الفعلية لهذه الشركات عام 1981 حوالي 22 %من الصادرات الصناعية المستهدفة لها، وبلغت هذه النسبة حوالي 27 % و30 % لعامي 1982و1983 على التوالي، ومن ناحية أخرى، يلاحظ تذبذب الصادرات الصناعية للشركات دولية النشاط على الصناعة الواحدة من سنة لأخرى طبقاً للاستراتيجية التصديرية لهذه الشركات، هذا، فضلاً عن تحديد الصادرات كماً ونوعاً والأسواق التي يتم التصدير إليها، مع ملاحظة أن هذه الصادرات الصناعية لا تنطوي على أكثر من حَدٍّ أدنى من التجهيز الصناعي.

وبالنسبة للواردات، يتميز هيكل الواردات المصري بتحيزه لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة. وترتفع نسب الواردات المصرية من الدول الرأسمالية المتقدمة إذا اقتصرنا على الواردات الصناعية دون غيرها. وينسحب التحليل السابق على بقية الواردات الصناعية للاقتصاد المصري، سواء منها نصف المصنعة أو المصنعة، وسواء أكانت سلعاً رأسمالية أم استهلاكية. وتفرض الشركات دولية النشاط شروطاً تقييدية على الاقتصاد المصري تتمثل بصفة أساسية في ضرورة شراء الآلات والمعدات وقطع

الغيار والسلع المصنعة ونصف المصنعة والمواد الخام اللازمة لإتمام الدورة الإنتاجية من الشركة الموردة للتكنولوجيا، أو من شركة أخرى تحددها الشركة الموردة، وهذا مما أدى إلى ارتفاع نسبة المنتجات الصناعية المستوردة إلى الواردات الكلية، مما أدى إلى وجود تبعية تجارية للدول الأم للشركات دولية النشاط، فقد ارتفع معدل نمو الواردات من3,3 % عام 1970 إلى 51,3 % عام 1977، مقابل معدل نمو للصادرات بلغ 4,8 % عام 1970 وحوالي 11,3 % لعام 1977. هذا بالإضافة إلى تضاعف التجارة الخارجية لمصر في فترة السبعينات بصورة أكبر من تضاعفها في الفترات الماضية، فلقد تضاعفت 1,5 مرة خلال الفترة من 1952– 1970، بينما تضاعفت خلال الفترة من 1970 – 1977 حوالي 4 مرات، مما يؤكد اندماج الاقتصاد المصري في السوق الدولية منذ السبعينات.

الشركات دولية النشاط والنتائج التحليلية للمعامل الكلي لاعادة التصدير: يعد تأثير نشاط الشركات دولية النشاط على هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد المصري سلبياً (بدرجة غير كبيرة)، وهذا ناتج بصفة أساسية من خلال التوجهات الإنتاجية لهذه الشركات، حيث اتجهت إلى النشاطات ذات الميول الاستيرادية المرتفعة، مما ترتب عليه أن تحملت الدولة في غالبية الأحوال العديد من الدولارات لقاء توفير دولار واحد، هذا بالاضافة إلى الممارسة التجارية التقييدية التي مارستها هذه الشركات على الاقتصاد المصري ومنها استيراد العدد والآلات وقطع الغيار والمواد الخام من هذه الشركات، فضلاً عن قيام هذه الشركات ببث نموذج الاستهلاك الغربي داخل المجتمع المصري، مما أدى إلى تشكيل أذواق المستهلكين بما يتفق واستراتيجية هذه الشركات، ولقد ساعدت هذه العوامل جميعاً على زيادة حدة الواردات الصناعية، وبصفة خاصة من الدول الأم لهذه الشركات، ولقد كان هذا سبباً أساسياً من أسباب تدهور معدل تغطية الصادرات للواردات في الاقتصاد المصري وبصفة خاصة بعد عام 1974. وقد قامت هذه الشركات، بالإضافة إلى ما سبق، باتباع أسلوب التمويل المحلي بتعبئة المدخرات المحلية، وبخاصة مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، عن طريق البنوك الأجنبية، واستخدام هذه المدخرات في تمويل المشروعات المشتركة لهذه الشركات، وقد ساعد هذا على زيادة حدة مديونية مصر، وبخاصة منذ النصف الثاني من عقد السبعينات، إلا أن فترة النصف الثاني من السبعينات شهدت تطوراً كبيراً في زيادة حدة الديون الخارجية لمصر، وطبقاً للتقديرات الرسمية بلغت ديون مصر الخارجية حوالي 24,2 مليار دولار في مايو 1985.

ويذلك تكون الشركات دولية النشاط قد ساهمت مساهمة سلبية في القضاء على حدة مديونية الدول النامية أو التخفيف منها بل زادت من حدتها، ومن ثَمَّ يكون دور الشركات دولية النشاط في بنيان التجارة الخارجية للدول النامية ومصر كسراب بقيعة.

العلاج السلوكي للطفل أساليب ونماذج من حالاته

عبدالستار إبراهيم، عبدالعزيز الدخيل، رضوى إبراهيم.
عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1993، 349 ص.

مراجعة: عويد سلطان المشعان
قسم علم النفس ـ جامعة الكويت

يشتمل هذا الكتاب على خمسة أبواب يضمها ثمانية وعشرون فصلا، ويقع في 349 صفحة بالاضافة إلى ملحقين وتسعة جداول. ويتضمن الفصل الأول مقدمة وأربعة فصول، ويقدم هذا الفصل أنواع المشكلات والاضطرابات التي يعانيها الأطفال، ويشير المؤلفون إلى نقطة جوهرية مهمة، إذ يحذرون المتخصصين في العلاج النفسي – السلوكي من الاندفاع والعجلة في وصف طفل معين بالاضطراب، بل يجب أن يكون المعالج النفسي – السلوكي ملما بخصائص مراحل النمو وتطور الطفولة ليفهم سلوك الطفل ويميز بين ذلك الطفل الذي يحتاج إلى التدخل المهني (طبي نفسي) بسبب شذوذه وعدم ملاءمته لمتطلبات النمو، وبين ذلك الذي لا يحتاج إلى التدخل العلاجي. إن كثيراً مما يعتبر اضطرابات سلوكية كالعدوان والحركة الزائدة والتبول اللاإرادي، واضطرابات النوم التي تسبب إزعاجاً شديداً للأسرة قد تعكس لدى كثير من الأطفال خصائص المرحلة الزمنية التي يمرون بها، ومن ثم فإنه من غير الملائم وصفها بالشذوذ أو المرض. ولكن بناء على نتائج البحوث التي درست مراحل النمو عند الأطفال، فإن بعض التصرفات والسلوكيات التي تصدر عن الأطفال لا تمثل جزءاً من مقتضيات النمو الانفعالية أو العقلية أو الاجتماعية، ويصبح بالتالي تشخيصها على أنها شاذة وتتطلب التدخل العلاجي، وهذا ما أكدته

الدراسات، وأكد المؤلفون في إحدى العيادات النفسية في البلاد العربية على أنهم وجدوا ما يقرب من 65 % من الحالات التي تفد للعيادة وتطلب الخدمة النفسية من الأطفال. وقدم المؤلفون قائمة بالمشكلات السلوكية التي يعاني منها الأطفال لبيان مدى شيوع هذه الاضطرابات والمشكلات لديهم، وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام لتقديم الخدمات النفسية والسلوكية بطريقة علمية لمعالجة تلك الحالات قبل استفحال الاضطرابات.

ويعرض **الفصل الثاني** لمفهوم العلاج السلوكي الذي هو مفهوم متعدد الأوجه، ويهدف إلى تحقيق تغيرات في سلوك الفرد المضطرب تجعل حياته وحياة المحيطين به أكثر إيجابية. ويتحقق هذا الهدف بدراسة الحقائق العلمية والتجريبية في ميدان السلوك، وبتركيز خاص على نظريات التعلم عند بافلوف، ومدرسة التحليل السلوكي عند سكينر، ومدرسة العلاج المعرفي، والتعلم بالملاحظة والنماذج عند باندورا.

وتعلمنا من نظريات التعلم أن السلوك الانساني سواء أكان بسيطاً أم معقداً يخضع في غالبيته لعوامل مكتسبة، وأن السلوك الشاذ أو المرضي يكتسب نتيجة للأخطاء في التعامل مع الطفل. وتؤكد نظريات التعلم أن ما يكتسبه الطفل من أخطاء سلوكية أو اضطرابات يمكن له أن يتوقف عنها أو أن يعالج منها إذا ما عدلنا الشروط التي أدت إلى تكوينها أو حدوثها أو استمرارها.

ويتضمن **الفصل الثالث** العلاج السلوكي متعدد المحاور، فأي سلوك مرضي توجد فيه على الأقل محاور رئيسة هي: (الموقف أو الحوادث السابقة، السلوك الظاهر أي الأفعال السلوكية التي يترجم الشخص من خلالها هذا الاضطراب، المكونات الانفعالية أو التغيرات العضوية الداخلية، الجوانب الفكرية أو المعتقدات الخاطئة، ضعف المهارات في التفاعل الاجتماعي). ولأن هذه المحاور السابقة تتفق وتتداخل فيما بينها في ابراز السلوك المرضي، وتشكله وتعمقه، فإن المواجهة العلاجية يجب أن تعكس هذه الرؤية متنوعة المحاور.

ويتعرض **الفصل الرابع** إلى الأسس النظرية للعلاج السلوكي متعدد المحاور، وترتكز مناهج العلاج السلوكي للطفل كغيرها من المناهج التي تستخدم في علاج مشكلات الراشدين على أربعة محاور تمثل النظريات الرئيسة للتعلم وهي: (التعلم الشرطي، التعلم الاجرائي، التعلم المعرفي، التعلم الاجتماعي).

التعلم الشرطي: حتى يحدث التعلم الشرطي، لا بد أن يحدث اقتران بين حدوث المنبه الشرطي (صوت الجرس مثلاً) والمنبه غير الشرطي (الطعام). وأن تتوافر

المصاحبة أو الاقتران بين المنبه الشرطي والمنبه غير الشرطي بحيث يفصلهما فترة زمنية قصيرة جدا حتى تقوى الرابطة بين المنبه الشرطي والاستجابة الشرطية.

التعلم الاجرائي (الفعال): يقوم في مجمله على قاعدة رئيسة مؤداها أن السلوك هو حصيلة ما يؤدى له من نتائج وآثار، كما أن تقوية جوانب معينة من السلوك تتوقف على ما يتبعه هذا السلوك من نتائج إيجابية (كالتدعيم أو المكافأة) أو سلبية (كالعقاب). وتتضمن نظريات التعلم الاجرائي مبادىء من أهمها (التدعيم الايجابي، والتدعيم السلبي، والعقاب، والتشكيل). **التدعيم الإيجابي**: يعني أن أي حدث يأتي بعد السلوك ويؤدي إلى زيادة حدوثه أو تكراره. **التدعيم السلبي**: يعني تدعيم السلوك بإيقاف أو إبعاد شيء أو حدث مزعج.

خلاصة: الاستجابة هي التي تؤدي إلى الحصول على التدعيم.

أما **الباب الثاني**: فيتضمن ستة فصول، ويختص الفصل الخامس بأساليب التعويد والكف بالنقيض وأساليب الاسترخاء، وتدور الفكرة الرئيسة لهذا الأسلوب العلاجي حول إزالة الاستجابة المرضية (الخوف أو القلق) تدريجياً بحيث يستبدل بها سلوك آخر معارض للسلوك المرضي عند ظهور الموضوعات المرتبطة به. وقد نجحت ماري جونز في مساعدة الطفل على التخلص من مخاوفه المرضية الشديدة المتعلقة بالحيوانات. وقد استخدم هذا الأسلوب العالم جوزيف ويلبي وقد شفيت الحالات التي عالجها بالاسترخاء العضلي.

ويختص **الفصل السادس** بالتدعيم والعقاب والتجاهل، فالتدعيم: أي فعل أو حادثة يرتبط تقديمها للفرد بزيادة في السلوك المرغوب فيه . وكذلك اظهار الثناء والمدح والانتباه للطفل عندما يصدر منه سلوك إيجابي. أما العقاب: أو ما يسمى بتكاليف الاستجابة والتي تأخذ شكل الحرمان من مدعم كان يعود على الطفل بالفائدة إثر ظهور سلوكه المضطرب، أو ما يسمى بالابعاد المؤقت للطفل إثر ظهور السلوك عن الموقع لفترات قصيرة في مكان لا يعود عليه بمدعمات نفسية أو اجتماعية.

التجاهل: ويلعب التجاهل دوراً متميزاً في علاج كثير من مشكلات الطفل، لكن يجب عدم تجاهل جوانب السلوك الخطرة والمؤذية للنفس أو الآخرين. في مثل هذه الأحوال يجب معرفة مصادر احباط الطفل والتقليل من مصادر التوتر أو تشجيع الطفل على تحملها حتى يستبدل بالسلوك السلبي سلوكا إيجابيا آخر.

ويقدم **الفصل السابع** تدريب الطفل على المهارات الاجتماعية، ويرى باندورا أن كثيرا من الاضطراب النفسي بما فيه العدوان والقلق تكتسب من قبل الأطفال

بتأثير الآخرين عن طريق الملاحظة أو النماذج، كما يمكن علاج الأطفال من المخاوف المرضية بالأساليب الآتية: التعلم بالقدوة، وتوكيد الذات، ولعب الأدوار.

ويعالج **الفصل الثامن** تعديل أخطاء التفكير، فالاضطراب النفسي يعتبر من وجهة النظر الحديثة في العلاج السلوكي نتيجة مباشرة للطريقة التي يفكر بها الشخص، ولما يحمله من آراء ومعتقدات شخصية، والمصادر المعرفية المرتبطة بالاضطراب النفسي عند الطفل هي: نقص المعلومات وقصور الخبرة، أساليب التعليم الخاطئة، أفكار ومعتقدات وآراء الشخص عن نفسه، التوقعات السلبية. أما الأساليب التي يستخدمها المعالجون السلوكيون لتعديل أخطاء التفكير فمن بينها: التربية المباشرة، الحوارات مع النفس، الوعي بالذات ومراقبتها، تخيل النتائج، استخدام أسلوب التشبع بالفكرة الخاطئة، توليد البدائل واستكشاف الامكانات المختلفة للحل، التقليل من أهمية بعض الأهداف التي يسعى لها الطفل، لعب الأدوار، والواجبات المنزلية والخارجية.

ويعرض **الفصل التاسع** للمساندة الوجدانية للطفل باستخدام منهج التعلم الملطف. إن الهدف الرئيسي من العلاج الملطف هو تكوين رابطة وجدانية قائمة على مساندة الطفل، ومن ثم يهدف المعالج هنا إلى تطوير علاقة إيجابية بالطفل قبل الدخول في خطة العلاج. ونتيجة لهذه الرابطة، يتعلم الطفل أن وجودنا معه يرتبط بالأمان، والاثابة، ومن ثم تؤدي الرابطة الوجدانية مع الطفل إلى تغيرات إيجابية.

ويقدم **الفصل العاشر** مقارنة بين مختلف الأساليب السلوكية المستخدمة في العلاج النفسي للطفل، وفي الواقع تتميز هذه المناهج التي سبق أن عرضناها كلها بالموضوعية. وقد خضعت للبحث والتجريب والفحص العلمي، ولهذا فهي متساوية من حيث قيمتها العلمية. وقد يختار أو يفضل المعالج السلوكي أسلوباً على آخر، وهذا حسب طبيعة المشكلة ونوع الاضطراب النفسي للطفل، فقد يكون هذا الأسلوب العلاجي أكثر ملاءمة لهذه المشكلة. وخصص **الباب الثالث** لشرح اجراءات العلاج السلوكي ونماذج من خططه، ففي الفصل الحادي عشر: تنفيذ خطة العلاج السلوكي وفق ست خطوات هي: تحديد السلوك المحوري، قياس تواتر السلوك وشيوعه، السوابق واللواحق، برنامج العلاج والخطة العلاجية، بناء توقعات علاجية، وتعميم السلوك.

السلوك المحوري: أي السلوك الذي يتفق المعالج مع المريض أو الأسرة على علاجه.

قياس توتر السلوك وشيوعه: أي جمع ملاحظات أو بيانات عن عدد المرات التي يظهر فيها السلوك.

السوابق واللواحق: تحديد الظروف السابقة أو المحيطة بالطفل عند ظهور السلوك المرغوب.

خطة العلاج: تصبح الخطة العلاجية بعدما اكتملت صورة واضحة لدى المعالج عن أنواع السلوك المرضي بناء توقعات علاجية: تشجيع الاتجاه الإيجابي لدى الطفل والأسرة.

تعميم السلوك: تشجيع الطفل على تعميم خبراته الإيجابية التي تعلمها في المنزل تحت إشراف مهني على مواقف جديدة كالأصدقاء.

وخصص المؤلفون **الفصول: الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر** لعرض بعض الخطط المناسبة لمعالجة بعض المشكلات التي ينبغي النظر لها عند التعامل مع الطفل بما في ذلك خطة للتغلب على المخاوف المدرسية كما يبينها (الفصل الثاني عشر)، وخطة سلوكية للتغلب على اضطرابات الانتباه عند الطفل(الفصل الثالث عشر)، وخطة أخرى لضمان الاستمرار في التغيرات الإيجابية للعلاج (الفصل الرابع عشر)، وخطة برنامج للتدريب على مقاومة التبول اللاإرادي وضبط المثانة (الفصل الخامس عشر). وقد استخدم المؤلفون خطة علاجية مناسبة حسب طبيعة المشكلة ونوع الاضطراب النفسي - السلوكي للأطفال للتغلب على المشكلات التي تعاني منها الحالات السالفة الذكر.

وخُصص **الباب الرابع** لعرض نماذج من حالات العلاج السلوكي للطفل التي تم علاجها محلياً باستخدام المنهج متعدد المحاور في العلاج السلوكي، وقد استعان المؤلفون بنتائج حالات أخرى من معالجين آخرين لافادة المعالج السلوكي والآباء للتغلب على المشكلات الشائعة بين الأطفال من الوطن العربي كما ورد في الفصول التالية (الفصل السادس عشر - الفصل الخامس والعشرين).

ويتضمن **الفصل السادس عشر** حالة الطفلة التي عانت من الصعوبات الدراسية وتشتت الانتباه. وقدم المؤلفون خطة علاجية للتغلب على صعوبات التعلم Learning Disabilities ولمساعدة الطفلة على النمو الدراسي دون خلق مصاعب (انفعالية) مركزاً على ثلاثة جوانب هي: أ - جو التعلم المدرسي ب - زيادة التركيز والانتباه والدافع للعمل الدراسي ج - زيادة قدرتها على تحمل الاحباط ومواجهة الصعوبات والتدريب على التأمل والتفكير. وقد لاحظ الباحث مزيداً من التقدم

للحالة سواء التقدم الأكاديمي أو الشخصي، وبمتابعة الوالدين بالطريقة العلمية أظهرت الحالة تقدماً في دراستها. والفصل **السابع عشر** يتضمن حالة الطفل المكتئب (الانتحاري)، وقدم المؤلفون طريقة لعلاج الاكتئاب عند الطفل من خلال تشكيل مهاراته الاجتماعية بما في ذلك القدرة على الاحتكاك البصري، والمرونة الحركية والحوار، واعتمدت خطة العلاج على تدريب الطفل على تنمية أنواع من السلوك معارضة للسلوك المرضي في المجالات الأربعة التالية:

الأوضاع البدنية، تبادل النظر والاحتكاك البصري، الرغبة في الحوارات المثارة معه، نبرات الصوت ونوعية الكلام، وقد كشف العلاج السلوكي عن مدى الافادة وتحقيق النجاح في علاج كثير من الاضطرابات، كما اتضح من الحالات السابقة، وأنه بالإمكان تدريب المهارات الاجتماعية لدى الأطفال المكتئبين ومعالجة أوجه القصور في السلوك الاجتماعي لديهم. وهذا القصور الذي يعتبر أحد العناصر الرئيسة في وصف السلوك المتسم بالاكتئاب.

وتناول **الفصل الثامن عشر** حالة الطفل الذي يشتم، وقد نصح المؤلفون باستخدام أحد الأساليب السلوكية التي يمكن تطبيقها بديلاً عن العقاب والتي أمكن توظيفها بنجاح بهدف إيقاف مجموعة من الأطفال عن استخدام الألفاظ النابية والشتائم القبيحة.

أما **الفصل التاسع عشر** فيعرض لايقاف الأذى عن النفس، وقد استخدم العلاج السلوكي مع الحالة، وأدى إلى تحسن واضح، وخاصة عند استخدام أسلوب التدعيم الاجتماعي مع الحالة مما أدى إلى التحكم في مظاهر السلوكِ التدميري أو الذاتي.

ويتضمن **الفصل العشرون**: حالة الطفل الخجول المنعزل، وهي حالة طفل عربي يعاني من القصور الشديد في العلاقات الاجتماعية والانطواء الشديد والخجل والعزلة. وقد استخدم أسلوب المهارات الاجتماعية وبخاصة التدريب على الاسترخاء العضلي، الاقتداء بالمعالج، الواجبات المنزلية، التعديل المعرفي لبعض الأفكار الخاطئة. وقد ركزت الخطة العلاجية على زيادة قدرات الحالة على الحوار والتدريب على الحديث وتنمية العلاقات الاجتماعية مع الآخرين. وأظهرت النتائج تقدماً ملحوظاً وملموساً للحالة في كل المهارات، وبخاصة تقدم الطفل في اكتساب المهارت الاجتماعية ونمو قدراته على التفاعل الاجتماعي، توصل إلى درجة كبيرة من التحسن الواضح والملموس.

ويتضمن **الفصل الحادي والعشرون**: حالة الطفلة المذعورة، وللتغلب على

مخاوف هذه الطفلة توجد مناهج علاجية تم تناولها في الفصل الخامس وبخاصة لدى ماري جونز، وجوزيف ويلبي مثل أسلوب الكف النقيض، والاسترخاء العضلي، أسلوب التعرض التدريجي لموضوع الخوف.

ويتناول **الفصل الثاني والعشرون**: حالة الطفل الذكي المتخلف في دراسته. إن كثيراً من مشكلات التعلم والتأخر الدراسي لا ترجع إلى التخلف العقلي وانخفاض مستوى الذكاء بقدر ما ترجع إلى أخطاء في التربية والعجز عن تكوين الدافع الملائم للنجاح والتفوق لدى الطفل. وقد قام المعالج النفسي - السلوكي بوضع خطة علاجية للتغلب على مشكلة الطفل باتباع الطريقة الآتية: تقوية الدافع الدراسي ويكون ذلك بتحديد المشكلة، مكان خاص للعمل، اثارة الحوافز والتدعيم الايجابي، المتابعة، التغلب على المشكلات السلوكية وهو تحديد المشكلة، التحكم في الاثابة، الإبعاد المؤقت عن مواقف التدعيم السلبي، تدعيم السلوك الإيجابي، المتابعة. وقد أمكن التغلب على مشكلة الطفل من خلال استخدام العلاج السلوكي المناسب للحالة.

ويتضمن **الفصل الثالث والعشرون** حالة الطفل ذي السلوك الاجتماعي التدميري، وقد استخدم المؤلفون الأسلوب العلاجي الملائم للحالة، وخاصة أسلوب التدعيم الإيجابي، وأسلوب الأبعاد المؤقت، وقد قام المعالج السلوكي بوضع خطة علاجية في العيادة تتمثل في إعطاء الطفل صندوقاً يحتوي على علب كثيرة من الثقاب، وأن يطلب منه إشعال أي عدد من أعواد الثقاب شريطة أن يتبع خطوات للحماية من الأخطار. وكان المقصود من هذه الخطوات تنمية العزوف عند الطفل عن اشعال أعواد الثقاب. وقد تمكن المعالج السلوكي من أن يجعل الطفل يتوقف عن اشعال أعواد الثقاب، واستطاع أن يتغلب على السلوك التدميري، عندما استخدم معه العلاج السلوكي الملائم له.

كما يتناول **الفصل الرابع والعشرون** التغلب على مشكلة التبول اللاإرادي بالطرق السلوكية.

وكانت الشكوى الرئيسة للفتاة هي عدم قدرتها على ضبط نفسها في عملية التبول أثناء النوم. وأشارت التقارير الطبية أنها لا تعاني من مرض عضوي، وقد أدت المشكلة إلى استمرار عزوف الفتاة عن العلاقات الاجتماعية. وقد استخدم المعالج السلوكي أساليب التدعيم بشكل خاص، كفنيات علاجية مشتقة من نظريات التعلم الاجرائي (الفعال). وقد تمكن المعالج وبمساعدة الأسرة من جعل هذه الفتاة تتغلب على مشكلتها.

أما **الفصل الخامس** والعشرون فيعرض لحالة طفل شديد العناد ملحاح، وسهل الاستثارة، ولقد تركزت خطة العلاج على تهيئة جو أسري مطمئن وخال من التوتر الحاد الذي يعوق التواصل الوجداني مع الطفل. وقد استخدم منهج التعليم الملطف الذي يعتمد على اثارة رابطة وعلاقة مساندة مع الطفل، وقد تحقق الهدف الرئيس لخطة العلاج السلوكي بالكامل، وتم الاستفادة من هذا الاسلوب في البيئة العربية.

ويعرض **الباب الخامس** لأهم التغيرات السلوكية المصاحبة للنمو في كل مرحلة من مراحل النمو، وقد عرض المؤلفون في هذا الباب من خلال فصوله الثلاثة (السادس والعشرين، السابع والعشرين والثامن والعشرين) لعدد من مظاهر سلوكية أو مراحل من النمو والتغيير في الشخصية قد يراها الآباء المتعجلون، ويراها المعلمون والمشرفون المتسلطون، مشكلات، بينما هي في الحقيقة تتلاءم مع النمو والتطور. وكان هدف هذا الباب أن يمد جمهور القراء والمهتمين بنمو الطفل بالمعلومات العلمية التي تمكنهم من التمييز الدقيق عند التعامل مع الطفل بين جوانب السلوك التي يمكن وصفها بالمرض والاضطراب. ومن هذه الناحية، فإن هدف هذا الباب هو شحذ القدرة وتدريبها على التمييز بين ما يجب علاجه وتغييره وذلك الذي يجب تشجيعه والتعجيل بتنميته حتى وإن بدا للعين غير المتأنية على أنه شكل من أشكال الاضطراب.

تقييم الكتاب:

1 – حاول المؤلفون في كتابهم أن يقدموا للقارىء أهم اضطرابات الطفولة ومشكلات الطفل، مع التركيز على بعض المفاهيم النظرية المتعلقة باستخدام العلاج السلوكي من حيث أساليبه وفنياته، وقد قدم المؤلفون في موضوع آخر شرحاً لإجراءات العلاج السلوكي، مع إبراز أهم الخطوات التي ينبغي اتباعها لتنفيذ الخطة العلاجية. ومن جانب آخر قدم المؤلفون نماذج من بعض الحالات التي تم علاجها محلياً باستخدام المنهج الذي يتلاءم مع الحالة مع الإشارة إلى حالات أخرى تمت معالجتها من معالجين آخرين.

2 – قدم المؤلفون كتاباً يستحق القراءة والاقتناء، ويعتبر من الكتب النادرة والقيمة والمهمة. وتكمن أهميته في احتوائه على المناهج والأساليب والطرق العلمية للتغلب على المشكلات التي يعاني منها الأطفال.

3 – استخدم المؤلفون في كتابهم لغة واضحة مفهومة سلسلة يستطيع المتخصص وغير المتخصص أن يفهمها.

4 – يعتبر الكتاب إضافة علمية جديدة في مجال العلاج السلوكي للمكتبة العلمية العربية.

5 – قدم المؤلفون كتاباً يمكن أن يستفيد منه المتخصصون في كل من الطب النفسي وعلم النفس والخدمة الاجتماعية في العالم العربي، بالإضافة إلى المرشدين النفسيين والمدرسين والآباء لتوظيفه في معالجة المشكلات التي يعاني منها الأطفال، واستخدام الأسلوب الأمثل في التغلب عليها..

6 – وقد لاحظنا أن المراجع التي اعتمد عليها المؤلفون في مجملها حديثة، وهذا يدل على أن المؤلفين حريصون على متابعة كل ما هو جديد في مجال العلاج السلوكي.

7 – كما يسجل للمؤلفين أنهم استخدموا بعض أساليب العلاج السلوكي على حالات من البيئة العربية مع النجاح في مساعدتها للتغلب على مشكلاتها السلوكية، وما يتطلبه ذلك من تطويع لهذه الطرق كي تناسب الحالات العربية. وأخيراً وليس آخراً، فنحن أمام كتاب قيم جدير بالقراءة والتدريس ويسد فراغاً في المكتبة العربية السيكولوجية.

النخبة السياسية في مصر
دراسة حالة للنخبة الوزارية

مايسة الجمل

منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، 236 ص

مراجعة: سمير عبده

دمشق

قُدِّم هذا الكتاب إلى جامعة لندن عام 1992 كرسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، والآن يصدر باللغة العربية، وهو يشمل مقدمة شرحت فيها المؤلفة مشكلتها البحثية لهذا الكتاب، ثم كان دخولها إلى الموضوع الأساسي عبر قسمين: الأول شمل الإطار السياسي – الاجتماعي ضمن ثلاثة فصول، والقسم الثاني كان كذلك عبر ثلاثة فصول تحت عنوان: كيفية الحفاظ على الأنماط الأساسية.

الكتاب يُقرأ لأنه يقدم عينة اجتماعية - سياسية لمحورٍ طالما رأيناه في أكثر من بلد عربي بين نوعية النخبة السياسية الحاكمة أو المتعاونة مع الحكم، وبين الحاكم صاحب السلطة الأولى في الحكم.

وتتركز بنية الكتاب على دراسة النخبة السياسية في مصر، وبخاصة النخبة الوزارية في فترة السبعينات كدراسة حالة للأنماط التنظيمية والتجنيدية للنخبة السياسية، والواقع أن استمرار النخبة السياسية في مصر في فترة ما بعد عام 1952، في ظل التوجهات المتباينة للسياسات، إنما يشير إلى حدوث عملية إعادة تدوير هذه النخبة، وليس إلى تغير النخبة أو إحلالها من جديد، لا بسبب امتلاكها أية خصائص متميزة، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، وليس نتيجة قدرتها على ممارسة سيطرتها السياسية على عملية صنع القرار، وليس أيضاً بسبب تمثيلها مصالح مجموعة اجتماعية أو سياسية معينة من الناخبين، بل بمعنى أن النخبة السياسية المصرية قد تمكنت من الحفاظ على وضعها وتأمينه نتيجة أسباب تتناقض مع تلك الفروض النظرية التي تحكم عملية صعود النخبة أو أفولها.

وترى المؤلفة أن النخبة المصرية نجحت في الاستمرار في منصبها السياسي بسبب سلبيتها السياسية، وحيادها الأيديولوجي وطبيعتها البيروقراطية، علاوة على أنه قد أمكن تجنب تغير هذه النخبة أو استبدالها عن طريق الالتجاء إلى عملية إعادة التدوير المنتظمة لها.

على هذا جاء الكتاب ليركز على (النخبة) وليس الطبقة، ولكن (النخبة) التي ركزت عليها المؤلفة لم تبين ماهية طبقتها، إلا أن العهد الناصري والعهد اللاحق له كان يستخدم جماعة الدفعة الواحدة، كدفعة عبدالناصر والسادات في الكلية العسكرية والتعاون معهم سابقا ولاحقاً.

ووفقاً لتعبيرات عدة كان التعريف (للنخبة) يتبع ما قال به كتاب الغرب، ذلك أن النخبة إذ تتألف منها قمة الهرم الاجتماعي، تتخذ القرارات التي تؤثر في جميع الطبقات الاجتماعية، ولكن ليس في الوسع فهم تلك الطبقات في عزلة عن أولئك الذين يملكون السلطة الاقتصادية والسياسية في النظام الاجتماعي.

على أن بقاء النخبة واستمرارها وفقاً (لجيتانوموسكا) كما جاء في كتاب المؤلفة ص 24 يتطلب:

1 - امتلاك صفات أو خصائص متميزة.

2 - القدرة على ترجمة هذه الخصائص في صورة عمل ملموس من خلال الممارسة

الفعلية للسيطرة (تركيز السلطة).

3 - القدرة على ترجمة هذه الخصائص والصفات، للاحتفاظ بالقدرة على السيطرة (ضم عناصر جديدة).

4 - التعبير عن مصالح مجموعة معينة من الناخبين.

5 - القدرة على مواجهة التحدي.

ويؤدي عجز النخبة عن الوفاء بهذه الشروط إلى البدء في عملية تغييرها واستبدالها تدريجيا مما يمهد الطريق أمام ظهور نخبة جديدة.

على أن دراسة بنية النخبة تعد إحدى وسائل تفهم طبيعة النظام السياسي الذي يعكس ويشكل في الوقت نفسه النظام الاجتماعي بصفة عامة.

وعلى الرغم من أن وجود النخبات ليس ظاهرة مقصورة على الصعيد السياسي، إلا أن هذه الظاهرة تكون أكثر وضوحاً في مجال الحياة السياسية بسبب المناصب المحددة التي تتقلدها هذه النخبة.

وتؤكد المؤلفة:

«إن الخصائص التي تميز مجموعة ما وتحولها إلى نخبة، ومن ثم الخصائص التي يؤدي فقدانها إلى زوال صفة النخبة عن هذه المجموعة، تقدم لنا منظوراً تحليلياً يمكن من خلاله تناول طبيعة النخبة السياسية المصرية واستمرارها وبقائها. وبعبارة أخرى، فإننا إذا قبلنا وجود أفضلية في الخصائص التي تسمح ببروز وسيطرة مجموعةٍ ما في النظام الاجتماعي، التي في حالة فقدانها أو ظهور تحدٍّ لها يزول وضع السيطرة أو الوضع «النخبوي» عن هذه المجموعة، فإن بقاء النخبة السياسية المصرية واستمرارها منذ عام 1952، يجب أن يكشف من الناحية النظرية عن استمرار امتلاك هذه النخبة مثل هذه الخصائص والصفات».

فهل جانب المؤلفة الصواب في قولها هذا؟

نحن نرى أن هناك بعض الاختلاف على هذا الإشكال، فإذا كان السادات قد تعاون مع عبدالناصر، والرئيس مبارك قد تعاون مع السادات، فإن لكل من هؤلاء نخبته الخاصة، ولم يكن الأمر مجرد تسلسل في الأزمان، كما توحي لنا نصوص الكتاب؟

وليس في الوسع فهم الطبقات الاجتماعية، التي تكون النخبة قمتها، في عزلة عن أولئك الذين يملكون السلطة الاقتصادية والسياسية في النظام الاجتماعي. لهذا فإن أجهزة الدولة السياسية في مصر في فترة ما بعد 1952 من أعضاء البرلمان، أو أعضاء الوزارة لم يمثلوا مواقفهم داخل النخبة السياسية استناداً إلى أي قاعدة قوة منظمة خاصة بهم، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. فأعضاء النخبة السياسية إما أن يعينهم رئيس الجمهورية مباشرة في الحكومة، أو يتم انتخابهم في البرلمان بسبب عضويتهم في الحزب الحاكم الذي يتزعمه رئيس الجمهورية، لهذا كانت هذه (النخبة) خاضعة لرئيس الجمهورية، وليست شريكة له في عملية صنع السياسات. ومع تعاظم سيطرة الرئيس الفردية على عملية صنع القرار بفضل توليه السلطة التنفيذية وفقا للدستور، ومن ثم سيطرته على الحكومة، فإن النخبة التنفيذية هي في واقع الأمر مدينة بمناصبها للرئيس، وبالتالي فرئيس الجمهورية ليس مدينا بمنصبه لا للنخبة ولا لحزب بعينه، ذلك أن تثبيته في منصبه تم باستفتاء شعبي، لهذا قوي مركزه وبقي هو صاحب القرار الأول والأخير.

ضمن هذا التجاذب بين ماهية (النخبة) وبين (الحاكم) ولجت المؤلفة في إثبات رأيها عبر فصول الكتاب.

الإطار السياسي - الاجتماعي: عبر النصف الأول من فصول الكتاب اتخذ الإطار السياسي - الاجتماعي محورا للبحث منذ انقلاب عام 1952 والى الوقت الراهن على وجه التقريب.

إذا عدنا إلى أسماء دفعة جمال عبدالناصر في الكلية العسكرية نرى أن معظم هؤلاء شكلوا فيما بعد عماد النخبة التي حكمت مصر إبان العهد الناصري، أما الأسماء الأخرى التي عرفناها من خلال المناصب القائمة في ذلك العهد أو المستمرة له فقد كانت لأناس هم من معارف أو أصحاب أو من وجهاء مناطق قادة الثورة. لهذا سرعان ما يلمس المرء تكون (نخبة) قامت، كما تقوم (العصبة) لأمرٍ ما، فكان لها الأطراف والأجنحة والأنصار. إلخ.

في عام 1954 اشتد الصراع داخل مجلس قيادة الثورة فكان أن استقال اللواء محمد نجيب من منصبه وهو رئاسة مجلس قيادة الثورة. وعلى الفور تولى عبدالناصر رئاسة الوزارة، وأعلن خلو منصب رئاسة الجمهورية حتى عودة الحياة الدستورية إلى البلاد. وبعد خمسة أيام عاد نجيب لشغل منصب رئاسة الوزارة ولكنه أخرج نهائيا من دفة الحكم في تشرين الثاني 1954 حيث عاود عبدالناصر تسلمه لمنصب رئيس

الوزارة ومن ثم انتخب رئيساً للجمهورية في عام 1956، وبقي في ذلك المنصب إلى عام وفاته 1970 محكما قبضته على الساحة السياسية وفارضاً إطاراً إيديولوجياً واحداً من خلال عملية التسييس الجماهيري.

وقد نجح عبدالناصر إلى منتصف الستينات في عزل المجتمع المدني سياسيا، ثم أعقب ذلك سعيه إلى تحييد النخبة السياسية، ومع أن عبدالناصر استطاع أن يضمن ولاء هذه النخبة عن طريق نظام التعيين الشخصي غير الرسمي لأفرادها، إلا أن وجود الأجنحة السياسية داخلها وعلى الرغم من عدم تنازعها بالضرورة على السلطة، كان يمثل خطرا محتملاً على نظام حكمه.

فقد كانت هناك أجنحة أيديولوجية مثل جماعة علي صبري ذات التوجهات الاشتراكية، وجماعة زكريا محيي الدين الليبرالية وجماعة المشير عامر من العسكريين - وكل هؤلاء جميعا من رجالات عبدالناصر - شكلت تحديا كامنا لنظامه. ذلك أن كل جناح من هذه الأجنحة استطاع أن ينشيء شبكة من المنافع الشخصية المتبادلة الخاصة به داخل أجهزة الدولة.

وأدرك عبدالناصر ماذا كان يعمل في (ساحته)، وهكذا عملت عدة أمور في أن يدرك عبد الناصر الخطر الذي تمثله النخبة السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية المتباينة، ناهيك بالنخبة النشطة سياسياً. ولهذا فإنه بعد احتواء خطر المعارضة من جانب الجماهير، تحسب عبدالناصر لخطر نمو المعارضة من بين صفوف النخبة، وذلك بوساطة ضرب كل جناح داخلها بالآخر بحيث إنه مع اقتراب سنوات حكمه الأخيرة، كان عبدالناصر قد استطاع إلى حد كبير تهدئة هذه الأجنحة «النخبوية» أو اقتلاعها كما جرى مع جماعة المشير عبدالحكيم عامر عقب حرب 1967، أو التقارب والتباعد الذي لمسناه بين حكم عبدالناصر والجماعات الأخرى - صبري ومحيي الدين - حيث إنه حين وفاة عبدالناصر كان هناك أكثر من مؤشر على وجود جماعات ضاغطة داخل الحكم لتسلم السلطة ولو بانقلاب، كما أوضحت التهمة التي ألصقت بجماعة علي صبري.

ووفي عام 1971 كان السادات بعد تسلمه للحكم عقب وفاة عبدالناصر عام 1970 قد تمكن من احتواء أو تحييد أو إزاحة هذه النخب التي جعلها عبدالناصر تحكم له ومن ثم أخذت تتنافس فيما بينها.

كان تولي السادات للسلطة مرغوبا به من الناحية السياسية في ذلك الوقت، بعد الانقسام الذي ساد النخبة، ذلك أن الاختيار لم يعبر فقط عن استقرار النظام وقدرته على الاستمرار بعد وفاة عبدالناصر، بل إنه نصب شخصا كانت تعتقد

الأجنحة التابعة للقوى المتصارعة داخل النخبة سهولة السيطرة عليه. كذلك، فإن السادات، بوصفه عضوا في حركة الضباط الأحرار، جسّد تلك الصورة التي كانت لازمة لحشد الجماهير وراء الميراث الثوري لعبدالعناصر في مصر والأقطار العربية.

ووصل السادات سريعا إلى إقصاء جماعة علي صبري واعتقالهم، وتهادن مع حسين الشافعي ومحمد حسنين هيكل وسيد مرعي لأن علاقة هؤلاء كانت تضفي على السادات تلك الشرعية السياسية التي تمتع بها عبدالناصر، وكانت لاتزال تنقص السادات. ولهذا، فإنه بعد أن أمّن السادات سلطته تماما رئيساً للبلاد وحظي بالشرعية السياسية في أعقاب حرب اكتوبر 1973 قام بإقصاء آخر الشخصيات البارزة في حقبة عبدالناصر ومن ضمنهم هؤلاء الثلاثة، وإذا كان قد تأخر إقصاء سيد مرعي فقد كانت هناك صلة عائلية بينه وبين السادات بالمصاهرة، لعلها هي التي أرجأت قرار الإبعاد إلى فترة متأخرة.

ومع انفتاح السادات على الغرب عام 1974 قلل من فاعلية (الاتحاد الاشتراكي). وفي تموز 1975 قرر هذا الحزب مبدأ إنشاء المنابر السياسية داخل إطاره، بحيث أعلن عن تشكيل 29 منبرا سياسيا. وفي آذار 1976 أعلن السادات تشكيل ثلاثة منابر سياسية داخل إطار الاتحاد الاشتراكي مثلت أجنحة اليمين والوسط واليسار، ثم أعلن السادات تحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية وتلا ذلك صدور أول قانون ينظم الحياة الحزبية منذ 1952.

على ان السادات نجح في تحقيق كسب مزدوج، فهو من ناحية استطاع إحباط غايات نظام سياسي متعدد الأحزاب، وذلك من خلال تحجيمه المعارضة، ومن ناحية أخرى حقق مكسبا سياسيا إذ نُسب إليه فضل إقامة نظام التعددية الحزبي.

ومرة أخرى نرى السادات، وبشكل أعنف من سلطة عبدالناصر يجرد النخبة السياسية من أية معارضة، حتى إنه أودعها السجن إلى أن اغتيل.

النخبة السياسية: كيفية الحفاظ على الأنماط الأساسية :أما القسم الثاني من الكتاب فهو يتحدث عن النخبة السياسية وكيفية الحفاظ على الأنماط الأساسية، وفي بداية تقديمنا لهذا الكتاب ذكرنا عملية التجاذب بين (النخبة) و(الحاكم)، وها نحن هنا أمام الموقف المفروغ منه في مثل تلك النخب، إذ ان علاقات المنافع الشخصية المتبادلة التي تسود بين أعضاء النخبة تضمن بقاء مثل هذه النظم، إذ تعمل المنافع المتبادلة على التقليل إلى أقصى درجة من هوة الضوابط المؤسسية والمنافسة السياسية المنظمة. كما أن الحاكم في ظل الهياكل النخبوية لا يخضع لأية التزامات مؤسسية، وكذلك الحال بالنسبة إلى النخبة التابعة له التي تظل مرتبطة به ومدينة له شخصيا.

فالعمليات التي يتم من خلالها تجنيد أفراد النخبة في التنظيم السياسي المصري تفسر إلى حد كبير الطبيعة الشخصية التي يتصف بها نظام الحكم في مصر، كما أن نمط العلاقات السائدة بين مختلف الهياكل النخبوية التي ترتبط في النهاية برئيس الجمهورية نفسه توضح الظروف التي تهيىء لقيام واستمرار نظام الحكم الفردي.

المؤسسة العسكرية في مصر ليست شريكة في عملية صنع القرار ولكنها إحدى أدوات دعم القرارات التي يتخذها النظام الحاكم. ومن هنا تتمتع المؤسسة العسكرية بنفوذ يعتد به داخل النظام. ولكنه على الرغم من هذا، هناك وسائل عديدة يتم بوساطتها الإبقاء على المؤسسة العسكرية بعيدا عن دائرة صنع السياسات. فهناك مثلا شخصية رئيس الجمورية نفسه الذي يأتي دائما من العسكريين، الأمر الذي يؤمن إطاعتهم رئيس الدولة. وهذا ما جعل من رئيس الدولة الحاكم المطلق الذي لا يريد الإصغاء لأحد حتى لـ (النخبة) السياسية. وكان محمد إبراهيم كامل، وزير خارجية مصر في الفترة من 1977 – 1979 قد وصف في كتاب له أسلوب السادات العفوي والفجائي في اتخاذ القرارات دون مشاورة مستشاريه، بل أحياناً على النقيض مما ينصح به مستشاروه. فيما كان سيد مرعي أحد الوزراء القلائل الذي بقي في الحكم لثلاثين عاما يقول: (لم نكن نعرف على الإطلاق في أي شيء كان يفكر السادات، أو ما يمكن أن يتخذه من قرارات).

أما الفرضية القائلة بهامشية النخبة السياسية المصرية في عملية صنع السياسات، وبأنها نخبة بيروقراطية أو تكنوقراطية أكثر من كونها نخبة سياسية، فإن ذلك يتضح من دراسة بقاء أو استمرار كوادر النخبة الرسمية في الحكومة في ظل سياسات ذات توجهات متباينة ومختلفة. وفي هذا الصدد، نجد أن بعض الوزراء قد ظلوا يشغلون مناصب داخل الحكومة منذ عام 1952 وحتى السبعينات على حين أن البعض الآخر الذي انضم إلى النخبة الوزارية في السبعينات ما زال يشغل مناصب وزارية حتى بداية التسعينات. ومن المؤكد أنه لا يمكن لنخبة سياسية أن يكتب لها هذا البقاء والاستمرار لفترة تصل إلى أربعين سنة تعمل خلالها في ظل توجهات على طرفي نقيض إلا إذا كانت تتصف بدرجة عالية من البيروقراطية والاحتراف.

إن ديناميات قوة (النخبة) في حالة النخبة الوزارية المصرية بعد عام 1952 تختلف عما هو معمول به في أوروبا والولايات المتحدة، ففي هذه البلدان تكون علاقات المنافع المتبادلة غير الرسمية مؤثرة في عمليات تجنيد أفراد النخبة وصنع السياسات. أما في مصر فإن الضغوط التي تمارسها هذه الجماعات تعد عنصرا غائبا عن عملية تجنيد النخبة وصنع السياسات، فعلاقات المنافع المتبادلة هنا لا تتسع لكي

تشمل مصالح أو ضغوط جماعات خارج نظام الحكم، ولكنها تعبر عن نمط فردي ليس له علاقة بالهياكل الرسمية أو بجماعات الضغط.

أهمية الكتاب: يعرض كتاب الدكتورة مايسة الجمل (النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية) واقعاً نلمسه، هنا وهناك، في هذا القطر أو ذاك، لنخب سياسية على النحو الذي يضمن استبعاد االمساهمة الفردية في السياسة، وبالتالي «تحجيم» احتمالات وجود مساجلات سياسية على مستوى النخبة.

ومثل هذا الأمر اتبعه ديغول ومن قبله ماتزيني الإيطالي، فالرئيس دون اتباع ومؤمنين مقضيٌّ عليه بالفشل، وهذا يعني أن الرئيس بحاجة إلى (طبقة) مختارة من القيادات الفرعية على استعداد لأن تسير خلف رئيسها وقد ربطتها به تلك (السمة) دون قيود.

ويمكن الاستشهاد هنا على هذا النمو بما صرح به كمال أبو المجد وزير الإعلام المصري عام 1974 - 1975 للمؤلفة، فهو لا يعترف بوجود (نخبة) سياسية على الساحة السياسية المصرية. إذن هؤلاء المتعاونون مع الحكم يمكن تسميتهم (قيادات)، تشكل مستقبلا (طبقة) خاصة بها.

وحبذا لو كانت المؤلفة قد قامت على وضع تصور كهذا للوضع الطبقي للزعماء الذين تعاقبوا بعد انقلاب 1952، فقد كان ذلك يساعدها ويساعد القارىء على الوصول أكثر فأكثر إلى خلفيات هذه (النخب) ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية. يكفي لنا التذكير هنا أن المسؤولين الذين تعاقبوا أربعين سنة على الحكم في مناسبات بعضها مضاد لبعض يمكن فهمهم إذا ما عرفنا أن علاقة الطبقة المتوسطة الجديدة، وهي خلفية طبقة عبدالناصر والسادات، كانت تسير ضمن مفاهيمها التي تتبع أولاً الوصاية والتحالف في البداية مع طبقة معينة، ومن ثم علاقات تجاهل في مرحلة تالية، ثم علاقات قمع في النهاية. ومثل هذا السيناريو لهذه الطبقات كان يستتبع بالتالي إيجاد (نخب) - كما سمّتها المؤلفة - أُسَمِّيها أنا (قيادات) أو (طبقة متعاونة) للحاكم، كي تعاونه في التنفيذ وليس في التقرير.

على أن تركيز المؤلفة على صفة (النخبة) وليس على (القيادات) أو (الطبقة) أو (الجماعة - الشلة) قد أضعف من تحديد الفئة المتناولة بالبحث. صحيح أن المؤلفة حددتها بالوزراء، ولكن اختلاف هؤلاء طبقيا وثقافيا وحتى مهنيا جعل من راية (النخبة) تذوي أحياناً حتى ضغط التسميات الأخرى.

هؤلاء (النخبة) - لو أننا قبلنا بهذه التسمية - لا يعودون بهذه التسمية مادام

أن أمرهم يقرره (شخص) واحد له صلاحية تقرير (الطعام) الذي يودون تناوله. وبعبارة أخرى يمكن استحضار المقارنة بين مطعم وبين قائمة الطعام فيه. فالمرء إذا ذهب إلى مطعم صيني فمن الطبيعي أنه لا يستطيع أن يطلب (بيتزا) وأن يحصل عليها، فحدود الاختيار قد تقررت في قائمة الطعام. وبالمثل فإن هامش المناورة أمام هذه (النخبة) يحدده (الرئيس) وتطورات الظروف السياسية. لهذا فإن الأهواء الشخصية لهذه النخبة والأفعال الذاتية وحتى مثابرة (النخبوي المؤثر) لا تستطيع تغيير المنهاج السياسي لهذا الرئيس أو ذاك مادام الجهد منفردا.

على أن كل ما ذكرناه لا ينقص أبدا من قراءة الكتاب، سواء بموضوعه أو شموليته أو اتقان تأليفه بقدر واضح من الموضوعية والعلمية، ولا يغمط ما حفل به من بيّنات، لها دورها البنائي على صعيد الثقافة السياسية - الاجتماعية العربية، هذا دون أن نغفل جهد المؤلفة التي قدمت كتابها بهذا الشكل.

الصداقة من منظور علم النفس

أسامة أسعد أبو سريع

عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، عدد 179، 289 ص

مراجعة: محمد أحمد محمد
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

يعد كتاب الصداقة من منظور علم النفس من أول المحاولات التي دفعت بالصداقة إلى مضمار البحث العلمي المنظم في إطار الثقافة العربية، إذ يتناول الصداقة من منظور علم النفس الاجتماعي حيث محاولة اكتشاف قوانين التفاعل بين الأشخاص، ومن منظور ارتقائي، حيث البحث في قوانين السلوك الإنساني عبر مراحل العمر المتتابعة.

يتميز المؤلف بميزتين هامتين، وهما الحرص على الالتزام العلمي في تناول موضوع الصداقة وإكتشاف أبعادها، ووضوح وسلاسة العرض والتقديم، بحيث يتمكن القارىء من الالمام بأهم القواعد التي تنتظم علاقات الصداقة بين الأشخاص في سائر مجالات الحياة ودروب الالتقاء الإنساني المختلفة.

يؤكد الكاتب أن موضوع الصداقة أصبح من أكثر المواضيع التي تستأثر باهتمام علماء النفس بمختلف تخصصاتهم في الفترة الراهنة، كما أنه يشكل رافداً

من الروافد المتنوعة التي تفرعت في مجال بالغ الخصوبة والثراء، اصطلح الباحثون المحدثون على تسميته «سيكولوجية العلاقات بين الأشخاص» وهو مجال عريض يحيط في دائرة عنايته بعلاقات اجتماعية شديدة، الأثر في حياتنا، وتأتي في مقدمتها العلاقات الأسرية والزوجية وعلاقات الحب والزمالة والصداقة سواء بين الجنسين أو بين أبناء الجيش الواحد.

تطرق الكاتب في بداية اطروحته إلى موضوع الصداقة في التراثين اليوناني والإسلامي، وأكد أن أرسطو كان يرى أن الصداقة إنما هي حد وسط بين خلقين. فالصديق هو الشخص الذي يعرف كيف يكون مقبولاً من الآخرين كما ينبغي. أما الشخص الذي يبالغ حتى يكون مقبولاً لدى الجميع إلى الدرجة التي تجعله لايعارض في أي شيء حتى لايسيء إلى الآخرين فهو المساير، وذلك إن كان يفعل هذا بدون سعي إلى منفعة شخصية وإنما لولعه بالإرضاء. أما إن كان يهدف من مسايرته إلى مصلحة شخصية فهو المتملق. وعلى الضد يصف أرسطو الشخص الذي لايكترث بالقبول من جانب الآخرين بأنه الشرس، والعسر والمشاغب، والصعب في المعيشة.

ويرى الباحث أن تأملات أرسطو حول الصداقة جديرة بالنظرة الفاحصة، فهي بالإضافة إلى دلالتها على أهمية الصداقة في الحياة الإنسانية تزخر بعديد من الأفكار التي يمكن صياغتها في شكل فروض قابلة للاختبار عن شروط الصداقة والأسس التي تقوم عليها، وتميزها عبر المراحل العمرية، وتباينها في ظل الفروق في سمات الشخصية والمكانة الاجتماعية، وتأثرها بالقرب أو البعد المكاني، وبطبيعة الخلافات التي قد تقع بين الصديقين وتهدد صداقتهما، وأثر التشابه والتناسب في حل تلك الخلافات.

ويلقي بعد ذلك الباحث الضوء على إهتمام التراث العربي والإسلامي بالصداقة، حيث أورد ماجاء في كتاب «الفروق في اللغة» لأبي هلال العسكري من أن الصداقة تعني اتفاق الضمائر على المودة، وهو يفرق بين الصاحب والقرين، إذ تفيد الصحبة انتفاع أحد الصاحبين بالآخر، أما المقارنة فتفيد قيام أحد القرينين مع الآخر وجريانه على طريقته وإن لم ينفعه.

ويشير الكاتب إلى آراء العرب وكتاباتهم حول مفهوم الصداقة وأبعادها، ويرى أن الكتابات العربية في هذا الحقل زاخرة بالتأملات المتعمقة وبالدراسات المعقدة لأهم الأطر التي تحكم علاقات الصداقة بين الناس، ومن بين هذه الكتابات ما خطه ابن المقفع في كتابه «الأدب الكبير»، والذي يرى أن «إخوان الصدق هم

خير مكاسب الدنيا، هم زينة الرخاء وعدة في الشدة، ومعونة في المعاش والمعاد، فلا تفرطن في اكتسابهم وابتغاء الوصلات والأسباب إليهم».

ويرى ابن مسكويه في كتابه «تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق» أن من الخصائص المميزة لكل ضرب من ضروب الصداقة ما يلي:

- إن صداقة اللذة تنعقد سريعاً، وتنحل سريعاً، لأن اللذة متغيرة، وهي أكثر شيوعاً بين الفتيان.
- إن صداقة المنفعة تنعقد بطيئا، وتنحل سريعاً بانقضاء المصلحة، وهي صداقة كبار السن.
- إن صداقة الفضيلة تنعقد سريعاً، وتنحل بطيئاً، لأن الخير باق بين الناس، وهي صداقة الأخيار.

ويقسم الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه «بداية الهداية» الناس إلى ثلاثة أصناف، فهم إما أصدقاء أو معاريف (أي معارف) أو مجاهيل، ويذكر من حقوق الصحبة الواجبة مع الأصدقاء: الإيثار بالمال، والمبادرة بالإعانة، كتمان السر، ستر العيوب والسكوت عن تبليغه مذمة الناس، ومن آداب التعامل مع المعارف (وهم من تربطنا بهم علاقة سابقة لاتصل إلى درجة الصداقة): التأدب والتواضع والتحمل وعدم الإطمئنان إليهم حتى وإن أظهروا المودة، مع التماس الأعذار لهم ومن آداب التعامل مع المجاهيل؛ (وهم الأشخاص الذين تجمعنا الظروف بهم دون معرفة سابقة): قلة الإصغاء إلى أحاديثهم والتغاضي عن سوء الفاظهم، وتجنب كثرة لقائهم والحاجة إليهم، مع التنبيه على ألفاظهم البذيئة باللطف والنصح عند توقع القبول منهم.

تعرض الباحث بعد ذلك إلى التعريفات النفسية للصداقة، حيث عرفها أحد الباحثين بأنها علاقة بين شخصين أو أكثر تتسم بالجاذبية المتبادلة المصحوبة بمشاعر وجدانية تخلو عامة من الرغبة الجنسية ويرى آخر أنها علاقة اجتماعية وثيقة دائمة، تقوم على تماثل الاتجاهات بصفة خاصة، وتحمل دلالات بالغة الأهمية تمس توافق الفرد واستقرار الجماعة.

ويعرف الكاتب الصداقة بين أبناء الجنس الواحد (أي صداقة الذكور للذكور والأناث للإناث) بأنها علاقة اجتماعية وثيقة تقوم على مشاعر الحب والجاذبية المتبادلة بين شخصين أو أكثر وتميزها عدة خصائص من بينها: الدوام النسبي والاستقرار، والتقارب العمري في معظم الحالات بين الأصدقاء مع توافر قدر من التماثل بينهم

فيما يتعلق بسمات الشخصية والقدرات العقلية والاهتمامات والتفضيلات والاتجاهات والقيم والظروف الاجتماعية.

تناول الكاتب بعد ذلك أهم الابعاد التي توضح وظائف الصداقة في حياتنا النفسية والاجتماعية، حيث تحدث عن علاقة الصداقة بالتوافق النفسي والاجتماعي للأشخاص قائلاً تتفق معظم الدراسات النفسية الحديثة على وجود صلة وثيقة بين التفاعل مع الاصدقاء والتوافق النفسي والاجتماعي في كل مراحل الحياة بصفة عامة وفي مرحلتي الطفولة والمراهقة بصفة خاصة ويشير الكاتب إلى بعض العواقب السلبية التي تترتب على ضعف هذا التفاعل مثل اقتران افتقاد القدر المناسب والملائم من الاصدقاء بالعديد من مظاهر اختلال الصحة االنفسية والجسمية، ففيما يتصل بالصحة النفسية تبين أن الأشخاص الذين يفتقدون الأصدقاء يكونون أكثر استهدافاً للإصابة باضطرابات نفسية منها الاكتئاب والقلق ومشاعر الملل والسأم وانخفاض تقدم الذات، كما يعانون من التوتر والخجل الشديد والعجز عن التصرف الكفء عندما تضطرهم الظروف إلى التفاعل مع الآخرين.

ويتعرض الباحث بعد ذلك لظاهرة ارتقاء الصداقة عبر المراحل العمرية المختلفة، مؤكداً أن الارتقاء هو سلسلة من التغيرات الكمية والكيفية والمتدرجة والمستمرة والمتجهة إلى الأمام والتي ترجع إلى عوامل النضج والوراثة والتعليم والتنبيه والتي تمضي من البساطة وضعف التنظيم وفقدان الأجزاء الداخلية محددة المعالم والانفلات والتداخل نحو مزيد من التغاير والتعقد والتركيب والتماسك والانضباط والاستقلال.

وتناول الباحث في دراسة ميدانية في الثقافة المصرية الأبعاد الأساسية للصداقة مستعينا بكتب الصداقة في التراث الأدبي العربي وبالدراسات المصرية والأجنبية التي تناولت موضوع الصداقة.

ويؤكد الباحث على دور الأسرة في تنمية مهارات الصداقة لدى ابنائها ويرى أنه من الضروري أن يؤدي هذا الدور في ظل اقتناع بأن علاقات الصداقة الطيبة التي يعقدها الأبناء لها مردود صحي يعود على صحتهم النفسية سواء في طفولتهم أو في مستقبل حياتهم، ثم يقدم الباحث بعض الهاديات النافعة في توجيه دور الأسرة في هذا الصدد.


مجلة العلوم الاجتماعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الثالث / الرابع - خريف / شتاء 1991

ندوة عاطف غيث العلمية الخامسة
المجتمع العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين
22- 24مارس 1994

غريب محمد سيد سيد أحمد
قسم الاجتماع - جامعة الاسكندرية

التقرير الختامي

قام قسم الاجتماع بعقد ندوة عاطف غيث العلمية السنوية الخامسة بعنوان: «المجتمع العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين» في الفترة من 22 إلى 24 مارس 1994، وتضمنت الندوة تسع جلسات اشتملت على ثلاث حلقات نقاشية أساسية، تناولت الأولى الهوية الثقافية ومستقبل المجتمع العربي، وناقشت الثانية ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على الشخصية القومية، وعرضت الثالثة لصراع الثقافات في العالم العربي. بينما انصبت الجلسات الست الأخرى على مناقشة البحوث التي تقدم بها عدد من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية والعربية وهي تتعلق بالتحديات الثقافية، والايكولوجية والسياسية والاقتصادية والعقائدية والسلوكية.

وقد بدأت الندوة بجلسة افتتاحية تحدث فيها السيد المستشار الوزير محافظ الاسكندرية عن أهمية الاستمرار في عقد هذه الندوة سنوياً ودورها في تدعيم أواصر التعاون بين الجامعة والمجتمع من ناحية، وبين أقسام الاجتماع في مصر والعالم العربي من ناحية أخرى. كما تحدث عن دور القسم في الاهتمام بمشكلات المجتمع المصري عموماً والسكندري بوجه خاص، وباستعداده لتقديم المعونة في حدود الإمكانات المتاحة.

كما ألقى السيد الأستاذ الدكتور عميد الكلية والمشرف العام على الندوة كلمته التي وجه فيها التحية إلى كل من محافظ الاسكندرية ورئيس الجامعة وقسم الاجتماع وأشاد بهذا التقليد الذي يتبعه قسم الاجتماع وحث الأقسام الأخرى على اتباعه. ثم

ألقى رئيس القسم كلمته التي أوضح فيها موضوع الندوة وأهميته مشيراً إلى المحاور الأساسية التي تتضمنها الندوة.

وبلغ عدد البحوث التي تمت مناقشتها في الجلسات أربعة وعشرين بحثاً. بالإضافة إلى المحاضرات والمداخلات التي لا تقل أهمية عن البحوث المقدمة والتي خضعت للتحكيم من المتخصصين في مجالات محاور الندوة، كما خضعت لتقييم بعض الأساتذة الذين حضروا الجلسات. وقد شارك في الندوة الجامعات المصرية، بالإضافة إلى ممثلين من جامعة اليرموك بالأردن وجامعة الحسن الثاني بالمغرب وجامعة الخرطوم بالسودان وجامعة قطر. كما شارك في الندوة ممثلون من المعهد العالي للصحافة بالرباط والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

وشارك في إعداد البحوث والمحاضرات وإدارة الجلسات أكثر من خمسين عالماً وباحثاً. كما سجل أكثر من مائة مشارك اسمه في استمارات المشاركة.

وعلى الرغم من ثراء الندوة بالدراسات والبحوث التي نوقشت، وتعدد توجهاتها العلمية والفكرية، فإننا توصلنا إلى القضايا العامة التي تتصل بموضوع الندوة الرئيس، ألا وهو: «المجتمع العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين» والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: ان التحدي الأول الذي يواجهنا يتمثل في ظهور التكتلات القوية على مستوى العالم بأسره، وذلك في مقابل حالة التمزق الداخلي بين الدول العربية وعدم قدرتها - حتى الآن - على إنشاء مجموعة اقتصادية أو إقامة تعاون حقيقي أو شكل من أشكال التكامل فيما بينها.

ثانياً: تمثل الثورة التكنولوجية التحدي الثاني أمامنا، ليس في حد ذاتها وإنما لأنها آتية من الخارج ونحن لا نأخذ منها إلا المسموح به من المنتج، فضلاً عن أننا نستهلك منتجاتها بلا عقلانية مما يؤدي إلى زيادة تراكم الديون وما يتبعها من مشاكل أخرى.

ثالثاً: تمثل ثورة المعلومات العالمية في مقابل تخلف معلوماتنا في الداخل بشأن واقعنا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تحدياً ثالثاً أمام العقل العربي بوجه عام والمثقف بوجه خاص.

رابعاً: أدى تهميش القيم العربية الأصيلة إلى تفتيت الدول العربية، وتقوية مطامع الغير في النيل من العرب وفرض قيم سلبية بديلة، ومن ثم فإن ذلك يستلزم الاهتمام بالجوانب الإيجابية من الثقافة الشعبية والعمل على احيائها حفاظاً على تراثنا الحضاري من غزو العناصر السلبية الخارجية، وكذلك الاهتمام باللغة العربية في

تحديد وتدعيم الهوية الثقافية العربية من خلال ما يسمى «بالتخطيط اللغوي» والذي قصد به تحصين اللغة العربية ضد منافسة اللغات الأخرى الأجنبية وكذلك من بعض الألفاظ المستهجنة، بالإضافة إلى ضرورة احترام اللغة العربية باستخدامها الاستخدام الصحيح في المحافل الدولية والمؤلفات العربية والكتب المدرسية والتعليمية، فضلاً عن التوسع في ترجمة الكتب العلمية الغربية وتعريب التعليم الجامعي في جميع التخصصات.

خامساً: يعمل النظام التعليمي في الوطن العربي على تكريس التخلف ولا يؤدي إلى تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية، ومن ثم فإن نظم التعليم عندنا في حاجة ماسة إلى إعادة النظر من أجل تخريج أجيال قادرة على التفكير العلمي الصحيح والمستقل وعلى الابداع والفهم والتشخيص السليم للمشاكل الواقعية، وتصور الحلول السليمة لها.

سادساً: ضعف المؤسسات الدينية الرسمية في القيام بدورها كهيئة للتوعية الفكرية ولتبصير الناس بشئون دينهم فضلاً عن عدم ملاءمة مقررات التربية الدينية وخاصة في المراحل الأولى من التعليم. وفي هذا الصدد ينبغي فتح باب الاجتهاد فيما يستجد في حياة المسلمين في هذا العصر.

سابعاً: ضعف دور الدولة فيما يتعلق بإشرافها على البنوك والشركات، وعدم قدرتها على حل التناقضات الداخلية سواء ما يتعلق منها بالأمن أو الفساد الإداري أو التفاوتات الطبقية.

ثامناً: إن غياب الخيال السياسي والاجتماعي لدى الكثير ممن يحتلون المناصب السياسية والإدارية العليا وكذلك الفجوة الواسعة بين الواقع كما يعيشه الناس ولغة الخطاب اليومي الرسمي، من أهم عوامل التمزق الداخلي وسوء التخطيط وجزئية الحلول التي يتوصل إليها.

تاسعاً: إن الدولة هي المسئول الأول عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وذلك لخلق فرص عمل جديدة حتى في ظل ما يسمى بسياسة التحول إلى القطاع الخاص.

عاشراً: أهمية استحداث نظام إداري قادر على توفير بدائل النمو العشوائي من خلال إقامة مجمعات زراعية وصناعية متكاملة في المناطق الصحراوية.

حادي عشر: موضوع ندوة «عاطف غيث العلمية السنوية السادسة» لعام 1995: «العلوم الاجتماعية ومشاكل العالم العربي».

عوائق عودة المهاجرين الجزائريين بفرنسا وإعادة اندماجهم في وطنهم

«دراسة مقارنة لمجموعتين من المهاجرين»

زرواتي ‌.رشيد

رسالة دكتوراه، جامعة السربون - باريس، فرنسا، 1993

إشكالية البحث: لقد هاجر الجزائريون إلى فرنسا بغية العمل، وكانت الهجرات الأولى لسنة 1906، وكانت هذه الهجرة نتيجة ظلم الاحتلال الفرنسي للسكان وتجريدهم من أراضيهم، فأصبحوا يفتشون عن عمل. وظلت تزاد هذه الهجرات حتى بعد الاستقلال الوطني. ففي سنة 1963 (سنة الاستقلال) كان عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا (350484) جزائري، وفي سنة 1968 (530000) جزائري، وفي سنة 1973 (800000) جزائري وفي سنة 1975 (710000) جزائري وفي سنة 1983 (795000) جزائري. وكان هؤلاء المهاجرون قد هاجروا لفترة قصيرة، غير أنه بمضي الوقت رأى الكثير منهم ضرورة التحاق أسرهم بهم، مما ساعد في تمديد هجرتهم. البعض منهم قد عاد إلى الوطن، وخاصة بمناسبة موجة العودة النهائية في الثمانينات والتي صبحت سياسة اعانة المهاجرين الراغبين في العودة النهائية إلى وطنهم. ففي فترة 1981 - 1986 كان عدد العائدين (50000) جزائري. أما البعض الآخر فلا يزال مهاجرا بفرنسا. إن الكثير من أولئك الباقين تراودهم فكرة العودة النهائية الى الوطن رغم معارضة أبنائهم لهم. بيْدَ أنه بمجرد التفكير في مسألة العودة يتبادر إلى ذهن المهاجر مشاكل إعادة الاندماج المتوقعة وخاصة بالنسبة للأبناء، مثل السكن والعمل والدراسة والخدمات الاجتماعية والتكيف الاجتماعي.

إن محور دراستنا كانت حول طبيعة هذه المشاكل وما مصدرها وهل تدوم ولماذا وكيف يمكن التغلب عليها؟

هدف الدراسة: إن المسألة الرئيسية في بحثنا كانت حول معرفة ما إذا كانت هناك إرادة متبادلة بين الأطراف المعنية في مسألة عودة المهاجرين إلى وطنهم، وهذه

الأطراف هي: المهاجرون أنفسهم، والدولة الجزائرية، والدولة الفرنسية. من أجل الكشف عن هذا تناولنا بالدراسة المتغيرات الثابتة والمتمثلة في العودة وإعادة الاندماج، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في اندماج المهاجرين بفرنسا على المستوى الاجتماعي والمدرسي والثقافي والمهني ودور صراع أعضاء الأسرة حول مسألة العودة، ومسألة إعانة الدولة الفرنسية للمهاجرين الراغبين في العودة وظاهرة تغيير العملة الصعبة في السوق السوداء هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعادة اندماج المهاجرين في الجزائر على المستوى الاجتماعي والمدرسي والمهني.

لقد أعطينا أهمية كبيرة في بحثنا إلى اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات الثابتة، وهل لجميع المتغيرات المستقلة نفس درجة التأثير وأيها أكثر تأثيرا، كيف ولماذا يتم ذلك في جميع الحالات؟

فرضيات البحث: الفرضية العامة: تطور البلد الأصلي هو العامل الأهم المحفز على عودة المهاجرين إلى بلدهم.

- الفرضيات الجزئية:

1 - إن صراع أعضاء الأسرة حول موضوع العودة من عوائق عودة المهاجرين.

2 - إن عدم نجاح تجارب عودة المهاجرين الذين قد عادوا يؤثر سلباً في موقف المهاجرين الذين لا يزالون بالمهجر.

3 - الحفاظ على صلة الاتصال بالوطن الأصلي يلعب دور الطرد أو الجذب حول العودة أو عدمها.

4 - الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالوطن تعرقل مسألة إعادة اندماج المهاجرين وتوقف أولئك الذين يفكرون في العودة.

5 - ارتفاع نسبة تبادل العملة الوطنية مقابل العملة الصعبة عن طريق السوق السوداء تحث المهاجرين على البقاء بفرنسا لاكتساب الفرنك الفرنسي لغلائه.

6 - مساعدة الدولتين وتشجيعهما على العودة قد يكون لها أثر إيجابي.

7 - الصعوبات الاجتماعية والمدرسية والثقافية والمهنية المعاشة في فرنسا من قبل المهاجرين تدفع هؤلاء المهاجرين إلى التفكير في العودة.

منهجية البحث:

إن منهج دراستنا منهج مقارن. لقد قارنا العينة التي عادت إلى الوطن بتلك التي ما زالت بفرنسا لمعرفة كيف تغلبت العينة التي رجعت عند مشاكل تقرير العودة (صراع أعضاء الأسرة مثلاً: آباء مع العودة وأبناء ضد) وكيف تكيّفوا مع ظروف

إعادة الاندماج بالوطن مع العينة التي تعاني دوماً من مشاكل تقرير العودة وإعادة الاندماج وكيف يسوغ هؤلاء بقاءهم الدائم بفرنسا.

تقنيات البحث: لقد اعتمدنا في دراستنا على نوعين من التقنيات:

1 - المصادر والمراجع.

2 - التحقيق الميداني (البحث الميداني): الذي شمل وسائل جمع البيانات التالية:

أ - الاستمارة. ب - المقابلة.

ميدان الدراسة: لقد اخترنا مدينة «كورباي» بفرنسا ميداناً لدراستنا. وهي مدينة تبعد عن باريس 30 كيلومترا جنوباً. عدد سكانها 40000 ساكن. تشتهر هذه المدينة بكثرة مصانعها مما جعلها مدينة لجلب المهاجرين، حيث بها عدد هائل من العمال الجزائريين المهاجرين. أما المدينة الثانية التي انتقينا منها عينتنا وهي بالجزائر، فهي مدينة برج بوعريريج وهي تقع شرق الجزائر العاصمة. عدد سكان ولاية برج بوعريريج 429009 ساكن. مدينة البرج وحدها تضم 86997 ساكناً حسب احصائيات 1989، إن معظم العمال المهاجرين الجزائريين من أصل ريفي. ومدينة البرج محاطة بمجموعة قرى ريفية، مهاجرو هذه القرى عند رجوعهم استقروا بهذه المدينة، ولذلك فضلنا أخذ عينتنا من هذه المدينة ميدان الدراسة.

العينة: لقد ضمت عينة البحث مائة أسرة. خمسون بالجزائر وخمسون بفرنسا. أما عدد أعضاء العينة فهم 400 (أربعمائة) شخص. مئتان تخص عينتنا بالجزائر ومئتان تخص عينتنا بفرنسا، مشخصين كالتالي:

مائة أب، ومائة أم، ومائة طفل، ومائة بنت. أي خمسون أبا، خمسون أما، خمسون طفلا، خمسون بنتا، تركيبة العينة بالجزائر، وخمسون أبا، خمسون أما، خمسون طفلا، خمسون بنتا تركيبة العينة بفرنسا.

تاريخ إجراء التحقيق الميداني: التحقيق الميداني الذي أُجري بالجزائر دام ثلاثة أشهر أي من 1988/8/1 إلى 1988/10/30 وأما التحقيق الذي أُجري بفرنسا فدام أيضاً ثلاثة أشهر أي من 1989/3/1. إلى 1989/5/30.

مخطط البحث: شمل البحث مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة:

ففي المقدمة تعرضنا إلى الإشكالية وتحديد أبعاد الدراسة. فأما الباب الأول فقد كان حول تقديم الإطار المنهجي والتاريخي والسياسي، حيث شمل هذا الباب

ثلاثة فصول. فالفصل الأول خصص للإطار المنهجي. والفصل الثاني خصص لتاريخ وتطور الهجرة الجزائرية بفرنسا. والفصل الثالث خصص لسياسة الهجرة المتبعة من طرف الدولة الفرنسية والدولة الجزائرية. أما الباب الثاني فقد احتوى على مسألة اندماج المهاجرين الجزائريين في المجتمع الفرنسي. وهذا الباب احتوى على ثلاثة فصول: فأما الأول فكان حول قضية الاندماج الاجتماعي والثقافي والمهني وخُصص هذا للآباء، وأما الفصل الثاني فخصص للأبناء، وكان حول الاندمامج الاجتماعي والمدرسي والثقافي والمهني. وأما الفصل الثالث فكان حول دراسة عوائق العودة النهائية عند المهاجرين.

أما الباب الثالث فشمل مسألة إعادة اندماج المهاجرين الجزائريين في الجزائر، وقد احتوى هذا الباب على ثلاثة فصول. أما الأول فكان حول دراسة عوائق العودة التي عانت منها فئة المهاجرين الذين قد عادوا نهائيا الى الجزائر. أما الفصل الثاني فقد احتوى على دراسة صعوبات إعادة اندماج المهاجرين الجزائريين في وطنهم. أما الفصل الثالث فقد شمل فرعين، الأول كان حول تقييم عام لسياسة الهجرة المتبناة من طرف الدولتين الفرنسية والجزائرية. وأما الفرع الثاني فكان حول دراسة بقاء الجزائر بلدا متأخرا ومصدّرا لليد العاملة.

أما خاتمة البحث: فشملت نتائج الدراسة وبعض الاقتراحات الخاصة بالدولتين، واقتراح بعض البحوث للدراسة.

ثم تلا الخاتمة الملحق الذي يشتمل على:

ملحق 1: ملخص قصة حياة بعض الأسر، تلك التي عادت إلى الوطن وتلك التي تعيش دوما بفرنسا.

ملحق 2: استمارة البحث. ملحق 3: قائمة الجداول، ملحق 4: قائمة خاصة بتفسير الأسماء المختصرة. ملحق 5: بعض الوثائق

قائمة المراجع:

1 - مراجع وأطروحات. 2 - تقارير ووثائق. 3 - مقالات.

نتائج البحث: إن نتائج البحث تتلخص في أن المهاجرين الجزائريين بفرنسا وبالخصوص (عينة البحث) ليسوا مندمجين في المجتمع الفرنسى، والعينة التي عادت إلى الجزائر تعاني من صعوبة إعادة الاندماج. بل إن دراستنا الميدانية أوضحت أن المهاجرين الذين رجعوا إلى وطنهم يعانون من صعوبة إعادة الاندماج أكثر مما تعانيه الجالية التي في المهجر من صعوبة الاندماج. وعلى ذلك فإن صعوبات الاندماج

بالمهجر ليست عاملاً باعثاً للمهاجرين إلى العودة النهائية. لأن صعوبة إعادة الاندماج بالوطن الأصلي أكثر وأعقد من صعوبة الاندماج بالمهجر. وعلى هذا فإن عودة أولئك الذين عادوا إلى الوطن كانت مثالا سيئا للغاية لأولئك الذين يعيشون دوماً بالمهجر ويفكرون في العودة، وفي ذلك مثل الذين يعيشون في فرنسا كمثل الذين يعيشون في بلد أجنبي آخر. أما ما يخص سياسة إعانة المهاجرين على العودة المتبناة من طرف الدولتين، فقد خلصنا إلى نتيجة مفادها أنه لا الإعانة المالية المعطاة للمهاجر ولا التكوين المهني بغية العودة ولا القرض الذي كان في شكل سلع من فرنسا للجزائر لمساعدة المهاجرين لانشاء ورشات، يساعد المهاجرين على العودة وإعادة الاندماج الناجحين في بلد متأخر مثل الجزائر، لأن الحصول على شهادة مهنية مثلا والعمل مقابل الحصول على راتب شهري ضئيل بالمقارنة بمستوى المعيشة الغالي أو استثمار رؤوس أموال في بلد يعاني من عدم توافر السلع (آلات الصيانة مثلا)، ليس بحل بغية عودة نهائية وإعادة اندماج ناجحين.

نحن نرى أن هذا لا يتم بنجاح تام إلا في ظل مستوى معين من تطور البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. إن مسألة عودة المهاجرين أو عدمها تتعلق بالصيغة التالية:

كلما حققت الجزائر خطوة نحو التطور، أصبحت عامل جذب لعودة المهاجرين، وكلما حققت خطوة نحو التخلف، أصبحت عامل نفور يحول دون رجوع المهاجرين إلى وطنهم، بل تصبح عامل بعث سكانها إلى مزيد من الهجرة.

إنها ظاهرة اجتماعية تسود مختلف أنحاء الكرة الأرضية، وإن ظاهرة هجرة شعوب مناطق جنوب الكرة الأرضية غير المتطورة نحو مناطق شمال الكرة الأرضية المتطورة، لخير شاهد على ذلك.

نحن نرى أن هذه الظاهرة ستدوم ما دام عدم التوازن في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي يسود العالم.

بعض الاقتراحات الخاصة بالدولتين:

1 - فرنسا: إن تأسيس سياسة هجرية تعتني بإعادة المهاجرين وتشجيعهم على العودة النهائية إلى وطنهم، لا يتم إلا بعد ملاحظة تغيير البلد الأصلي نحو التطور.

2 - الجزائر: يجب وجود إرادة التغيير نحو الأفضل بحيث يضمن المهاجر تحسينا في ظروف الحياة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ما يُقال عن المهاجرين، يُقال عن باقي سكان البلد.

اقتراح موضوعات للبحث: من أهم الموضوعات التي اقترحناها في بحثنا: دراسة مشروع تطور الجزائر.

Defense Expenditures and Socio-Economic Development in the Middle East and South Asia: A Factor Analytic Approach

Robert E. Looney

The purpose of this paper is to assess the manner in which defense expenditures and socio-economic development has evolved in the Middle East and South Asia over the period since the 1973/74 oil price increases. While the general scope of the study is one developing countries, attention is focused on seven of the more important nations in the region: Algeria, Egypt, Syria, Israel, Saudi Arabia, Pakistan and India.

The main findings are that Middle Eastern and Non-Middle Eastern countries differ significantly in the manner in which they form budgetary priorities. In the non-Middle Eastenr states, distinct tradeoffs exist between military and social allocations. In the Middle East, no such patterns appear to be present. This phenomenon may account for the pattern of increased rates of literayc associated with expanded military participation in the region.

Industrial Development in the Third World: Fieldwork Study on the El-Rusayl Industrial Estate in the Sultanate of Oman

Abdullah M. Abdel-Rahman

Many developing countries have concentrated on industrial development as one of the major aspects of socio-economic development. However, the gap between developing and developed countries is still very wide. The establishment of industrial estates and planning of industrial development in general, can achieve much progress and benefit from the new international order.

the present study focuses on the evaluation of the El-Rusayl Industrial Estate with regard to economic and industrial strategies in the Sultanate of Oman. The study concentrates on the role of the El-Rusayl Estate in the socio-economic development of Oman. This involves changing the traditional economy and diversifying the national income, introducing new industries, covering the basic need of local market demand, open new foreign markets, create new jobs, enhance technological development, using appropriate technology and local resources and so on. Therefore, the study analyses the major problems which face the El-Rusayl Estate and private industrial sector as well as introducing conlusions and recommendations which may be useful for present and future industrial policies in the Sultanate and other developing countries.

The Impact of Iraqi Invasion Disaster On The Kuwaiti Family: A Case study of Eight Kuwaiti Families Emigrated To Sauid Arabia

Mukhtar Agouba

The Kuwaiti Families having no previous experience with the war disaster, tended to have less accurate perception of the disaster. Perior to Iraq's invasion of Kuwait, most Kuwaiti people did not believe that the war was likely to happen and affect them. Once the invasion took place in August 1990, the Kuwaitis became aware of its impact on their family life.

The response of the families to evacuate their home land or to remain in some other countries, was different from one family member to another. A great number of Kuwaiti families choose to emigrate to Saudi Arabia for different social, political, economic and practical reasons. Some members of those emigrated families decided to remain in Kuwait throughout the imminently dangerous stages of the invasion.

Through intensive social interviews with eight emigrated families, the researcher tried to examine the strength and the degree of the Kuwaiti family coherence during different stages of the invasion. All families interviewed had suffered loss or injury of some of their members and property damage. Patterns of family response, awareness and adaptation to the invasion disaster differed from one family to the other. This paper tries to examine the social factors affecting the Kuwaiti family as a primary unit of information exchange and evacuation decision making.

The study concludes that, despite the lack of Kuwaiti family experience with war disaster, which had caused great anxiety and panic, the emigrated families were able to cope positively with the disaster by developing continuous consultation among their members under massive stress of family seperation caused by Iraq invasion.

Group Discussion Effects Individual Judgements: polarization

Abdel Moneim S. Mahmoud

Polarization mean postdiscussion positions to an issue reflecting the adoption of attitudes that are more extreme, but in the same direction as than prediscussion position. The previous studies attributed this effect to the following explanatory mechanisms: - Social comparison processes - persuasive argumentation - thought and cognitive schamas - social identification.

This study utilizes five experimental gorups and one control in the aim of replicating that phenomena in the Egyptian sociaty. The paper presents an empirical support to one of its explanatory mechanisms.

Meta-analysis revealed that attitude polarization occurred after group discussion; regardless of the gender of participants, their ages, and number of group discussion.

The content analysis presents considerable support for a model of persuasive argumentation.

Some Aspects of Optimum Use of Labour Migration to Kuwait "Current Levels and Future Trends"

Amal.Y. Al-Sabah - Mostafa H. El-Shalakani

As a part of an ongoing field study of labour migration to Kuwait, a representative random sample of 3092 migrants working in the government sector provides data to describe various socio-economic and demographic aspects of labour migration to Kuwait.

The paper starts with an introduction to the topic of labour migration and presents the need to formulate a new population policy in Kuwait.

The work proceeds as follows: First it describes the impact of the recent Gulf War on expatriate labour force-specifically their living conditions during the Iraqi occupation. Second, several factors that are expected to affect working environment in Kuwait are analyzed. Third, official measurements, guidelines and policies influencing employment of migrant workers as well as those determining their effective use are discussed. Short as well as long term economic development policies are also explored.

Trade and Development in the GCC Countries: Achievements & Aspirations

Yousuf K. Al-Yousuf

The objective of the present paper is to explore the impact of the expansion in the foreign trade sector, which is dominated by oil, on the development of the GCC countries during the last fifteen years or so. Specifically, the paper attempts to answer the following question; did the expansion in the oil sector lead to a structural transofrmation of the economies at hand? The main conclusions of the paper can be summarized as follows: there is no doubt that the expansion of the oil sector and the resulting increase in oil revenues was the cause of many economic and social developments in the region such as: high economic growth, establishment of the existing social and physical infrastructure, provision of social services, and the general increase in welfare. Yet, the economic structures of these countries are still distorted for the following reasons: First, the contribution of the manufacturing sector to the GDP of these countries is still insignificant. Second, oil is still the major determinant of all economic activities which subjects the development of the region to the adverse effects of the instability of oil revenues. Finally, the intra-reginal trade of the GCC countries is still modest compared to other economic blocs. Consequently, the paper concludes with some policies that could strengthen the role of foreign trade as an engine of economic development in the GCC countries in the coming years.

الأبحاث التي نشرت في العدد الثالث/ الرابع ـ خريف/شتاء 1992

- احمد عبد الخالق وآخرون — سلوك النمط "أ" وعلاقته بأبعاد الشخصية.
- عبد الله الحاج — النخبة في اريتريا واشكالية بناء الدولة المستقلة
- يوسف عبد الفتاح — العلاقة بين الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء وتوافقهم
- يوسف الزامل
- بوعلام بن جيلالي — نحو اطار وتصور لآلية السوق في الاسلام.
- سيد الطواب — قلق الامتحان والذكاء والمستوى الدراسي وعلاقتهم بالتحصيل الأكاديمي.

أبحاث باللغة الانجليزية

- روبرت لوني — تنوع الصناعة العربية، تطوره وآثاره المتغيرة على الانفاق الحكومي بعد عام 74/73
- عبد الله الابراهيم — نمط النمو الحضري في المملكة العربية السعودية، وانعكاساته في مجال السياسة والتخطيط.

الأبحاث التي نشرت في العدد الأول/ الثاني ـ ربيع/صيف 1993

- ابراهيم عثمان — الخلفية الأسرية ومعدلات التحصيل الدراسي، دراسة ميدانية.
- عبد الغفار رشاد محمد — تحليل النظم في علم السياسة.
- عبد العزيز أحمد دياب وليد عرب هاشم — تحديد مكونات عرض النقود في الاقتصاد السعودي 1989-1970.
- جميل طاهر — الابعاد الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة.
- زينب محمود شقير — تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة لدى عينتين من تلميذات المرحلة الاعدادية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية.

أبحاث باللغة الانجليزية

- عبد الله بن علي القاطعي — التشابه العاملي ودقة القياس للصورة السعودية لمقياس WISC-R المعدل لدى ست مجموعات عمرية من الجنسين.
- محمد بن مفرح القحطاني — تحليل البعد المكاني لمراكز الخدمات.

الأبحاث التي نشرت في العدد الثالث/ الرابع - خريف/ شتاء 1993

عبد المنعم المشاط — أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي.

محمد زاهي المغيربي — التحديث وشرعية المؤسسات السياسية: النظام الملكي الليبي 1951 - 1969.

سيف سعيد السويدي — آفاق انشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

جعفر عباس حاجي — دراسة تحليلية لأساليب ونماذج اقليمية لإقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

عبد القادر محمد عطية — دور التدخل الحكومي في تحقيق كفاءة الإنتاج والإستهلاك في حالة السلع الضرورية.

ابحاث باللغة الانجليزية

سيسل تونكالب
عبد الله الابراهيم — إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية: السياسة والمشكلات

عبد الله العازمي — التعديلات المقترحة للبنك المركزي التقليدي لتحويله إلى مصرف إسلامي في الفترة الانتقالية.

المناقشات

سمعان بطرس فرج الله — إتفاق غزة - وأريحا ما له وما عليه.

الأبحاث التي نشرت في العدد الأول /الثاني - ربيع/ صيف 1994

عبدالله جمعة الحاج — الخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل.

مرضي الخالدي — استراتيجية الاكراه: تحرير الكويت.

محمد كميخ العتيبي — أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الاولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض: دراسة ميدانية.

محمد حامد عبدالله — تحليل اقتصادي لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

عبد الحفيظ مقدم — علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الاتجاهات والسلوك: دراسة أمبيريقية.

ابحاث باللغة الانجليزية

سامي عبد العزيز الدامغ
شارلز كوجر — إتجاهات رأي الاخصائيين الإجتماعيين الاكلينيكيين نحو الكحولية.

جون بيينجر
يوسف جواد — كفاءة تحديد سعر الصرف: حالة الكويت.

المناقشات

حسن يوسف علي — عجز الميزانية وتحديد حد أدنى للأجور، هل هناك تناقض؟



فصلية . محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
- صدر
العدد الأول
في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين
والمثقفين من خلال
نشرها للبحوث الأصيلة
في شتى فروع العلوم
الإنسانية باللغتين العربية
والإنجليزية، إضافة إلى
الأبواب الأخرى
الندوات، المناقشات
مراجعات الكتب،
التقارير.
المجلة العربية
للعلوم الانسانية
- تحرص
على حضور
دائم في شتى
المراكز الأكاديمية
والجامعات في العالم
العربي والغربي، من خلال
المشاركة الفعالة للأساتذة
المختصين في تلك المراكز
والجامعات.
الاشتراكات
الكويت
٣ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٤ دينارا للمؤسسات.
الدول العربية:
٤,٥ دينار كويتي للأفراد،
١٦ ديناراً للمؤسسات.
الدول الاجنبية:
٢٠ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.
رئيسة التحرير
أ. د. حياة ناصر الحجي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب - الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ - ٤٨١٦٢٦١ - ٤٨١٥٤٥٣ - فاكس: ٤٨١٢٥١٤

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ - فاكس : ٤٨٣١١٤٣

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير

د. ميمونة خليفة العذبي الصباح

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي :
أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة

أ) داخل الكويت: ٣ د.ك. للافراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٥٠٠ر٢ للافراد، ٠ر١٢ د.ك. للمؤسسات.
جـ) الدول الأجنبية: ١٥ دولارًا للافراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451



المجلـة التربـوية

تصدر عن كلية التربية ، جامعة الكويت

مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية

والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي 71953 الكويت.

فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤ هاتف : (٤٠٣٠٤٤) - (٤٤-٩٠) ٤٨٤٦٨٤٣

المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

رئيس التحرير سالم مرزوق الطحيح ـ جامعة الكويت ـ دولة الكويت

- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في نطاق العلوم الادارية الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة وذلك بما يعود بالنفع على الباحثين والممارسين في مجال الادارة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، المحاسبة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

- تخضع كافة الأبحاث المنشورة للتحكيم من قبل هيئة تحرير المجلة واثنين أو أكثر من المتخصصين من ذوي الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. وفي جميع الأحوال يتم التحكيم بشكل سرى، الأمر الذي يتطلب من الباحثين عدم إظهار ما يشير الى هويتهم ي صلب البحث.
- تشمل المجلة الأبواب التالية:
  - الأبحاث.
  - التقارير العلمية التقييمية.
  - ملخصات الرسائل الجامعية.
  - الندوات والمؤتمرات.
  - الحالات العملية.

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية ـ جامعة الكويت ص. ب ٢٨٥٥٨ الصفاة

هاتف/ فاكس: ٢٥٢٨١٣١ (٩٦٥)

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تعنى بنشر مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصان له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا.

الاشتراكات:

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد:	٤ د.ك - للأساتذة والطلاب: ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً امريكياً
للمؤسسات:	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٥٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب: ٢٥٠ فلس

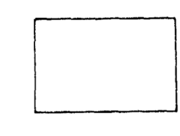
ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٦ د.ك — للأساتذة والطلاب: ٣ د.ك

توجه المراسلات إلى: رئيسة هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت — 72454

هاتف وفاكس: ٤٨١٠٢١٩



قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب 27780 الصفاة

الكويت 13055 فاكسميلي 4836026.

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك. . . . . نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: . . . .

المهنة/ الوظيفة: . . . .

العنوان: . . . .

. . . .

. . . .

التاريخ / / التوقيع

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

دعوة إلى الباحثين العرب للمشاركة في المرحلة الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ من مشروع مبارك العبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن استمرار تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الدراسات الموسمية في مشاكل الطفولة العربية واحتياجاتها وفقا للقواعد التالية:

أولاً: مجالات البحوث

١ ـ ظاهرة العنف بين تلاميذ المدارس ومدى علاقتها بتجربة الاحتلال والحرب.

٢ ـ دراسة وتقييم دور المؤسسات المعنية بالطفولة (الدولية، العربية، الخليجية)، في متابعة احتياجات الطفل الكويتي أبان الاحتلال والتهجير.

٣ ـ المشاكل الاجتماعية والنفسية لأبناء الشهداء والأسرى والمفقودين.

٤ ـ البناء القيمي للمجتمع الخليجي.

٥ ـ دراسة مقارنة لحالات الزواج والطلاق قبل وبعد الغزو العراقي للكويت.

٦ ـ اتجاهات المعلمين نحو حقوق وواجبات الانسان في دول الخليج.

٧ ـ أطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي.

٨ ـ مشاكل الطفولة والتنوير العلمي من خلال برامج كليات التربية والبرامج التجريبية التي تنظمها وتنفذها هذه المؤسسات.

٩ ـ وفيات الأطفال (حجمها ـ أسبابها ـ أساليب الوقاية منها).

١٠ ـ الأطفال الخدم (الظاهرة ـ تحليلها ـ علاجها).

١١ ـ أبناء المطلقين (أعدادهم ـ مشاكلهم النفسية والسلوكية والاجتماعية).

١٢ ـ أمراض الأطفال الوبائية والوراثية.

١٣ ـ عيوب السمع والنطق وعمى الألوان عند الأطفال.

١٤ ـ آثار الطبقية الاجتماعية على تنشئة الأطفال ومعلميهم.

١٥ ـ أطفال الحضر وأطفال الريف والبدو ودرجة انتفاعهم من الخدمات التربوية والصحية العامة.

١٦ ـ أبناء الموقوفين وظروفهم التربوية.

١٧ ـ مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للأطفال في دول الخليج العربي.

١٨ ـ مراكز رعاية الطفولة CHILD CARE CENTERS في دول الخليج العربي.

١٩ ـ مراكز دراسات الطفولة CHILD STUDY CENTERS في الخليج العربي.

٢٠ ـ تغذية الأطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعليمية.

٢١ ـ الأطفال بطيئو التعلم.

٢٢ ـ تنمية الابداع والابتكار عند الأطفال.

٢٣ ـ سوء معاملة الأطفال (CHILD ABUSE).

٢٤ ـ عمالة الأطفال (CHILD LABOUR).

ثانياً: يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه مع التقيد بأن يكون الحد الأعلى لصفحات الدراسة خمسين صفحة فقط.

ثالثاً: يتقدم الباحث إلى الجمعية بخطة عمل للقيام بدراسة ميدانية حول الموضوع الذي يختاره.

رابعاً: يتقدم الباحث بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه.

خامساً: تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية وإذا أقرتها لجانها تتعاقد مع الباحث على تنظيم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها.

سادساً: تكون حقوق النشر الناجمة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها.

سابعاً: يمكن للباحثين العرب أن يقترحوا مشاريع من قبلهم والجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي.

إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية اذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا، لتدعو الباحثين من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم أمتنا العربية ومستقبلها.

للحصول على معلومات اضافية او للمراسلة يمكن الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي:ـ
الدكتور / حسن الابراهيم / رئيس مجلس الادارة / الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
ص.ب: ٢٣٩٢٨ الصفاة ـ الرمز البريدي: 13100 الكويت ـ تلفون: ٤٧٤٨٤٧٩ / ٤٧٤٨٣٨٧ ـ فاكس: ٤٧٤٩٣٨١.

West, R.L.

1991 "The Impacts of Military Expenditure on Economic Growth: Review of Research and Empirical Evidence" Paper presented at the United States Institute of Peace conference on Conflict Resolution in the Post-Cold War Third World (Washington: January 2, 1991), pp. 5-7.

Weede, E.

1983 " Military Participation Ratios, Human Capital Formation and Economic Growth: A Cross-National Analysis." Journal of Political and Military Sociology 11: 1 1 - 1 9.

——

1986 "Rent Seeking, Military Participation, and Economic Performance" Journal of Conflict Resolution 30: 291-314.

——

1993 "The Impact of Military Participation on Economic Growth and Income Inequality: Some New Evidence." Journal of Political and Military Sociology 21: 241-258.

Wolf, C.

1981 "Economic Success, Stability and the 'Old" International Order," International Security 6: 75-92.

Submitted February 1992

Accepted september 1994

———

1994 The Economics of Third World Defense Expenditures Greenwich, Conn. JAI Press.

———

1994a "The Impact of Defense Expenditure on Industrial Development in the Arab Gulf" Middle Eastern Studies 30: 377-384.

Looney, R.E. and P.C. Frederiksen

1986 "Defense Expenditures, External Public Debt, and Growth in Developing Countries," Journal of Peace Research 25: 329-338

———

1986a "Profiles of Latin American Military Producers," International Organization 40: 745-752;

———

1986b "The Future Demand for Military Expenditures in Argentina," Arms Control 7: 197-211.

———

1987, "Impact of Latin American Arms Production on Economic Performance," Journal of Economic, Social and Political Studies 12: 309-320;

———

1987a, "Consequences of Military Rule in Argentina," Comparative Political Studies 20: 34-46.

———

1988 "Economic Determinants of Latin American Defense Expenditures" Armed Forces and Society 14: 459-471.

———

1990 "The Economic Determinant of Military Expenditure in Selected East Asian Countries" Contemporary Southeast Asia 11: 265-277.

Proter, R.

1989 "Recent Trends in LDC Military Expenditures" World Development 17: pp. 1573-1584.

Rummel, R.J.

1970 Applied Factor Analysis (Evanston, Illinois: Northwestern University Press, 1970).

Rothschild, K.W.

1977 "Military Expenditure, Exports and Growth," Kyklos 30: 804-13.

Sivard, R.

annual World Military and Social Expenditures Washington. World Priorities.

United States Arms Control and Disarmament Agency.

1994 World Military Expenditures and Arms Transfers, 1991-1992 Washington. USACDA

Lim, D.
1983 "Another Look at Growth and Defense in Less Developed Countries," Economic Development and Cultural Change 31: 377-84.

Linden, M.
1991 "The Dynamics and the Instability of the Middle East Military Expenditures in Years 1955-1984" Defense Economics 2: 199-208.

——— 1992 "Military Expenditure, Government Size and Economic Growth in the Middle East in the Period 1973-85" Journal of Peace Research 29: 265-270.

Looney, R.E.
1987 "The Impact of Defense Expenditures on the Saudi Arabian Private Sector," Journal of Arab Affairs 6: 198-229.

——— 1988 "Political Economy of Third World Military Expenditures: The Impact of the - Regime Type on the Defense Allocation Process' Journal of Political and Military Sociology 16: 21-30.

——— 1990 "Militarization, Military Regimes and The General Quality of Life in the Third World" Armed Forces and Society 17: 127-139.

——— 1992 "The Impact of Military Expenditures on Human Capital Development in the Arab Gulf States" in Steve Chan and Alex Mintz, ed., Defense Welfare and Growth: Perspectives and Evidence London. Routledge, pp.198-210.

——— 1992a "Guns versus Butter in the Middle East: Paradoxes Surrounding the Economic Impact of Defense Expenditures" Japanese Journal of Middle Eastern Studies (JIME) 15: 57-73.

——— 1992b "The Political Economy of Defense Budgetary Tradeoffs in the Middle East" New Political Science, 21: 207-228.

——— 1993 "Human Capital Development in the UAE: Analysis of Budgetary Conflicts in an Era of Relative Austerity:" Public Budgeting and Financial Management 5: 573-596.

——— 1993a "The Budgetary Impact of Defense Expenditures in the Middle East" The Middle East Business and Economic Review 5: 38-49

Dixon, W. and B. Moon
1987 "The Military Burden and Basic Human Needs" Journal of conflict Resolution 30: 660-684.

Faini, R., P. Annez and L. Taylor.
1984 "Defense Spending, Economic Structure and Growth: Evidence Among Countries and Over time," Economic Development and Cultural Change 32: 487-98.

Fan, Liang-Shing and A. Ghamdi.
1992 "Pre-Gulf Conflict Military Expenditures by GCC: An Economic Analysis" Rivista Internazionale di Scienze Economiche e Commerciali 39: 211-220.

Frane, J. and M. Hill
1987 "Annotated Computer Output for Factor Analysis: A Supplement to the Write-up for Computer Program BMDP4M" Los Angeles. BMDP Statistical Software.

Frederiksen, P.C. and R.E. Looney.
1982a "Impact of Increased Military Expenditures on Mexican Economic Growth: A Preliminary Assessment," Journal Informacion-Comercial Espanola 2: 22-35.

Grobar, L. and R. Porter.
1989 "Benoit Revisited: Defense Spending and Economic Growth in LDCS" Journal of Conflict Resolution 33: 318-345.

Gyimah-Brempong, K.
1989 "Is the Tradeoff Between Defense Spending and Social Welfare an Illusion? Some Evidence from Tropical Africa" East Africa Economic Review 5: 74-90.

Harris, G.
1988, "Economic Aspects of Military Expenditure in Developing Countries: A Survey Article" Contemporary Southeast Asia 10: 82-102.

Harris , G., M. Kelly and Pranowo
1987 "Trade-offs Between Defense and Education/Health Expenditures in Developing Countries" Journal of Peace Research 25: 165-178.

Hess, P. and B. Mullan.
1988 "The Military Burden and Public Education Expenditures in Contemporary Developing Nations: is there a Trade-off?" Journal of Developing Areas 22: 497-514.

Leontief, W. and F. Duchin.
1983 Military Spending: Facts and Figures. New York: Oxford University Press.

Countries: An Augmented Model and Further Evidence", Economic Development and Cultural Change 34: 361-72.

BMDP Statistical Software
1992 BMDP Statistical Software Manual, Volume 1. Berkley. University of California Press.

Bullock, B and G. Firebaugh
1990 "Guns and Butter? The Effect of Militarization on Economic and Social Development in the Third World" Journal of Political and Military Sociology 18: 231-266.

Chan, S.
1985 "The Impact of Defense Spending on Economic Phenomenon: a Survey of Evidence and Problems." Orbis 29: 403-434.

———
1987 "Military Expenditures and Economic Performance," in United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1986. Washington: United States Arms Control and Disarmament Agency, pp. 29-38.

Cummings, J. H. Askari, and M. Skinner.
1980 "Military Expenditures and Manpower Requirements in the Arabian Peninsula" Arab Studies Quarterly 2: 38-49.

Deger, S.
1985 "Human Resources, Government Education Expenditure, and the Military Burden in Less Developed Countries" Journal of Developing Areas 20: 37-48.

———
1986 Military Expenditures in Third World Countries: The Economic Effects. London: Routledge & Kegan Paul.

Deger, S and S. Sen.
1983 "Military Expenditure, Spin-off and Economic Development," Journal of Development Economics 13: 67-83.

Deger, S. and R. West.
1987 "Introduction: Defense Expenditure, National Security and Economic Development in the Third World," in Saadat Deger and Robert West, Defense, Security and Development London: Francis Pinter, pp. 1-16.

De Ville, B.
1990 "Applying Statistical Knowledge to Database Analysis and Knowledge Base Construction" Proceedings of the Sixth IEEE conference on Artificial Intelligence Applications, IEEE Computer Society, Washington, DC.

success of Middle Eastern militaries in training recruits, or do they simply reflect deficiencies in the civilian educational systems? Would comparable allocations to conventional schools have produced better progress toward national literacy and skill improvement? Common sense would suggest that this is probably the case. Still a follow up study should be made assessing the cost effectiveness of traditional methods of schooling.

Foot notes

(1) Analysis was performed using the BMDP Statistical Program. For a complete description of the actual computations see BMDP, 1992.

(2) The countries grouped as middle east/asian were: Turkey, Bahrain, Cyprus, Egypt, Iran, Iraq, Israel, Jordan, Kuwait, Lebanon, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Syria, UAE, Yemen Arab Republic, Peoples Democratic Republic of Yemen, Afghanistan, Bangladesh, India, Nepal, Pakistan, Sri Lanka, Algeria, Libya, Morocco, Somalia, Sudan and Tunisia.

(3) This variable has values of 1, 2, and 3 indicating increasing levels of government repression. The data are provided by Sivard (various dates) but are only for the years 1986 and 1982.

(4) A varimax rotation (BMDP, 1992) was used in the analysis. Factors were selected on the basis of having an eigenvalue greater than one.

(5) A full set of detailed results from the factor analysis are available from the author upon request.

(6) Similar results were found for the other years examined: 1974, 1978, 1986. Copies of these findings are available from the author upon request.

References

Angoss Software

1994 KnowledgeSEEKER for Windows Version 3.0 User's Guide. Toronto. Angoss Software International Limited

Babin, N.

1990 "Military Expenditures and Education: Allies or Adversaries in Third World Development?" Journal of Political and Military Sociology, 18: 267-283

Benoit, E.

1973 Defense and Economic Growth in Developing Countries. Boston. Heath.

———

1978 "Growth and Defense in Developing Countries," Economic Development and Cultural Change 26: 271-80.

Brieman, L, J.H. Friedman, R. Olshern and C. Stone.

1984 Classification and Regression Trees Belmont, California. Wadsworth.

Biswas, B. and R. Ram.

1986 "Military Expenditures and Economic Growth in Less Developed

Table 7

Derived Decision Rules Concerning Likely Levels of Social Expenditures

Rule

[1]

IF:

- Middle Eastern Country = 1 (non-Middle East)
- Militarization Dimension = [-1.363,-0.488)
- Oil Producer = 1 (non-producer)

THEN :

expected Social Expenditures = -0.16111; std= 0.22495

[2]

IF:

- Middle Eastern Country = 1 (non-Middle East)
- Militarization Dimension = [-1.363,-0.488)
- Oil Producer = 2 (oil producer)

THEN:

expected Social Expenditures = 0.73446; std= 0.5321

[3]

IF:

- Middle Eastern Country = 1 (non-Middle East)
- Militarization Dimension = [-0.488,4.195]
- Oil Producer = 1 (non-producer)

THEN:

expected Social Expenditures = -0.38049; std=0.2182

[4]

IF:

- Middle Eastern Country = 1 (non-Middle East)
- Militarization Dimension = [-0.488,4.195]
- Oil Producer = 2 (oil producer)

THEN:

expected Social Expenditures = 1.3377; std=1.7067

[5]

IF:

- Middle Eastern Country = 2 (Middle East)
- Oil Producer= 1 (non-producer)

THEN:

expected Social Expenditures = -0.33151; std=0.3567

[6]

IF:

- Middle Eastern Country = 2 (Middle East)
- Oil Producer = 2 (oil producer)

THEN:

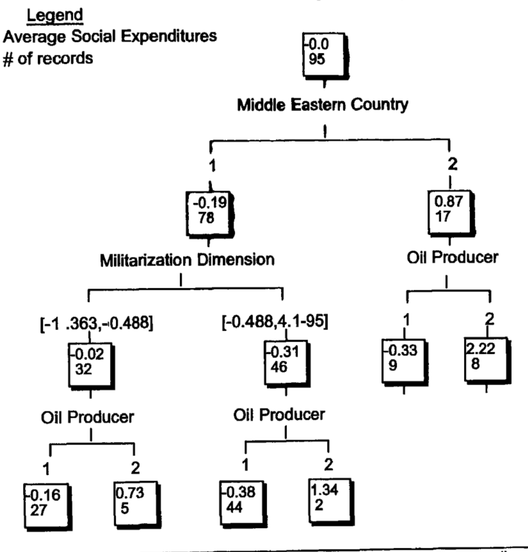
expected Social Expenditures = 2.2159; std=2.1366

Source: Derived from Figure 1

Having said this, the reason for this pattern is not completely clear. Clearly part of the explanation is due to the lack of a discernible tradeoff between defense and social expenditures. This phenomenon is not one simply associated with oil, but instead appears to apply to both oil and non-oil countries through out the region. While (Weede, 1983, 1986, 1993) has also speculated at length on related

phenomenon, it is not clear whether the observed improvements in literacy associated With military participation are due to some particular

Figure 1
Determinants of Social Expenditures, 1982



Notes: Top number in each box represents the average group factor score on the social expenditure dimension. The bottom number indicates the number of countries possessing the specified attributes (Angoss Software, 1994).

here as -0 due to rounding off). If a country was not from the middle east its' expected score on this dimension was 0.19. If the country was in the middle east, it's expected score was 0.87.

2. For the non-middle east countries, the militarization dimension was the most important in determining their status as non-middle east. Countries with a militarization score of -1.363 to -0.488 had average social expenditure scores of -0.02 while those with militarization scores of -0.488 to 4. average social expenditure scores of -0.31. This suggests that for non-Middle Eastern countries as a whole, increased militarization is associated with reduced levels of social expenditures.

3. Whether or not a country was an oil producer (1 = non-producer; 2 = producer) was the most important factor in determining the level of militarization in the non- Middle Eastern countries.

Here oil producers had consistently higher levels of social expenditure 0.73 for the low militarization countries and 1.34 for the high militarization countries.

4. In contrast relative militarization was not a factor in predicting whether a country would be in the middle east. For these countries oil production was the only statistically significant variable found to be associated with social expenditures. It should be noted here that the oil producers ranked considerably higher (2.22 versus 0.73 and 1.34) on the social expenditure scale than did producers outside the region.

In short these findings suggest that middle eastern and non-middle eastern countries differ significantly in the manner in which they form budgetary priorities. In the non-Middle Eastern states, distinct tradeoffs exist between military and social allocations. In the Middle East, no such patterns appear to be present.

Conclusions The patterns of the military participation rate and socio-economic performance noted above are consistent with an earlier study (Looney, 1992) which concluded that for the Arab World as a whole, human capital development and improvements in literacy have proceeded in a somewhat unique manner. For these countries, improvements in literacy have been much more closely associated with the military participation rate than in other parts of the world. Findings consistent with the ones reported here have also been noted in the scholarly literature. (Dixon and Moon, 1987; Bullock and Firebaugh'1990; Babin'1990; Weede,1983, 1986, 1993) While this relationship appears to be weakening somewhat, it is-still a dominant factor in these countries.

Table 6
Summary: Main Correlations Between Government Expenditures and Socio-Economic Performance, by Expenditure Classification, 1974-86

(standardized regression coefficients)

Country Grouping	Military Variable	Factor	
		Socio-Economic Performance	Public Expenditures
High Militarization			
1974	Military Exp/Soldier	- 0.22	0.60
1978	Military Exp/Soldier	- 0.18	0.60
1982	Military Exp/Soldier	- 0.14	0.91
1986	Military Exp/Soldier	- 0.04	0.77
1974	Armed Forces/Capita	0.62	0.26
1978	Armed Forces/Capita	0.51	0.33
1982	Armed Forces/Capita	0.60	0.09
1986	Armed Forces/Capita	0.42	0.18
Low Militarization			
1974	Military Exp/Soldier	0.19	0.68
1978	Military Exp/Soldier	0.04	0.81
1982	Military Exp/Soldier	- 0.14	0.91
1986	Military Exp/Solider	0.07	0.91
1974	Armed Forces/Capita	0.05	0.73
1978	Armed Forces/Capita	0.46	0.32
1982	Armed Forces/Capita	0.59	0.34
1986	Armed Forces/Capita	0.58	0.31
High Public Expenditure Per Capita			
1974	Military Exp/Soldier	0.44	0.32
1978	Military Exp/Soldier	0.27	0.34
1982	Military Exp/Soldier	0.19	0.77
1986	Military Exp/Soldier	- 0.11	0.94
1974	Armed Forces/Capita	- 0.33	0.58
1978	Armed Forces/Capita	0.03	0.43
1982	Armed Forces/Capita	0.19	- 0.04
1986	Armed Forces/Capita	0.36	0.00
Low Public Expenditure Per Capita			
1974	Military Exp/Soldier	0.04	0.04
1978	Military Exp/Soldier	0.07	- 0.06
1982	Military Exp/Soldier	0.11	0.19
1986	Military Exp/Solider	0.09	0.16
1974	Armed Forces/Capita	0.49	0.49
1978	Armed Forces/Capita	0.26	0.57
1982	Armed Forces/Capita	0.20	0.64
1986	Armed Forces/Capita	0.18	0.72

Table 5
Summary: Main Correlations Between Government Expenditures Socio-Economic Performance, by Region, 1974-86 (standardized regression coefficients)

Country Grouping	Military Variable	Factor	
		Socio-Economic Performance	Public Expenditures
Total Sample			
1974	Military Exp/Soldier	- 0.11	0.54
1978	Military Exp/Soldier	0.11	0.73
1982	Military Exp/Soldier	0.09	0.84
1986	Military Exp/Soldier	- 0.02	0.84
1974	Armed Forces/Capita	0.33	0.45
1978	Armed Forces/Capita	0.34	0.25
1982	Armed Forces/Capita	0.41	0.15
1986	Armed Forces/Capita	0.33	0.12
Middle East			
1974	Military Exp/Soldier	0.10	0.63
1978	Military Exp/Soldier	- 0.04	0.62
1982	Military Exp/Soldier	- 0.07	0.92
1986	Military Exp/Soldier	0.00	0.93
1974	Armed Forces/Capita	0.10	0.43
1878	Armed Forces/Capita	0.33	0.34
1982	Armed Forces/Capita	0.55	- 0.09
1986	Armed Forces/Capita	0.43	- 0.17
Non-Middle East			
1974	Military Exp/Soldier	- 0.04	0.55
1978	Military Exp/Soldier	0.08	0.17
1982	Military Exp/Soldier	0.06	0.89
1986	Military Exp/Solider	0.11	0.89
1974	Armed Forces/Capita	0.34	0.12
1978	Armed Forces/Capita	0.34	0.39
1982	Armed Forces/Capita	0.42	0.40
1986	Armed Forces/Capita	0.36	0.37

time with public non-defense expenditures.

4. The reverse was the case for non-Middle Eastern/South Asian countries. For these nations, the relationship between the military participation rate and socio-economic performance was relatively stable. At the same time, these countries experienced a slight positive increase in the association between the military participation rate and public expenditure per capita.

5. In countries with a high level of militarization, the affect on socio-economic performance of the military participation rate declined over time. On the other hand, this factor increased in importance as a positive factor contributing to improved socio-economic performance in the countries with low levels of militarization. Interestingly enough, the military participation rate was less associated over time with public expenditures in both the high and low military expenditure countries.

Taking the analysis one step further, these patterns should be reflected in differences in budgetary behavior between Middle East and non-Middle East countries. Specifically, we would expect the Middle East countries to experience fewer severe trade-offs between defense expenditure and allocations to human capital/social budgetary categories. One way of assessing whether Middle East/non-Middle East countries have fundamentally different budgetary allocation processes is to profile each group through developing a cluster/regression tree framework. A detailed description of the technical aspects underlying this analysis is provided in Briedman, Friedman, Olshen and Stone (1984) and de Ville (1990). Briefly a cluster analysis is used to find the relationship between the dependent variable and each predictor. The approach finds groups that maximize similarity within a sample group and dissimilarity between the groups. One product of the analysis is a series of decision (if/then) rules (Table 7).

Here we were interested in examining whether and the extent to which Middle Eastern countries differed from their counterparts in other parts of the world with regard to linkages between social expenditures and allocations to the military.

This process can be best described by examining our results for 1982[6]. Using the social expenditures dimension estimated in the factor analysis as a dependent variable, this analysis found that:

1. Whether or not a country was a middle eastern economy was the most important predictor of likely social expenditures (Figure 1). That is the mean score on the social expenditure factor for all countries was 0 (shown

levels of social economic performance. All of the sample countries with below average levels of public expenditure had relatively high levels of militarization.

Finally, the regional dimension was still present with regard to countries above and below the average with regard to socio-economic performance. For both groups, the Middle East/South Asian countries had relatively high levels of military expenditure. Again, Algeria was the notable exception in this regard.

Summary and Implications

The patterns noted above provide insight as to the manner in which the sample countries differ with regard to their patterns of military expenditures, socio-economic development and overall pattern of public expenditures. Clearly, there are a number of similarities between the sample countries, in particular, their generally high levels of military expenditures and their fairly high levels of non-defense expenditures per capita. On the other hand, a number of significant differences exist, particularly with regard to levels of and movements in socio-economic performance.

Here, it should be emphasized that several trends identified above suggest the economic affects of military expenditures in the sample countries have changed over time. Specifically, during the period under consideration, several subtle shifts occurred in the manner in which military expenditures and the military participation rate were associated with public expenditure per capita. More importantly, similar shifts occurred in the manner in which the military participation rate interacted with socio-economic performance. In general (Tables 5 and 6):

1. For the total sample of countries, military expenditures per soldier became increasingly associated with non-defense expenditures per capita. At the same.

2. The Middle Eastern countries differed from developing countries in general with regard to the manner in which the military participation rate affected socio-economic performance. For developing countries as a whole, the correlation between military participation and socio-economic performance was fairly constant over time. In contrast, military participation became increasingly positively correlated over time with socio-economic performance.

3. As with developing countries as a whole, the military participation rate in the Middle East/South Asian countries became less associated over

countries, while Algeria was considerably below that of the other sample countries. Compared with the beginning of the period (1974), Egypt, Israel and Pakistan had experienced relative declines in militarization, while Saudi Arabia and Syria had made significant increases in the relative amount of resources allocated to the military. Of the countries with relatively low levels of military expenditure, India and Algeria had slight declines, relative to 1974, in their ranking on the basis of relative militarization. In addition:

1. At this time, repression in the Middle East/South Asian region was not associated with military or social expenditures. Again, for these countries the military participation rate was fairly closely correlated with their level of socio-economic performance. As in the past, military expenditures per soldier was highly correlated with other forms of public expenditure per capita.

2. Developing countries outside the Middle East/South Asia region tended to increase the share of their budgets allocated to defense as their degree of repression increased. In addition, their rates of military participation tended to be less correlated with socio-economic performance than was the case in the Middle East.

3. Interestingly enough, countries experiencing high levels of militarization at this time had an inverse correlation between repression and their public expenditures per capita. For these countries, the shares of GNP allocated to military expenditure and total government expenditures were fairly strongly correlated to each other and to the regional dimension.

4. Of the highly militarized sample countries, Israel and Syria had above average levels of socio-economic performance. Egypt was average, while Saudi Arabia and Pakistan continued to have below average levels of socio-economic performance.

5. In the case of the less militarized countries, repression was, more than in the past, associated with the military burden (the share of GNP allocated to defense) as well as the share of the budget allocated to defense.

6. Of the sample countries with above average levels of public expenditure per capita, only Israel had an above average level of socio-economic performance. Saudi Arabia was still considerably below the norm.

7. On the other hand, of the sample countries with relatively low levels of public expenditure per capita, Egypt and Syria had above average

countries, no strong correlation existed between repression and allocations to defense.

2. As in the past, the highly militarized countries tended to have a regional dimension whereby the Middle East/South Asian group had an abnormally high share of military expenditures in the central government budget, together with relatively high levels of military participation--armed forces per 1000 population.

3. For these countries, military expenditures per soldier continued to be highly correlated with other per capita public allocations.

4. Countries with lower than average militarization also had experienced a fairly close association between the military participation rate and overall socio-economic performance.

5. Interestingly enough, countries with above average levels of public expenditure per capita tended to have an inverse relationship between repression and the military participation rate and the share of the government budget allocated to defense. It should be noted, however, that of the sample countries only Saudi Arabia was classified in this group in 1982.

6. As noted, in 1982, with the exception of Saudi Arabia, all of the sample countries had relatively low levels of public expenditure per capita. In addition, each of these countries--Egypt, Israel, Syria, India, Pakistan and Algeria--had relatively high levels of military expenditure, compared to similar countries in other parts of the world. Still, for countries of below average public expenditure per capita, Egypt, Israel, Syria and Algeria had above average levels of socio-economic performance.

Finally, in 1982, the regional dimension was prominent in both country groupings based on the level of socio-economic development. That is, military expenditure in each group of countries (high and low) was correlated with the regional dimension, i.e., everything else equal in terms of socio-economic performance, the Middle East and South Asian countries had significantly higher levels of militarization than other parts of the developing world. Repression in the high socio-economic group was inversely correlated with the degree of socio-economic performance, but in the low socio-economic group, repression was not associated with any of the main measures of expenditure/performance.

1986

At the end of the period under consideration, Egypt, Israel, Saudi Arabia, Syria, and Pakistan all continued to have above average levels of militarization. India was slightly below the average for developing

East/South Asian region also had abnormally high levels of military expenditure as a share of the government budget and high levels of armed forces per capita.

Amongst the countries with relatively low levels of defense expenditure, the regional dimension was significant for only armed forces per capita.

4. The regional dimension was also significant for countries characterized as having above average levels of public expenditures per capita. The Middle Eastern/South Asian countries in this group again had relatively high levels of military expenditure and public expenditure per capita.

5. Countries in the Middle East/South Asia region with relatively low levels of public expenditure per capita also tended to have relatively high levels of military expenditures. However, unlike with the high expenditure group, the regional dimension was not significant in terms of the level of public expenditure per capita.

6. Military expenditures per soldier was highly correlated with other forms of public sector expenditures for the countries experiencing a high level of socio- economic performance. For these countries, the Middle East/South Asian regional dimension was also associated with the military expenditure dimension. Also, at this time, Egypt, Israel and Syria experienced a high level of military expenditure (relative to other countries with a high level of socio- economic performance).

7. For the sample countries with low socio-economic performance, Saudi Arabia's military expenditures were above average and its level of non-military public expenditures considerably above average.

1982

In 1982, the military expenditures per soldier term continued its trend toward closer association with other types of public expenditures. In the Middle East/South Asia region, armed forces per capita continued its trend towards greater association with socio-economic performance, while in countries outside the region this measure of militarization was more closely associated with the general military burden (military expenditures share in GNP). In addition to these patterns:

1. The Middle East and South Asian countries differed with countries in other parts of the world with regard to the manner in which government repression was associated with militarization: outside the region, repression manifested itself largely in a larger proportion of the central government budget allocated to defense. In the Middle East/South Asian

Middle Eastern/South Asian countries than is the case for countries outside the region. In addition, the regional dimension was also significant in affecting the pattern of public expenditure with the high expenditure Middle East/South Asian countries experiencing greater public expenditures and armed forces per capita than their counterparts in other parts of the developing world. Similarly, the low public expenditure countries in the region had higher levels of militarization than those in other regions.

Finally, in 1974, countries with relatively high levels of socio-economic attainment appeared capable of increasing their military expenditure per soldier and armed forces per capita while at the same time sustaining higher levels of health and educational expenditures. It should be noted, however, that of the sample countries only Israel was above average with respect to this phenomena. India, Syria and Egypt were considerably below the average for developing countries as a whole with regard to this pattern of military participation/expenditure and socio-economic performance. Given their level of socio-economic performance, all of the sample countries had relatively high levels of military expenditure, with Egypt, Israel and Syria considerably above the norm.

For countries with a low level of socio-economic attainment, both military expenditures per capita and armed forces per capita, while also positively associated with health and educational expenditures, were more closely associated with other measures of military expenditures.

1978

By 1978, both Saudi Arabia and Syria had experienced significant increases in their relative degree of militarization. In contrast, both Egypt and Israel suffered a relative decline with regard to this dimension. Several other developments were also of significance.

1. In contrast to 1974, military expenditures per soldier increased their degree of association with other types of government expenditures. This pattern was reinforced even further in the Middle East/South Asian region.

2. Countries with relatively high levels of military expenditures in 1978 experienced a fairly close association between their military expenditures (as a share of GNP) and total government expenditures (as a share of GNP). By this time, Egypt, Israel, Saudi Arabia, Syria, and Pakistan all had levels of military expenditure that were high, even relative to the highly militarized group of developing countries.

3. Countries with a high level of military expenditures in the Middle

Table 4

Summary: Evolution of Militarization and Socio-Economic Performance in the Middle East/South Asian Region, 1974-1986 (factor scores)

Country	Militarization	Socio-Economic Performance	Public Expenditures
1974			
Egypt	1.31	0.35	- 0.87
Israel	2.41	1.77	0.43
Saudi Arabia	0.35	- 0.78	1.30
Syria	0.74	0.43	- 0.90
India	- 0.47	0.01	- 0.64
Pakistan	0.30	- 0.70	- 0.73
Algeria	- 0.69	0.04	- 0.32
1978			
Egypt	0.75	0.29	- 0.75
Israel	2.05	1.75	0.25
Saudi Arabia	0.65	- 0.83	1.21
Syria	1.19	0.58	- 0.34
India	- 0.73	- 0.07	- 0.61
Pakistan	- 0.09	- 0.82	- 0.55
Algeria	- 0.93	0.35	- 0.34
1982			
Egypt	- 0.07	0.19	- 0.42
Israel	1.82	1.86	- 0.35
Saudi Arabia	0.65	- 0.70	3.61
Syria	0.80	0.90	- 0.70
India	- 0.70	- 0.20	- 0.36
Pakistan	0.08	- 1.14	- 0.45
Algeria	- 0.80	0.49	- 0.20
1986			
Egypt	- 0.02	0.12	- 0.41
Israel	1.1 2	1.33	0.19
Saudi Arabia	1.01	- 0.92	3.41
Syria	1.02	0.81	- 0.83
India	- 0.80	- 0.12	- 0.39
Pakistan	0.19	- 1.44	- 0.47
Algeria	- 1.29	0.77	0.01

Note: Factor scores are relative to the Middle East/South Asian region as a whole.

Table 3

Summary: Patterns of Socio-Economic Development Relative to Military Expenditures and Public Expenditures Per Capita

(factor scores)

Country	Military Expenditures	Socio-Economic Performance		Public Expenditures	
		Total Country Sample	Military Expenditure Group	Total Country Sample	Military Expenditure Group
1974					
Egypt	0.21	2.74	2.75	- 0.92	- 1.52
Israel	1.44	4.35	4.73	1.25	0.30
Şaudi Arabia	- 1.38	0.98	0.97	2.14	2.07
Syria	0.75	1.85	1.82	- 0.64	0.41
India	0.02	- 0.01	0.04	- 0.42	- 0.22
Pakistan	- 0.65	0.92	1.12	- 0.67	- 0.56
Algeria	0.05	- 0.20	- 0.06	0.18	- 0.04
1978					
Egypt	0.04	1.98	1.68	- 0.57	- 0.63
Israel	1.74	3.93	4.18	0.40	0.71
Saudi Arabia	- 1.81	1.63	1.37	3.83	2.67
Syria	0.68	2.63	2.67	- 0.63	- 0.75
India	- 0.21	- 0.17	- 0.25	- 0.35	- 0.28
Pakistan	- 0.67	0.41	0.44	- 0.51	- 0.44
Algeria	- 0.63	- 0.16	0.37	0.25	0.41
1982					
Egypt	- 0.14	1.01	1.26	- 0.46	- 0.54
Israel	1.82	4.11	4.08	- 0.06	- 0.02
Saudi Arabia	-1.44	1.02	0.39	6.42	5.81
Syria	0.74	2.34	2.34	- 0.66	-0.03
India	- 0.50	0.07	0.05	- 0.18	- 0.31
Pakistan	-1.1 1	0.81	0.94	- 0.14	- 0.40
Algeria	0.05	- 0.04	-0.36	0.00	0.00
1986					
Egypt	0.04	0.96	0.69	- 0.35	- 0.25
Israel	1.04	2.49	2.51	1.38	0.94
Saudi Arabia	- 1.44	1.83	0.50	4.66	5.52
Syria	0.74	2.41	2.21	- 0.75	- 0.56
India	- 0.29	- 0.05	0.46	- 0.20	- 0.60
Pakistan	- 1.36	0.71	0.99	- 0.23	- 0.34
Algeria	0.41	- 0.41	- 0.35	0.55	0.40

Table 2
Summary: Patterns of Military Expenditure Relative to Socio-Economic Development and Public Expenditures Per Capita (factor scores)

Country	Military Expenditures	Socio-Economic Performance		Public Expenditures	
		Total Country Sample	Military Expenditure Group	Total Country Sample	Military Expenditure Group
1974					
Egypt	2.74	0.21	0.02	- 0.92	- 0.72
Israel	4.35	1.44	1.63	1.25	1.41
Saudi Arabia	0.98	-1.38	-1.25	2.14	2.66
Syria	1.85	0.75	0.65	- 0.64	- 0.63
India	- 0.01	0.02	- 0.06	- 0.42	- 0.11
Pakistan	0.92	- 0.65	- 0.64	- 0.67	- 0.94
Algeria	- 0.20	- 0.05	- 0.44	0.18	0.42
1978					
Egypt	1.98	0.04	0.00	- 0.57	- 0.72
Israel	3.93	1.74	1.93	0.40	1.41
Saudi Arabia	1.63	- 1.81	- 1.30	3.83	2.66
Syria	2.63	0.68	0.60	- 0.63	- 0.63
India	- 0.17	- 0.21	- 0.23	- 0.35	- 0.50
Pakistan	0.41	- 0.67	- 0.67	- 0.51	- 0.94
Algeria	- 0.16	- 0.63	- 0.35	0.25	0.83
1982					
Egypt	1.01	- 0.14	- 0.07	- 0.46	- 0.27
Israel	4.11	1.82	1.86	- 0.06	- 0.10
Saudi Arabia	1.02	- 1.44	- 0.92	6.42	4.40
Syria	2.34	0.74	0.61	- 0.66	- 0.78
India	0.07	- 0.50	- 0.61	- 0.18	- 0.37
Pakistan	0.81	- 1.11	- 1.23	- 0.14	- 0.1 7
Algeria	- 0.04	- 0.05	0.26	0.00	0.32
1986					
Egypt	0.96	0.04	0.00	- 0.35	- 0.78
Israel	2.49	1.04	0.97	1.38	1.42
Saudi Arabia	1.83	- 1.44	- 0.74	4.66	2.68
Syria	2.41	0.74	0.59	- 0.75	- 0:70
India	- 0.05	- 0.29	- 0.20	- 0.20	- 0.02
Pakistan	0.71	- 1.36	- 1.53	- 0.23	- 0.02
Algeria	- 0.41	0.41	0.66	0.55	0.63

Factor scores were also computed for our group of sample countries relative to those nations in the North African/Middle East/South Asian region as a whole (Table 4).

Summarizing the major patterns for our sample countries over the 1974-1986 period:

1974

At the beginning of the period (1974), for developing countries a whole (Table 1):

(a) Military expenditures were distinct, having little correlation with other measures of socio-economic development.

(b) Israel was by far the most militarized of the sample countries followed by Egypt, Syria, Saudi Arabia, and Pakistan. All of these countries were above average (by Third World standards) in terms of military expenditures/armed forces.

(c) In contrast, India and Algeria were somewhat below average in terms of their allocations to the military.

(d) Only Israel, Saudi Arabia and Algeria sustained higher than average levels of non-defense public expenditures, and finally

(e) Saudi Arabia, Pakistan and Algeria lagged somewhat below developing countries as a whole in terms of their levels of socio- economic performance.

At this time, both the Middle Eastern/South Asian countries and those in other parts of the developing world had fairly similar patterns of military expenditure/socio- economic development. Several significant differences did occur, however:

1. Countries with higher than average military expenditures–Egypt, Israel, Saudi Arabia, Syria and Pakistan–tended to have increased levels of socio- economic performance associated with higher military participation rates (the number of soldiers per 1000 population).

2. Countries, including India and Algeria, experiencing lower than average levels of militarization tended to have a positive association between armed forces per capita and military expenditure per soldier and health/education expenditures per capita, rather than with overall increases in socio-economic performance.

This latter phenomenon associated with the military participation rate in the low militarized countries also appears to be somewhat stronger for the

Table 1
Patterns of Government Expenditures and Socio-Economic Development: Developing Countries, 1974
(varimax rotation, standardized regression coefficients)

Variable	Factor1 Public Expend/ Capita	Factor2 Military Expend	Factor3 Socio-Economic Performance	Factor4 Region
Educational Expen Cap	0.94*	0.10	0.17	0.01
Per Capita Income	0.91*	0.08	0.16	0.05
Health Expend Cap	0.91*	0.11	0.20	- 0.06
Military Exp/ GNP	0.07	0.98*	0.00	- 0.01
Government Exp/ GNP	0.14	0.91 *	0.05	- 0.14
Military Exp/ Budget	- 0.02	0.81 *	- 0.06	0.25
Military Exp/ Soldier	0.54	0.60*	- 0.11	- 0.20
Armed Forces Capita	0.45	0.50*	0.33	0.21
Sch Age Pop in Sch	0.25	- 0.02	0.86*	- 0.16
Literacy Rate	- 0.04	- 0.05	0.86*	- 0.13
Sch Age Pop/ Teach	- 0.20	- 0.08	- 0.79*	0.05
Teachers / Capita	0.54*	0.04	0.72*	- 0.02
Infant Mortality	0.01	0.07	- 0.47	- 0.40
Pop per Hosp Bed	- 0.20	- 0.08	- 0.40	0.72*
Mideast-Asia	0.38	0.42	- 0.06	0.61 *
EIGENVALUES	**5.38**	**3.20**	**1.69**	**1.16**
Factor Scores				
Egypt	- 0.92	2.74	0.21	0.19
Israel	1.25	4.35	1.44	0.08
Saudi Arabia	2.1 4	0.98	- 1 .38	- 0.23
Syria	- 0.64	1.85	0.75	1.17
India	- 0.42	- 0.01	0.02	1.36
Pakistan	- 0.67	0.92	- 0.65	1.93
Algeria	0.18	- 0.20	- 0.05	0.34

Notes: Based on obliquely rotated factor analysis. Data from: Ruth Sivard, World Military And Social Expenditures (Washington: World Priorities), various issues.

(d) school age population per teacher, (e) infant mortality, (fl teachers per capita and (g) population per hospital bed.

Two additional variables were added: (a) a regional variable,[2] differentiating the Middle East, North African and South Asian countries and (b) a variable depicting the level of violence[3] used by governments against their populations. The former variable was included to determine the manner in which the Middle Eastern, South Asian and North African countries differ from the rest of the developing world. The latter was included to determine to what extent military expenditures were related to internal (as opposed to external) factors.

A representative pattern[4] (Table 1) shows the major dimensions of the data and indicates the manner in which each of the individual variables are correlated with the respective dimensions. For each of the four years examined several different factor analysis were performed.

First the total sample of countries was factor analyzed (as in Table 1). Next, several additional factor analysis were undertaken to determine if any major differences in military expenditures/socio economic performance existed for sub- groupings of countries. Specifically, based on the initial total country results for each of the years examined, countries were grouped on the basis of factor scores as high (factor scores greater than zero) or low (factor scores less than zero) in terms of militarization and socio-economic performance.

Additional factor analyses were performed on each of the four sub groupings to determine if their member countries differed significantly from other country groupings with regard to their patterns of military expenditure, public expenditure and socio-economic performance. For example, countries with high levels of militarization (factor scores greater than zero on Factor 2 in Table 1) were factor analyzed to determine if they differed with regard to their patterns of military expenditure/public expenditure per capita from countries with low levels of militarization. Similarly do countries with high levels of socio-economic performance differ from those with low socio-economic performance with regard to the manner in which military expenditures are related to public expenditures per capita?

The resulting country factor scores[5] (Tables 2 and 3) indicate the relative ranking of each of the sample countries on each of the main trends in the data.

reliable measures, than the original variables. The scores express the degree to which each case possess the quality or property that the factor describes. The factor scores have a mean of zero and standard deviation of one.

Operationally the computations of factors and factor scores for each industry were performed (BMDP, 1992) using a principle components procedure. The data consisted of a sample of 110 developing countries over four year intervals: 1974, 1978, 1982 and 1986 (the last year of available comparable data).

In short the advantage of factor analysis for analyzing the problem at hand lies largely in this method's ability to derive composite indices, based on a weighted average of variables. For example, countries may vary considerably with regard to their ranking on the military burden as opposed to a ranking based on per capita military expenditures, or the share of military expenditures in the budget. By creating a militarization dimension incorporating the various measures of military expenditures, factor analysis allows us to avoid arbitrarily picking one measure of militarization for subsequent analysis. The militarization dimension created by factor analysis should be more indicative of the commitment of national resources to the military than that obtained through reliance on any one single measure In this regard we are interested in determining:

(1) the manner in which defense expenditures have interacted with the process of socio-economic development (2) whether this interaction has changed over time; (3) differences in these interactions between different country groupings, and most importantly (4) the evolution of our sample countries with regard to their relative levels of defense expenditure, socio-economic development and the provision of health and educational services.

The variables included in the analysis were:

Military Variables: (a) military expenditures as a share of Gross National Product, (b) military expenditures share in the central government budget, (c) military expenditures per soldier, and (d) armed forces per capita.

Non-Military, Public Expenditures: (a) educational expenditures per capita, (b) health expenditures per capita, and (c) total (including defense) expenditures share in Gross National Product.

Measures of Socio-economic Performance: (a) per capita income, (b) the percentage of the school age population in school, (c) literacy rate,

As a starting point and to get a broad overview of the main patterns characterizing the interrelationship between defense expenditures, social expenditures and socio-economic performance were factor analyzed[1]. Formally as an initial step in exploratory data analysis factor analysis has three objectives: to study the correlations of a large number of variables by clustering the variables into factors such that variables within each factor are highly correlated; to interpret each factor according to the variables belonging to it; and to summarize many variables by a few factors (Rummel,1970).

The usual factor analysis model expresses each variable as a function of the factors common to several variables and a factor unique to the variable:

$$zj = aj1F1 + aj2F2 + ... + ajmFm + Uj$$

Where

zj = the jth standardized variable

m = the number of factors common to all the variables

Uj = the factor unique to variable zj

aji = factor loadings

The number of factors, m, should be small and the contribution of the unique factors should also be small. The individual factor loadings, aji, for each variable should be either very large or very small so each variable is associated with a minimal number of factors.

To the extent that this factor analysis model as appropriate for the problem at hand, the objectives stated above can be achieved. Variables with high loadings on a factor tend to be highly correlated with each other, and variables that do not have the same lading patterns tend to be less highly correlated. Each factor is interpreted according to the magnitudes of the loadings associated with it.

Perhaps more importantly for the problem at hand, the original variables can be replaced by the factors with little loss of information. Each case (country receives a score for each factor; these factor scores can be computed as (Frane and Hill, 1987):

$$Fi = bi1z1 + bi2z2 + ...bipzp$$

where bij are the factor score coefficients. Factor scores are in turn used in the regression/decision tree (Angoss, 1994) analysis that follows. In general these factor scores have less error and are therefore more

Emperically this research demonstrates a consistent pattern whereby certain groups of Third World countries–usually the more successful economically, the most stable politically, or those engaged in military production derive positive impacts from military spending. Those countries less successful economically, more politically unstable or lacking a domestic arms industry fail to derive any positive economic impacts from defense expenditures.

Summing up this body of research depending on the economic environment, defense expenditures have a number of channels through which they transmit impacts to the general economy (West, 1991) These include:

1. Resource Allocation Effects. Resource allocation effects occur when increases in military expenditures divert or re-allocate resources away from domestic civilian investment, public expenditures on government capital investment and current account expenditures on non-military inputs.

2. Resource Mobilization Effects Increases in military expenditures are expected to influence domestic savings through the following linkages: a reduction in social services, additional taxes, an increase in the social discount rate, and inflation.

3. Spin-off Effects. Military expenditure have impacts on economic growth through spin-off effects on human capital (such as may result from military training, education and modernization) and on the productivity of investment (such as provided by technology transfers).

4. Aggregate Demand Effects. In an economy with underutilized productive capacity, increased aggregate demand from military expenditures will result in increased output. This leads to a rise in capacity utilization and profit rates, in turn inducing an increase in investment rates thus placing the economy on a higher long-term growth path.

5. Debt Accumulation Effect. The debt accumulation effect describes the impact on current performance of debt accumulation attributable to past acquisition of military goods and services from abroad.

Methodology

Given the conflicting nature of impacts of these factors it is not clear a priori whether military expenditures will promote or hinder economic growth. The final effect on economic growth is the net outcome of positive and negative impacts conveyed through the various channels. The net outcome is likely to differ across countries and through time.

reflect the underlying economic health of developing countries, and thus their relative ability to minimize potential adverse effects associated with increased defense burdens.

Literature Survey–The Impact of Defense Expenditures

A body of conventional wisdom has amassed over the years concerning the causes and consequences of Third World militarization. More often than not in the early literature this wisdom has been anecdotal and biased towards the standard "guns versus butter" analogies (Harris, 1988). Since the modern defense establishment is a heavy consumer of technical and managerial manpower and foreign exchange, resources that are especially scarce in the Third World, the conventional wisdom is that increased defense burdens should reduce the overall rate of growth (Deger and West, 1987; West, 1991)

To test this theory, a rapidly growing body of empirical research has attempted to identify the impact of defense spending on various aspects of economic.

development and growth. Numerous studies have examined various aspects of the debate. Unfortunately, no consensus has emerged. In the original studies,

Benoit (1973, 1978) found strong evidence to suggest that defense spending encouraged the growth of civilian output per capita in less developed countries.

On the other hand, Rothschild (1977) concluded that increased military expenditures lowered economic growth by reducing exports in fourteen OECD countries during 1956-69. In his examination of 54 developing countries for the sample period 1965-73, Lim found defense spending to be detrimental to economic growth (1983). Deger and Sen (1983), Leontief and Duchin (1983), and Faini, Annez and Taylor (1984), Biswas and Ram(1986) Grobar and Porter (1989), Lebovic and Ishaq (1987) also found evidence refuting the claim that defense spending stimulates economic growth.

In contrast, research examining the economic impact of Third World military expenditure utilizing various sub-groupings of countries has tended to contradict these findings. Much of this research implicitly argues that in certain economic situations by creating a stable environment it is possible that added defense expenditures may stimulate higher rates of investment, technological progress, technology transfer and hence increased overall growth (Wolf, 1981).

Defense Expenditures and Socio-Economic Development in the Middle East and South Asia: A Factor Analytic Approach

Robert E. Looney
Naval Postgraduate School California, U.S.A

Introduction

During the 1980s and into the 1990s there has been a slowdown in defense spending and arms imports in many developing countries, especially in Middle East, and to a lesser extent South Asia and Northern Africa (USACDA, 1994). In large part reductions in allocations to the military have been brought on by growing fiscal problems, forcing governments to reorder their spending priorities. It is apparent that for the developing world as a whole, countries are examining the potential benefits of reduced allocations to the military. Depending on the relative impact of defense spending, shifts in resources may significantly affect the economic performance of these countries (Chan, 1885, 1987).

The purpose of this paper is to examine in some detail the manner in which defense expenditures and socio-economic development has evolved in the Middle East and South Asia over the period since the 1973/74 oil price increases. While the general scope of the study is on developing countries, attention is focused on seven of the more important nations in the region: Algeria, Egypt, Syria, Israel, Saudi Arabia, Pakistan and India. Several questions are addressed:

1. What are the country patterns and trends in defense and development spending ?
2. Have changes in defense expenditures exhibited any particular pattern with regard to movements in socio-economic development?
3. Do increased levels of defense expenditures curtail expenditures on other government allocations, particularly health and education?

The main hypothesis of the study is that developing countries are likely to show considerable variations with regard to the manner in which defense expenditures affect economic growth. In turn, these variations

Contents **Vol. 22 No. 3/4 Autumn-Winter 1994**

ARTICLES IN ARABIC:

ARTICLES IN ENGLISH

DISCUSSION

BOOK REVIEWS

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

Examples:

Hirschi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6 - The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

abbreviated: JSS

Published vy academic publication counil, Kuwait University
An Academic Quarterly publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and cultural Geography

Vol. 22 3/4 Autumn - Winter 1994

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Vox 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 4836026, 4810436 Fax: 4836026

Price per issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1.5), Syria (S 50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1)

Subscriptions

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals: Kuwait	KD 2	KD 4	KD 5.5	KD 7
Arab countries	KD 2.5	KD 4.5	KD 6.5	KD 8
Other countries	US$ 15	US$ 30	US$ 40	US$ 50
Institutions:				
Arab countries	KD 15	KD 25	KD 40	KD 50
Other countries	US$ 60	US$ 110	US$ 150	US$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:

1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,

2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,

Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 4810436 - 4836026 , Fax: 4836026)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for invididuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US$ 12).

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 22 No 3/4 Autumn / Winter 1994

■ Robert E. Looney — Defense Expenditures and Socio-Economic Development in the Middle East and South Asia: A Factor Analytic Approach